الانتخابات البرلمانية

١٩٩٥


بسم الله الرحمن الرحيم

الانتخابات البرلمانية

١٩٩٥

المجلد الخامس

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣

مجلد رقم ٥ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الخامس

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الدفاع يطلب تمكين الإخوان المحبوسين من الترشيح لمجلس الشعب			
خالد يونس	الشعب	٩٩٧	٠١-٠٨-٩٦
امانة الحزب الوطنى بدأت تلقى الترشيحات لمجلس الشعب			
-----	الاهرام	٩٩٨	٠٢-٠٨-٩٥
المتهافتون على عضوية البرلمان			
عبد الجواد على	الاهرام	٩٩٩	٠٢-٠٨-٩٥
الهضيبى يخوض انتخابات مجلس الشعب			
محمد منير	الاهالى	١٠٠١	٠٢-٠٨-٩٥
الناصرية .. وأعداء الأمس			
عبد العظيم درويش	الاهرام	١٠٠٢	٠٢-٠٨-٩٥
٥ طعون فى نتائج انتخابات الشورى			
-----	الاخبار	١٠٠٣	٠٢-٠٨-٩٥
"تخطة" الوطنى و "جفاف" المعارضة !			
احمد البطريق	الاهرام	١٠٠٤	٠٢-٠٢-٩٥
نصف كلمة			
احمد رجب	الاخبار	١٠٠٥	٠٢-٠٨-٩٥
ضد التيار : نزاهة الانتخابات ليست بالنوايا الحسنة !			
امينة النقاش	الاهالى	١٠٠٦	٠٢-٠٨-٩٥
شباب قبائل مطروح : لن نلتزم باتفاقية السادات القبلية فى انتخابات مجلس الشعب القادمة			
-----	الاهالى	١٠٠٧	٠٢-٠٨-٩٥
الحزب الوطنى يعد للانتخابات البرلمانية			
-----	الحياة	١٠٠٨	٠٢-٠٨-٩٥
هموم سياسية : تصريحات كمال الشاذلى			
رجب هلال حميدة	الاحرار	١٠٠٩	٠٢-٠٧-٩٥
١٠ طعون جديد فى انتخابات مجلس الشورى			
-----	الاهرام	١٠١٠	٠٤-٠٨-٩٥

مجلد رقم ٥ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الخامس

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
كلام رجاله .. اللى يعرف ضمانات أفضل للانتخابات يرشدنا .. وسنأخذ بها !!			
صلاح النحيف	الشعب	١٠١١	٩٥-٠٨-٠٤
الحزب الوطنى يدخل الانتخابات فى جميع الدوائر ويرشح عدداً من الوزراء			
-----	الاهرام المسائى	١٠١٣	٩٥-٠٨-٠٥
.. وبدأت مشاجرات المرشحين إصابة ١٠ فى ميت غمر			
-----	المساء	١٠١٤	٩٥-٠٨-٠٥
"الجمهورية" تقول انتخابات الشورى ودعم الديمقراطية			
-----	الجمهورية	١٠١٥	٩٥-٠٦-٠٦
بدا الاعداد لانتخابات مجلس الشعب			
-----	وطنى	١٠١٦	٩٥-٠٨-٠٦
نصف كلمة			
احمد رجب	الاخبار	١٠١٧	٩٥-٠٨-٠٦
مصر : "الاخوان" يرشحون المعتقلين والسجون تدخل سباق الانتخابات			
محمد صلاح	الوسط	١٠١٨	٩٥-٠٨-٠٦
"الاخوان" فى مصر يفكرون فى ترشيح معتقليهم فى الانتخابات المقبلة			
ايمن الصياد	المجلة	١٠٢٢	٩٥-٠٨-٠٦
الضمانات الانتخابية هل تدفع المعارضة لمقاطعة الانتخابات القادمة			
مراد مجلع	السياسى المصرى	١٠٢٣	٩٥-٠٨-٠٦
مفاوضات بين الحكومة والمعارضة لاخلاء دوائر للوزراء وقادة الأحزاب			
-----	روزاليوسف	١٠٢٦	٩٥-٠٨-٠٧
اوراق من المعارضة .. الناصريون : أعداء الأمس .. حلفاء اليوم !			
-----	الاهرام الاقتصادى	١٠٢٧	٩٥-٠٨-٠٧
٩٠% من المتهمين فى قضايا الاخوان مرشحون لمجلس الشعب !			
محمد الضبع	روزاليوسف	١٠٢٩	٩٥-٠٨-٠٧
السر الذى احتفت به احزاب المعارضة لمدة عام			
عبد الله كمال	روزاليوسف	١٠٣٠	٩٥-٠٨-٠٧
النظام الفردى .. عنوان الانتخابات الحره إرادة المرشحين لم تعد خاضعة لسيطرة الأحزاب وفرصة الم			
-----	مايو	١٠٣٥	٩٥-٠٨-٠٧
رأى المعارضة : الحكومة الانتقالية !! والانتخابات البرلمانية !!			
مصطفى كامل مراد	الاحرار	١٠٣٧	٩٥-٠٨-٠٧
"الناصرى" يحدد اسماء المرشحين للانتخابات الاسبوع المقبل			
-----	العربى	١٠٣٩	٩٥-٠٨-٠٧

مجلد رقم ٥ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الخامس

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
أولاد البلد: ظلم صارخ!!			
محمد عبد القدوس	الشعب	١٠٤٠	٩٥-٠٨-٠٨
ليس دفاعاً عن الاخوان .. بل دفاعاً عن شعب مصر			
صلاح عبد المقصود	الشعب	١٠٤١	٩٥-٠٨-٠٨
رأى الوفد : .. وبدأ مسلسل الرشاوى الانتخابية			
-----	الاهرام	١٠٤٢	٩٥-٠٨-٠٨
رأى المعارضة .. الحكومة الانتقالية !! (٢) والانتخابات البرلمانية !!			
مصطفى كامل مراد	الاحرار	١٠٤٤	٩٥-٠٨-٠٨
حديث الساعة دراما الصحافة .. والانتخابات المقبلة			
طلعت رميح	الشعب	١٠٤٦	٩٥-٠٨-٠٨
للناخب رأى التصويت			
-----	الشعب	١٠٤٧	٩٥-٠٨-٠٨
خذا الزمان : الانتخابات القادمة			
حامد سليمان	الاحرار	١٠٤٨	٩٥-٠٨-٠٩
من أجل انتخابات حرة غير مزورة			
مصطفى كامل مراد	الاحرار	١٠٤٩	٩٥-٠٨-٠٩
من يفوز بترشيح الحزب الوطنى فى الانتخابات !			
شريف العبد	الاهرام	١٠٥٤	٩٥-٠٨-٠٩
فى الامانة العامة صياغة البرنامج العام للتجمع فى انتخابات مجلس الشعب			
-----	الاهالى	١٠٥٦	٩٥-٠٨-٠٩
التوحيد هو الحل ؟			
عبد العظيم درويش	الاهرام	١٠٥٩	٩٥-٠٨-٠٩
ضد التيار : تكنولوجيا التزوير!			
امينة النقاش	الاهالى	١٠٦٠	٩٥-٠٨-٠٩
اشتعال المعركة داخل الحزب الوطنى بسبب انتخابات مجلس الشعب			
صالح شلبى	الاحرار	١٠٦١	٩٥-٠٨-١٠
اوراق : لوكان بيدى ..			
حمدى احمد	الاحرار	١٠٦٣	٩٥-٠٨-١٠
الموعودون			
محمود غلاب	الوفد	١٠٦٦	٩٥-٠٨-١٠
اغتيال الحقيقة .. أم اغتيال الديمقراطية ؟			
مرسى عطا اللة	الاهرام	١٠٦٧	٩٥-٠٨-١٠

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
اخر الاسبوع : مجلس شعب جديد			
محمد ابو الحديد	الجمهورية	١٠٦٨	٩٥-٠٨-١٠
كلمة حب : حكومة الحزب الوطنى تسمح بسقوط مرشحيها !!			
محمد الحيوان	الوفد	١٠٧٢	٩٥-٠٨-١٠
رسائل العدد الأسبوع: نظام جديد لانتخابات مجلس الشعب			
-----	الجمهورية	١٠٧٤	٩٥-٠٨-١٠
كونترول الترشح .. سرى جداً			
-----	الجمهورية	١٠٧٥	٩٥-٠٨-١٠
التزوير المبكر لإرادة الأمة فى انتخابات مجلس الشعب القادمة			
عبد المنعم ابو الفتوح	الشعب	١٠٧٦	٩٥-٠٨-١١
رداً على تصريحات كمال الشاذلى الانتخابات التى شهدتها مصر فى عهد مبارك			
صلاح النحيف	الشعب	١٠٧٧	٩٥-٠٨-١١
بكرى : لا أرشح نفسى عن حلوان فقط .. وإنما أسعى لتمثيل كل الشعب المصرى			
عصام هادى	الاحرار	١٠٧٨	٩٥-٠٨-١١
فى الانتخابات .. نداء إلى الشباب			
د. جميل الطلياوى	الشعب	١٠٨٠	٩٥-٠٨-١١
معركة ساخنة			
-----	الشعب	١٠٨١	٩٥-٠٨-١١
وراء الكواليس			
-----	الشعب	١٠٨٢	٩٥-٠٨-١١
لرلمانيات : حسن اختيار المرشحين			
جلال السيد	اخبار اليوم	١٠٨٣	٩٥-٠٨-١٢
هل يخوض بعض اعضاء الشورى انتخابات مجلس الشعب ؟			
سعاد ابو النصر	اخبار اليوم	١٠٨٤	٩٥-٠٨-١٢
لا يجوز تكوين هيئة برلمانية للمستقلين			
محمد عبد الحافظ	اخبار اليوم	١٠٨٥	٩٥-٠٨-١٢
فى وزارة الإدارة المحلية بدأوا فى مخالفة توجيهاتك بحياد الانتخاب !			
حسن حافظ	الوفد	١٠٨٦	٩٥-٠٨-١٢
الوفات الوطنى .. حوار جديد أم تكتيك انتخابى ؟			
فيصل مصطفى	السياسى المصرى	١٠٨٨	٩٥-٠٨-١٢
قيادات المعارضة ترد على الشاذلى : النظام الهندى أفضل النظم .. والانتخابات بالبصكة اقوى الضمان			
مراد مجلع	السياسى المصرى	١٠٨٩	٩٥-٠٨-١٢

مجلد رقم ٥ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الخامس

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
المنشق يرشح نفسه !			
-----	الاحرار	١٠٩٢	١٢-٠٨-٩٥
اوراق من المعارضة : نداء للتوحد			
عبد العظيم درويش	الاهرام	١٠٩٣	١٤-٠٨-٩٥
لا للتحالفات على اساس دينى !			
محمود التهامى	روزاليوسف	١٠٩٥	١٤-٠٨-٩٥
فكرة !			
مصطفى امين	الاخبار	١٠٩٩	١٤-٠٨-٩٥
لن نتحالف مع أى من أحزاب المعارضة لخوض انتخابات مجلس الشعب !			
-----	مايو	١١٠٠	١٤-٠٥-٩٥
ضوابط مصطفى مراد .. لا تنتهى !			
-----	مايو	١١٠٢	١٤-٠٨-٩٥
المحافظون بدأوا التدخل فى الانتخابات			
-----	العربى	١١٠٤	١٤-٠٥-٩٥
مجلس الحيتان			
سعد الفقى	العربى	١١٠٥	١٤-٠٨-٩٥
٤ احزاب معارضة تقرر خوض انتخابات مجلس الشعب القادمة			
-----	الاهرام	١١٠٦	١٥-٠٨-٩٥
غياب ضمانات الانتخابات وراء إدلاء الأموات بأصواتهم			
طلعت الطرابيشى	الوفد	١١٠٧	١٥-٠٨-٩٥
للناخب رأى : نزاهة الانتخابات			
طارق عبد الباقى	الشعب	١١٠٩	١٥-٠٨-٩٥
الشباب يؤكد : حكومة بنت سبعة .. تضرب المعارضين وتزور الانتخابات			
محمد هلال	الشعب	١١١٠	١٥-٠٨-٩٥
الوفد .. هل يصبح رهن إشارة الوطنى ؟			
-----	الاهرام	١١١٢	١٦-٠٨-٩٥
حياتنا الحزبية			
-----	الاهرام	١١١٣	١٦-٠٨-٩٥
املاك الدولة فى مزاد الانتخابات !			
عبد الجواد على	الاهرام	١١١٤	١٦-٠٨-٩٥
التنسيق الحزبى .. والصفقات الانتخابية			
احمد البطريق	الاهرام	١١١٦	١٦-٠٨-٩٥

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الطعن فى انتخابات شعبة الحاق العمالة			
-----	الاهالى	١١١٧	١٦-٠٨-٩٥
المرشحون قادمون !			
د. سمير الشريف	الاهالى	١١١٨	١٦-٠٨-٩٥
الإخوان المسلمون يصرخون : ثلث مجلس الشعب لنا !!			
-----	الاهالى	١١١٩	١٦-٠٨-٩٥
الانتخابات البرلمانية القادمة .. معركة ساخنة تهب مبكرة			
سليمان شفيق	الاهالى	١١٢١	١٦-٠٨-٩٥
استعداد للانتخابات : حملات الأمن مستمرة فى ميت غمر			
-----	الاهالى	١١٢٤	١٦-٠٨-٩٥
بكرى : تزوير الانتخابات سيكون فضيحة كبرى أمام الرأى العام العالمى			
عصام هادى	الاحرار	١١٢٥	١٧-٠٨-٩٥
مؤشرات الترشيح لإنتخابات ١٩٩٥			
-----	الجمهورية	١١٢٧	١٧-٠٨-٩٥
٢ قيادات بالحزب الوطنى تتصارع لاختيار اصحاب الحصانى			
محمود غلاب	الوفد	١١٢٨	١٧-٠٨-٩٥
الانتخابات القادمة مشبوهة باق من الزمن ٦٠ يوماً .. والحكومة تتجاهل ضمانات نزاهة العملية الانتخا			
اسامة هيكل	الوفد	١١٣٠	١٧-٠٨-٩٥
نبضات			
نعمان جمعة	الوفد	١١٣٤	١٧-٠٨-٩٥
نصف كلمة			
احمد رجب	الاخبار	١١٣٥	١٨-٠٨-٩٥
فكرة			
مصطفى امين	الاخبار	١١٣٦	١٨-٠٨-٩٥
خلافات فى قيادة الوفد فى شأن التنسيق مع الحزب الوطنى			
محمد صلاح	الحياة	١١٣٧	١٨-٠٨-٩٥
مطالب الوفد والناصرة لنزاهة الانتخابات			
صلاح النحيف	الشعب	١١٣٨	١٨-٠٨-٩٥
الاقباط .. والانتخابات القادمة : سباق بين الاحزاب على ترشيح اكبر عدد من الاقباط .. هذا العام .. لما			
ماجد عطية	المصور	١١٤١	١٨-٠٨-٩٥
المزايدات .. ليست حلا			
جلال دويدار	الاخبار	١١٤٧	١٨-٠٨-٩٥

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مصر عام ٢٠٠٠			
محمد على ابراهيم	المساء	١١٤٩	١٩-٠٨-٩٥
مطالب وفدية اساسية لخوض معركة الانتخابات			
ارمنيوس المنباوى	الوفد	١١٥٠	١٩-٠٨-٩٥
كلمة حب			
محمد الحيوان	الوفد	١١٥٢	١٩-٠٨-٩٥
"ابن البلد" نغمة لها وقع السحر فى الانتخاب !			
حسن حافظ	الوفد	١١٥٣	١٩-٠٨-٩٥
اهمية تعديل الدستور قبل إجراء الانتخابات			
عبد الحميد عزت	الوفد	١١٥٥	١٩-٠٨-٩٥
رأى الوفد : لهذا قرر الوفد خوض الانتخابات !			
-----	الوفد	١١٥٧	٢٠-٠٨-٩٥
الوفد يخوض معركة انتخابات مجلس الشعب			
-----	الوفد	١١٥٨	٢٠-٠٨-٩٥
مراد نطالب بحكومة انتقالية للإشراف على انتخابات مجلس الشعب			
اشرف السويسى	الاحرار	١١٦٠	٢٠-٠٨-٩٥
اسماء مرشحى احزاب العمل والاحرار والتجمع			
فيصل مصطفى	السياسى المصرى	١١٦٢	٢٠-٠٨-٩٥
حلف يسارى لخوض الانتخابات البرلمانية القادمة من حق الناخبين محاسبة نائبهم وسحب الشقة منه			
-----	السياسى المصرى	١١٦٤	٢٠-٠٨-٩٥
٣ تحالفات انتخابية جديد تنافس الوطن والوفد فى الانتخابات القادمة لمجلس الشعب			
-----	السياسى المصرى	١١٦٥	٢٠-٠٨-٩٥
"نعمان جمعة" يطالب بتشكيل حكومة برئاسة الجمسى للاشراف على انتخابات البرلمانية			
-----	السياسى المصرى	١١٦٦	٢٠-٠٨-٩٥
"الناصرى" يناقش الانتخابات .. وتحفظات على ميثاق الوفاق			
-----	العربى	١١٦٧	٢١-٠٨-٩٥
القاهرة : الحزب الحاكم يستعد للانتخابات البرلمانية			
-----	الحياة	١١٦٨	٢١-٠٨-٩٥
على رغم البطش الحكومى واساليب التزوير : حزب الوفد يقرر المشاركة فى الانتخابات			
محمد صلاح	الحياة	١١٦٩	٢١-٠٨-٩٥
ابراهيم ترك: لافتة واحدة تحمل اسم المرشح فقط			
-----	مايو	١١٧٠	٢١-٠٨-٩٥

مجلد رقم ٥ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الخامس

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
معركة بين الناصريين والإخوان فى سوهاج			
-----	روزاليوسف	١١٧٢	٣١-٠٨-٩٥
الرأى للشعب : الحزب الوطنى وقضية المشاركة			
اكرام بدر الدين	الاخبار	١١٧٣	٣١-٠٨-٩٥
"التجمع" يخلى دائرة السيدة زينب لرئيس مجلس الشعب			
محمد الضبع	روزاليوسف	١١٧٥	٣١-٠٨-٩٥
تحديد اماكن الدعاية للمرشحين لمجلس الشعب			
وفاء شعيرة	روزاليوسف	١١٧٦	٣١-٠٨-٩٥
قضايا انتخابية ! هموم الدوائر بين النواب والحكومة !			
-----	الاهرام الاقتصادى	١١٧٧	٣١-٠٨-٩٥
اوراق من المعارضة : الوفد .. رهن الاشارة			
عبد العظيم درويش	الاهرام الاقتصادى	١١٧٨	٣١-٠٨-٩٥
اسماء مرشحى الحزب الوطنى لمجلس الشعب امام الرئيس منتصب سبتمبر القادم			
محمد الهوارى	الاخبار	١١٨٠	٣١-٠٨-٩٥
من قريب احلام انتخابية !			
سلامة احمد سلامة	الاهرام	١١٨١	٣١-٠٨-٩٥
رأى الوفد : الانتخابات القادمة الفرصة الوحيدة للتغير			
-----	الوفد	١١٨٢	٣١-٠٨-٩٥
اسماء المرشحين .. أمام الرئيس .. منتصب سبتمبر			
-----	مايو	١١٨٣	٣١-٠٨-٩٥
لوجه الوطن : ميثاق الوفاق "الوفد" !			
عبد الحليم قنديل	العربى	١١٨٥	٣١-٠٨-٩٥
الحزب الوطنى يرفضلعبة الطائفية القذرة			
-----	مايو	١١٨٧	٣١-٠٨-٩٥
استبعاد ١٤٠ نائباً ترشيحاً الحزب الوطنى فى الانتخابات المقبلة			
-----	الاحرار	١١٨٩	٣١-٠٨-٩٥
نقاط لقاء ووفاق عام لمشروع الميثاق الوطنى			
-----	الشعب	١١٩٢	٣٢-٠٨-٩٥
كل الضمانات لكفالة نزاهة الانتخابات			
ممتاز القط	الاخبار	١١٩٤	٣٢-٠٨-٩٥
فكرة !			
مصطفى امين	الاهرام	١١٩٦	٣٢-٠٨-٩٥

مجلد رقم ٥ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الخامس

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
صدقى : الحكومة ملتزمة بالحياد فى الانتخابات القادمة			
-----	الاهرام	١١٩٧	٢٢-٠٨-٩٥
الرئيس هو المسئول الأول عن ترشيح الأعضاء لانتخابات مجلس الشعب			
صلاح بديوى	الشعب	١١٩٨	٢٢-٠٨-٩٥
تغيير : تتردد انباء قوية عن تغييرات واسعة فى امانة الحزب الوطنى بمحافظة بنى سويف			
-----	الشعب	١١٩٩	٢٢-٠٨-٩٥
ترشيحات مباحث !!			
-----	الشعب	١٢٠٠	٢٢-٠٨-٩٥
تنسيق جديد بين الناصرى والتجمع			
عبد العظيم درويش	الاهرام	١٢٠١	٢٢-٠٨-٩٥
الرئيس يؤكد عدم تدخل الحكومة فى الانتخابات			
-----	الاحرار	١٢٠٢	٢٢-٠٨-٩٥
فكرة !			
مصطفى امين	الاخبار	١٢٠٣	٢٣-٠٨-٩٥
النضال على محورين متوازيين			
سعيد عكاشة	الوفد	١٢٠٤	٢٣-٠٨-٩٥
طوارئ فى الحزب الوطنى بعد قرار بخوض الانتخابات			
محمد عبد العليم	الوفد	١٢٠٥	٢٣-٠٨-٩٥
خطوة للامام .. خطوات للخلف			
مصطفى شفيق	الوفد	١٢٠٦	٢٣-٠٨-٩٥
عين حورس طريق النجاة			
بهيجة حسين	الاهالى	١٢٠٧	٢٣-٠٨-٩٥
تحالف الحرافيش			
-----	الاهرام	١٢٠٨	٢٣-٠٨-٩٥
للمواطن رأى			
-----	الاهرام	١٢١٠	٢٣-٠٨-٩٥
رأى الاهرام : الانتخابات القادمة			
-----	الاهرام	١٢١١	٢٣-٠٨-٩٥
حتى لا ينخدع الناخب بوعود المرشحين			
عبد الجواد على	الاهرام	١٢١٢	٢٣-٠٨-٩٥
من أسرار الدعاية			
خالد الديب	الاهرام	١٢١٤	٢٣-٠٨-٩٥

مجلد رقم ٥ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الخامس

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
من يمول الانتخابات القادمة			
احمد البطريق	الاهرام	١٢١٥	٢٣-٠٨-٩٥
الصباحى متظلمة : الحزب الوطنى يرفض مبادرتنا !			
نهال شكرى	الاهرام	١٢١٦	٢٣-٠٨-٩٥
فى الممنوع			
مجدى مهنا	الوفد	١٢١٧	٢٤-٠٨-٩٥
الوفد يقبل التحدى تحت اسوأ الظروف			
اسامة هيكل	الوفد	١٢١٨	٢٤-٠٨-٩٥
صفوة المجتمع المصرى ترحب بقرار الوفد خوض انتخابات مجلس الشعب القادم			
-----	الوفد	١٢١٩	٢٤-٠٥-٩٥
الأفضل خوض الانتخابات رغم عدم تنفيذ ضمانات تصحيح مسار العمل السياسى			
-----	الوفد	١٢٢٠	٢٤-٠٨-٩٥
القرار نوع من أنواع تحمل المسئولية القومية			
-----	الوفد	١٢٢١	٢٤-٠٨-٩٥
لا يصح ترك الساحة خالية أمام الحزب الحاكم وحده			
-----	الوفد	١٢٢٢	٢٤-٠٨-٩٥
القرار خطوة ايجابية للغاية والحياة السياسية مجموعة تحديات			
-----	الوفد	١٢٢٣	٢٤-٠٨-٩٥
القرار ديمقراطى ومكسب للشعب المصرى			
-----	الوفد	١٢٢٤	٢٤-٠٨-٩٥
كنت اتمنى موقفاً موحداً لأحزب المعارضة			
-----	الوفد	١٢٢٥	٢٤-٠٨-٩٥
الاحتكاك الجماهيرى .. اختبار لشعبية الحزب			
-----	الوفد	١٢٢٦	٢٤-٠٨-٩٥
و .. ما رأى الأستاذ مرسى فى الممارسات الانتخابية السابقة ؟!			
سعيد عبد الخالق	الوفد	١٢٢٧	٢٤-٠٨-٩٥
الدستور القائم يؤكد حكم الفرد المطلق .. !!			
عصمت الهوارى	الوفد	١٢٢٩	٢٤-٠٨-٩٥
سرور يؤكد: مشاركة الاحزاب فى الانتخابات تدعيم للممارسة الديمقراطية			
-----	الاهرام	١٢٣٠	٢٤-٠٨-٩٥
فكرة !			
مصطفى امين	الاخبار	١٢٣١	٢٤-٠٨-٩٥

مجلد رقم ٥ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الخامس

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مشكلات المشاركة والمنافشة فى الانتخابات المصرية لماذا تشيع السلبية ؟			
عمرو هاشم ربيع	الاهرام	١٢٣٢	٩٥-٠٨-٢٥
كيف يؤثر نظام الانتخاب ؟			
صلاح سالم زرنوقة	الاهرام	١٢٣٤	٩٥-٠٨-١٩
تنقية جداول الناخبين .. أبرز مطالب المعارضة			
عمرو سلمان	الشعب	١٢٣٦	٩٥-٠٨-٢٥
صباح الخير			
سعيد سنبل	الاخبار	١٢٣٩	٩٥-٠٨-٢٥
الحزب الوطنى يحتكرها ومرشحوه يضمنون الفوز بالتزوير			
-----	الشعب	١٢٤٠	٩٥-٠٨-٢٥
رأى المعارضة : الانتخابات ونزاهتها !! وضماناتها !!			
مصطفى كامل مراد	الاحرار	١٢٤٢	٩٥-٠٨-٢٩
اسئلة حائرة .. !			
يوسف جوهر	الاهرام	١٢٤٤	٩٥-٠٨-٣٦
صبيح			
حسن حافظ	الوفد	١٢٤٧	٩٥-٠٨-٣٦



المصدر : الشعب

التاريخ : ١ أغسطس ١٩٩٥

الدفاع يطلب تمكين الإخوان المحبوسين من الترشيح لمجلس الشعب

كتب خالد يونس:

أمرت نيابة أمن الدولة العليا بتجديد حبس خمسة من قيادات جماعة الإخوان المسلمين فى قضية الانتماء إلى جماعة غير مشروعة يوم السبت الماضى وهم: حسن الجمل ومحمد سويدان وعلى الداى وعاشور سليمان، ٣٠ يوماً على ذمة التحقيقات، وعيسى عبد العليم عبد الحكيم ١٥ يوماً بسبب تدهور حالته الصحية، حيث سبق له تغيير ثلاثة صمامات فى القلب، وقد طلب الدفاع وضعه تحت رعاية طبية مستمرة خوفاً من تعرض حياته للخطر، كما طلب الدفاع إتاحة فرصة كافية من الوقت للإخوان المحبوسين لتمكينهم من تقديم طلب الترشيح لانتخابات مجلس الشعب، واتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة لذلك عن طريق وكلائهم.

وسجل الإخوان أمام النيابة فى أثناء النظر فى تجديد حبسهم - اعتراضهم على كل مانشرته الصحف الحكومية من وقائع مختلقة نسبت إليهم ولم يتضمنها التحقيق، وطلبوا من النيابة التصدى لذلك حماية لسمعتهم وحفاظاً على حياتهم الشخصية، مما تتعرض له من أضرار مادية واجتماعية بسبب نشر مثل هذه الاكاذيب.

وكانت النيابة قد أمرت بتجديد حبس م. حلمى الجزار ١٥ يوماً على ذمة قضية «سلسبيل» والانتماء إلى جماعة الإخوان، وقد طلب الدفاع نقله مرة أخرى إلى السجن بعد أن تم احتجازه لمدة ثلاثة أيام بمستشفى ليمان طره للعلاج، إلا أنه لقى هناك أسوأ معاملة مما عرض حياته للخطر.

كما قررت النيابة أيضاً تجديد حبس جمعة أمين موظف لجنة الإغاثة الإنسانية بنقابة الأطباء ١٥ يوماً على ذمة قضية اللجنة.

من جهة أخرى.. قررت نيابة أمن الدولة أمس الاول «الأحد» تجديد حبس كل من: م. محمد العروى عضو المجلس الاعلى للمهندسين ود. فؤاد عبدالمجيد عضو مجلس الشعب السابق والسيد نزيلى ود. محمد عبداللطيف عضو مجلس إدارة اتحاد الناشرين، وأمين سعد نقيب [illegible] بالشرقية وم. محمد خيرت الشاطر ٣٠ يوما على ذمة [illegible] الانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين.

وقد أثبت خيرت الشاطر فى تحقيقات النيابة أن [illegible] التى وجهت إليه سبق أن وجهتها النيابة إليه على مدى [illegible] شهرا عام ١٩٩٢ خلال التحقيقات فى قضية سلسبيل، وأنه أجاب عنها بالنفى نفيا قاطعا، وأن المحكمة قد برأته مما وجه إليه من اتهامات.

وقدم خيرت الشاطر صورة من تصريحات وزير الداخلية السابق عبدالحليم موسى عندما سئل من الصحفيين عن القضية عقب قرار الإفراج فقال: إن أحدهم أفرج عنه ليعالج وهو (جمعه امين) والآخرين ليسا مهمين وهما (خيرت الشاطر وحسن مالك) وكانت التصريحات قد نشرت بتاريخ ٢٥ من ديسمبر ١٩٩٢، وكان وزير الداخلية يزعم قبل قرار الإفراج ان كلا من خيرت الشاطر وحسن مالك هما من أبرز قيادات تنظيم سلسبيل.

هذا وقد تقدم مختار نوح وعبدالمنعم عبدالمقصود وسيد جاد الله المحامون ببلاغات ضد كل من سمير رجب وإبراهيم سعده بسبب ما كتباه من مقالات على صفحات الجمهورية وأخبار اليوم بشأن قضية الإخوان مما تضمن سبا وقذفا فى حقهم.

كما قررت النيابة تجديد حبس الداعية الإسلامى محمد عبدالمنعم ١٥ يوما على ذمة قضية الانتماء إلى الإخوان، وحبس كل من أحمد عبدالسلام عبدالعزيز وجمال الدين محمود عبدالصمد ١٥ يوما على ذمة قضية توزيع كارت تهنئة الإخوان المسلمين فى عيد الأضحى الماضى.

من ناحية أخرى تنظر النيابة اليوم «الثلاثاء» تجديد حبس كل من د. حسام حسين ود. عزت صبرى على ذمة قضية لجنة الإغاثة الإنسانية التى لم يقدم فيها أى دليل حتى الآن على اتهامات مباحث أمن الدولة للعاملين باللجنة من استغلالهم اللجنة لسفر الشباب إلى الخارج وتدريبهم على السلاح.

كما تنظر النيابة فى نفس اليوم تجديد حبس على عبدالفتاح فى قضية ازدراء قانون تكميم الصحافة المشبوه.

وتنظر غدا «الاربعاء» تجديد حبس الداعية الإسلامى وجدى غنيم أمين عام نقابة التجاريين بالإسكندرية.

وتنظر بعد غد «الخميس» تجديد حبس م. أشرف بدر مدير السكرتارية الفنية لاتحاد المنظمات الهندسية فى الدول الإسلامية بتهمة الانتماء إلى الإخوان.



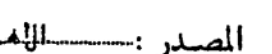
المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩٥

أمـــانة الحـــزب الوطنى بدأت تلقى الترشيحات لمجلس الشعب

تعقد هيئة مكتب الأمانة العامة للحزب الوطنى اجتماعات مكثفة للاعداد للانتخابات القادمة لمجلس الشعب. وصرح السيد كمال الشاذلى الأمين المساعد للحزب بأن الأمانة بدأت حاليا فى تلقى ترشيحات المحافظات، وسيتولى الحزب الترشيح فى جميع الدوائر وعددها ٢٢٢ دائرة



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩٥

● أضـواء كاشـفة ●

المتهافتون على عضوية البرلمان

قبل ان يفكر اى مواطن فى ترشيح نفسه لانتخابات مجلس الشعب القادمة، فإن عليه واجب إدراك ان المسالة ليست مغنما من خلال مقعد يحصل عليه فى البرلمان لتحقيق مكاسب شخصية او منافع ذاتية له او لأقاربه واصدقائه، ولكن العضوية فى البرلمان مسئولية وامانة، اساسها النزاهة والشرف والاستقامة والعمل فى خدمة هذا الشعب الذى دفع بالمرشح إلى مقعد البرلمان لكى يساعد مواطنيه فى حل مشكلاتهم. إن الصورة التى كونها اعضاء مجلس الشعب عن انفسهم من ان العضوية فرصة لتحقيق الغنى والثراء، هذه الصورة ليست المثلى طبعا لأنها اسوأ انطباع تكون عن عضو البرلمان!

عبدالجواد على

ولذلك فإن كل حزب من الأحزاب التى ستخوض غمار هذه الانتخابات تتحمل مسئولية أمانة اختيار ممثليها لعضوية مجلس الشعب، بحيث يكون أساس هذا الاختيار هو السمعة الطيبة والبعد عن ادنى الشبهات التى تخل بأحد شروط العضوية المنصوص عليها فى قانون مجلس الشعب، وأن تتوافر الرغبة لدى المرشح المختار في ان يجعل مصالح الجماهير والوطن مقدمة على مصلحته الشخصية، وأن يكون من العناصر التى لديها الإمكانيات والقدرة على المشاركة الإيجابية فى العمل البرلمانى بشقيه التشريعى والرقابى دعما للممارسة البرلمانية فى الاتجاه الديمقراطى الحقيقى وليس الشكلى، وإن هذه المشاركة الفعالة تقتضى ان يكون العضو، او من يعد نفسه لذلك، على مستوى من الوعى والفهم السياسى، والرغبة فى القراءة والإطلاع، مع المثابرة عليهما حتى يكون على دراية بالموضوعات التى يتصدى البرلمان لمناقشتها سواء كانت تشريعية ام رقابية، وبذلك يحقق البرلمان هدفه فى التعبير عن المصالح العامة للوطن ككل.

وزراء غاضبون!

ولاشك ان تحقيق دور إيجابى لعضو مجلس الشعب لا يحول أبدا دون بلوغه تصنيفات سياسية معينة قد تتراوح بين صفات السياسى المدرجة تحت مسميات: (عامل) و (فلاح) أو (فئات)، لان العبرة هنا ليست بالصفة السياسية ولكن بمدى المساهمة فى الأداء البرلمانى. فكم من اعضاء يحملون صفة (عامل) أو (فلاح) كانوا اكثر إيجابية ومساهمة تحت قبة مجلس الشعب، وداخل لجانه النوعية، وكم أيضا من اعضاء يحملون صفة (فئات) التى من المفترض ان المندرجين تحتها هم المثقفون أو رجال الأعمال، لم يشاركوا ولم يساهموا بأى أدوار إيجابية فى العمل البرلمانى، وللأسف نجد من بينهم وزراء سابقين، كان يمكنهم بحكم خبرتهم فى العمل التنفيذى خلال فترة توليهم مناصبهم الوزارية ان يشاركوا فى إثراء العمل البرلمانى، ولكن يبدو - والله أعلم - انهم غاضبون بعد ان تركوا العمل الوزارى وكأنهم لا يرضون عنه بديلا، حتى ولو كان هذا البديل هو تحمل شرف الامانة كممثل عن الشعب فى البرلمان، مع ان هذا الشعب هو الذى اعطاهم صوته كنواب ليكونوا ممثلين له ومدافعين عن مصالحه، الأمر الذى يعنى ان هدف هؤلاء لم يكن خدمة الشعب بقدر ما يخدمون مصالحهم المادية أو الوظيفية وصولا إلى المقعد الوزارى، حتى أن بعضهم امتنع عن الحضور إلى مجلس الشعب رغم أنه عضو فيه لمجرد انه ترك المنصب الوزارى، وهناك من بينهم من لم يتحدث مرة واحدة تحت القبة مؤثرا الصمت على الكلام او عملا بالمثل القائل: «إذا كان الكلام من فضة فإن السكوت من ذهب!». وفهم المثل أو تطبيقه حرفيا هنا خطأ كبير بل وفادح فهل يمكن اعتبار امثال هؤلاء الصامتين خائفين، إذا ما تحدثوا، أن تصيبهم نزلة شعبية حادة من جراء التكييف الذى يستمتعون بدفئه شتاء وببرودته صيفا، وكأن حضور هؤلاء يكون للتمتع فقط بهذه الميزة بعد عنائه الطويل فى تحقيق مصالحه؟!

إذن فالعبرة بالمشاركة الإيجابية البرلمانية ليست مقرونة بالصفة السياسية وحدها، ولكنها رهن بنوعية النائب نفسه ومن هنا تكون المسئولية مشتركة سواء من الحزب الذى يرشح من يمثلونه أو من الناخب ذاته عندما يقرر اختيار نائبه فى البرلمان سواء كان حزبيا أم مستقلا. وهذه المسئولية الملقاة على عاتق الجميع تتطلب قدرا كبيرا من الوعى الذى يتيح فرصة الاستفادة من دروس الماضى، فيكون اختيار المرشح على اساس من البصر والبصيرة، من أنه قادر على تحقيق طموحات ناخبية، ولديه امكانيات المشاركة الفعالة فى الأداء البرلمانى بشقيه التشريعى والرقابى، كما يجب أن يكون الاختيار أيضا موضوعيا بقدر الإمكان ومنزها بقدر المستطاع عن العصبية العائلية أو الإقليمية، لأن صوت الناخب إنما هو امانة يحملها واى تفريط فيها يحمل صاحبها إثما يدخله فى دائرة خيانة الأمانة فى الدنيا، ويوقعه تحت عقاب السماء، لأنه كتم شهادة الحق، وهذا المعنى يجب التركيز عليه جيدا ليكون اختيار الناخب لمرشحه اقرب إلى منطق الصواب حتى يمكن إفرار عناصر نيابية جيدة يمكن بها تشكيل برلمان صحيح يكون تعبيرا عن إرادة الشعب ويعمل من أجل المصلحة العامة!

برلمان قوى!

وأعتقد ان الانتخابات القادمة لمجلس الشعب ستكون ساخنة جدا، لأن كثيرين يستعدون لدخول الساحة سواء تحت المظلة الحزبية، ام بعيدا عنها كمستقلين، وسوف تكون هناك مؤثرات مختلفة لتوجيه سير العملية الانتخابية، قد يكون المال إحداها، وقد تكون العصبية أو الإقليمية عاملا حاسما فيها، ومع ذلك فإنى اتصور ان مساهمة المواطن السياسية بإقبال على المشاركة الحرة دون خضوع لأى من هذه المؤثرات يمكن ان يحسم الموقف تماما لصالح إفراز عناصر برلمانية معبرة عن إرادة الجماهير.

والمقصود بالمشاركة السياسية هنا الا يتخذ المواطن موقفا سلبيا ويقول «مالى انا بهذا كله»، فمثل هذا التفكير الهدام او السلبى يضر أبلغ الضرر بالحياة السياسية لانه يترك الساحة خالية امام القلة من أصحاب المصالح والمنتفعين لكي يدفعوا بأعوانهم إلى البرلمان من العناصر التى على شاكلتهم، وتكون النتيجة إفراز مجلس لا يعبر عن إرادة الأمة بقدر ما يعبر عن مجموعة المنتفعين، فلو ان كل ناخب حريص على المشاركة فإن إرادة الأغلبية هى التى تسود، وعندها لن يكون أمام المنتفعين وأصحاب المصالح الشخصية، إلا الانزواء والتسليم برأى الأغلبية الجماهيرية التى استطاعت أن تفرز مجلسا قويا يسهم بإيجابية فى دعم حركة البناء والتنمية وتحقيق التقدم على جميع أرض مصر.

إن خطة الدولة الطموحة لتحقيق تنمية ونهضة شاملة فى سيناء والصعيد - باعتبارهما من اكثر المناطق التى تحظى



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩٥

بأولوية من جانب المخطط الوطني ـ تحتاج إلى وجود مجلس شعب قوى يساعد ويدعم ويدفع فى اتجاه تحقيق هذا الهدف القومى لحماية الأمن القومي وتحقيق الاستقرار الاجتماعى ومواجهة أزمة البطالة لتفويت الفرصة على عناصر الإرهاب والتطرف فكم من نواب جاءوا وذهبوا دون أن يساهموا فى حل مشاكل مواطنيهم لأنهم انشغلوا بأنفسهم فأهملوا دوائرهم الانتخابية، وقد أدى هذا إلى تعطل الكثير من المشروعات مثل مياه الشرب أو الصرف الصحي أو الزراعى بالمحافظات، فزادت معاناة الناس من مشاكل التلوث، وتفاقمت الأمراض الخطيرة فى الريف، وفى هذا ضرر كبير على ميزانية الدولة التى أصبحت تستورد الأدوية ووسائل العلاج بالمليارات، كما أن تدهور صحة المواطن ترك أثره السلبى على تنفيذ المشروعات التى تقوم بها الدولة؛

إسراف انتخابى!

ولا يفوتنى أن أنبه إلى أن كثيرا من المرشحين يسرف فى تقديم الوعود ويحاول رسم صورة وردية لما سيكون عليه حال دائرته الانتخابية وأبنائها عندما يتمكن من الحصول على مقعد البرلمان، وقد يصل الأمر ببعض هؤلاء المرشحين من أصحاب الأموال أو من ذوى النفوذ أن يقدم تبرعات لمشروعات أو مرافق خدمية أو إعانات للفقراء والمحتاجين لكسب تعاطف الناس وإيهامهم بأنه سيكون معهم على هذا المنوال طالما يتم اختياره عضوا بمجلس الشعب، ولكن الخبرة والممارسة تؤكد دائما أن العضو الذى يسرف فى هذه الأمور قبل الانتخابات يكون أقل خدمة للدائرة وأبنائها، لأن حرصه يكون أشد لتعويض ما أنفقه عشرات المرات، مع الاهتمام بأن تتضخم ثروته وممتلكاته ولو لم يساهم بفعالية فى العمل البرلمانى، لأن هذا لا يعنيه بقدر ما تعنيه مصالحه الشخصية!

إن واقع الحال يكشف عن تفاقم حجم المشاكل فى الدوائر الانتخابية، وهذه تحتاج إلى جهود كبيرة من نواب الشعب لمعاونة الحكومة على حلها، وهذه لا يقدر عليها إلا من نذروا أنفسهم لخدمة هذا الشعب ولا ينتظرون مقابلا أو شكرا من أحد سوى رضا الله سبحانه وتعالى.. أما الباحثون عن جمع الثروات أو الترقى إلى المناصب العليا أو مقعد الوزارة عن طريق العضوية فى البرلمان فلا أقل من أن نقول لهم: عودوا إلى أماكنكم وابقوا حيث أنتم، ولا تحاولوا اقتحام هذا الميدان المقدس، لأن الشعب فى حاجة إلى أبنائه المخلصين الذين يشعرون بآلامه ومعاناته ويشاركونه آماله وأحلامه ويعاونونه فى التقدم والبناء، لكى يرتقى الوطن ويعلو شأنه ويقوى على مواجهة التحديات ولمواكبة حركة التطور فى العالم ومسايرة نهضته.

يانواب المجلس القادم هل وصلتكم رسالتى وأنتم على مشارف انتخابات جديدة، والجميع يحدوه الأمل فى اختيار أفضل العناصر الوطنية الراغبة بصدق ونزاهة وتجرد فى خدمة الشعب وإثراء العمل البرلمانى بالجدية والمشاركة الإيجابية فى ممارسة عمل تشريعى ورقابى يكون هدفه تحقيق المصلحة العامة قبل المصالح الشخصية؟!



الهضيبي يخوض انتخابات مجلس الشعب

كتب محمد منير: يخوض المستشار مامون الهضيبي المتحدث باسم جماعة الإخوان المسلمين انتخابات مجلس الشعب القادمة. قال الهضيبي في تصريحات "للأهالي".. إنه سيرشح نفسه في دائرة الدقي التي سبق أن مثلها في انتخابات ١٩٨٧ على قائمة التحالف. من ناحية اخرى لم يتقرر بشكل نهائي مدى إمكانية مشاركة جماع الإخوان المسلمين في الانتخابات القادمة. ساعد على ذلك الضربات الامنية المتلاحقة للعناصر المتحركة للإخوان. اشار مصدر بمكتب الإرشاد للإخوان إلى بحث إمكانية خوض الانتخابات باسماء المرشحين المقبوض عليهم.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩٥

الناصرية.. وأعداء الأمس

عبدالعظيم درويش

يسعى الناصريون إلى إقناع شركائهم في ميثاق الوفاق الوطني «مختلف احزاب المعارضة والقوى الوطنية» إلى إحداث تغييرات جوهرية في بنود هذا الميثاق لإعلان التزامهم به، بعد أن اعترض الأمين العام للحزب الديمقراطي الناصري ضياء الدين داود على ثلاث قضايا وردت في بنود هذا الميثاق.

وقال داود: إن طرح قضية إعداد دستور جديد تمثل أولى القضايا الخلافية بيننا وبينهم، فنحن لا نطالب بدستور جديد للبلاد، ولكننا نرى ضرورة إضافة تعديلات جديدة عليه، أما هم فيطالبون بدستور جديد.


ضياء داود

ويقول الأمين العام للحزب الناصري: إن الميثاق اطاح بمجانية التعليم بعد مرحلة التعليم الإلزامي في حين اننا نرى أن التعليم لابد أن يكون التزاما على الدولة وأن مجانية التعليم ضرورة اجتماعية حتمية.

وقال داود إنه لا يرى أية غرابة في أن تجمع مائدة واحدة أعداء الأمس «الوفد والاخوان المسلمين» إذ يقول انه في السياسة ليست هناك عداوات ثابتة أو صداقات دائمة.. ونحن اعلنا منذ اليوم الأول لتأسيس الحزب الناصري اننا نقترب أو نبتعد مع أي قوى سياسية بقدر اقترابها أو ابتعادها عن مبادئنا بما لا يمنع من وجود مناطق التقاء بين القوى السياسية المختلفة أو قضايا مرحلية يمكن الاتفاق عليها دون التخلي عن مبادئنا. ولذا فإن الميثاق تضمن نصا يؤكد أن بنود هذا الاتفاق لا يخل بما يتمسك به كل حزب من مبادئ أو أفكار. وعما إذا كان الناصريون اكتشفوا فجاة أن حزب الوفد اقترب من مبادئهم قال داود: لا.. بالتأكيد لم يقترب من مبادئنا ولكنه اتفق معنا في قضية الديمقراطية بكل تفاصيلها من ناحية سلطات الدولة وتوزيعها، إضافة إلى ضمانات حيدة ونزاهة الانتخابات.. إضافة إلى أنه التقى معنا نسبيا في بعض الجوانب الاجتماعية، فعلى الرغم من تعاطفه مع القطاع الخاص وتحمسه لرأس المال إلا أنه اعلن التزامه معنا بالحفاظ على القطاع العام ومعارضة نقل ملكيته إلى الأجانب.

وعن اقترابه من جماعة الاخوان المسلمين قال الأمين العام للحزب الديمقراطي الناصري: إن الاخوان هم في حقيقة الأمر جزء من مكونات حزب العمل، وهم معنا في كل القضايا الاجتماعية والسياسية، وهم لا يختلفون معنا فيها.

وعما إذا كان يمكن إطلاق تعبير هدنة بين أعداء الأمس على بنود الميثاق، قال ضياء الدين داود: إن السياسة لا تعرف العداء وإنما تعرف الاختلاف باعتباره صميم الديمقراطية. والخلاف من سنن الحياة ولابد أن نحترم خلاف بعضنا البعض.. فنحن نختلف في حدود الديمقراطية، وإن حل هذه الخلافات لابد أن يكون عن طريق الديمقراطية.. وليس معنى اختلافنا السياسي أن نكون أعداء.



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٥ طعون فى نتائج انتخابات الشورى

تنظر محكمة القضاء الادارى خمسة طعون فى نتائج انتخابات مجلس الشورى الاخيرة طالبت بالغاء قرار اعلان نتيجة الانتخابات فى عدد من الدوائر .. وجاء بالدعوى التى اقامها خمسة مرشحين عن مركز الجيزة والسيدة زينب والزيتون ان الانتخابات جاءت باطلة ومخالفة للقانون بسبب بطلان عملية الاقتراع وفرز الاصوات وتشكيل لجان الانتخابات .. تعقد المحكمة جلسة عاجلة للنظر فى الطعون برئاسة المستشار عبدالعزيز حمادة نائب رئيس مجلس الدولة وامانة سر سامى عبدالله .

«تخمة» الوطنى و«جفاف» المعارضة!

كتب - أحمد البطريق:

تعانى غالبية الاحزاب المصرية هذه الأيام من صعوبات بالغة فى تسمية مرشحيها لانتخابات مجلس الشعب القادمة وان كانت كثرة الرغبات فى الحزب الوطنى للترشيح للمجلس النيابي قد أحدثت لديه تخمة فى المرشحين وما قد يستتبعها من مشكلات فى الاختيار.

فإن الأحزاب الأخرى تعانى بدورها من صعوبات يمكن تشخيصها بأنها حالة جفاف أو ندرة مرشحين، انعكست بدورها على طبيعة تحركها فى الشارع السياسى فى محاولة منها لايجاد حل عاجل لها مهما كلفها الأمر من تنازلات وخسائر مادية وسياسية سواء على المدى القريب او البعيد

حزب الأحرار يرى ان هناك جهودا تبذل لاقناع عدد من العناصر الجيدة لكى تخوض الانتخابات باسم الحزب بالاضافة لقيادات الحزب المركزية المقرر مشاركتها، غير ان التكلفة العالية للحملات الانتخابية والتصور المادى لدى غالبية الراغبين فى الترشيح كذلك فى الحزب، كل هذا يقف حائلا امام وجود المرشح القوى القادر على المنافسة وتحقيق النتائج المرجوة.

ويقول وكيل الأحرار حلمى سالم: هناك رواسب نفسية متأصلة لدى المواطنين حول العمل السياسى والحزبى، وبالتالى فإن احجامها عن المشاركة تحت راية المعارضة أمر مبرر رغم وجود تأييد غير معلن من غالبية الجماهير لها.

وقال ان حزبه فى بحثه عن مرشحين، انما يبحث فى واقع الأمر عن عناصر مؤمنة بقضاياها، وهو امر بالغ الصعوبة والتعقيد، وان محاولة حل هذه المشكلة بأى وسيلة تكلف الحزب كثيرا، وقد تدفعه لتقديم تنازلات هو فى غنى عنها، بعكس الحزب الوطنى الذى لا يجد لديه مشكلة فى ذلك، بل قد تكون مشكلته فى كثرة عدد الراغبين للترشيح لديه.

كذلك قال الأمين العام لحزب التجمع الدكتور رفعت السعيد ان كل الاحزاب لديها مشكلات غير عادية فى تسمية مرشحيها لانتخابات مجلس الشعب القادمة. الا ان مشكلة حزب التجمع تكمن فى ان لديه العديد من القيادات السياسية المشهود لها ولكنها تفتقر مثلما يقول للقاعدة الجماهيرية نظرا لأن علاقاتها الأسرية فى دائرة تواجدها ضعيفة وبالتالى فإن الدفع بها فى مثل هذه الانتخابات أمر غير منطقى

كذلك فانه على الرغم من وجود كوادر نقابية كثيرة بالتجمع ويمثلون العمال فى العديد من القلاع الصناعية، الا ان هناك فارق كبير بين كل ما هو نقابي وسياسى، وبالتالى فإن اختيار اى منهم يعد بالتالى مغامرة غير محسوبة العواقب خاصة وان العمال فى أى من المواقع الصناعية لا يشكلون عصب نفس الدائرة الانتخابية وعادة ما يختلف صوتهم النقابى عن صوتهم السياسى واضاف الدكتور رفعت السعيد كذلك فإن كوادر التجمع الفاعلة فى الأقسام والمدن الكبرى تجد صعوبة بالغة اذا ما خاضت الانتخابات فى مواجهة أحد المرشحين الذين ينتمون الى قرية من القرى فعادة ما تكون نتيجة التصويت لصالح مرشح القرية رغم فارق عدد المقيدين فى الجداول ويرجع ذلك لضعف الاقبال الجماهيرى فى المدن على المشاركة فى الانتخابات. ولعل هذا من العوامل التى تقف حائلا امام الحزب فى ترشيح كوادره السياسية فى الانتخابات العامة

ولم ينكر كذلك الدكتور نعمان جمعة نائب رئيس حزب الوفد تلك المشكلة حيث قال ان حزبه يبذل محاولات جادة لاقناع العديد ممن ينتمون للطبقة المثقفة والقادرين على العطاء للمشاركة فى الانتخابات القادمة

وارجع الدكتور نعمان جمعة سبب ذلك الى العديد من الأسباب حددها بارتفاع تكلفة الحملات الانتخابية والقيود المفروضة على النشاط السياسى والحزبى، بالاضافة لعدم اقرار المزيد من الضمانات التى تكفل حيدة ونزاهة العملية الانتخابية، وكغيره من قيادات الأحزاب الأخرى، اكد ان حزبه سوف يشارك باكبر عدد ممكن من المرشحين قائلا «سوف نجد مرشحين لكل الدوائر، وان كانت النوعية التى تهمنا حتى الآن بحجمه



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ [illegible] ١٩٩٥



الحزب سيدقق فى اختيار كل مرشح وسيكون المقياس حسن السمعة وطهارة السلوك ونظافة اليد والبعد عن الاتجار بامضاءات الوزراء وتاشيرات الحج واستثمار الحصانة .

هذه السطور ليست من تأليفى ، ولكنها وردت فى كتاب ، من طرائف الاساطير الخرافية ،

أحمد رجب



المصدر : الأهالي المصرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩٥

ضد التيار

نزاهة الانتخابات ليست بالنوايا الحسنة!

جدد الرئيس «مبارك» القول فى أكثر من مناسبة فى الآونة الأخيرة، بأن الدولة لم تتدخل فى الانتخابات السابقة، وأنها لن تتدخل فى انتخابات مجلس الشعب القادمة، وأنها حريصة على نزاهتها، ودعا كل الأحزاب للمشاركة فيها دعماً للديمقراطية. وبرغم أن تصريحات الرئيس تعد مبادرة عن حسن النية لكنها فى واقع الحال، لاتكفى كضمانة لعدم تزوير الانتخابات. والدليل على أن تعهد الرئيس لايكفى ضمانة لتنفيذ مايتمنى، أن أكثر من مائة عضو فى مجلس الشعب الحالى، قد صدرت ضدهم أحكام من محكمة القضاء الإدارى ببطلان عضويتهم فى المجلس، كما أن عدداً من المرشحين فى المجلس، حصل على تعويضات طائلة من الدولة لتزوير الانتخابات وإسقاطهم، كان بينهم د.حلمى الحديدى وشوقى السيد، ود.محمود مدحت عبدالهادى، الذى حصل مؤخراً على حكم من محكمة استئناف القاهرة، بتعويض مائة ألف جنيه عن إسقاطه فى الانتخابات. وبرغم هذه الأحكام، وبرغم ان أكثر من مائة طعن أخر قد تم رفضها لعدم استيفاء الإجراءات الشكلية فإن مجلس الشعب لم ينفذ شيئاً منها بدعوى أنه سلطة مستقلة، وأنه سيد قراره، فضلاً عن ان هذه الأحكام قد استغرقت خمس سنوات هى مدة الفصل التشريعى كله. ولادلالة لتلك الأحكام سوى أن الانتخابات كانت مزورة، وأن من حصلوا عليها يملكون الأدلة القاطعة على تزويرها.

لقد آن الأوان لكى تدرك الدولة أن أسلوب تزوير الانتخابات قد أصبح احتماله فوق طاقة المصريين، وأنه لا استقرار اجتماعيا ما لم يشعر المصريون بأن إرادتهم الحرة يتم احترامها، وأنهم قادرون على إبعاد الذين أفسدوا الحياة السياسية فى الفصل التشريعى الماضى، وضعوا بها ألغاماً وأوراماً وجراحاً لاتلتئم عن تمثيلهم، وأن الدولة قد أقلعت عن التعامل معهم كرعايا لا مواطنين، وأنها ساعية إلى صيغة لنظام ديمقراطى حقيقى يصون مصالح الجميع، ولايخدم أقلية مصنوعة ومنتفعة وفاسدة!

وإذا كانت الدولة حريصة حقاً على الا تزور الانتخابات القادمة، وأن تحكم برضاء الناس وليس ببنادق الحراس، وأن تقلل من التوترات الاجتماعية، وأن تفتح باب الأمل فى التغيير، بما يقضى على شعور المصريين العارم بالتواطؤ الشامل مع الفساد، والرضا عمن شاركوا فيه ونظروا له، فإن على الدولة ا وحدها مهمة إثبات ذلك!.

***

بصراحة: إما أن تكشف مصر عما لديها من أدلة عن تورط النظام السودانى فى حادث أديس ابابا، أو أن يكف المسئولون المصريون عن توجيه هذا الاتهام إليه.

أمينة النقاش



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩٥

شباب قبائل مطروح: لن نلتزم باتفاقية السادات القبلية فى انتخابات مجلس الشعب القادمة

كتب عبد الستار حتيتة: فشلت اجتماعات التنسيق التى عقدتها قبائل محافظة مطروح طوال الشهر الحالى، هاجم شباب القبائل اتفاقية السادات التى تحرم المواطنين من اختيار مرشحيهم. يتم اختيار المرشحين حسب الاتفاقية التى اقامها السادات بالتنسيق بين الحزب الوطنى وعمد القبائل، وهم بدورهم اعضاء بنفس الحزب. ويرفضون الاعتراف بابناء القبائل المرشحين عن احزاب المعارضة. طالب شباب القبائل عدم الالتزام بالاتفاقية القبلية ووصفوها بانها تصب فى صالح الحزب الوطنى واعلن سبيته فايز (٤٥ سنة) ترشيح نفسه لانتخابات مجلس الشعب القادمة عن دائرة الضبعة. انفضت اجتماعات مدينتى الحمام والضبعة دون الاتفاق على مرشحين محددين. تشهد الاجتماعات القادمة صراعاً حول ترشيح كل من جمعة عبد الرحمن وعبد الغنى حليو وسبيته فايز (قبائل الجميعات) ويونس شويقى وبقية مرشحى قبائل على الابيض.



المصـدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢١ [illegible] ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحزب الوطني يعدّ للانتخابات البرلمانية

■ القاهرة - «الحياة» - تعقد هيئة مكتب الامانة العامة للحزب الوطني الحاكم في مصر اجتماعات مكثفة للاعداد للانتخابات المقبلة لمجلس الشعب (البرلمان).

وصرح الأمين العام المساعد للحزب السيد كمال الشاذلي عقب اجتماع المكتب مساء اول من أمس بأن الحزب بدأ بتلقي الترشيحات لدوائر المحافظات وفقاً للقواعد التي وضعتها الامانة العامة وتتركز في «شعبية المرشح وطهارته وقدرته على العطاء وخدمة الجماهير».

وقال الشاذلي ان الحزب الوطني سيتقدم بمرشحين في كل الدوائر الانتخابية وعددها ٢٢٢ دائرة، يتم التنافس على مقاعدها (٤٤٤ مقعداً).

ويبلغ عدد اعضاء مجلس الشعب ٤٤٤ اضافة الى عشرة اعضاء معينين.



هموم سياسية

تصريحات كمال الشاذلى

الزميل الاستاذ كمال الشاذلى الامين العام المساعد للحزب الوطنى رجل فاضل. صعد مع الحكم حتى اصبح وزيرا له صلة بالحياة البرلمانية والنيابية والسياسية لاكثر من خمس وعشرين سنة خلت. هو الآن فى موقع القمة - ويعتد دائما بتصريحاته - بل لا اخفى سرا ان قلت لكم ان الاحزاب المعارضة واماناتها السياسية قد تعير كثيرا من الوزراء اهتماما بتصريحاتهم الصحفية - كما يحدث مع الوزير كمال الشاذلى لهذا. يحظى سيادته دائما بقراءة لافكاره وكلماته وتحليلها جيدا لمعرفة اتجاه الريح - فالرجل لايطلق الكلام على عواهنه - ولكنه يحسبه ويهذبه ويدرسه ويفكر فيه مليا قبل ان يصرح بنشره - فالويل ثم الويل للصحفى الذى يزيد فى تصريحات السيد الاستاذ امين التنظيم بالحزب الوطنى؟ ونحن واكثر فى الاحزاب المعارضة ننتظر المطر وتصريحات كمال الشاذلى لانها قد تثرى الزراعة الحزبية وتخرج النبت - وقد تؤدى الى احتراق المحصول قبل انباته او قبل جمعه - لكل ماسبق وقفنا مليا امام تصريحات سيادته الاخيرة

اكد الامين العام المساعد ان جميع الضمانات التى طلبتها الاحزاب المعارضة فى الانتخابات العامة سوف تتحقق فى انتخابات مجلس الشعب القادمة - وليته ماقال: من اولها واهمها ماتحقق فى انتخابات مجلس الشورى؟؟ والقراءة فى هذا الكلام تؤكد ان ماحدث فى انتخابات مجلس الشورى يدل على ماسيحدث فى مجلس الشعب - فالبعرة تدل على البعير وماحدث لحزب الاحرار والمستقلين - امر معروف جيدا لسيادته - وبالطبع - لايجوز ان نطالب بالحيدة او عدم مناصرة الاجهزة التنفيذية لحزب الدولة ورجال الوزارة ان هذا يقضى ان يكون السادة الذين يعملون فى هذه المناصب ليسوا من رجالات الحزب الوطنى ولايتم تعيينهم من قبل الحكومة او رئيس الدولة - رئيس الحزب. والا كيف يتم تحييد المحافظ ونوابه - ورؤساء المدن والاحياء - وامانات الاتحاد الاشتراكى السابقين - كيف يتم تحييد مديرى الامن ورؤساء الاقسام - وهل يكفى لضمان الحيدة اعداد كشوف الناخبين على الآلة الكاتبة وليس بخط اليد؟ باسلام. او تنقية الجداول من الموتى والمفقودين ونزلاء السجون والمستشفيات العقلية وكانوا جميعا ينتخبون الحزب الوطنى بقوة القانون - كيف سنمنع بلطجية النقابات والاتحادات الطلابية ورجال الامانات الفرعية من ارهاب وترويع الناخبين - كيف سنضمن سلامة الصوت الانتخابى برغم ان جميع اعضاء اللجان والرؤساء اعضاء فى الحكومة او من موظفى الدولة ولهم ولاء ثابت للنظام - ومع ذلك يصرح سيادته بان الضمانات التى طلبتها المعارضة تتحقق كلها عدا البصمة من سيضمن لمندوبى المرشحين الامن والأمان من اسراف الحزب وتجاوزات رجالاته الساعين للسلطة بأى ثمن ولو كان اجهاض الديمقراطية والعودة الى حكم الحزب الواحد. والسؤال فى مجلس الشورى ماهى النسبة لعدد ثلاثة عشر حزبا مقابل حزب واحد - هل هذا افضل نظام ولايوجد فى الخارج نظام افضل منه

رجب هلال حميدة

الأمين العام للحزب الاحرار



١٠ طعون جديدة في انتخابات مجلس الشورى

تنظر محكمة القضاء الادارى ١٠ طعون جديدة فى انتخابات مجلس الشورى التى اجريت فى دوائر اقسام قصر النيل واول شبرا الخيمة ومصر الجديدة والجمالية والدائرة الثانية بمركز سوهاج والثانية بالسيدة زينب والاولى بحيرة والرابعة (الغنايم) باسيوط والدائرة السادسة (بالزيتون) بالقاهرة. وطالب الطاعنون بالغاء قرارات فوز منافسيهم فى الانتخابات



المصدر : الشعب

التاريخ : ٤ أغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كمال الشاذلى للمعارضة:

كلام رجاله.. اللى يعرف ضمانات أفضل للانتخابات يرشدنا.. وسنأخذ بها!!

إن ماجاء بحديث كمال الشاذلى وزير شئون مجلسى الشعب والشورى والأمين العام المساعد للحزب الوطنى مع جريدة الاهرام يوم الجمعة الماضى يجب أن يؤخذ بمنتهى الجدية لعدة أسباب:

فهو احد أقطاب الحكم وعضو بارز فى الدائرة الحكومية الضيقة التى تعد لانتخابات مجلس الشعب القادمة.. وهو مازال يصر على أن الانتخابات فى مصر لها ضمانات كافية متجاهلا المطاعن الخطيرة التى اثبتها كبار المستشارين بمحكمة النقض وقضت بثبوت الغش والتزوير فى اكثر من ٨٤دائرة انتخابية بمجلس الشعب الحالى..

وهو يرى أنه لامجال لاية تعديلات أو تصويبات لنزاهة و حيدة الانتخابات، لانه ليس فى الإمكان أحسن مما هو الآن.. فلأول مرة فى تاريخ الانتخابات تعد وزارة الداخلية كشوف الناخبين على الآلة الكاتبة!!

وحين تسأله «الأهرام» عن تدخلات رجال الأمن لصالح مرشحى الحزب الوطنى فإنه يقول: لن يكون لهم وجود بالمرة داخل اللجان إلا إذا استدعى الأمر ذلك.. متناسيا أن البلد محكوم بالطوارىء التى تتيح للشرطة اعتقال كل العناصر النشطة والفعالة بالاحزاب والقوى السياسية..

وعندما واجهته «الاهرام» بمطلب رؤساء احزاب المعارضة بضرورة إثبات حضور الناخب امام لجنة الاقتراع بالتوقيع فى الكشف أمام اسمه او بالبصمة لمن لايعرف القراءة والكتابة.. أجاب بأن هذا المطلب بالغ التعقيد مع حالة الأمية المنتشرة!! وبعد ذلك قال:

كل الضمانات التى طلبتها المعارضة فى انتخابات مجلس الشعب تتحقق ومن يعرف نظاما أفضل للانتخابات فى الخارج فليدلنا عليه لندرسه ونطبقه.

إنها تصريحات خطيرة تضع النظام كله أمام امتحان أخيرلإمكان الإصلاح بالطرق الدستورية.. وعلى أحزاب المعارضة والاتجاهات السياسية المصرية وكل فئات الشعب وطوائفه أن تدلى برأيها فيما جاء بحديث كمال الشاذلى مع جريدة الاهرام.

تصريحاته لاتمثل الواقع

نقلت إلى د.حلمى مراد استاذ القانون والوزير الاسبق ونائب رئيس حزب العمل ماجاء بحديث الأستاذ كمال الشاذلى مع جريدة الاهرام..

سألت سيادته: هل صحيح ماجاء بتصريحات كمال الشاذلى من أن الضمانات التى طلبتها المعارضة فى انتخابات مجلس الشعب القادمة تحققت كلها عدا البصمة؟

قال: يؤسفنى أن اقرربأن الاستاذ كمال الشاذلى وهو دارس للقانون قد ادلى باقوال تتعارض مع ماهو واقع عمليا ومع نصوص قانون ممارسة الحقوق السياسية وتتغاضى عن مطالب الأمة التى قدمتها احزاب المعارضة والقوى السياسية إلى رئيس الجمهورية بشأن ضمانات نزاهة الانتخابات وسلامتها.. .وكانت رسالة أحزاب المعارضة التى وجهتها أخيرا لرئيس الجمهورية بمناسبة اقتراب إجراء انتخابات مجلس الشعب.تتلخص فى:

أولاً: الإشراف القضائى الكامل على العملية الانتخابية وان تتولى السلطة القضائية ذلك بدءا من التحقق من صحة القيد بجداول الناخبين وفقا لسجلات الاحوال المدنية حتى إعلان نتيجة الانتخابات بدلا من وزارة الداخلية التى تمثل الحكومة القائمة والتى تتولى إدارة العملية الانتخابية ابتداء من طبع بطاقات الانتخاب وتشكيل اللجان الانتخابية وانتهاء بإعلان النتائج..

ثانياً: التحقق من حضور الناخب شخصياً أمام لجنة الاقتراع وذلك بالتوقيع أو بصمة إبهامه اليمنى إذا كان لايعرف القراءة والكتابة فى كشوف الناخبين فى لجنة الاقتراع لتفادى تسديد بطاقة الرأى بالباطل... ولايعتبر توقيع رئيس اللجنة أمام اسم الناخب دليلا على حضوره شخصياً..

قاطعته متسائلا:

لكن الاستاذ كمال الشاذلى اعتبر هذا المطلب بالغ التعقيد مع حالة الأميه المنتشرة ومايتطلبه فحص البصمة عند التشكيك فيها من إجراءات تطول لعدة اشهر..

قال د.حلمى مراد: لامحل للقول بصعوبة فحص البصمات عند الطعن فى صحتها، إذ إن ذلك هو الجارى العمل به فى كل المعاملات التى يجريها المواطنون غير الملمين بالقراءة والكتابة ويتم التحقق من اشخاصهم عن طريق «الفيش والتشبيه» المثبت لبصماتهم لدى مصلحة الاحوال المدنية بوزارة الداخلية وليس معنى ذلك انه سيجرى فحص كل البصمات عند الطعن ولكن عند ذكر اسماء بعينها يتم الطعن فى صحة حضور وتوقيع اصحابها.. ويقضى ثبوت بعض



المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ٥ أغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصدر برلمانى مسئول فى تصريحات خاصة «للأهرام المسائى»:

الحزب الوطنى يدخل الانتخابات فى جميع الدوائر ويرشح عددا من الوزراء

فتح باب الترشيح فى أكتوبر والانتخابات فى آخر نوفمبر والإعادة فى ديسمبر

الشعبية والطهارة والأداء المتميز معايير التقييم لاختيار المرشحين

فيما يعد بداية جادة للانتخابات التشريعية لمجلس الشعب القادمة بدات امانات الحزب الوطنى بالمحافظات ارسال اسماء المرشحين الى الامانة العامة للحزب بالقاهرة.

وعلم المحرر البرلمانى لـ «الاهرام المسائى» ان ترشيحات المحافظات سوف تنتهى خلال اغسطس الجارى تبدا بعدها هيئة مكتب الحزب فى دراسة ترشيحات المحافظات كل على حدة لاقرار الاسماء النهائية لمرشحى الحزب الوطنى فى ٢٢٤ دائرة انتخابية منها دائرتان جديدتان لاول مرة تجرى فيها الانتخابات وهما مدينة السادات بالمنوفية وحلايب وشلاتين بالبحر الاحمر حيث من المقرر ان يدخل الحزب الوطنى بمرشحين بجميع الدوائر على مستوى الجمهورية.

وعلم المحرر ايضا ان دراسة هيئة مكتب الامانة العامة للحزب ستتم خلال شهر سبتمبر القادم تمهيدا لرفع اسماء المرشحين للرئيس حسنى مبارك بصفته رئيسا للحزب الوطنى لاقرارها بصفة نهائية، حيث ينتظر اعلانها قبل نهاية شهر سبتمبر القادم او فى مطلع الاسبوع الاول من اكتوبر على الاكثر.

وصرح مصدر برلمانى بانه من المنتظر - طبقا للدستور الذى ينص على اجراء الانتخابات خلال ٦٠ يوما قبل انتهاء الدورة الحالية باعتبارها الفصل التشريعى الاخير ان يتم فتح باب الترشيح لـ . الشعب الجديد فى النصف الاول من اكتوبر القادم. على ان تجرى الانتخابات فى الاسبوع الاخير من نوفمبر وانتخابات الاعادة فى الاسبوع الاول من ديسمبر.

واضاف المصدر ان امانات الحزب الوطنى تلقت توجيهات الرئيس حسنى مبارك بشأن اختيار مرشحى الحزب فى اطار مبادىء الشعبية والطهارة والتاريخ النظيف مؤكدا ان عملية تقييم شاملة وجذرية تشارك فيها الاجهزة المعنية يجرى حاليا اجراؤها لمن يعاد ترشيحهم من النواب الحاليين.

وعلم المحرر البرلمانى لـ «الاهرام المسائى» كذلك ان هناك اتجاها لترشيح بعض نواب الشورى فى الانتخابات القادمة لمجلس الشعب من اصحاب الاداء البرلمانى المتميز تحت قبة الشورى الى جانب ترشيح عدد من الوزراء فى بعض الدوائر الانتخابية، وانه من المنتظر ان تتضمن ترشيحات الحزب وجوها جديدة من رجال الاعمال والشباب والمراة حيث تشير التوقعات الى ان نسبة التغيير سوف تتراوح ما بين ٢٠و٢٥٪ من نواب الحزب الحاليين.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٥

د. حلمي مراد:

أعلى سلطة قضائية.. والوثيقة الدولية.. أكدتا مطالب أحزاب المعارضة المصرية

تحقيق:

صلاح النحيف

التوقيعات المزيفة لإبطال الانتخابات دون حاجة إلى مراجعة صحة جميع البصمات بكشوف الناخبين.

ثالثا: إحلال البطاقات الشخصية او العائلية محل بطاقات الانتخاب ويكفى ان يظهر الناخب بطاقته ويكون اسمه بالكشف.

رابعا: السماح للمرشحين باختيار مندوبيهم الاصليين والاحتياطيين من الناخبين المقيدين بالدائرة الانتخابية بصفة عامة وليس فى اللجنة المقيد فيها اسم المندوب فقط، حتى يتسع أمام المرشح مجال الاختيار لمندوبيه، وأن يجرى توثيق توكيلات المندوبين عن المرشح لدى مكاتب التوثيق والشهر العقارى وليس فى أقسام الشرطة التى تجرى فيها كل الالاعيب لحرمان مندوبى المرشحين المعارضين من الحصول على التوكيلات، مما يترتب عليه حرمانهم من حضور عملية التصويت والفرز...

خامسا: المطالبة بان يصاحب مندوبو المرشحين صناديق الانتخابات عند نقلها من لجان الاقتراع إلى مقر اللجنة العامة لفرزها حتى لايحدث عبث بها..

سادسا: تغليظ العقوبات على كل من تسول له نفسه العبث بالعملية الانتخابية او باى شان من شئونها وعلى الموظفين العموميين الذين يستغلون سلطة وظائفهم للتاثير على الناخبين لمصلحة احد المرشحين وعلى رؤساء اللجان الانتخابية مع عدم انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة.

سابعاً: وقف العمل بقانون الطوارىء خلال المعركة الانتخابية اكتفاء بسريان قانونى المخدرات ومكافحة الإرهاب وهما الموضوعان اللذان اعلنت الحكومة حالة الطوارىء بقصد مواجهتهما.

واخيراً: إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية على أسس موضوعية لايراعى فيها مصالح مرشحين معينين وذلك بإشراف لجنة قضائية.

القضاء والبرلمان الدولى

وأضاف د. حلمى مراد قائلاً: ماتطالب به احزاب المعارضة وفق ماذكرته لايعتبر شلطاً.. وهو ما اثبتته قرارات محكمة النقض وهى أعلى سلطة قضائية.

كما لفتنى أرشده إلى وثيقة دولية وضعها الاتحاد البرلمانى الدولى ووقعتها (١١٣) دولة من بينها مصر واعلنت هذه الوثيقة فى ٢٦ من مارس عام ١٩٩٤ «المعايير المحققة لانتخابات حرة نزيهة وتضمنت هذه الوثيقة العالمية ماطالبت به أحزاب المعارضة المصرية ما سبق بيانه واضافت ليه مايلى:

وجوب تحقيق تكافؤ الفرص بين مرشحى الحزب الحاكم ومرشحى الاحزاب الاخرى فى التعبير عن أرائهم السياسية وفى التنقل داخل الدوائر للقيام بحملتهم الانتخابية والتمتع بفرص متكافئة فى مخاطبة الشعب من خلال وسائل الإعلام القومية وعلى الأخص الإذاعة والتليفزيون، مع وجوب الفصل بين الحزب الحاكم -باعتباره طرفا فى العملية الانتخابية -والدولة بحيث لايجوز للأجهزة الرسمية أن تساند مرشحى الحزب الحاكم، وهذه الضمانة لاتتحقق طالما كان رئيس الجمهورية -هو فى نفس الوقت- رئيسا لحزب يخوض المعركة الانتخابية.

من هنا -والكلام لنائب رئيس حزب العمل- تطالب احزاب المعارضة بأن تدير دفة الحكم فى المعركة الانتخابية حكومة إدارية (ليست سياسية) يتم تشكليها من شخصيات مستقلة مقبولة من جميع الأحزاب أو حكومة ائتلافية ممثلة للاحزاب الموجودة والمشتركة فى الانتخابات وكذلك اتخاذ جميع الإجراءات لتاكيد شفافية العملية الانتخابية باكملها، وهو ماتنفذه بعض الدول بالنسبة لتصنيع صناديق الانتخاب من مادة شفافة كاشفة عما بداخلها حتى لاتدس فيها بطاقات للراى بطرق غير مشروعة.

كما يمكن الاستعانة بمراقبين دوليين للتاكد من انضباط عمليات التصويت وفرز الاصوات وهذه المطالب معترف بها عالميا وكفيلة بتحقيق نزاهة الانتخابات وتبعد عنها المآخذ والشكوك التى حدثت أخيرا فى الانتخابات التكميلية لمجلس الشورى وصدرت بشأنها أحكام قضائية تشجع الناخبين على الإقبال على الانتخابات للإدلاء باصواتهم. ونحافظ على سمعة الحكم التى شوهت فى مصر وفى العالم.

وترة اخرى.. نكرر أن هذه التصريحات يجب أن تؤخذ بمنتهى الجدية من الاحزاب والقوى السياسية وممن يهمه الأمر.. ونحن فى انتظار من يدلى برايه فيها.

.. وبدأت مشاجرات المرشحين

إصابة ١٠ فى ميت غمر

الدقهلية – محمد قشطه :

اصيب عشرة اشخاص فى مشاجرة بين قريتين بسبب انتخابات مجلس الشعب القادمة ، هما قريتا بشالوش ومنتماى مركز ميت غمر بالدقهلية .

تلقى اللواء محمود ياسين مدير امن الدقهلية بلاغا بالحادث فانتقل على الفور العقيد ابراهيم البطريق نائب مأمور المركز والرائد جامر السديب رئيس المباحث وتبين ان انصار المرشح المستقل قاموا بالاعتداء على انصار مرشح الحزب الوطنى وعضو مجلس الشعب الحالى والقوا الحجارة على الاهالى مما ادى الى تجمهرهم ووقعت المشاجرة بين انصار المرشحين .

اصيب من انصار مرشح الحزب الوطنى والعضو الحالى كل من امين شريف ٢٩ سنة ومنصور الهوارى ٦٠ سنة ومحمد راضى ٢٧ سنة واحمد محمد الهوارى ٢٢ سنة ومحمد يوسف الهوارى ٦٠ سنة ومصطفى عبدالعظيم ٢٩ سنة ومحمد نصر النجوحى ٣٠ سنة وقد تمكن النقيبان محمود النويهى ومحمود شعبان معاونا المباحث من القبض على مثيرى الشغب وقامت اجهزة الامن بالسيطرة على الموقف وحاصرت القريتين



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ يونيو ١٩٩٥

«الجمهورية» تقول

انتخابات الشورى ودعم الديمقراطية

×× بعد ٤٨ ساعة يتوجه الناخبون الى صناديق الانتخاب لاختيار ممثليهم فى التجديد النصفى لمجلس الشورى .. تتم الانتخابات بالاشراف القضائى فى ٤٧ دائرة ويختارون ٩٠ نائبا من بين ٢٢٠ مرشحا .. كما فاز بالتزكية ٢٢ مرشحا آخرون .

×× انتخابات الشورى هى بروفة لانتخابات مجلس الشعب القادم .. وهى لذلك موضع الاهتمام من حيث درجة إقبال الناخبين .. والتمسك بالدعاية الرصينه والموضوعية واعتمدت أساسا على المؤتمرات الجماهيرية التى يحضرها مفاتيح الرأى العام نظرا لاتساع دوائر الشورى .. وهى بكل تأكيد خطوة جديدة على مسيرة الديمقراطية فى عهد مبارك .. حيث تأكدت عدة عوامل رئيسية .. أهمها الحرية التامة فى التقدم بالترشيح سواء عن حزب من الاحزاب الاربعة عشر العاملة على الساحة المصرية أو من المستقلين . وكذلك اتفاق الاحزاب جميعا على أهمية دعوة المواطنين لممارسة حقهم الانتخابى وعدم التقاعس عن أدائه .. وثالثا إقبال المواطنين أنفسهم على المشاركة فى الانتخابات السياسية والمهنية .. حيث شهدت النقابات المهنية نسبا مشرفة للاعضاء خلال انتخابات مجالسها .. مما يؤكد ارتفاع الوعى الانتخابى .

×× وتتفق هذه العناصر كلها على إيصال من يستحق الى عضوية المجالس النيابية .. وهو الأمر الذى ينعكس بعد ذلك على أداء مجلسى الشعب والشورى لدورهما فى ممارسة الرقابة الشعبية على السلطة التنفيذية ويجعل القوانين التى يقرها ممثلة للمرحلة التى تعيشها مصر ويجعلها سندا لمرحلة الانطلاق نحو التنمية والغد المشرق ..

×× لذلك ندعو المواطنين الى ممارسة حقهم الانتخابى فى انتخابات الشورى بعد غد «الاربعاء» .. ونتوقع أن يشعر الجميع بقوة الناخبين أعضاء القاعدة الشعبية العريضة .. وتمسكهم بما تحقق من إنجازات ديمقراطية وحرصهم على الدقة فى الاختيار .. وباختصار فإن انتخابات الشورى هى إضافة جديدة لثمار الديمقراطية التى تعيشها مصر مبارك .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : [illegible]

التاريخ : ٦ اغسطس ١٩٩٥

بدأ الاعداد لانتخابات مجلس الشعب

بدات هيئة مكتب الامانة العامة للحزب الوطنى الديمقراطى عقد اجتماعات مكثفة للاعداد للانتخابات المقبلة لمجلس الشعب

وصرح السيد كمال الشاذلى الامين العام المساعد للحزب وامين التنظيم بان الحزب بدا فى تلقى ترشيحات المحافظات فى دوائرها طبقا للقواعد التى وضعتها الامانة العامة . والتى تتمثل فى شعبية المرشح وطهارته وقدرته على العطاء وخدمة الجماهير .

وقال الشاذلى ان الحزب الوطنى سيتقدم بمرشحين فى جميع دوائر الجمهورية وعددها ٢٢٢ دائرة يجرى التنافس على مقاعدها التى تبلغ ٤٤٤ مقعدا

معروف ان عدد نواب مجلس الشعب ٤٤٤ عضوا بالاضافة الى عشرة اعضاء معينين



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٦ أغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



المواطن حسين عبدالقيوم . المهندسين : اذا قالت الحكومة أنها ستجرى انتخابات نزيهة ، فتأكد ان الحكومة تحب احيانا ان تطلق الاشاعات على نفسها .

أحمد رجب



المصدر : الحياة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ اغسطس ١٩٩٥

مصر

مصر: «الاخوان» يرشحون المعتقلين والسجون تدخل سباق الانتخابات

القاهرة - محمد صلاح

منذ الصدام الذي وقع بين الحكومة والاخوان في ١٧ أيار (مايو) من العام الماضي، عندما حاول المحامون الخروج من مقر نقابتهم التي سيطر عليها الاخوان في تظاهرة للاحتجاج على وفاة المحامي عبدالحارث مدني عقب اعتقاله يوم ٢٤ نيسان (ابريل) من العام نفسه، كان واضحا ان المواجهات لن تقف عند هذا الحد. رأت الحكومة ان «الاخوان» يستغلون الاوضاع القائمة لخدمة اهدافهم ويستثمرون اية واقعة لإثبات انهم مازالوا موجودين على الساحة، وان جماعتهم تمارس نشاطا علنيا على رغم ان القانون لا يعطيهم هذا الحق. ولمحت الحكومة آنذاك الى وجود تنسيق بين «الاخوان» والجماعات التي تتبنى العنف وتمارسه وخصوصا تنظيم «الجهاد» و«الجماعة الاسلامية»، مشيرة الى ان المحامي مدني كان احد مساعدي قائد الجناح العسكري للجماعة الاسلامية طلعت ياسين همام الذي قتل في معركة مع الشرطة قبل القبض على مدني بأيام قليلة. وعلى رغم ان «الاخوان» نفوا التهمة مراراً الا ان المسؤولين المصريين اكدوا اكثر من مرة ان الاخوان ينفون العنف علناً ويساعدون عليه ويباركونه سرا، وان اهدافهم لا تختلف كثيراً عن الجماعات الدينية التي تجهر وتفاخر بارتكاب عمليات الاغتيال. ولم تمض سوى اشهر قليلة حتى القت الشرطة القبض على ٢٥ قيادياً بارزاً من «الاخوان» كان الدكتور عصام العريان النائب السابق على رأسهم. حدث ذلك في كانون الثاني (يناير) الماضي واحالت اجهزة الامن هؤلاء على النيابة التي اطلقت سراح بعضهم وقررت حبس العريان والباقين ومددت الحبس اكثر من مرة.

وبعد مرور اكثر من ٦ اشهر على اعتقال العريان وقبل يومين فقط من عرضه على محكمة جنايات جنوب القاهرة للنظر في امر تمديد حبسه و١١ آخرين من قادة الجماعة كان القي القبض عليهم معه، واستمرارا لمسلسل المواجهة بين الحكومة و«الاخوان» القت اجهزة الامن القبض على ١٩ قياديا بارزا في الجماعة بينهم ثلاثة من اعضاء مجلس الشعب (البرلمان) السابقين واحالتهم على النيابة التي قررت ضمهم الى القضية الرقم ١٣٦ / ٩٥ وهي القضية نفسها المتهم فيها عصام العريان. ويرى قادة الجماعة ان الهدف من القبض على هؤلاء هو الحيلولة دون تمكنهم من خوض

الانتخابات البرلمانية المقرر اجراؤها في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، والتأثير على المحكمة التي كانت ستنظر بعد يومين في امر تمديد حبس العريان او اطلاق سراحه والإيحاء ان وقائع جديدة اضيفت الى القضية وان مكتب ارشاد الجماعة الذي يسير حركتها اعتمد قرارا بترشيح جميع المعتقلين في الانتخابات في خطوة رأى المراقبون انها تمثل تحديا للحكومة وتصعيدا للأزمة لا يعرف ما سيؤدي اليه.

وتحدثت مصادر في الجماعة عن خطة اعلامية يتم بموجبها توزيع صور المعتقلين وهم خلف القضبان اثناء الحملة الانتخابية، ويرى المراقبون ايضا النظام الانتخابي الفردي جاء في مصلحة «الاخوان» لأنه يرفع عنهم عبء الخضوع لتوجهات احزاب شرعية قائمة تضطر الجماعة الى التحالف معها في حال اجراء الانتخابات بنظام القائمة.

قانون وتعديلات

ومنذ ان تولى الرئيس حسني مبارك مقاليد الحكم عام ١٩٨١ جرت الانتخابات البرلمانية بثلاثة انظمة انتخابية، ففي اب (اغسطس) عام ١٩٨٣ صدر قانون الانتخابات الرقم ١١٤ ونص على ان يكون «انتخاب اعضاء مجلس الشعب عن طريق



المصدر : ـــالـمـسـوسـط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ـــ ٦ ـــ اغسطس ١٩٩٥

الانتخاب بالقوائم الحزبية ويكون لكل حزب قائمة خاصة به ولا يجوز ان تتضمن القائمة الواحدة اكثر من مرشحي حزب واحد (...) وان تتضمن القائمة عددا من المرشحين مساويا للعدد المطلوب انتخابه في الدائرة وعددا من الاحتياطيين مساويا له» غير ان المحكمة الدستورية العليا قضت في عام ١٩٨٦ بعدم دستورية القانون ١١٤ «بسبب ما يؤدي اليه انتخاب اعضاء المجلس بالقائمة من حجر على المواطنين غير المنتمين للاحزاب في ترشيح انفسهم» ومن ثم تم حل مجلس الشعب قبل استكمال فصله التشريعي الرابع وتم اعداد قانون انتخابات جديد هو القانون الرقم ١١٨ لعام ١٩٨٦ والذي تضمن «ان يكون انتخاب اعضاء مجلس الشعب عن طريق الجمع في كل دائرة انتخابية بين نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية ونظام الانتخاب الفردي على ان تكون لكل حزب قائمة خاصة ولا يجوز ان تتضمن القائمة الواحدة اكثر من مرشحي حزب واحد». وجرت الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٧ وفقا لهذا القانون الا ان المحكمة الدستورية العليا عادت وقضت بعدم دستورية القانون الجديد ومن ثم صدر القانون الرقم ٢٠١ لعام ١٩٩٠ وحدد نظام الانتخابات بالطريقة الفردية التي تتيح للمستقلين الترشيح دون اية قيود. وهو القانون الذي جرت على اساسه الانتخابات الاخيرة عام ١٩٩٠.

وشاركت احزاب الوطني والوفد والعمل والتجمع والاحرار في انتخابات عام ١٩٨٤ التي جرت بنظام القوائم فيما قاطعها حزب الامة، وشارك «الاخوان» في تلك الانتخابات في ائتلاف مع حزب الوفد وشكلا قائمة واحدة، وحصل الحزب الوطني على ٣٩٠ مقعدا مقابل ٥٨ مقعدا للوفد كان نصيب الاخوان منها اكثر من النصف، وفشلت احزاب العمل والتجمع والاحرار في الحصول على اي مقعد بسبب عدم تمكنها من تخطي نسبة ٨ في المئة من مجموع الاصوات الصحيحة على مستوى الجمهورية وفقا لما كان القانون ١١٤ يقتضيه. وفي انتخابات عام ١٩٨٧ شاركت احزاب الوطني والوفد والتجمع والامة والخضر والاتحادي الديموقراطي ومصر الفتاة ومرشحون مستقلون فيما تحالف حزبا العمل والاحرار مع «الاخوان» تحت اسم «التحالف الاسلامي» ورفعوا شعار «الاسلام هو الحل» وحصل الحزب الوطني على ٣٤٨ مقعدا والوفد على ٣٥ مقعدا وحصل التحالف الاسلامي على ٦٠ مقعدا ونجح ٥ من المستقلين ولم تحصل بقية الاحزاب على اي مقعد.

وفي انتخابات ١٩٩٠ التي قاطعها تحالف العمل والاحرار و«الاخوان» اضافة الى حزب الوفد حصل الحزب الوطني على ٣٦٠ مقعدا وحصل حزب التجمع على ٥ مقاعد وحصل المستقلون على ٧٩ مقعدا الا ان معظمهم تحول الى الحزب الوطني وقليل منهم الى الحزب الناصري بعد اشهاره».

وبدا واضحا ان الاخوان يتعاملون «بمرونة» شديدة مع الاوضاع القائمة في البلد ويستغلون قدر الامكان إمكاناتهم في التعامل مع الواقع المفروض عليهم

وطوال نحو واحد واربعين عاما ومنذ ان صدر قرار حل الجماعة يحاول «الاخوان» البقاء في الساحة السياسية والتشبث بامل اعادة الشرعية الى جماعتهم.

في عهد عبدالناصر

ويذكر انه في صباح ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٤ اصدر جمال عبدالناصر قرارا في يوم عيد ميلاده، اعلنه انور السادات، باعتبار جماعة «الاخوان المسلمين» حزبا سياسيا يطبق عليها قرار مجلس قيادة الثورة الخاص بحل الاحزاب السياسية على ان يدار نشاط الجماعة من خلال المؤسسات الاجتماعية كالمدارس والمستوصفات والمستشفيات تحت اسم جديد يحدده وزير الداخلية.

وفي اوائل شهر حزيران (يونيو) ١٩٥٣ اعلن جهاز الامن ان هناك خطة اخوانية للتغلغل داخل الجيش والبوليس تنقسم الى قسمين:

الاول، تهدف الى تنظيم سري تابع لـ «الاخوان» في صفوف الجيش.

ثانيا، ينحصر نشاطه في عمل تشكيلات من



ضباط البوليس كانوا يعقدون اجتماعات دورية اسبوعية لبث الحقد والكراهية بين ضباط البوليس بزعامة صلاح شادي، كما اعلن ان تحركا آخر من قيادات جماعة الاخوان المسلمين (قسم الوحدات) بدا لضم اكبر عدد ممكن من ضباط الصف في الجيش وان هذه الاتصالات بدات في عهد حسن العشماوي المرشد السابق والهضيبي المرشد الجديد الذي سعى الى القضاء على الجهاز السري (الجناح العسكري) بقيادة عبدالرحمن السندي.

مواجهة أمنية

وبدات مرحلة المواجهة الامنية لـ «الاخوان» في عهد الثورة بالاعتقالات التي شملت ٤٥٠ من قادة الجماعة من مختلف المستويات القيادية وضبط كميات كبيرة من المتفجرات والاسلحة والذخائر والمواد الناسفة، ثم انطلق ضباط الحركة في المحافظات للدعاية ضد «الاخوان» ولصالح قرار الحل، وقرر حسين الشافعي في المحلة واسيوط في ١٩٥٤/٢/٢٦ ان جماعة «الاخوان» جماعة ارهابية، وقال الصاغ وحيد رمضان في الاسكندرية ان الهضيبي ورجاله لم يكونوا من «الاخوان» في يوم من الايام بل كانوا يعيشون حياتهم الماسونية في احضان الانكليز..

وانطلقت في نهاية شباط (فبراير) ١٩٥٤ تظاهرة ضد جمال عبدالناصر طالبت باعادة النشاط السياسي لجماعة «الاخوان» المسلمين وعودة محمد نجيب اول رئيس جمهورية لمصر الى جميع مناصبه وخضوع جمال عبدالناصر لمطلب الشعب في حكم دستوري والافراج عن جميع «الاخوان المسلمين». واظهر عبدالناصر تشددا. ففي ١٩٥٤/٣/٣ اعتقل عبدالناصر باعتباره الحاكم العسكري ١١٨ شخصا منهم ٤٥ اخوانيا و٢٠ شيوعيا و٥ وفديين و٤ اشتراكيين. وفي ١٩٥٤/٣/٧ اعتقل عبدالقادر عودة وعمر التلمساني واخلي سبيل عبدالمنعم خلاف واسماعيل الداعور وحلمي عبدالمجيد وعبدالعزيز الشابوري ومحمد محمد عصفور. لكن الضغوط الداخلية والخارجية دفعت عبدالناصر ورجاله الى اظهار نوع من المرونة، ففي ١٩٥٤/٣/٢٥ عقد مجلس قيادة الثورة اجتماعا لمناقشة مستقبل الحياة السياسية في مصر وخرج الصاغ كمال الدين حسين واذاع القرار التالي:

اولا: يسمح مرة اخرى بقيام احزاب

ثانيا: ان مجلس قيادة الثورة لا يؤلف حزبا.

ثالثا: لا حرمان من الحقوق السياسية حتى لا يكون هناك اي تاثير على الانتخابات المعنية.

رابعا: تنتخب الجمعية التاسيسية انتخابا مباشرا دون ان يعين اي فرد وتكون لها السيادة الكاملة والسلطة الكاملة وتكون لهـا سلطة البرلمان وتكون بالانتخابات الحرة.

خامسا: يحل مجلس قيادة الثورة في ١٩٥٤/٧/٢٤ باعتبار ان الثورة قد انتهت وتسلم البلاد الى مجلس الامة.

سادسا: تنتخب الجمعية التاسيسية رئيس الجمهورية بمجرد انعقادها.

وفي ذات اليوم صدرت قرارات من مجلس الضباط بالافراج عن حسن الهضيبي وباقي اعضاء الجماعة المعتقلين وتم الاتفاق في هذا اليوم على ثلاث نقاط رئيسية هي:

اولا: ان تعود جماعة «الاخوان المسلمين» الى سابق نشاطها وكيانها دون الحد من حرياتها واعادة اموالها المصادرة وشعبها ومركزها العام.

ثانيا: الافراج الفوري عن جميع اعضاء «الاخوان» المدنيين والعسكريين مع اعادة من فصل منهم الى الخدمة العسكرية.

ثالثا: ان يصدر مجلس قيادة الثورة بيانا يوضح فيه حقيقة الاسباب التي اعتبرها داعية الى حل «الاخوان».

وكتب المرشد العام للاخوان حسن الهضيبي رسالة الى عبدالناصر قال فيها: ان الاخوان سيكونون بعد عودتهم للحياة السياسية عونا للحكومة على طرد الانكليز من منطقة قناة السويس ورد اعتداءاتهم الوحشية. وفي ذات يوم الافراج توجه عبدالناصر واجتمع مع الهضيبي في منزل الاخير.

اتفاقية الجلاء

وفي المرحلة الانتقالية ما بين قرار الحل الاول في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤ والثاني في تشرين الاول (اكتوبر) من العام نفسه حدثت بعض التطورات السياسية الخطيرة منها تظاهرة المحلة الكبرى التي هتفت ضد الحركة وضباطها وعبدالناصر ورددت لا احزاب ولا جمعية تاسيسية وتعطلت المواصلات في مناطق الاضرابات التي امتدت الى كفر الدوار. ثم تصاعدت الخلافات مرة اخرى بين حركة الضباط والاخوان خاصة بعد انتقاد الجماعة



ومرشدها العام اتفاق الجلاء مع الانكليز والتي بدات في ١٩٥٤/٧/٣١ من خلال احدى الصحف التي نشرت تصريحات للمرشد قال فيها، ان بنود الاتفاقية سمحت لبريطانيا بصيانة القواعد الجوية في مصر واعادة تنشيط القاعدة في حالة الاعتداء على تركيا وتربط مصر بتركيا والمعسكر الغربي. وطالب المرشد وجماعته بضرورة عرض مثل هذه الاتفاقيات على برلمان منتخب بارادة حرة تمثل الشعب وعلى صحافة حرة بعيدة عن اي رقابة.

وفي كتاب «كلمتي للتاريخ» يقول محمد نجيب في نقد الاتفاقية في الصفحة ١٥٨ «انها تسمح لقوات من الفنيين الانكليز غير خاضعين لسلطة الحكومة المصرية مما يضعف سيادتنا وتوريط مصر في الدفاع عن الغرب». وطالب محمد نجيب بعرض الاتفاقية على الشعب للاستفتاء والغاء الاحكام العرفية.

وفي ١٩٥٤/٨/٢٢ ارسلت جماعة «الاخوان المسلمين» مذكرة الى مجلس الوزراء المصري تضمنت ملاحظاتها على الاتفاقية. وبعد دراسة تلك الملاحظات بدات الخطط السرية لحل الجماعة للمرة الثانية خلال عشرة اشهر. وبدات في الساعة الثامنة مساء يوم ١٩٥٤/١٠/٢٦ عندما اعلنت اذاعة مصر نبا جاء فيه «ان جمال عبدالناصر نجا من محاولة اغتياله وهو يخطب في دار هيئة التحرير بالاسكندرية وتم القبض على الجاني وتبين انه يدعى محمود عبداللطيف وينتمي الى جماعة الاخوان المسلمين». واصدرت الجماعة بيانات عدة تعلن عدم مسؤوليتها عن الحادث.

وخلال نحو اربعين عاما هي فترة الحل دخلت الجماعة في صراع مع السلطة والحكومة اتسم بطابع المد والجزر. ففي الوقت الذي عانى فيه الاخوان من حكم عبدالناصر من خلال محاكمتين عسكريتين عامي ١٩٥٤ و١٩٦٥ انتهت باعدام عشرة من اعضاء مكتب الارشاد واستمرارهم في السجون الحربية في الواحات بدات الحكومة خلال حكم الرئيس انور السادات، الذي اعلن قرار الحل الاول في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤، في الافراج عنهم بدءا من عام ١٩٧٤ بعد موقفهم في حرب تشرين الاول (اكتوبر) ووصل الامر الى ذروته عندما سمح السادات بعودة مجلة الدعوة ولواء الاسلام والاعتصام ودور النشر الاخوانية لاول مرة لكي تنشر الفكر الاخواني لمواجهة الافكار الماركسية التي تصاعدت حدتها من خلال احد عشر تنظيما شيوعيا خاصة بعد احداث كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧ ■

«الاخوان» في مصر يفكرون في ترشيح معتقليهم في الانتخابات المقبلة

القاهرة - ايمن الصياد

نسبت صحف مصرية الى مصدر أمني مسؤول ان قيادة «الاخوان المسلمين» تشهد حاليا صراعا على القمة أسفر عن تنحية المرشد العام حامد أبو النصر وتولية نائبه مصطفى مشهور، أحد صقور الجماعة المعروفين. غير ان قيادات الجماعة أكدت ان شيئا من ذلك لم يحدث وان الخبر لا يعدو كونه «محاولة أخرى لتشويه صورة الجماعة ويأتي في اطار الحملة الحكومية المنظمة على الاخوان المسلمين» كما قال المستشار مامون الهضيبي المتحدث الرسمي باسم الجماعة.

خبر المصدر الأمني نشرته جريدة «الاهرام» على صدر صفحتها الأولى بعد أيام من القاء القبض على مجموعة أخرى من قيادات الجماعة ضمت مدير الاعلام في الأزهر الشريف واستاذا جامعيا انتخب كرئيس لنادي اعضاء هيئة التدريس باحدى الجامعات المصرية. وكان قد القي القبض على مجموعة أخرى من «الاخوان» البارزين، بينهم نواب سابقون في البرلمان واعضاء في مجالس نقابات مهنية كبيرة قبل أكثر من ستة أشهر، وصدرت قرارات متتابعة بحبسهم على ذمة التحقيق في قضية لم يعلن قرار الاتهام فيها حتى الآن.

وتنسب أجهزة الأمن المصرية الى المقبوض عليهم تهمة اعادة تشكيل جماعة الاخوان «المنحلة». وتشير بيانات وزارة الداخلية الى ان السلطات الأمنية تمكنت من ضبط كمية كبيرة من الكتب والمطبوعات في مقرات المعتقلين، فضلا عن أجهزة كمبيوتر وديسكات، بالاضافة الى أشرطة فيديو تحوي خطابات لقيادات التنظيم وكذلك منشورات وبيانات تحض على انتخاب اعضاء الجماعة في النقابات المهنية. كما يوضح البيان ان أجهزة الأمن تمكنت من تسجيل وتصوير اجتماع لمجلس شورى الجماعة عقد في مقرها المعروف بوسط القاهرة.

المراقبون في القاهرة لفت انتباههم ان حملة الاعتقالات بتهمة «الانضمام الى الجماعة» تأتي بعد حوالي عشرين عاما من السماح لها بالعمل في النور، الى حد أن الصحف المصرية كانت تنشر بياناتها أحيانا، ومنها بيانات التنديد بعمليات الارهاب، التي كان آخرها بيان استنكار حادث أديس أبابا. كما استغرب المراقبون أيضا توجيه الاتهام بـ«الانضمام» الى البعض، في حين يبقى «المرشد العام» نفسه، سواء كان أبو النصر أو مشهور، دون اتهام.

المستشار مامون الهضيبي

ويربط البعض المواجهة الحالية بالتردي في العلاقات المصرية-السودانية على أساس الاتهام المتكرر للاخوان بانهم على علاقة بالترابي وان اعتدالهم الظاهر يخفي تنسيقا «تحت الطاولة» مع المتطرفين. ويرد المستشار الهضيبي على ذلك بان الترابي انفصل عن حركة الاخوان منذ 1972 رافضا الانضواء تحت لوائها.

غير ان آخرين يربطون التطورات الاخيرة باقتراب الانتخابات البرلمانية. ويذكر هؤلاء ان من بين من اعتقلوا عددا من الوجوه البرلمانية المعروفة. ويشير هذا الفريق الى ما يمكن ان تؤدي اليه الحملة الاخيرة من تعاطف غير مقصود يمكن ان تظهر نتائجه في انتخابات نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل، خاصة ان مصادر الجماعة اشارت الى انها تفكر في ترشيح معتقليها لهذه الانتخابات.



المصدر : السياسي المصري

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ أغسطس ١٩٩٥

الضمانات الإنتخابية هل تدفع المعارضة لمقاطعة الإنتخابات القادمة ؟

الوطني : كل الضمانات متوفرة وستحقق في إنتخابات مجلس الشعب

الوفد : ضرورة تشكيل حكومة محايدة لاجراء الانتخابات

التجمع : المعارضة لن تقاطع الانتخابات في ظل الضمانات الحالية

الأحرار : الامل معقود على الحكومة أن تغير سياستها وتوفر الضمانات

العمل : وحدة المعارضة أكبر ضمان لفوزها في الانتخابات



المصدر : السياسي المصري

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ أغسطس ١٩٩٥

كتب مراد مجلع :

عادت من جديد قضية الضمانات الانتخابية لتأخذ لها مكاناً من بين القضايا الملحة التى شغلت احزاب المعارضة حالياً وهى تعد نفسها من الداخل استعداداً لخوض الانتخابات التشريعية القادمة والمقرر اجراؤها فى نوفمبر القادم .. وبينما احزاب المعارضة مشغولة الآن الى حد كبير باختيار مرشحيها فى هذه الانتخابات .. فقد تصاعدت فى نفس الوقت المطالبة بتوفير الحد الادنى من ضمانات نزاهة العملية الانتخابية لأنه من غير المقبول ان تجرى انتخابات مجلس الشعب القادمة دون توفير الحد الادنى لها من هذه الضمانات .

فى البداية يؤكد على سلامة السكرتير العام المساعد لحزب الوفد .. ورئيس لجنة الوفد بالجيزة .. انه لكى تجرى انتخابات حرية ونزيهة لابد ان يتوفر لها القدر الكافى من الضمانات الانتخابية التى تعطى الثقة للاحزاب السياسية الموجودة على الساحة السياسية للمشاركه فيها بكل ثقلها ومرشحيها بدلاً من مقاطعتها لعدم وجود مثل هذه الضمانات لانه . وجهة نظر احزاب المعارضة بالذات ان اية انتخابات سواء تشريعية او محلية مالم يتوافر لها حد ادنى من الضمانات فانها تعد بمثابة انتخابات هزيلة لاتعبر عن الواقع ولاتفرز برلماناً حقيقياً يمثل كل توجهات الشعب المصرى الذى يرى ويكل الصدق فى الانتخابات البرلمانية القادمة فرصته الحقيقيه ومعه الاحزاب ايضاً فى التعبير عن نفسه لاختيار ممثليه فى المجلس القادم شريطة ان تتوافر الضمانات الإنتخابية التى تحمى صوته من التزييف واولى هذه الضمانات كما يرى على سلامة ان تشرف على العملية الانتخابية هيئة مستقلة بعيداً عن السلطة والحزب الحاكم .. وفى هذا الصدد فلا مانع من تشكيل وزارة محايدة يكون رئيسها والوزراء المشاركون بها لاينتمون الى اى حزب من الاحزاب السياسية القائمة الان

ومن وجهه نظر الدكتور ماهر عسل امين الإعلام بحزب التجمع التقدمى الوحدوى فإن قضية الضمانات الانتخابية قضية قديمة وقد سبق لاحزاب المعارضة ان نادت بها من قبل وتحديداً فى انتخابات عام ٩٠ ولم يستجب الحزب الوطنى لهذه الضمانات التى صدرت من قبل احزاب المعارضة وقد قاطعت بعض احزاب المعارضة الإنتخابات بحجة عدم توفير الحد الادنى من هذه الضمانات وهى محقة فى هذا لانه اجراء يحسب لهذه الاحزاب .. وهل المعارضة جادة هذه المرة فى التمسك بهذه الضمانات كشرط لخوض الإنتخابات القادمة ؟ ام انها مناورة من جانبها تثيرها من آن لآخر لكسب ارضية جديدة لدى الحزب الوطنى وهو الحزب الحاكم ؟

ويشك الدكتور عسل فى ان تقاطع احزاب المعارضة الانتخابات مالم تتوافر الضمانات الانتخابية التى تنادى بها .. والدليل عدم تماسك هذه الاحزاب مع بعضها البعض ..

ويؤكد مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار ان الضمانات الانتخابية تلعب دوراً مهماً فى تنقية العملية الانتخابية من الشوائب التى قد تلتصق بها نتيجة عدم توافرها وهو ماحدث خلال الانتخابات السابقة سواء كانت محلية او تشريعية .. ويامل الشعب والاحزاب السياسية ان تستجيب الحكومة هذه المرة لقرارات احزاب المعارضة التى تؤكد من خلالها ضرورة توفير الحد الادنى من هذه الضمانات التى من بينها ان يكون مندوبو المرشحين فى اللجان من الناخبين على مستوى الدائرة الانتخابية وليس مستوى اللجنة ذاتها وان يوقع رؤساء اللجان الفرعية مع رئيس اللجنة العامة على كشوف فرز الصناديق

ويرى طلعت مسلم عضو الهيئة العليا لحزب العمل - ان حزب العمل دأب كثيرا وتحديداً فى الفترة الأخيرة على ضرورة ان تنادى احزاب المعارضة كلها بالضمانات الكافية التى تحمى صناديق الانتخاب من تزييف إرادة الامة - واكد مسلم ان المشاركة فى اية انتخابات من جانب احزاب المعارضة بهذا الشكل الذى تراه يحدث فى انتخابات الشورى وبعض الانتخابات الاخرى يعد اهدارا لموارد الاحزاب وامكانياتها



وطالب مسلم كل احزاب المعارضة الوقوف وراء هذا المطلب الذى لو تحقق فان الإنتخابات القادمة ستكون معبرة تماماً عن راى الشارع المصرى ..

وعلى الجانب الآخر اعلن كمال الشاذلى الامين العام المساعد للحزب الوطنى وامين التنظيم .. ان كافة الضمانات الانتخابية التى طالبت بها احزاب المعارضة فى مؤتمر الحوار الوطنى سوف تحقق فى انتخابات مجلس الشعب القادمة والمقرر اجراؤها فى نوفمبر القادم ..

اشار الشاذلى انه لاول مرة فى تاريخ الإنتخابات فى مصر تعد وزارة الداخلية كشوف الناخبين على الآلة الكاتبة وهذا اتجاه من الاتجاهات الصحيحة التى تحرص عليها الوزارة

مفاوضات بين الحكومة والمعارضة لاخلاء دوائر للوزراء وقادة الأحزاب



تجرى حالياً اتصالات بين احزاب المعارضة والحزب الوطنى حول إخلاء بعض الدوائر للوزراء وقيادات الحزب الوطنى وزعماء المعارضة ..

وحتى الآن لم تصل المفاوضات لاية نتائج للخلاف حول عدد الدوائر .

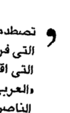
اكد ذلك ياسين سراج الدين - رئيس لجنة الوفد بالقاهرة - لـ«روزاليوسف» بأن الحزب لم يدخل مرحلة التفاهم ، وانه يطمع فى ٧٠ دائرة ، فى حين يعرض الحزب الوطنى ٢٠ دائرة فقط (!!) .

وفى الحزب الناصرى اعترضت الأمانة العامة ولجنة الانتخابات المركزية على إخلاء ٣ دوائر للحزب ، وطالبوا بـ ٢٠ دائرة ، وكان ذلك قبل قرارهم بعدم التحالف مع الحزب الوطنى ، وان يكون التنسيق مع احزاب المعارضة .

وفى حزب التجمع تحاول الأمانة العامة للحزب إقناع الاعضاء بعدم الترشيح فى الدوائر التى يرشح بها الوزراء وقادة الحزب الوطنى ، مثل دائرة السيدة زينب والمرشح بها رئيس مجلس الشعب ، ودائرة قصر النيل لعبدالعزيز مصطفى (فئات) ، وتدور الاتصالات حالياً لإخلاء ١٥ دائرة للحزب ، فى حين يصر الحزب الوطنى على إخلاء ٥ دوائر

اما حزب العمل فقد توقفت الاتصالات على إثر إلقاء القبض على بعض قيادات وعدد من شباب جماعة الإخوان المسلمين ، وكان الحزب قد طالب بإخلاء ٣٠ دائرة .. فى حين عرض الحزب الوطنى دائرة واحدة فقط !!■

أوراق من المعارضة



عبد العظيم درويش

تصطدم محاولات الناصريين للخروج من «الشرنقة» التى فرضوها على انفسهم على مدى تلك السنوات التى اقتربت من الخمس منذ اعلان تاسيس حزبهم «العربى الديموقراطى الناصرى» مع ثوابت التجربة الناصرية التى الزموا انفسهم بنتائجها ..

.. ولان السياسة - فى رأى رمز الناصريين ضياء الدين داود باعتباره الامين العام للحزب الديموقراطى الناصرى - لاتعرف العداوات الثابتة او الصداقات الدائمة، فإن الناصريين راوا فى «ميثاق الوفاق الوطنى» الذى تعده لجنة من رموز احزاب المعارضة والقوى الوطنية باعتباره منهاج عمل للمرحلة المقبلة، فرصة للالتقاء بمختلف القوى السياسية الا ان هذا اللقاء اصطدم برؤية الناصريين للاصلاح..

الناصريون: أعداء الأمس.. حلفاء اليوم!

يسعى الناصريون الى اقناع شركائهم فى ميثاق الوفاق الوطنى «مختلف احزاب المعارضة والقوى الوطنية» الى احداث تغييرات جوهرية فى بنود هذا الميثاق لاعلان التزامهم به، بعد ان اعترض الامين العام للحزب الديموقراطى الناصرى ضياء الدين داود على ثلاث قضايا وردت فى بنود هذا الميثاق تمثل خرقا فى الثوابت الناصرية التى يروا ان التمسك بها ضرورة..

وقال داود ان طرح قضية اعداد دستور جديد تمثل اولى القضايا الخلافية بيننا وبينهم «فنحن لانطالب بدستور جديد للبلاد، ولكننا نرى ضرورة اضافة تعديلات جديدة عليه امامهم فيطالبون بدستور جديد».

وتمثل مجانية التعليم ثانى القضايا الخلافية التى فجرها ميثاق الوفاق الوطنى، اذ يقول الامين العام للحزب الناصرى: ان الميثاق اطاح بمجانية التعليم بعد مرحلة التعليم الالزامى فى حين اننا نرى ان التعليم لابد ان يكون التزاما على الدولة وان مجانية التعليم ضرورة اجتماعية حتمية.

وتثير الحقوق الاجتماعية للانسان القضية الخلافية الثالثة بين الناصريين ومختلف احزاب المعارضة، اذ خلى ميثاق الوفاق من ذكر معالجة قضية الفقر باعتبارها احد القضايا الاجتماعية الرئيسية التى لايمكن اغفالها..

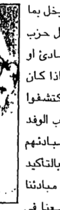
.. وبعيدا عن بنود الميثاق فإن داود لايرى اية غرابة فى ان تجمع مائدة واحدة اعداء الامس «الوفد والاخوان المسلمين»، اذ يقول انه فى السياسة ليست هناك عداوات ثابتة او صداقات دائمة.. ونحن اعلنا منذ اليوم الاول لتأسيس الحزب الناصرى اننا نقترب او نبتعد على اى قوى سياسية بقدر اقترابها او ابتعادها عن مبادئنا بما لايمنع من وجود مناطق التقاء بين القوى السياسية المختلفة او قضايا مرحلية يمكن الاتفاق عليها ودون التخلى عن مبادئنا.. لذا فإن الميثاق تضمن نصا يؤكد ان بنود

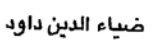


المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩٥

هذا الاتفاق لايخل بما يتمسك به كل حزب من مبادئ او انكار..وعما اذا كان الناصريون اكتشفوا فجأة ان حزب الوفد اقترب من مبادئهم قال داود: لا بالتأكيد لم يقترب من مبادئنا ولكنه اتفق معنا فى قضية الديموقراطية بكل تفاصيلها من ناحية سلطات الدولة وتوزيعها اضافة الى ضمانات جيدة ونزاهة الانتخابات.. اضافة الى انه التقى معنا نسبيا فى بعض الجوانب الاجتماعية فعلى الرغم من تعاطفه مع القطاع الخاص وتحمسه لراس المال إلا انه اعلن التزامه معنا بالحفاظ على القطاع العام ومعارضة نقل ملكية الى الاجانب.





ضياء الدين داود

..وعن اقترابه من جماعة الاخوان المسلمين قال الامين العام للحزب الديموقراطى الناصرى ان الاخوان هم فى حقيقة الامر جزء من مكونات حزب العمل، وهم معنا فى كل القضايا الاجتماعية والسياسية وهم لايختلفون معنا فيها، وهم فقط يصرون على اعمال نصوص الشريعة الاسلامية .. ونحن كمسلمين لانختلف معهم فيها..

وقد يبدو للبعض ان الجماعة الاخوان المسلمين مواقف معنية من بعض الثوابت الناصرية ونحن نختلف معهم فيها

وعما اذا كان يمكن اطلاق تعبير هدفه بين اعداء الامس على بنود الميثاق، قال ضياء الدين داود ان السياسة لاتعرف العداء وانما تعرف الاختلاف باعتباره من صميم الديموقراطية.. والخلاف من سنن الحياة ولابد وان تحترم خلاف بعضنا البعض.. فنحن نختلف فى حدود الديموقراطية وان حل هذه الخلافات لابد ان يكون عن طريق الديموقراطية.. وليس معنى اختلافنا السياسى ان تكون اعداء.



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧ اغسطس ١٩٩٥

٦٠٪ من المتهمين في قضايا الإخوان مرشحون لمجلس الشعب !

كتب محمد الضبع :

علمت «روزاليوسف» ان جماعة الإخوان المسلمين ـ غير القانونية ـ قررت ترشيح ٩٠٪ من عدد المحبوسين على ذمة قضايا ، والذين يصل عددهم إلى ١١٢ من اعضائها ، ومنهم ـ د . عصام العريان ، ود . فؤاد عبدالمجيد ، ود . إبراهيم الزعفراني [إسكندرية] ، ود . محمد حبيب [اسيوط] ، وحسن الجمل [مصر القديمة] .

وفي نفس الوقت نفى مامون الهضيبي المتحدث الرسمي باسم الجماعة ، عدم وجود قرار بالمشاركة او مساندة الجماعة للمرشحين ، وخاصة ان الانتخابات فردية .

إلا ان مصدرا مسئولا بالجماعة اكد لـ «روزاليوسف» ان الجماعة قررت المشاركة ، وانها ستقوم بتمويل الحملة الانتخابية للسجناء ، وان الحملة الدعائية الخاصة بهم ستركز على انهم سجناء بسبب «جريمة» الراى !

واضاف المصدر ان الجماعة استقرت على اسماء المرشحين ودوائرهم ، حيث قررت ترشيح مختار نوح بدائرة المطرية بدلاً من الزيتون لإخلائها للدكتور زكريا عزمي ، وتاييد د . حمدى السيد بدائرة النزهة ، ومساندة مرشحى حزب العمل الذين اعلنت اسماؤهم وهم : إبراهيم شكرى رئيس الحزب وعادل حسين امين عام الحزب .



المصدر : روز اليوسف

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦ أغسطس ١٩٩٥



روز اليوسف تكشف :

■ إعلان وثيقة وفاق وطنى بين الأحزاب فى يوم ٢٠ أغسطس .

■ اجتماعات سرية فى النقابات وحزب التجمع وشقة فى عمارة بلمونت

■ سبع بروفات للميثاق .. انتهت بصدور ورقة بيضاء

نصوص الوثيقة :

■ نظام مصر جمهورى ديمقراطى مدنى ■ الرئيس يتخلى عن نشاطه الحزبى

■ الأحزاب لا تقترب من الجيش والشرطة ■ كل حزب فى الحكم يلتزم

بالتعددية □ ليس مسموحا للأحزاب أن تكون ميليشيات عسكرية

تقرير : **عبد الله كمال**



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ اغسطس ١٩٩٥

الاخوان يعترضون :

■ كلمة الديمقراطية تكررت أكثر من مرة ■ الوثيقة تسمح بزواج المسلمة من مسيحى ■ أين النص على تطبيق الشريعة .

الناصريون يشترطون :

■ إضافة بند محاربة الفقر ■ إلغاء نص تعديل الدستور ■ عدم الاقتراب من مجانية التعليم .

هذا التقرير ينشر ضد رغبة سبعة احزاب معارضة وجماعة دينية وثلاث فصائل شيوعية وعدد من الشخصيات العامة ، كلهم يرفضون ان تكشف الصحف مايحدث بينهم ، رغم انه ليس سراً ، وقد اعطى هؤلاء لانفسهم فرصة حتى يوم ٢٠ اغسطس حتى يقرروا ما هى الطريقة التى سوف يعلنون بها نتيجة المفاوضات التى استمرت عاماً كاملاً .

وبدون قصد حاول الحزب الناصرى ان يكسر طوق الغموض عندما نشرت جريدته خبراً يقول : إن الحزب يرفض مايدور بين الاحزاب ، لكنه عاد واعتذر للذين يحضرون اللقاءات .. ومضى يلحق بالمباحثات التى لم يشارك فيها من البداية ، بينما هى فى نهايتها .

قد يوحى هذا الجو ان المعارضة تخطط لانقلاب ، او لعمل مشترك بين الاحزاب ضد الحكومة .. لكن هذا غير حقيقى بالمرة ، وخاصة انهم جميعاً اتفقوا يوم الاربعاء الماضى فى مقر حزب التجمع على إعادة عرض النتائج على الحزب الوطنى خلال ايام لكى يوافق على التوقيع عليها .

إن الهدف ليس انقلاباً .. وإنما وثيقة وفاق وطنى .

وقد بدات القصة فى اكتوبر الماضى خلال لقاء عام ومشترك عقد فى مقر نقابة المهندسين للتنسيق بين النقابات المهنية .. وقتها اقترح الحاضرون إعداد وثيقة جماعية للوفاق الوطنى يتم فيها الاتفاق على مجموعة من المبادىء السياسية العامة ، التى يمكن وصفها بانها ميثاق شرف بين كافة القوى التى تخشى من نتائج الصراع فيما بينها ، وكوسيلة لبث الامان بين تلك القوى إذا ماوصلت إحداها للسلطة فجاة .

وللدقة الشديدة فإن الدعوة ولدت إخوانية ، وربما كان صاحب الدعوة هو النقابى الإخوانى المعروف ابوالعلا ماضى .. وربما بدا ان الهدف الإخوانى من تلك اللقاءات هو الحصول على مزيد من الاعتراف بالجماعة المحظورة قانوناً .

لكن الترحيب الشديد من مختلف الاحزاب ، والقوى ، جعل من اللقاءات عملاً له اكثر من هدف .. وحوله من هذا الإطار الضيق ، إلى إبداع سياسى اكبر ، حاولت فيه الاحزاب ان تصل لحل يخرج بنا من المازق الحالى .

بدات الاجتماعات بحضور مامون الهضيبى ممثلاً للإخوان المسلمين ، ومعه الدكتور محمد سليم العوا ، وتوفيق الشاوى ، وابوالعلا ماضى .. وهم من الإخوان إلا انهم كانوا موجودين بصفاتهم النقابية والعامة ، وحضر عن حزب الوفد الدكتور إبراهيم الدسوقى اباظة ، وعن حزب التجمع الاستاذ حسين عبدالرازق ، والدكتور حلمى مراد عن حزب العمل ، ثم عادل حسين فى اجتماعات اخرى ، وجمال ربيع عن حزب مصر ، ومصطفى كامل مراد عن الاحرار ، وكمال كيرة عن حزب الخضر ، واحمد نبيل الهلالى وطاهر البدرى وإبراهيم بدراوى كممثلين لثلاث فصائل شيوعية والدكتور حمدى السيد عن نقابة الاطباء ، والشخصيات العامة : الدكتور سعيد النجار ويحيى الرفاعى والدكتور ميلاد حنا .. ووليم سليمان قلادة .

اما الحزب الناصرى فلم يحضر فى البداية سوى جلسة واحدة فقط ، ومثله حسام عيسى ..

ثم عاد ضياء الدين داود وسيد شعبان فى النهاية للحاق بهذا العمل الضخم .

لقد بدا ان هناك هدفا اوسع من مجرد سيطرة قوى معينة على الاجتماعات لتوظيفها لصالحها ، وبسرعة اوضحت شخصيات عديدة ان الهدف هو وفاق وطنى حقيقى ، هذه الشخصيات وضعت إطاراً نظرياً للعمل الذى يقومون به .. فقالت : لابد ان نصل إلى حد ادنى من التفاهم العام ، وعلينا ان ندرك ان الديمقراطية اداة لإدارة الصراع السياسى ، وإذا لم نلتزم بالتفاهم على امور سياسية اساسية ، وإذا لم تكن القواسم المشتركة موجودة فإن الديمقراطية سوف تتحول لمزيد من الصراع .

وقيل ايضاً : إن هناك مخاوف من ان تاتى قوى عن طريق الانتخابات إلى الحكم فتغير صورة البلد بالكامل ، ثم تاتى قوى اخرى وتفعل العكس .. ولهذا فإنه لابد من إطار عام نحافظ عليه .

وقيل كذلك : إن الخلاف يجب ان يكون حول سياسات وبرامج وليس حول مرجعيات اساسية .

وقالوا ايضاً : إن مصر ليست السعودية ، وهى ايضاً ليست الجزائر او إيران ، وفى مصر إسلام « سنى الوجه شيعى الدماء قبطى القلب فرعونى العظام » ـ التعبير لميلاد حنا ـ وان الصراع فى مصر لا يجب ان يكون بين العلمانية والإسلام .

هكذا بدا الإطار العام .. وربما يكون هذا هو ماعبرت عنه الوثيقة التى ستوقع عليها الاحزاب خلال ايام فى الديباجة عندما قالت : « نحن ممثلى الاحزاب والقوى السياسية والشعبية الموقعين على هذا الميثاق .. بالنظر إلى ماحدث من تغيرات جوهرية فى المجتمع المصرى والعربى والدولى وما تواجهه مصر من مشكلات داخلية وتحديات خارجية ، مما يستوجب العمل على تعبئة قدراتها فى التصدى لتلك المشكلات والتحديات سعياً إلى تقدم البلاد .. وإيماناً منا بحق الشعب المصرى فى نظام سياسى ديمقراطى يقوم على التعددية الفكرية والحزبية ، وتداول السلطة واحترام حقوق الإنسان وفى مقدمتها حق الاختلاف مع السلطة بالطرق السلمية .. واتفقنا على الالتزام بالمبادىء الاتية » .

واما المبادىء التى وافقوا عليها فقد استغرقت مناقشات عديدة تنقلت بين نقابة المهندسين ونقابة الصحفيين ومقر حزب التجمع ، ومقر حزب مصر ـ شقة على النيل فى عمارة بلمونت ـ ومقر جمعية النداء الجديد فى المهندسين ، وخلالها اعدت سبع بروفات للوثيقة التى ستوقع عليها الاحزاب كان يتولى طباعتها وصفها فى كل مرة الدكتور سعيد النجار فى جمعية النداء الجديد حتى استقرت فى النهاية على وثيقة لها غلاف ابيض سميت بالورقة البيضاء .

وقد عكست المناقشات فى البداية مدى التناقض بين الجالسين على المائدة ، فبدا أن كلا منهم يريد أن يتبنى المجتمع وجهة نظره هو .. ثم وصل الامر فى النهاية إلى تجسيد الحد الادنى العام ، لكن هذا لم يمنع ان المناقشات كانت ترتبط فى كل اجتماع بثلاثة امور : الخلافات العامة بين القوى والاحزاب ، الظروف العامة التى تحيط بكل اجتماع ، والخلافات بين الاشخاص انفسهم .

ولمزيد من التوضيح فإننا نضرب امثلة ، الصدفة وحدها هى التى جعلت الإخوان المسلمين طرفاً فى كل منها .

فالمناقشات بين الدكتور سعيد النجار ومامون الهضيبى كانت غالباً ماتصل إلى حد الاشتباك .. وسبب التناقض الواضح هو ان الاول علمانى والثانى دينى .. لكن هناك من قال ان الخلافات ايضاً سببها زمالة دراسة قديمة ، فقد كان الاثنان تلميذين فى فصل واحد .

وقد قال من حضروا الاجتماع ان الإخوان كانوا يفاوضون فى كل مرة حسب الظرف السياسى العام الذى هم فيه ، فإذا ماشعروا بالقوة تشددوا ، وإذا ماوجهت إليهم ضربات امنية تراخوا .

وفى إحدى المرات وصل الامر إلى حد ان المستشار يحيى الرفاعى قرر ان يترك رئاسة إحدى الجلسات وينسحب من الاجتماع ، بعد ان وصلت المناقشات الطويلة فى خلال ثلاث جلسات إلى نقطة اتفاق .. ثم قال مامون الهضيبى : « انا ارفض هذا كله » ، وانزعج سليم العوا ، وتمكن ميلاد حنا من تهدئة الرفاعى فقام واحتضنه وقبله وابقاه فى مقعده .

وربما لهذا السبب ارسل الهضيبى ذات مرة ورقة يعتذر فيها عن عدم الحضور « لانه فى كل مرة يحضر يحدث اشتباك » .. فى المقابل كان العوا وابوالعلا ماضى اكثر ميلاً للوصول إلى صيغة توفيقية .

وبشكل عام فإن الجدل الذى استمر طويلاً مضى إلى النهاية بعد حادث محاولة اغتيال الرئيس فى اديس ابابا عندما عقدت الاغلبية العزم على إنهاء المناقشات وتوقيع الوثيقة ، وخاصة ان الانتخابات قادمة .. وقال البعض



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٧ اغسطس ١٩٩٥

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اعتراضنا على الذين يريدون فتح باب المناقشة من جديد : « لا نريد جدلاً بلا نهاية ولا نريد ان يكون بعضنا كالمحامى الذى إذا راى القاضى اقترب من إصدار الحكم، طلب فتح باب المناقشة من جديد » .

وبالإجمال فإن الخلافات التى تم التوصل فيها لاتفاق عام كانت من نوعين : خلافات بين اليمين واليسار، وخلافات بين العلمانيين واصحاب الاتجاه الإسلامى .. ولتلافى مزيد من المشاكل تم الاتفاق على ان هذه ليست وثيقة فكرية ، وإنما هى عمل سياسى إيجابى .. وان الاتفاق على نقاط اساسية فى الميثاق لا يعنى إهدار حق الاحزاب فى ان ترى ماتراه فى برامجها .

ولنبدا بخلافات اليمين واليسار .. وقد تركزت حول مفاهيم اليات السوق، ودور كل من القطاعين العام والخاص، ومجانية التعليم، بجانب مسالة المطالبة بإلغاء الدستور .

وبين الوفد والتجمع والناصرى دارت المناقشات وسط حضور الجميع .. فقد كانت البروفة الاولى للوثيقة تتحدث عن الحريات الاقتصادية والاجتماعية والتركيز على القطاع الخاص .. ورفض التجمع .. وتم استبدال النص المذكور حول القطاع الخاص بالنص الموجود فى الدستور المصرى .. وتقررت إضافة نقطة حول استقلال القرار الوطنى .

وعندما قرر ضياء الدين داود حضور الاجتماعات وافق على الوثيقة بشكلها النهائى مع ثلاثة تحفظات .. فقال فى لقاء خاص حضره حسين عبدالرازق وإبراهيم الدسوقى اباظة وعادل حسين انه يعترض على نص يقول : « إن الدولة تتكفل بالتعليم المجانى فى المرحلة الاساسية » .. لان هذا معناه ان هناك تخليا عن التعليم المجانى فى المراحل الاخرى، وتم الاتفاق على رفع كلمة المجانى .. وقال ايضاً انه لا يمكن ان يوقع على وثيقة ليس فيها كلمة ضد الفقر فاضيفت عبارة تقول : « تتكفل الدولة بمحاربة الفقر، وتتكفل بالعلاج » ، واعترض كذلك على نص يطالب بإلغاء الدستور الحالى واستبدل هذا بنص يقول : « إعادة النظر فى الدستور وانتخاب جمعية من المؤسسين عندما تسمح الاجواء الملائمة لإعادة النظر فى الدستور » .

واعتبر المجتمعون مع ضياء ان هذه التعديلات يمكن ان تمرر مرة اخرى على الذين وقعوا على الوثيقة بدون الحاجة لدراسة جديدة .

وهكذا يمكن إجمال المواد الخاصة بتلك النقاط الخلافية بين اليمين واليسار فيما يلى :

ـ تكفل الدولة حماية كل من الملكية العامة والخاصة والتعاونية على الوجه المبين فى القانون .

ـ الملكية الخاصة مصونة ولا يجوز مصادرة كسب مشروع ولا ملكية نشات عنه ، ويحظر فرض الحراسة عليها إلا بحكم قضائى ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل .

ـ لا يجوز التاميم إلا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض عادل .

ـ تكفل الدولة تكافؤ الفرص، والوظائف العامة متاحة للمواطنين جميعاً ، ويكون التصعيد فيها على أساس الكفاءة والاهلية بلا تمييز او محسوبية .

ـ تكفل الدولة خدمات التامين الاجتماعى والصحى ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعاً وفقاً للقانون .

على الجانب الاخر كانت هناك مشاكل عديدة حول موضوعات الشريعة ، وما إذا كانت الوثيقة سوف تنص على هذا ، وربما كان ذلك هو الخلاف الاساسى بين اغلبية من حضروا .. ويمكن فى هذا الصدد ان نجمل تحفظات الإخوان حول تلك النقاط فيما يلى :

ـ اعترضوا على زيادة معدلات ذكر كلمة الديمقراطية فى الوثيقة .

ـ قالوا انه لا يمكن إطلاق حق المراة فى الحرية بدون تمييز ، واعتبروا ان هذا قد يعطى المعنى بانهم يوافقون على زواج المسلمة من مسيحى .

ـ قالوا انه لابد ان تنص الوثيقة على ان الشريعة الإسلامية من مصادر التشريع .

وكان الرد هو ان الوثيقة ليست فكرية ، وقال البعض : إن كافة دساتير مصر قبل الدستور الحالى لم تكن تنص على هذا ، ورغم ذلك كانت غالبية القوانين موافقة للشريعة .. لولا النص الحالى الذى اثار المشاكل، ولكن مامون الهضيبى قال : إننى امثل اتجاها عالميا ، ولا يمكن ان اوقع على وثيقة بدون هذا ، وفى المقابل تم الاتفاق على استبدال ذلك بنص فى الديباجة يعنى ان مصر انتماؤها إسلامى عربى .

وهكذا بقيت نصوص الوثيقة حول تلك النقاط كما يلى :

ـ النظام السياسى فى مصر هو النظام الجمهورى ، والسيادة للشعب وحده ، وهو مصدر السلطات ، ويمارس الشعب هذه السيادة ويحميها فى ضوء ثوابته الوطنية والعقيدية .



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ أغسطس ١٩٩٥

— يقوم النظام السياسى على الاسس الديمقراطية بما فى ذلك التعددية الفكرية والحزبية وتداول السلطة واحترام حقوق الإنسان .

— التمسك بالصفة المدنية والديمقراطية للدولة ، واعتبار اية محاولة لإلغاء هذه الصفة او تعطيلها باطلة .

— المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات لا تمييز بينهم بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين او العقيدة .

— حرية العقيدة مصونة . ويكفل القانون حرية ممارسة الشعائر الدينية .

— حرية الرأى مكفولة ، ولكل إنسان ان يعبر عن رأيه بالقول او الكتابة او اية طريقة اخرى على نحو لا ينتقص من حريات الآخرين .

هذه هى الصورة كما اتضحت ملامحها قبل التوقيع النهائى .. وفى الاجتماع الذى عقد يوم الاربعاء الماضى فى مقر حزب التجمع تم إجراء نحو ١٢ تعديلا فى الصياغة لا تمس صلب الوثيقة نفسها تمهيداً لإعلانها فى مؤتمر عام بعد يوم ٢٠ اغسطس .

وهى إذن قد مرت بنصوص اخرى .. مثل :

— للمصريين حق إقامة الاحزاب السياسية دون إذن سابق متى كانت غايتها مشروعة ووسائلها سلمية .. وينظم القانون ذلك .

— يلتزم كل حزب ، يتولى المسئولية الوزارية او يشارك فيها ، بمبادىء التعددية الحزبية والفكرية وتداول السلطة والمساواة .

— لايجوز لأى حزب ان يقيم تنظيمات عسكرية او شبه عسكرية او يلجأ إلى التنظيم الحزبى فى صفوف القوات المسلحة وأجهزة الأمن .

— يكون اختيار رئيس الجمهورية بانتخاب يتم بين مرشحين متعددين ، وتكون رئاسة الجمهورية لمدة محددة .

— يتخلى الرئيس بمجرد انتخابه عن نشاطه الحزبى طوال مدة رئاسته .

وبقيت مشكلة توقيع الاحزاب على الوثيقة ..

بالنسبة للحزب الوطنى : لم يشارك فى اى اجتماع ، واعتبر الدكتور حمدى السيد نفسه لا يمثل الحزب الذى يضم تيارات عديدة ، وحاول شفيع شلبى اكثر من مرة بصفته منسقاً إدارياً للاجتماعات إقناع الدكتور يوسف والى وكمال الشاذلى بإرسال مندوب فوعدا بالدراسة ، وفى لقاء اخر مع احد اعضاء اللجنة قال مسئول كبير بالحزب الوطنى انه لا يملك اتخاذ هذا القرار ، لكن الاحزاب اتفقت يوم الاربعاء على عرض الوثيقة مرة اخرى على الحزب الوطنى .

حزب الوفد ممثلاً فى فؤاد سراج الدين كان اول من وقع على الوثيقة ، قبل الاجتماع الاخير ، وبعده خالد محيى الدين .. وشخصيات عامة مثل ميلاد حنا وسعيد النجار ويحيى الرفاعى .. ووافق حمدى السيد لكنه ارسل يستفسر عن مدة انتخاب الرئيس وعن الخلاف حول موضوع الشريعة .

حزب العمل وعد بالتوقيع واكد ذلك ، وإن كان الدكتور حلمى مراد قال انه سوف يرجع للحزب .. ومن قبل وبعد توقيع الوفد والتجمع قال حزب العمل ان الدكتور حلمى فى رحلة للخارج ، وانه المنوط به هذا الأمر .

حزب مصر ، وكما جاء على لسان جمال ربيع ، قال انه لن يوقع قبل ان يحصل على موافقة الرئيس مبارك .

حزب الاحرار مرتبط بموقف حزب العمل .

الإخوان المسلمون ، وبناء على نتائج اجتماع الاربعاء ، سوف يبلغون بالنتائج عن طريق الدكتور حلمى مراد ، وقد قال عادل حسين فى لقاء خاص انه سوف يقنعهم .

إذن العملية التى تبدو معقدة تقترب من نهايتها ، وعندما يحدث هذا سوف يكون ذلك عملاً كبيراً للغاية .. لكن المشكلة ليست فى تلك الاحزاب والقوى ، وإنما فى جماعات اخرى تحاول الوصول للحكم بالقوة .■

عبد الله كمال

● المصادر : حوارات مع كثيرين شاركوا فى الاجتماع رفضوا إدراج أسمائهم فى التقرير لكى لا يخترقوا اتفاق عدم النشر ، ونص الوثيقة المسماة بالورقة البيضاء .

تصريحات و تعليقات

النظام الفردى .. عنوان للانتخابات الحرة
إرادة المرشحين لم تعد خاضعة لسيطرة الأحزاب وفرصة المستقلين أكبر
ضمانات النزاهة متوفرة ومطلوب التزام كل الأطراف

● أكد الرئيس حسنى مبارك من جديد أن انتخابات مجلس الشعب القادمة ستجرى بالأسلوب الفردى .. حتى لا يحرم مواطن مصرى واحد من ترشيح نفسه لأى سبب من الأسباب .. فلا ترتبط ارادة المواطن « غصبا » بارادة حزبه اذا قرر هذا الحزب الانسحاب من الانتخابات ، أو عدم ترشيح هذا العضو أو ذاك .. ولا يحرم المستقلون من خوض التجربة ..

● باختصار .. جاء قرار الانتخابات الفردية تحريرا لارادة المواطن المصرى .. بصرف النظر عن انتمائه الحزبى .. وقد صدر هذا القرار من الرئيس مبارك .. رئيس كل المصريين .

● وقد كان طبيعيا أن تعلن الأحزاب غضبها من هذا القرار الذى يضعها فى اختبار حقيقى .. اختبار لثقة الاعضاء وارتباطهم بأحزابهم ، واختبار لثقة المواطنين فى مرشحى هذه الأحزاب وبرامجهم .. وبدأت بعض الأعمدة فى صحافة المعارضة تتحدث عن أن الانتخابات بالنظام الفردى مخالف لما طالبت به المعارضة فى مؤتمر الحوار الوطنى من الأخذ بأسلوب القائمة .

● وتحدث كتاب اخرون عن مؤامرة تحاك ضدهم بليل ، وضد أحزابهم .. مع أن الناس ملت الحديث عن « المؤامرة » ، وادركت أن توهم وجود مؤامرات هو أسهل شماعة تعلق عليها الأحزاب فشلها وسلبيتها وانعزالها .

التعليق

● لاجدال .. أن أحزاب المعارضة طالبت أن تكون الانتخابات لمجلس الشعب بنظام القوائم .. لأن هذا النظام يمكنهم من التمثيل بحجم أكبر من حجمهم الحقيقى .. فى حين أن الانتخاب بالأسلوب الفردى يتوقف على الاختيار الأفضل للمرشحين ، ويجعل الكلمة الأولى والأخيرة للناخب فى اختيار شخص بعينه بدلا من أن تفرض عليه القائمة أشخاصا لا يرضى عنهم .

● ويجب ان تتفهم احزاب المعارضة ان الاداء الرائع للمستقلين فى مجلس الشعب الحالى قد فتح أمامهم المجال واسعا للفوز فى الانتخابات القادمة .. فى حين أن بعض الأحزاب قد فرضت على أعضائها العزلة فى دوائرهم عندما قررت الانسحاب من الانتخابات الماضية .. والان يشعر هؤلاء الاعضاء أن شعبيتهم تعانى من الضمور الدائم الذى يقضى حتما الى الموت .

● على أن الانتخاب بالنظام الفردى لا يتعارض اطلاقا مع الالتزام الحزبى ، فالحزب القادر على التنسيق بين أعضائه ومرشحيه سيخرج من المعركة قويا منتصرا .. وستكون أمام الناخبين الفرصة لاختيار مرشحه بناء على برنامج الحزب وكفاءة المرشح فى الدائرة .

● ولأن التجربة اثبتت ان النظام الفردى هو أنسب نظام انتخابى يصلح لنا فقد أكد الرئيس مبارك أننا اخترنا هذا النظام لأنه يعطى لكل فرد مطلق الحرية فى أن يرشح نفسه ، وأن ينجح ويصبح عضوا فى مجلس الشعب فى ظل إحترام الشرعية والدستور .

● أما عن الضمانات التى تحقق انتخابات حرة نزيهة فقد تم الاتفاق على ما يلى :

- يتولى كل قاض رئاسة احدى اللجان العامة ، ويكون مسئولا عن جميع اللجان الفرعية التابعة لها .. وعن اتمام الاجراءات الانتخابية ـ الفرز ـ وفقا للقانون ..

وبكل نزاهة وحيدة كاملين .. ويتلقى أية شكاوى من الناخبين أو المرشحين تتعلق بالانتخابات ويتولى الفصل فيها وحلها على الفور .

- كتابة كشوف الناخبين بالالة الكاتبة وليس بخط اليد وذلك بعد تنقية الكشوف من المتوفين والممنوعين من ممارسة نشاطهم السياسى بحكم وظائفهم .

- لابد أن يوقع رئيس اللجنة الفرعية في بطاقة الانتخاب التى يحملها الناخب والمطابقة لاسمه فى الكشوف ، أو فى أية وثيقة يقدمها لتثبت شخصيته حتى لا يتكرر ادلاؤه بصوته .

- يشترط فى مندوب المرشح الأصلى أو الفرعى أن يكون من الناخبين المقيدين فى نفس اللجنة الموجود بها اسم المرشح لكى يمكنه التعرف على الناخبين ، وبالأخص الذين لايتعرف عليهم رجال الادارة اذا لم يكن معهم ما يثبت شخصيتهم .

- وعند اقفال باب التصويت لابد أن يقوم رئيس اللجنة امام المرشحين والمندوبين بحصر أعداد من أدلوا بأصواتهم ومن تغيبوا .. من واقع كشوف الناخبين .

● ولو تعاون الجميع على تنفيذ تلك الضمانات فسوف تشهد الانتخابات القادمة حرية ونزاهة غير مسبوقين .. نظرا لأن التعليمات مشددة من أعلى مستوى بضرورة مراعاة النزاهة ، وتوفير المناخ الذى يسمح لكل مواطن أن يقول كلمته لصالح مرشحه بكل حرية .

● على أن وعى الجماهير ، وحرصها على الادلاء بأصواتها ، هو - بالقطع - أكبر ضمان لنزاهة الانتخابات .. لأن هذا الوعى وذلك الحرص سيجابه اصحاب النفوس الضعيفة ممن قد تغريهم عصبياتهم العائلية بتزييف الانتخابات .

● وقد دعا الرئيس مبارك كل الاحزاب والاتجاهات السياسية أن تتكاتف جميعا لتكون الانتخابات القادمة حرة ونزيهة .. تقوم على المنافسة الشريفة . فالجميع مصريون ووطنيون . والكل يسعى لخدمة بلده .







●● بقلم : مصطفى كامل مراد

الحكومة الانتقالية!! والانتخابات البرلمانية!!

تجرى انتخابات مجلس الشعب فى شهر اكتوبر القادم اى خلال ثلاثة اشهر ويدور الحديث فى الساحة السياسية المصرية عن الضوابط التى يجب ان توضع سواء من الناحية الادارية او المالية او السياسية حتى تتم الانتخابات بنزاهة مطلقة ولا تشوبها اية شائبة خاصة ان انتخابات مجلس الشورى قد شابها كثير من الشوائب وحدث فيها كثير من التدخلات الادارية والحكومية ومن المرشحين انفسهم وقد ثبت من التحليل الاحصائى لنتائج التجديد النصفى لمجلس الشورى ان مرشحى الحزب الوطنى قد اضافوا لانفسهم ما يتراوح ما بين مليونين ومليونين ونصف المليون صوت وذلك بتعليم البطاقات الانتخابية التى تخلف اصحابها عن اداء واجبهم الانتخابى!!

ان سلامة الانتخابات ونزاهتها وحيدتها هى القاعدة العريضة التى ينهض عليها اى نظام ديمقراطى اذ انها الوسيلة الوحيدة ليعبر الشعب عن طريقها عن رايه الحر سواء فى انتخاب رئيس الدولة او اعضاء مجلسى الشعب والشورى او اعضاء المجالس الشعبية المحلية ولذلك تحرص كل الشعوب والامم الديمقراطية على وضع الضوابط المختلفة التى تحقق نزاهة الانتخابات وحمايتها من اى تدخلات سواء من الجهات الادارية او من المرشحين انفسهم!!

وفى هذا المقال فاننا نسوق هذا الاقتراح للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك الذى قطعت الديمقراطية فى عهده شوطا طويلا يجب ان يتوج بانتخابات نزيهة حرة تترجم وتعبر عن المسيرة الديمقراطية التى نسير على نهجها منذ عشرين عاما:

اولا: تكوين حكومة انتقالية إئتلافية تضم الاحزاب السياسية والمستقلين معا لتتولى الاشراف على الانتخابات القادمة لمجلس الشعب وتضع الضوابط السياسية والمالية والادارية التى تؤكد راى الشعب فى انتخاب ممثليه وتبرزه بوضوح وامانة وحيدة كاملة!!

وفى راينا يشكل الرئيس هذه الحكومة بحيث يمثل فيها كل الاحزاب السياسية بقدر المستطاع وكذلك المستقلون.

ثانيا: ان تقوم هذه الحكومة بمراجعة جداول الناخبين والتاكد من مطابقتها للسجلات المدنية وان تضع الضوابط المالية التى تمنع الانفاق الضخم على الدعاية الانتخابية من التاثير على المواطنين وذلك بالا يتجاوز الانفاق على الدعاية الانتخابية خمسة الاف جنيه كما ينص القانون للمرشح الواحد وان تقوم بتحديد الميادين الرئيسية وعقد المواصلات اى الاماكن التى تلتقى فيها الطرق الرئيسية فى مداخل المدن ومخارجها وفى محطات السكة الحديد والمواقف الرئيسية لاتوبيسات نقل الركاب بحيث يتاح لكل مرشح ان يضع ملصقاته ومنشوراته على لوحات مخصصة لذلك



وان تمنع اقامة اى اقواس او سرادقات او لصق اى صور او منشورات على الحوائط كما يحدث فى كل الدول الديمقراطية وان تتاح الفرصة للاحزاب السياسية والمستقلين للتحدث عن برامجهم امام الشعب فى الاذاعة والتليفزيون.

ثالثا: ان يشرف القضاء وهيئاته على اللجان العامة والفرعية وان يوقع المواطن امام اسمه فى جداول الناخبين بعد الادلاء بصوته او يبصم!!

رابعا: ان يوقع رئيس اللجنة العامة ورؤساء اللجان الفرعية كلهم على نتيجة فرز الاصوات فى كل دائرة وان يتم فرز الصناديق الانتخابية كل على حدة.. اى ان يفرزصندوق كل لجنة مستقلا عن الآخر وان يحضر مندوبو المرشحين عمليات الفرز وان يتم اعلان النتيجة من القاضى الذى يراس اللجنة العامة مباشرة بعد انتهاء الفرز وتوقيعه على الكشوفات هو ورؤساء اللجان الفرعية.

خامسا: ان يسمح للمرشحين باختيار مندوبيهم فى اللجان العامة والفرعية من بين ناخبى الدائرة كلها وليس من ناخبى الصندوق نفسه اى المربع السكنى الذى يضم اصوات اللجنة الفرعية حيث ان عدد اللجان الفرعية يتجاوز مائة لجنة وقد يصل الى ١٥٠ لجنة فرعية فى الدائرة الواحدة..

تلك هى الملامح الرئيسية والقواعد الاساسية التى نرى ان تطبقها حكومة انتقالية إئتلافية حتى نضمن سلامة الانتخابات.

وكل سنة وانت طيب يا ريس!!



«الناصري» يحدد أسماء المرشحين للانتخابات الأسبوع المقبل

يعقد المكتب السياسي للحزب الناصري اجتماعاً بعد غد - الأربعاء - لبحث عدد من الموضوعات والقضايا الداخلية بشأن الإعداد لخوض انتخابات مجلس الشعب المقبلة .

كما تعقد لجنة الانتخابات بالحزب اجتماعاً يوم الأحد المقبل لبحث سبل الاعداد للانتخابات القادمة وتحديد الخريطة الانتخابية للحزب على مستوى الجمهورية وتحديد أسماء المرشحين في كافة الدوائر الانتخابية.

و تعقد الأمانة العامة للحزب وبدعوة من الأمين العام ضياء الدين داود اجتماعها الدوري يوم «١٧» أغسطس المقبل لبحث موضوع الانتخابات وميثاق الوفاق الوطني مع الاحزاب والقوى السياسية والذي يتم التوقيع عليه يوم ٢٠ أغسطس الحالي في مقر حزب العمل كما يناقش الاجتماع عدة موضوعات تنظيمية أخرى.



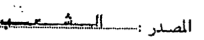
أولاد البلد

ظلم صارخ!!

عرفت الإخوان المسلمين منذ سنوات بعيدة، وتحديدا سنة ١٩٧٦ عندما أعادت الجماعة إصدار مجلة «الدعوة»، وكنت من أوائل الصحفيين الذين عملوا بها ومنذ ذلك الوقت تعرفت على قادة الجماعة وأبرز أعضائها. وخلال كل هذه السنوات لم أرهم يوما يدعون إلى الدخول في مواجهة مع النظام القائم أو استخدام العنف، بل كانوا على العكس من ذلك تماما.. يوصون أتباعهم بالصبر على الأذى والملاحقات البوليسية المستمرة، وهذه شهادة حق من شاهد عيان أتقدم بها إلى الرأى العام وأولاد البلد ومستعد لأن أعلنها في كل مكان، وعندى دليل قاطع يؤكد صدق ما أقول يتمثل في أن القضاء المصرى لم يقم بإدانة أحد من الإخوان المسلمين منذ عودة نشاطهم أيام الرئيس الراحل أنور السادات وحتى الآن، ليس هناك أى حكم إدانة صدر من المحاكم المصرية ضد أى فرد فيهم طيلة هذه الفترة، ومن المؤكد أن القضاء هو الفيصل النهائى في صحة ثبوت الاتهام، ولا إظن أننا قد وصلنا بعد إلى العهد الذى تكون فيه كلمة المباحث هى القول الفصل!! أقول كل هذا الكلام بمناسبة الحملات الظالمة القائمة على قدم وساق ضد الإخوان بمناسبة اقتراب موسم الانتخابات!! ويلاحظ أنه لم يضبط سلاح قط مع المقبوض عليهم ولو كان مجرد عصا أو سكينة مطبخ!! فكيف يمكن للمتهمين من الإخوان قلب نظام الحكم أو تدبير مؤامرة ضد الحكومة وهم لايحملون أى سلاح ولو كانت مطواة قرن غزال؟ من الواضح إذن التلفيق والفبركة، وليس مصادفة أن تجد العديد من المرشحين لدخول مجلس الشعب القادم في السجون حاليا كدليل واضح على الاتجاه إلى طبخ الانتخابات القادمة وهذه أبرز أسماء المرشحين المعتقلين: «حسن الجمل» من القاهرة وكان عضوا في مجلس الشعب لمدة ثلاث دورات منذ سنة ١٩٧٨، «عصام العريان» عضو مجلس الشعب السابق عن الجيزة، الدكتور «محمد حبيب» عضو مجلس الشعب السابق عن أسيوط، «محمد حسين» عضو البرلمان السابق عن الإسكندرية، «محمد فؤاد عبد المجيد» عضو مجلس الشعب السابق عن كفر الشيخ، «محمود عبد الحكم» عضو البرلمان السابق عن المنيا، وأعتذر عن عدم ذكر العديد من الأسماء الأخرى، إنها اعتقالات انتخابية!! فيها ظلم صارخ، ولكل ظالم نهاية.. إن شاء الله، وصدق الله العظيم: ﴿ولاتحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون إنما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الأبصار﴾ نحن في انتظار ذلك اليوم بإذن الله.

محمد عبد القدوس





المصدر : الشعب

التاريخ : ٨ اغسطس ١٩٩٥

ليس دفاعا عن الإخوان.. بل دفاعا عن شعب مصر

بقلم: **صلاح عبد المقصود***

الحرب التى تشنها الحكومة الآن ومنذ عدة أشهر على الإخوان المسلمين تدل دلالة قاطعة على أن حكومتنا قد استنفدت ما فى جعبتها من حيل، وأعلنت إفلاسها فى المواجهة، إذ لم يعد أمامها إلا «إلقاء كرسى فى الكلوب كما يقولون وتقلبها ضلمة». ومع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية فليس أمام حكومة تتسم ممارساتها بالفشل سواء على المستوى الداخلى أم الخارجى إلا التخبط. وليس من سبيل أمامها لعبور هذه الانتخابات إلا التنكيل بمنافسيها واعتقالهم وتلفيق القضايا لهم واستغلال نصوص قانون الطوارىء -الذى يحكم البلاد منذ خمسة عشر عاما- فى إصدار قرارات الحبس شهرا بعد شهر حتى تمر هذه الهوجة- التى قد تطيح بها- بسلام.

لقد جربت الحكومة حظها فى الانتخابات النقابية، وحشدت قواها، وأنفقت ملايين الجنيهات، ولم تجن إلا الفشل، وتدخلت فى انتخابات النوادى الجامعية وسقطت سقوطا ذريعا، وخاضت معركة شرسة مع شباب الجامعات فى الاتحادات الطلابية ولم تحسمها إلا بالشطب والتزوير وتحويل الطلاب إلى مجالس تأديب، إلا أن فضائح هذا التزوير قد كشفت ولاتزال منظورة أمام القضاء. ولجأت الحكومة إلى التشريعات الظالمة لتمنع وصول المنافسين فى النقابات وبرغم ذلك كانت النتائج مخيبة لآمالها، فما هى إلا نقابة أو نقابتان أجريت فيهما الانتخابات على سبيل التجربة، إلا وقد جمدت بقية الانتخابات، بعد أن جاءت النتائج بما لا تشتهيه.

لقد أغلقت أبواب الفوز فى وجه الحكومة بفضل ممارساتها الفاشلة، ولم يعد أمامها حل إلا المواجهة الأمنية لفئة مخلصة من فئات الوطن؛ فراحت تعتقل العشرات بل والمئات من صفوة رجال الأمة بدعوى انضمامهم إلى جماعة غير شرعية، إن السؤال المطروح الآن هو: من الذى يعطى الشرعية؟ الشعب أم عصابة متحكمة فى الشعب، الأمة -التى هى مصدر السلطات- أم حفنة من المنتفعين بالوضع القائم تقول هذا يمارس العمل العام وذاك ممنوع منه؟!

لقد قال الشعب كلمته يوم أن مثل الإخوان المسلمون متحالفين مع حزب العمل أكبر كتلة برلمانية داخل مجلس الشعب.

وقال كلمته يوم نجح مرشحو الإخوان الذين نزلوا بهويتهم وانتمائهم على المقاعد الفردية، وفى أصعب الدوائر، وضد وزراء من أهل الحكم. لقد قال الشعب كلمته فى الإخوان المسلمين يوم نجحوا فى النقابات المهنية، والاتحادات الطلابية، والنوادى الجامعية ضد قوائم الحكومة. فكيف بهم اليوم يقولون عن الإخوان إنهم تسللوا إلى النقابات المهنية والمواقع الحساسة للدولة وإنهم بددوا الأموال لمصالحهم الذاتية؟!

هل يصدق عاقل هذا الكذب، وهل سيطر الإخوان على هذه النقابات بالقوة والتزوير أم جاءوا عبر صناديق الانتخابات وبرغبة صادقة من الذين اختاروهم لهذه المواقع؟!

إننا فى هذا المقام لا ندافع عن الإخوان المسلمين؛ فأعمالهم خير شاهد لهم، بل ندافع عن الشعب المصرى العظيم الذى تريد له حكومتنا الفاشلة أن يحرم من العطاء المخلص لجماعة الإخوان المسلمين، إن هذه الحكومة لا تريد خيرا لهذا الشعب، والدليل محاولتها هدم كل إنجاز يقدم له، وتجفيف منابع الخير فى هذا المجتمع، لقد فشلت هذه الحكومة فى رفع المعاناة ووقف ارتفاع الأسعار، ومحاصرة الفساد الموجود بداخلها والفساد الموجود خارجها، ولا تريد نجاحا لأحد.



المصدر : الـشــعــب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ أغسطس ١٩٩٥

بدات هجومها الغشيم على النقابات المهنية التى أدت دورا عظيما فى خدمة أعضائها، وتدخلت بالتعويق تارة وطلب فرض الحراسة تارة أخرى، ثم لجأت إلى رفع القضايا الكاذبة عن طريق عملائها أمام المحاكم لشغل النقابات عن أداء دورها، «وكله بالقانون على رأى الرئيس الراحل رحمه الله».

إن حملة الاعتقالات الظالمة التى نالت عددا من خيرة رجال هذه الأمة بدعوى انتسابهم إلى جماعة غير مشروعة لن تبوء إلا بالفشل لأن الشعب المصرى العظيم يعرف حقيقة الإخوان المسلمين، وما أعطى ثقته لهؤلاء الرجال إلا لأنهم ينتسبون للإخوان، وصدقونى إن نتائج الإخوان المسلمين فى أية انتخابات قادمة ستكون بعون الله أعظم إن لم تكن عاجلا فآجلا، وهؤلاء الظلمة إن نجحوا بالتزوير كما يعدون مرة أو مرتين، فالأمر لن يدوم والتاريخ شاهد، ﴿وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون﴾.

---

* عضو مجلس نقابة الصحفيين



المصدر : الـــوفـــد

التاريخ : ٨ أغسطس ١٩٩٥

رأى الوفد

.. وبدأ مسلسل الرشاوى الانتخابية

من حقنا أن نتساءل: لماذا فى هذا الوقت بالذات تعلن الحكومة عن صرف الأرباح للعاملين بشركات قطاع الأعمال.. ومن حقنا أن نعلم لماذا تصرف هذه الأرباح لأكثر من مليون و١٠٠ ألف شخص؟! نقول هذا لأننا نعلم أن شهر أكتوبر هو شهر الانتخابات.. وفيه ستجرى انتخابات أعضاء مجلس الشعب الجديد!!

●● إننا مع زيادة الأرباح.. ومع أى خير يذهب للمصريين فى أى موقع كانوا، لعل هذا يخفف من معاناتهم ومن القهر الضريبى الذى يعانون منه ويتألمون.. ومن التهاب الأسعار التى ابتلتهم بها الحكومة وقرارات الحكومة.

وكان أجدر بالحكومة أن ترفع يدها قليلا عما فى جيوب المصريين.. بدلا من أن تلوح لهم ببضعة جنيهات سرعان ما تلتهما الأسعار المشتعلة فى الدواء وفى الطعام.. فى الدروس الخصوصية وفى المواصلات.

●● وبجانب هذه الرشوة الانتخابية الظاهرة للعيان فى حجمها وتوقيتها.. هاهى الحكومة تلوح برشوة أخرى تتمثل فى الحوافز التى تلوح بها وزارة قطاع الأعمال للعاملين فى هذه الشركات، خصوصا أنها كما أكد وزير شئون قطاع الأعمال أنها حوافز غير عادية.

●● ومن الغريب أن هذه الأرباح والحوافز تجىء ومعظم شركات هذا القطاع تعانى من خسائر فادحة، بل وانهيار فى قيمة انتاجها وتدنى عائداتها وتصاعد مخزونها الراكد..

●● إننا مع أى زيادة فى جيوب المصريين ومع أى جنيه تدفعه الحكومة لهم.. ولكننا نتعجب من توقيت الحكومة.. ومن تصرف الحكومة التى تبحث عن أصوات الناس تحت ضغوط نعلمها جميعا ولا يدفع ثمنها إلا الشعب كله..

●● مطلوب قليل من الحياء من حكومة تبحث عن أصوات الناخبين.. حتى ولو كانت هى التى ذبحتهم!

«الوفد»

رأى المعارضة

● ● بقلم : مصطفى كامل مراد

الحكومة الانتقالية !! (٢) والانتخابات البرلمانية !!

اوضحت فى مقالى امس اهمية تشكيل حكومة انتقالية تضم مختلف الاحزاب السياسية وبعض المستقلين لوضع القواعد السياسية والمالية والادارية لانتخابات مجلس الشعب القادمة حتى تاتى النتيجة معبرة اصدق تعبير عن راى الشعب فى اختيار نوابه وبحيث لا تشوب هذه الانتخابات اية شوائب او تدخلات سواء من المرشحين او من اية جهات ادارية!!

والنتيجة الايجابية لانتخابات برلمانية سليمة هى مجلس شعب قوى ومعارضة قوية وهذا يعنى حكومة قوية تستطيع ان تضع استراتيجية جديدة للمرحلة الانتقالية التى تمر بها البلاد سواء فيما بعد مرحلة السلام اولمواجهة النتائج المترتبة على اتفاقية الجات وظهور المنظمة الدولية للتجارة العالمية وتطبيق مبادئ الشراكة مع السوق الاوربية الموحدة ثم مع الولايات المتحدة الامريكية ولاشك ان الشراكة بين مصر والقوى كتلتين اقتصاديتين فى العالم تقتضى تعديلات ضريبية وجمركية وقانونية وادارية على أوسع نطاق لان معنى الشراكة هو تخفيض الرسوم الجمركية حتى يتم الغاؤها فى خلال اثنى عشر عاما وهذا بدوره يقتضى تطوير الانتاج الزراعى والصناعى والخدمى تطويرا يمكن المنتجات المصرية من منافسة المنتجات الاوربية والامريكية كما انه يمكن المنتجات المصرية من الدخول فى اسواق اوربا وامريكا الكبيرتين وهذا يعنى زيادة الصادرات وزيادة الواردات وبالتالى زيادة حجم الانتاج فى جميع المجالات بمعدلات قد تزيد على نسبة النمو التى حددها الرئيس مبارك فى توجيهاته للحكومة وهى ٧٪ سنويا بدلا من ٣,٦٪ سنويا فى الوقت الحالى!!

ان الحكومة الانتقالية عليها واجبات ومهام كبيرة وضخمة ومتعددة الاطراف بجانب الاشراف على الانتخابات البرلمانية والتاكد من نزاهتها وسلامتها ومن الواجبات التى ينتظر ان تلقى على عاتق هذه الحكومة.

اولا: اعادة اشراف الوزراء على الشركات القابضة التى كانت تابعة لهم وهذا يعنى الغاء وزارة قطاع الاعمال العام واجتماع مجلس الوزراء اسبوعيا وبصفة منتظمة مع الغاء اللجان الوزارية الدائمة!!

ثانيا: وضع برنامج للخصخصة بحيث يتم نقل ملكية شركات القطاع العام الى الشعب فى مدة اقصاها ثلاث سنوات!!

ثالثا: تبسيط الاجراءات الحكومية وتوضيحها للمواطنين حتى يتم انجاز مصالح المواطنين فى مجال الخدمات والانتاج فى اقل وقت ممكن مما يساعد على زيادة الاستثمار وزيادة الانتاج والدخل القوميين!!



رابعا: إعادة النظر فى قوانين الضرائب والتعريفة الجمركية لتحقيق المرونة الكافية لتشجيع الاستثمار من المصريين فى الداخل وفى الخارج ومن الاخوة العرب ومن الاجانب بحيث يصل حجم الاستثمارات الكلية الى مالا يقل عن ٥٠ مليار جنيه سنويا!!

خامسا: اقامة اكبر منطقة حرة صناعية تجارية فى العالم شرق قناة السويس التى تمتد من بورفؤاد شمالا إلى بورتوفيق جنوبا ثم فى عمق سيناء حتى الممرات وذلك لجذب رءوس الاموال المصرية والعربية والأجنبية وكذلك الاموال التى سترحل من هونج كونج بعد ضمها للصين باحثة عن منطقة حرة جديدة تستثمر فيها!!

وفى ختام المقال فان من واجبات الحكومة الانتقالية الائتلافية إعادة النظر فى الدستور وفى بعض القوانين التى اصبحت لا تتفق مع مرحلة التحرر الاقتصادى والارتباط «الشراكة» مع التكتلات الاقتصادية الكبيرة فى اوربا وامريكا والشرق الاقصى!!

تلك هى رؤية الأحرار ونحن فى انتظار القرار!!

مصطفى كامل مراد



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ أغسطس ١٩٩٥

حديث الساعة

دراما الصحافة.. والانتخابات المقبلة

انتخابات مجلس الشعب باتت على الابواب، وعلى الرغم من كل مايجرى بشأنها ويشاع، فللاسف كل المؤشرات والدلائل تؤكد انها ستكون اسوا من سابقاتها.. ليس فقط لأن الحكومة رفضت كل مطالب الشعب التى تبغى نزاهة وعدالة عمليات الترشيح والدعاية وضمانات التصويت، ولكن لأن الانتخابات المقبلة ستاتى فى ظل قانون يكبل ويقيد حرية الصحافة فى مواجهة ماتضمره الحكومة.

فإذا كانت الصحافة قد لعبت دورها فى كشف تزوير الانتخابات، ومتابعة قضايا النواب الباطلين والمزيفين، كما فضحت «نواب المخدرات» الذين تبناهم الحزب الحاكم فتسللوا إلى مجلس الشعب، بل اسقطت بعضهم.. فإنها -أى الصحافة- ستاتى عليها الانتخابات القادمة، وهى مغلولة اليد، مقيدة حرية اقلامها.. وبطبيعة الحال فإن المستفيد الأول فى هذه الحالة هم المفسدون والمزورون والبلطجية وتجار المخدرات،، الامر جد خطير، ويتطلب وحدة صلبة.. يتطلب إعلانا لاتراجع عنه، بالربط بين صدور قانون جديد للصحافة -بدلاً من القانون الاخير- وإجراء الانتخابات، إذ لايمكن دخول الانتخابات بدون حماية إعلامية للمرشحين، ذلك انه إذا كنا قد عانينا -رغم ماكسبته الصحافة فى السابق من حرية وقوة وتاثير على الراى العام- عمليات بلطجة وتزوير وفساد وإفساد، فماذا سيحدث وستكون عليه الحال، إذا تمت الانتخابات والأفواه مكممة والأقلام مسلسلة بمواد هذا القانون المجرم؟!

إذا كانت الحكومة تريد إعطاء الناس بصيصا من الامل يدفعهم إلى المشاركة فى الانتخابات، فعليها اولاً إصدار قانون جديد للصحافة، قبل إجراء الانتخابات المقبلة، ولن تعدم الحكومة القدرة على إيجاد مخرج دستورى لصدور مثل هذا القانون الجديد.

طلعت رميح



للناخب رأى

التصويت

تعتبر مرحلة الإدلاء بالصوت الانتخابى من أهم مراحل العملية الانتخابية.. فالتصويت والإصرار عليه يمنع أولا أى محاولة للتزوير وتسويد الاصوات لصالح أى مرشح كما انه يقلل أيضا من فرص التزوير والتلاعب فى الفرز وهو فوق كل ذلك يدعم المشاركة الشعبية ويزيد الإحساس بمشاركة الشعب فى صنع القرار خاصة إذا سبقه تمحيص جيد فى اختيار المرشح.

مهندس سامى أحمد موسى
قوص-قنا



هذا الزمان

الانتخابات القادمة

يخيم على الانتخابات القادمة جو كثيف من التشاؤم وعدم الثقة واللامبالاة والتردد .. سواء على مستوى الاحزاب او الناخبين العاديين .. فقد انتهى (الحوار الوطني) الى توصيات لاترضى احدا .. خاصة ان اختيار اعضائها قد تجاهل شخصيات وطنية مستقلة لها ثقلها ووضعها مثل مصطفى امين ومحمد حسنين هيكل .. وغيرهما.

وبهذا انحصر الاهتمام بالانتخابات القادمة في قيادة حزب الاغلبية ، واصبح الصراع في هذا الحزب بمن سيضع في راس القائمة ، ومن سيوضع في ذيلها .. ومن سيكون ولاؤه اكثر لحكومة الحزب القادمة وماتقدم من قوانين جاهزة (في البرلمان) ومن سيثور على هذا الولاء بغض النظر عما سيقدمه هذا النائب لمصر ومالاسيقدمه .. وبغض النظر عن مدى الوعي السياسي او الثقافي لهذا النائب او ذاك .. بل بغض النظر عن سمعته بين الناس ونظافة مسلكه..!! أما في احزاب المعارضة فالوضع اكثر سوءا ، فمازال اكبر هذه الاحزاب (الوفد) متردد في دخول الانتخابات او مقاطعتها ، ومازال يدرس محاولات التحالف المعروضة عليه حتى يحصل على زعامة المعارضة كي لايفوز بها التحالف الاسلامي بقيادة شكري او حزب التجمع بقيادة خالد.

اما حزب العمل فلا يدري ماذا سيكون مصيره اذا دخل الانتخابات بينما يتم ضرب حليفه الاكبر «الاخوان المسلمين» من قبل الحكومة .. خاصة أن الاخوان اعلنوا على لسان مرشدهم انهم لن يدخلوا الانتخابات تحت مظلة جماعة الاخوان (المحظورة) .. ولكنهم لن يمنعوا احدا من ان يدخل الانتخابات مستقلا او متحالفا مع احد الاحزاب (غير المحظورة)..

ويبقى حزب التجمع الذى لايحظى بتاييد شعبي في الشارع المصري .. ولايفوز الا باقل عدد من مقاعد المعارضة .. فإن كل امله محصور في مقاطعة حزبي الوفد والتحالف الاسلامي للانتخابات لكي يفوز مرة اخرى بزعامة المعارضة داخل البرلمان .. اما احزاب المعارضة الورقية .. فهي غائبة وستظل -عن الساحة .. وكما نرى فالوضع الحزبي مهزوز.

والمعارضة لم تتخذ الموقف النهائي من الانتخابات .. والناخبون في الشارع المصري يشعرون بكل مايجري على الساحة الانتخابية والسياسية .. ولذلك فستكون المشاركة من الشارع في الانتخابات القادمة في ادنى صورها.

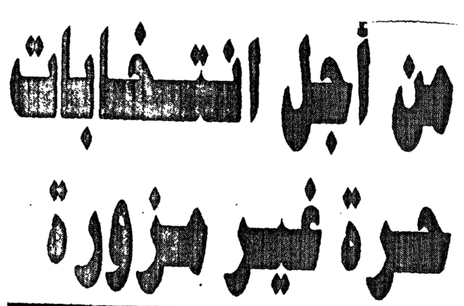
ولست ادري لماذا لاتنتهز الحكومة فرصة الانتخابات القادمة وتستجيب لمطالب احزاب المعارضة بنقل الاشراف عليها الى لجنة محايدة ، وتحديد سلطات البوليس في منع مظاهر الضغط والبلطجة اثناء عملية الانتخابات في اللجان .وفرز الاصوات بعيدا عن وزارة الداخلية..؟!!

حامد سليمان



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩/٨/١٩٩٥

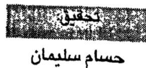


من أجل انتخابات حرة غير مزورة

مصطفى كامل مراد :

مطلوب حكومة ائتلافية .. واستقالة مبارك من رئاسة الحزب الوطني

تجرى الانتخابات البرلمانية لاختيار اعضاء مجلس الشعب الجديد خلال شهر نوفمبر من العام الحالى .. ومع اقتراب الموعد .. فإن التصريحات والتعهدات الحكومية بنزاهة الانتخابات القادمة تتوالى .. وكان أخرها تصريحات كمال الشاذلى وزير شئون مجلسى الشعب والشورى والأمين المساعد للحزب الوطنى الحاكم بهذا الصدد..



حسام سليمان



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٩ أغسطس ١٩٩٥

●● ياسين سراج الدين :
وقف بلطجة مرشحى الحكومة ضد مندوبى المعارضة

●● د. محمد حلمى مراد :
اتاحة فرص متساوية بين الحكومة والمعارضة بوسائل الإعلام

●● حسن ابو باشا
نزاهة الانتخابات تحتاج إلي رغبة حقيقية من الحكومة في عدم تزويرها

إلا انه رغم كل «الوعود» .. فإن كل الدلائل والمؤشرات تؤكد ان انتخابات مجلس الشعب القادمة ستكون «مزورة» .. وهو ما اكدته رموز المعارضة وقياداتها وعدد من المرشحين المستقلين الذين استطلعت الأحرار اراءهم حول هذه القضية .. حيث طالبوا بإقالة الحكومة وتشكيل حكومة ائتلافية جديدة تدير البلاد قبل اجراء الانتخابات لضمان نزاهتها .. كما حددوا الاجراءات والضمانات الواجب على الحكومة اتخاذها فى هذا الصدد وفى مقدمتها .. إلغاء قانون الطوارىء وتنقية الجداول الانتخابية والكف عن تطويع ميزانية الدولة ووسائل إعلامها وجميع إمكاناتها لخدمة مرشحى الحزب الوطنى الحاكم.

واشاروا الى ان ممارسات الحكومة طوال السنوات القليلة الماضية منذ اصدار قانون تاميم النقابات المهنية عام ١٩٩٣ وقوانين تعيين العمد والمشيخ والعمداء بالجامعات واغتيال الصحافة مؤخرا .. مع التزوير الفضوح الذى مارسته الحكومة فى انتخابات التجديد النصفى لعضوية مجلس الشورى منذ شهرين بالاضافة الى حملات القبض والاعتقالات التى تتم لاعضاء جماعة الإخوان المسلمين المحتمل ترشيحهم لعضوية مجلس الشعب القادم .. مما يؤكد عزم الحكومة على تزوير الانتخابات لضيقها باى معارضة.

دلائل!!

خاصة انه بعد كل انتخابات يخرج علينا احد المسئولين الحكوميين ويقسم باغلظ الإيمان ان الانتخابات تمت فى حياديه تامة وان مرشحى الحكومة هم بالفعل .. معبودو الجماهير .. وان اصابع الحكومة لم تعبث فى نتائج الانتخابات التى دائما ما تكون بنسبة ٩٩.٩٪ لصالح مرشحيها وتاريخ الحكومة فى تزوير الانتخابات لا يحتاج لدلائل .. ففى انتخابات عام ١٩٩٠ استغلت الحكومة نجاح عدد محدود من المستقلين لتردد مزاعمها بان الانتخابات لم تزور!! إلا ان الوقائع ان ثبتت كذب هذه المزاعم فحتى اخر يوم من عمر مجلس الشعب كانت الطعون تنهال على محكمة النقض تشكك فى غالبية اعضائه وتؤكد نجاحهم بالتزوير حيث بلغ عدد الطعون الموجهة ضد اعضاء مجلس الشعب البالغ تعداده ٤٥٨ الى ٣٦٨ طعنا اى اكثر من النصف!! تقدم بها المرشحون عام ١٩٩٠م امام محكمة النقض وقبلت المحكمة بالفعل ٤٥ منها اى ان هؤلاء وصلوا الى المجلس بالتزوير الفاضح!!



إلا ان «سيد قراره» لم ينفذ قرار محكمة النقض، ثم رفضت المحكمة ١٢٨ طعنا ولا تزال حتى هذه اللحظة تنظر ٨٥ طعنا أخرين .. هذه هي حقائق تزوير الحكومة بالارقام!! .. كل هذا بالاضافة الى الاحكام النهائية الصادرة بتقرير تعويضات لبعض المرشحين الذين تعرضوا للتزوير مثل الدكتور حلمى الحديدى وغيره.

مصطفى كامل مراد زعيم حزب الاحرار يؤكد عدم نزاهة الانتخابات القادمة او غيرها ويستشهد بتجاربه الطويلة فى الانتخابات البرلمانية منذ سنوات طويلة وحتى الآن، لأن الحكومة لا ترغب فى ذلك والحل الوحيد هو وضع ضوابط جديدة لضمان نزاهة الانتخابات، اهمها تكوين حكومة انتقالية ائتلافية ممثلة للاحزاب الموجودة والمشتركة فى الانتخابات يكون مهمتها وضع مبادىء جديدة تضمن نزاهة الانتخابات مثل الاشراف القضائى الكامل عليها بدءاً من القيد فى الجداول الانتخابية حتى عملية الفرز وإعلان النتيجة!!

زعيم الاحرار يقول انه لابد من توقيع الناخب او ان يبصم إذا كان اميا أمام اسمه لمنع تكرار عملية الانتخاب مع تحقيق المساواة بين مرشحى الحكومة والمعارضه فى الدعاية الانتخابية وتحديد أماكن مخصصة فى كل مدينة توضع فيها ملصقات المرشحين مع إعطاء فرص متكافئة للمرشحين فى وسائل الإعلام ولابد من وضع نظام لارشاد الناخبين الى مقرات اللجان!!

استقالة !!

ويطالب مصطفى مراد باستقالة الرئيس مبارك من رئاسة الحزب الوطنى حتى يشعر المرشح المعارض بالمساواة مع المرشح الحكومى الذى يكتسب قوته وشرعيته من وجود الرئيس مبارك على قمة الحزب الوطنى فمرشح المعارضة يشعر وهو يخوض المعركة الانتخابية انه يدخل فى صراع ضد الحكومة بجميع اجهزتها وليس ضد المرشح المنافس!!

ويختتم مراد كلامه بقوله لابد من ابتعاد العمد والمشايخ عن العملية الانتخابية لانهم على استعداد لاى عمل يرضى الحكومة .. وهم قادرون على تزوير الانتخابات بشكل غير مسبوق .. خصوصا وأن معظم الدوائر المصرية بالارياف التى يتحكم فيها العمد والمشايخ .. ونظرا لانهم معينون فلن يتوانوا لحظة عن التزوير لصالح الحكومة!!

مراحل التزوير

وعن مراحل التزوير يقول ياسين سراج الدين عضو الهيئة العليا لحزب الوفد إن التزوير يتم على مرحلتين .. الاولى تبدا قبل الانتخابات والثانية اثناءها ومع الفرز.

بالنسبة للمرحلة الاولى فهى تبدأ قبل الانتخابات بشهور او أسابيع وهى حرمان مرشحى المعارضة من الدعاية لانفسهم ومنع الاجتماعات والندوات والمؤتمرات الانتخابية فى الوقت الذى تسمح فيه الحكومة بحرية الحركة المطلقة لكل مرشحيها ولا تكتفى بذلك بل تقوم بالدعاية لهم من خلال وسائل الإعلام المختلفة .. مع قيام الحكومة قبل الانتخابات مباشرة بالإعلان عن افتتاح مشروعات جديدة ربما يكون قدتم افتتاحها «قبل ذلك عدة مرات» بخلاف الوعود البراقة بمد شبكات المرافق المختلفة .. ويضيف سراج الدين أن مرشحي الحكومة لا يعرفون مطلقا الفرق بين اموالهم وأموال الحكومة فى الدعاية الانتخابية فالميزانيات مفتوحة للولائم والاجتماعات علاوة على استخدام كل إمكانات الدولة من عربات وتليفونات وغيرها فى الدعاية الانتخابية!!

(عينى .. عينك!!)

ينتقل ياسين سراج الدين للمرحلة الثانية من التزوير ففى يوم الانتخابات تقيم الحكومة اللجان الانتخابية فى أماكن غير معروفة مطلقا .. ليس للناخبين فقط ولكن للمرشح نفسه ويظل الناخب الواعى والمنتمى يبحث عن اللجنة التى سيدلى بصوته أمامها فلا يجدها فما بالنا بالناخب العادى؟!

بينما مرشح الحكومة يكون على علم تام بهذه العناوين!!

وأهم ما فى التزوير هو تلاعب الحكومة جداول الانتخابات فهذه تشكل كارثة بكل المقاييس ويكفى أن أقول إننى فى انتخابات مجلس الشعب الماضية ظللت ابحث عن اسمى طوال اليوم حتى انتهت فترة الانتخاب ولم اجد اسمى وأنا زعيم معارضة فما بالنا بالمواطن العادى؟!!

يستطرد سراج الدين ان بعض مرشحى الحكومة يستعينون بالبلطجية ومحترفى الاجرام ليكونوا على استعداد للخناقات التى تدبر بعد ذلك مع وضع قوات امن على مداخل اللجان لتخويف المواطن المصرى الذى فرغته الحكومة من مضمون شجاعته وإنسانيته والقبض على اى مندوب بافتعال أى مشكلة معه لايداعه قسم الشرطة حتى تنتهى الانتخابات والطامة الكبرى كما يقول سراج الدين هى الصناديق الجاهزة التى يتم تسويدها مسبقا لمرشحى الحزب الوطنى!!

وثيقة دولية!!

أما الدكتور حلمى مراد نائب رئيس حزب العمل .. فيقول .. أن مطالب المعارضة بخصوص نزاهة الانتخابات معروفة وقدمناها الى الحكومة اكثر من مرة وهى ليست كلاما فى الهواء بل هى قرارات أكدتها محكمة النقض وهى أعلى سلطة قضائية فى مصر.

ويشير الى وثيقة دولية وضعها الاتحاد البرلمانى الدولى ووقعتها ١١٢ دولة من بينها مصر وأعلنت هذه الوثيقة فى ٢٦ من مارس عام ١٩٩٤ المعايير المحققة لإنتخابات حرة نزيهة.

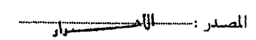
وتضمنت الوثيقة العالمية ماطالبت به أحزاب المعارضة المصرية وأضافت وجوب تحقيق تكافؤ الفرص بين مرشحى الحزب الحاكم ومرشحى الأحزاب الاخرى فى التعبير عن أرائهم السياسية وفى التنقل داخل الدوائر للقيام بحملتهم الانتخابية والتمتع بفرص متكافئة فى مخاطبة الشعب من خلال وسائل الإعلام القومية وعلى الاخص الاذاعة والتليفزيون مع وجوب الفصل بين الحزب الحاكم باعتباره طرفا فى العملية الانتخابية والدولة بحيث لا يجوز للاجهزة الرسمية أن تساند مرشحى الحزب الحاكم وهذه الضمانة لا تتحقق طالما كان رئيس الجمهورية هو فى نفس الوقت رئيسا لحزب يخوض معركة انتخابية.

بلطجة سياسية!!

ويقول حسين عبد الرازق عضو اللجنة المركزية لحزب التجمع إن الانتخابات القادمة سيتم تزويرها مثلما حدث من قبل والدليل على ذلك هو ما حدث فى انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى التى تم تزويرها بشكل سافر لم يسبق له مثيل .. فالحكومة مصرة على حكم الشعب بأسلوب البلطجة السياسية!!

ولذلك يجب علينا ألا ننخدع بالتصريحات الحكومية الوردية عن نزاهة الانتخابات فهذه تصريحات أمام وسائل الإعلام اما ما يحدث داخل الكواليس فشئ أخر تماما!!



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ نوفمبر ١٩٩٥

وليس أن الحكومة صادقة فعلا فيما تدعى والكلام مازال على لسان عبد الرازق فيجب عليها تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية وإلغاء جميع القوانين الاستثنائية وأهمها قانون الطوارئ، فهل يعقل ان منع مرشح عمل دعاية لبرنامجه الانتخابى؟! إن هذه بديهيات لا يجب أن تناقش فيها ونحن على أبواب القرن ٢١ ولكن الوضع فى مصر مختلف لاصرار الحكومة على الاستهتار بالسلطة وعدم السماح بمشاركة الغير فيها!!

القانون لا يكفى!!

هذا ما دعانا لسؤال الدكتور سليمان الطماوى أستاذ القانون الدستورى بجامعة عين شمس عما ينص عليه الدستور المصرى بخصوص نزاهة الانتخابات فقال إن الدستور والقانون المصريين كفلا اجراء الانتخابات فى نزاهة تامة والقانون لا يحتاج الى نصوص جديدة، لأن المشكلة ليست فى القانون ولكنها فى كيفية تطبيقه .. فتزوير الانتخابات فى مصر اصبح هو القاعدة المتبعة وسياسة تنتهجها الدولة منذ عهد بعيد. وأعتقد - والكلام لايزال للدكتور الطماوى - انه لا توجد ضمانات يمكن اتخاذها لتحقيق انتخابات نزيهة سوى ضمان واحد فقط وهو رغبة الحكومة الاكيدة فى تحقيق هذه النزاهة وهذا لم يتحقق فى اى انتخابات سابقة وأعتقد انه لن يتحقق فى الانتخابات القادمة!!

رغبة حقيقية!

ويؤكد هذا الكلام اللواء حسن ابو باشا وزير الداخلية الاسبق مشيرا الى ان نزاهة الانتخابات تحتاج الى رغبة حقيقية من الحكومة فى عدم تزويرها وهذا ما تم معى عام ١٩٨٤ فلم اسمح بتدخل الشرطة مطلقا مما ادى لوصول اكبر عدد من مرشحى المعارضة الى مجلس الشعب.

التزوير يتم عن طريق الموظفين الصغار هذا ما يؤكده محمود زينهم مشيرا إلى ان المرشح لابد ان يكون قويا ولديه مجموعة من الرجال الأقوياء القادرين على ضبط عمليات التزوير وعلى المرشح ان يختار مندوبين اقوياء وواعين ومتفهمين لأصول اللعبة التى تمارسها الحكومة يضيف زينهم و على المندوب ان يتأكد فى بداية الانتخابات من خلو الصناديق تماما وان يقوم بعد البطاقات الانتخابية وأن يوقع الناخب أمام اسمه ببطاقته الشخصية حتى لا يدلى بصوته أكثر من مرة .. وعلى المندوب أن يكون يقظا لأن بعض مرشحى الحكومة يلجأون الى تنويم المندوبين .. وعلى الا يغادر مقر اللجنة بأى حال من الأحوال إلا بعد غلق الصناديق تماما .. ويضيف زينهم اننى استعين ببعض الاخوة المحامين واضع فى كل لجنة محاميا لحل جميع المشاكل القانونية.

رحلة الصناديق!

وبعد انتهاء مرحلة التصويت يقول زينهم لابد ان يقوم المندوب بعد البطاقات ومطابقتها بعدد الناخبين الذين أدلوا باصواتهم ثم يقوم بتشميع الصناديق وألا يترك مندوبى المرشح الصناديق تنقل بمعرفة الشرطة او أى جهة حكومية وحدها حتى لا يتم تغييرها فى الطريق .. فرجالى يظلون مرافقين للصناديق اثناء نقلها ويأبون تسليمها إلا امامى وبعد تأكدهم ينتظرون عملية الفرز والتى قد تستمر يومين لا يبرحون أماكنهم حتى تظهر النتيجة. ويختتم زينهم قوله إن الناس هى التى تحافظ على نزاهة الانتخابات فهم الذين يصنعون معركتهم وهم الذين ينتصرون فيها!!

انتخابات منعدمة!

ويختلف الشيخ جمال قطب عضو مجلس الشعب مع ما قاله محمود زينهم فيرى أن الانتخابات فى مصر لا يكفى أن تطلق عليها انها مزورة بل هى منعدمة تماما ويرجع ذلك الى ان عدد المقيدين فى جداول الانتخابات لا يمثلون ١٠٪ ممن لهم الحق فى الانتخاب ويضيف إن القيد فى الجدول اهم شئ فى العملية الانتخابية وهى مسئولية الدولة تماما مثل القيد فى جداول التجنيد وبغير ذلك لا يكون هناك انتخابات على الاطلاق ويجب على الحكومة ايضا تغليظ عقوبة عدم المشاركة فى الانتخابات هذا من ناحية الحكومة .. اما جماهير الشعب فقد أحست أن العملية الانتخابية ملهاة وتضييع وقت ولم يشعروا بأى عائد منها فضلا عن عدم ثقتهم فيما يعلن من تصريحات وتعهدات عن نزاهتها.

ويضيف الشيخ قطب إن قضية التزوير ينبغى إلا نتحدث فيها إلا بعد ضبط الجداول الانتخابية وإشعار الشعب بأن النظام فى حاجة الى التعرف على رأيه وليس فى حاجة الى تبرير سياسته.

التزوير .. حكومى!

ويعترض الشيخ قطب على القول بأن التزوير لم يعد تزويرا حكوميا بل أصبح يتم على أيدى المرشحين أنفسهم ويدلل على خطأ هذا الرأى بقوله انه حتى الآن لم يستطع اى مرشح مستقل تزوير الانتخابات لصالحه علاوة على انه لم يتم الطعن فى عضوية اى مستقل بمجلس الشعب فالحكومة هى التى تزور وهى التى تسمح بالتزوير.

نكته

ويقول كمال خالد المحامى وعضو مجلس الشعب انه رغم تاكيدات النظام الدائمة بأن الانتخابات ستكون نزيهة إلا اننى أوكد أنها ستكون مثل سابقتها تماما وربما افظع والمؤشرات على صدق كلامى كثيرة جدا فالعمل بقانون الطوارئ، يهدد أى عمل وطنى ناجح ولا توجد دولة واحدة فى العالم استمر العمل فيها بمثل هذا القانون مثلما استمر عندنا بالاضافة الى محاولات الحكومة لتكميم المتنفس الوحيد الذى يعبر عن الضيق الذى ينتاب الشعب اعتراضا على سياسات الحكومة وهى إصدارها قانون اغتيال الصحافة رقم ٩٣ لسنة ٩٥ وأخيرا سلسلة القبض على رموز الإخوان الذين تتوقع الحكومة أن يتم ترشيحهم فى الانتخابات القادمة .. ولا تصدق الأقوال التى ترددها الحكومة فى تبريرها لقبضها على الإخوان فهذا كله كلام فارغ ولا اساس له من الصحة والحقيقة الوحيدة هى خوف الحكومة من تيار الإخوان لذلك فهى تحاول قطع الطريق عليهم قبل الانتخابات.



حالة خاصة!!

أمـا عن تجـربة نجـاحـه فى الانتـخابات الماضية فـيقول كمال خالد انه بعد حصوله على حكم بحل مجلس الشعب للمرة الثانية وما كان لهذين الحكمين من تحقيق دعاية ضخمة له ليس فى دمياط فحسب بل فى مصـر كلهـا .. هذا كله دفع شباب المحامين والمثقفين فى دمياط يقاتلون دفاعا عن سلامة الانتخابات رغـبـة منهم فى نجاحى وبالفـعل نجحوا فى التصدى للتزوير الفظيع الذى حدث فى هذه الانتخابات فأنا لم أكن ولن أكون محترف انتخابات ولا أعرف تفاصيل لعبتها .. وكل ما فى الأمر أن جماهير دمياط كانت مـصـرة على نجاحى .. لذلك قام شباب المحامين بدورهم بالاضافة الى وقـوف خـبـراء الانتـخـابات بجوارى بداية من الترشيح مرورا بالدعاية الانتخابية وحتى الحفاظ على الانتـخابات من عبث التزوير الذى تمارسـه الحكومـة والتى لم تدرك بعد أنه اساءة الى مصر يجب أن تتخلص منها.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ أغسطس ١٩٩٥

من يفوز بترشيح الحزب الوطنى فى الانتخابات!

بعد أن فتح الحزب الوطنى الديمقراطى باب القبول لطلبات الترشيح لعضوية مجلس الشعب الجديد الذى ستجرى انتخاباته فى نهاية العام تتفجر على الساحة الانتخابية عدة تساؤلات جماهيرية مهمة.

● ما هى معايير الاختيار هذه المرة خاصة ان هناك زحفا بلغ حد التكالب على عضوية مجلس الشعب والزحف ينطبق فى المقام الأول على رجال الاعمال الذين يلوحون بسيف المال باعتباره الكارت الرابح والسلاح الماضى فى انتزاع اكبر عدد من مقاعد السلطة التشريعية الاولى فى البلاد..

● وبعد أن تأكد أن الانتخابات القادمة ستتم بالنظام الفردى.. هل ستتكرر مرة أخرى ظاهرة نواب الحزب الوطنى الذين فازوا بالعضوية حينما خرجوا على الحزب فحققوا اعلى نسبة نجاح كادت تهدد حزب الاغلبية الحاكم لولا أنهم عادوا من جديد واعلنوا انضمامهم للحزب الوطنى.

● ماهى الدروس المستفادة من آخر تجربة انتخابية عامة وهى انتخابات مجلس الشورى.. هل كانت مؤشراتها ايجابية أم سلبية أم أنه لا يصح القياس بين انتخابات مجلس الشعب وانتخابات مجلس الشورى الذى قاطعته تقريبا احزاب المعارضة على اعتبار انه مجلس بلا اختصاص تشريعى أو رقابى؟



هذه مجرد تساؤلات اعتقد ان الاجابة عليها لابد ان تكون قاطعة وواضحة وصريحة خاصة ان هناك اطرافا اخرى معارضة قد بدأت هى الأخرى فى الاعداد والاستعداد لخوض معركة قوية مع الحزب الحاكم..

ومن هنا وقع اختيارنا على كمال الشاذلى بصفته الأمين العام المساعد وامين التنظيم بالحزب الحاكم لوضع النقط على الحروف.

الأمين العام المساعد لحزب الاغلبية:

● لا مجاملة ولن نرشح أحدا بلا شعبية

● من ينظر إلى العضوية على أنها مكسب مادى أو منفعة شخصية فعليه أن يبتعد

● قلت لكمال الشاذلى.. هناك انطباعات لدى البعض فى ظل الانتخابات الفردية مؤداها ان المرشح يفوز بجهده وذراعه ولا يكون لأحد فضل عليه وبالتالى المفاهيم هنا قد تتغير.. هل يمكن القول أن الكلمه الحاسمة لا تزال فى يد القيادة الحزبية وان الامر لا يختلف كثيرا بين القائمة والفردى فى هذا الشأن..

يجيب كمال الشاذلى الامر لا يختلف بين هذا وذاك فالقاعدة المتبعة بصفة عامة اننا ناخذ بالنظام الديمقراطى فالامانة العامة لا ترشح لكن تتلقى ترشيحات الحزب من القواعد بمعنى ان امانات الحزب بالمحافظات تجرى تقييما شاملا للاعضاء الحاليين و ذلك باستطلاع رأى قواعد الحزب فى المراكز والاقسام والتجمعات السكانية والترشيحات فى النهاية تكون معبرة عن رغبته الجماهيرية وتطلعاتها.. والامانة العامة تتلقى هذه الترشيحات من امانات الحزب بالمحافظات ثم يتم

عرض هذه الاسماء على قيادة الحزب وذلك طبقا لنظامنا الاساسي.. فالترشيح هنا هو ترجمة لما يتطلع اليه المواطنون وليس هناك فارق بين القائمة والفردي فسواء هذا او ذاك يكون الهدف واحدا وهو الاختيار الذي يلبى تطلع الجماهير والاصل أن الالتزام الحزبي نابع من العضو نفسه.

لا مجاملة في الترشيح

●● قلت مقاطعا لكن الانتخابات السابقة قد تكشف أن هناك بعض المجاملات في عملية الترشيح ولعل ما يؤكد ذلك ان هناك نوابا فقدوا شعبيتهم تماما ولا وجود لهم في دوائرهم ومع ذلك كان الاصرار على ترشيحهم بل انهم اخذوا مواقعهم في القائمة في مراكز متقدمة..

●● ويجيب الأمين العام المساعد لقد وضعنا معايير محددة تحكم حركتنا في الترشيحات وهي حسن السمعة و الشعبية والقدرة على حل مشاكل الجماهير، فمن ينطبق عليه ذلك نرشحه ومن لم ينطبق عليه يتم استبعاده على الفور.. واستطيع ان اؤكد بالنسبة لانتخابات مجلس الشعب المقبلة انه لا مجاملة لأي عضو في الحزب ولن يتم ترشيح احد بلا شعبية فالشعبية هي المعيار الحاسم في الترشيح ودونها لا ترشيح..

الفصل.. لا تراجع عنه

● كيف نتصور وجود التزام حزبي حقيقي اذا كان الحزب استجاب لمطلب العديد من اعضائه الذين لم يرشحهم في المعركة الانتخابية السابقة لمجلس الشعب فرشحوا انفسهم كمستقلين وفازوا فاذا به يضمهم اليه مرة اخرى وكأنه يكافئهم رغم انهم بهذا السلوك يكونون قد ضربوا بالالتزام الحزبي عرض الحائط؟

ويجيب كمال الشاذلي علينا أن نضع امامنا الآن انتخابات مجلس الشورى

حوار اجراه:

شريف العبد

التي اجريت منذ شهرين الواقع يؤكد ان كل من خرج من الالتزام الحزبي تم فصله على الفور من عضوية الحزب واطمأن ان هذه القاعدة لا نقاش فيها وهي التي سوف تطبق بكل دقة في انتخابات مجلس الشعب المقبلة. أي مرشح سوف يفصل من الحزب وعلى وجه السرعة اذا رشح نفسه خارج الاطار الحزبي وما حدث في انتخابات مجلس الشورى السابقة وفي الانتخابات التكميلية جميعها في مجلس الشعب سوف يراعى بكل دقة في انتخابات مجلس الشعب المقبلة ولا مجال للتراجع عن هذا المبدأ أو الجدل حوله..

الفوز بالمقعد البرلماني

● الملاحظ هذه الايام ان الكل يتسابق من أجل الفوز بالمقعد البرلماني بل ان هناك من يعتبر أن فقدان المقعد هو الكارثة بعينها بالنسبة له.. ونخص بالتكالب على المقعد رجال الاعمال الذي اصبح عددا منهم لا يقبل بديلا عن الفوز بالمقعد وينظر الى المعركة الانتخابية على انها حياة او موت..

ويجيب كمال الشاذلي قائلا ان الرئيس مبارك قد اكد بصفته رئيسا للحزب واكثر من مرة انه لابد من ترشيح العناصر القوية النزيهة التي تتقدم للخدمة العامة وهذا يعني ان الترشيحات لن يراعى فيها الا المصلحة العامة فكما اكدت انه لا مجاملة ومن ينظر الى العضوية على انها مكسب مادي او تحقيق او يحقق منافع شخصية فعليه ان يبتعد ويرحل من الآن لأن جماهير الناخبين هي صاحبة المصلحة الحقيقية وهي التي ستحدد من يمثلها لتحقيق امالها وحل مشاكلها..

رصد الملايين

● هناك بعض المرشحين نجدهم على استعداد ان يرصدوا الملايين من اجل الفوز في الانتخابات وهو ما يعني ان العضوية بالنسبة لهم صفقة وفرصة ذهبية يتعين استثمارها بكل السبل ما هو تعليقك على سلاح المال في المعركة الانتخابية اليس هو الاداة الفعالة لترجيح كفة المرشح مهما بلغت ندية منافسه. اليس المال هنا يستخدمه من يملكه ليعوض تواضع شعبيته داخل دائرته ؟

ويجيب اتفق معك أن هناك بعض الحالات التي تستخدم الاموال وتتصور أنها بالمال سوف تحسم المعركة في صالحها لكن هذه حالات محدودة.. لكن الامر المطمئن ان تجربة الانتخابات الماضية في مجلس الشورى اكدت ان الجماهير واعية والمرشح الذي يعتمد على ماله لن يفوز والمرشح الذي يتصور ان المال هو طريقه المختصر لمقعد البرلمان واهم والطريق المختصر هو الشعبية ولا شيء سواها ونحن امامنا وسوف يكون امامنا ايضا تجارب وشواهد فهناك من ينفق الآلاف بل الملايين وسقطوا بجدارة وسوف لا يتحقق لهم نجاح.

● هل ستكون المعركة القادمة معركة شرسة لا هوادة فيها كما يتصور البعض وان الفوز لهذا او ذاك سوف يكون صعب المنال.؟

ويجيب الشاذلي ان الهدف ان يكون هناك منافسة شريفة وندية فهي الضمان لافراز اصلح العناصر فنحن كما قال الرئيس مبارك في افتتاح الدورة البرلمانية الاخيرة نريد أن تشهد الانتخابات المقبلة منافسة مصرية في اسلوبها وفي دعايتها وفي تمويلها.. وانني اكتفي بهذا القدر..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ٩ أغسطس ١٩٩٥

في الأمـــانــة العــامــة

صيـاغة البرنامج العام للتجمـع في انتخابات مجـلس الشعب

الاهتمام بالربط بين الفساد والإرهاب وقضايا التغيير والمستقبل

بدأت الأمانة العامة، فى اجتماعها يوم السبت الماضى، برئاسة خالد محيى الدين، استعدادات التجمع الفعلية لخوض انتخابات مجلس الشعب فى نوفمبر القادم. بلورت المناقشات، التى شارك فيها جميع الأعضاء الحاضرين تقريبا، أسس البرنامج الانتخابى للحزب، وقواعد التنسيق مع الأحزاب والقوى السياسية الأخرى، كما أضافت عدداً من المرشحين إلى القائمة الأولى التى اعتمد تهافى الاجتماع السابق. أدار المناقشات د. رفعت السعيد الأمين العام لحزب التجمع.

بدأ الاجتماع بأن عرض عبد الغفار شكر أمين التثقيف بنية البرنامج الانتخابى العام والقضايا الأساسية التى يتضمنها، والتى يتمثل أساسا حول ٨ قضايا، تعبر عن "البديل" الذى نطرحه.

وافتتح أشرف الحفنى (سيناء) عرض وجهات = نظر أمانات التجمع فى المحافظات حول بنية البرنامج، وطرح شعاراً للمعركة هو "من أجل مصر حرة مستقلة" وقد طرح أعضاء آخرون عدداً من الشعارات. وركزوا على أهمية أن تكون لغة البرنامج الانتخابى بسيطة، وسهلة، وتعتمد على المعلومات، وتستطيع أن تصل إلى من يقرأ ويكتب فقط.

وكان واضحاً فى هذا الإطار، أن مرشح التجمع ملتزم بالبرنامج الانتخابى وشعارات العامة التى يجب ألا يتجاهلها مع حقه فى أن "يتجاوز" بما يلائم الوضع فى دائرته.


مختار جمعة


زهدى الشامى


رأفت سيف


أبو العز الحريرى

ضرورة البرنامج

ثارت مناقشة حول أهمية البرنامج الحزبى، وقال الفنان محمد حمام ورشاد الجبالى إن الاعتماد يجب أن يتركز على الدعاية الانتخابية على أساس شعار عام يتجمع الناس حوله، ومع التركيز على المشاكل الأساسية التى يعانون منها. وأكد الجبالى أن المسئولية فى الدعاية تقع على المرشح الذى يعرف مشاكلها. وتساءل مستنكراً: "برنامج ايه بس؟". كان النقيض من ذلك كان موقف حسين عبد الرازق أمين اللجنة السياسية، والدكتور جودة عبد الخالق أمين اللجنة الاقتصادية وعبد الغفار شكر وعريان نصيف وآخرين، فقد أكدوا أهمية البرنامج العام، لأنه خطاب موجه إلى الشعب فى جميع المواقع، وليس فقط إلى الناخبين فى الدوائر التى سيكون لنا فيها مرشحون، فالبرنامج هو دعاية حزبية لكسب أنصار وأعضاء، وكى يكون لنا وجود فى الشارع، وهو مهم لمخاطبة الشريحة التى تهتم بالسياسة. وقال محمد فرج أمين الجيزة إن الأفكار المضادة للبرنامج تعكس يأساً من الكلام المطبوع. ونبه إلى أهمية الجولة الانتخابية كى نطرح أفكاراً جديدة. وقال أبو العز الحريرى أمين المهنيين إن البرنامج عمل سياسى كى نقدم أنفسنا كحزب ونبه إلى أهمية قضية التعاونيات فى الريف، وطالب محمد على أمين كفر الشيخ بإبراز قضايا الزراعة فى البرنامج وفى حين ركز محمد الصهيرى على أهمية بث وبعث الأمل فى خطابه الانتخابى، وهو ماطرحه أعضاء آخرون، أبرز عادل الضوى أهمية قضايا الشباب والمرأة والنظر إلى المستقبل. وطالب عبد الحميد الشيخ أمين العمال وفوزى أحمد حسن بالاهتمام بقضايا العمال، وقانون العمل الموحد. ودعا عبد المريد العبادى إلى أن يكون لكل محافظة شعار انتخابى موحد.

واتفق محمد سعيد وفاروق الحدينى



أمين البحيرة وسيد سعد أمين الغربية على أهمية الربط بين مقاومة الفساد والإرهاب معاً، وقال د. جودة عبد الخالق إن هذا ضرورى جداً، فهذه قضايا تغذى بعضها بعضاً وتتغذى على بعضها.

التغيير

وحظيت الدعوة إلى الاهتمام بقضية التغيير وطرح التجمع كبديل لما هو قائم باهتمام خاص في كلمة حسين عبد الرازق وجودة عبد الخالق وزهدى الشامى ومحمد الصهيرى وآخرين، فلابد ان يكون الشعار الجوهرى فيه إيحاء بالتغيير، وأن لا نرسم صورة سوداء بل نبعث الأمل فى الغد.

ودعا د. جودة عبد الخالق إلى البحث مع الأحزاب الأخرى فى إجراءات تنقية الجداول الانتخابية، دون إبطاء، كما طالب بنصيب عادل للأحزاب المعارضة فى الإذاعة والتليفزيون "والصحف القومية" كما يسمونها.

وفى ختام المناقشة، تقرر بدء العمل فى إعداد صياغة أولية للبرنامج الانتخابى العام، الذى سيكون موجهاً إلى القوى السياسية والحكم والشعب المصرى، ففيه - كما قال عبد الغفار شكر - نحدد موقفنا من القضايا الأساسية وكيفية حلها.

ثم عقد حسين عبد الرازق تقريراً حول التنسيق مع الأحزاب والقوى السياسية الاخرى، وطبيعة وحدود هذا التنسيق وقد شارك فى المناقشة حول هذه القضية كل من حلمى ياسين والدكتور سمير فياض امين العاصمة والدكتور على النويجى، ورأفت سيف امين الدقهلية، وعطية الصيرفي، ومختار جمعة وعبد العزيز شعبان عضوا مجلس الشعب.وبعد أن عرض محمد خليل امين اللجنة المركزية مشروع لائحة الانضباط الداخلى جرت حولها مناقشة شارك فيها عدد كبير من الاعضاء، من بينهم فؤاد ناشد.

التوحد هو الحل!

يتجاوز رئيس حزب العمل المهندس ابراهيم شكرى قضية تحالف حزبه مع جماعة الاخوان المسلمين. المحظورة قانونا منذ عام ١٩٥٤ - باعتبارها باتت من بديهيات العمل السياسى والحزبى، الى محاولة اقناع مختلف فصائل المعارضة والوقوف فى خندق واحد فى مواجهة الحزب الوطنى الحاكم خلال الانتخابات العامة التى ستجرى نهاية العام الجارى لتشكيل برلمان «٩٥/٢٠٠٠».



إبراهيم شكرى

عبدالعظيم درويش

.. ويرصد المهندس شكرى أسباب ودوافع عدة تدفعه الى توجيه «نداء التوحد» الى فصائل المعارضة «يا احزاب المعارضة عليكم ان تنسقوا فيما بينكم وتكفوا عن التنافس فالحزب الوطنى يمسك بكل شىء وليس لكم اية فرصة فى الانتخابات المقبلة اذا خاضها كل حزب منفردا».. هكذا جاء نداء رئيس حزب العمل لمختلف رفقاء المعارضة..

وعن اسباب تمسك حزبه بهذا التحالف قال رئيس حزب العمل، ان مبادىء الاخوان معروفة للجميع، ونحن ايضا ندعو الى تطبيق الشريعة الاسلامية وايضا يتمسك حزب الاحرار بهذا التوجه.. ومن هنا فان استمرار التعاون فيما بيننا امر طبيعى خاصة انه لم يكن لهذا التعاون اية اثار سلبية علينا كحزب او على العمل السياسى العام.»

.. ويرفض المهندس شكرى ما اسماه «محاولة البعض» ربط التحالف بالجماعات الارهابية فنحن نرفض ذلك وسبق ان حددنا موقفنا بوضوح بعد استنكار هذه العمليات الارهابية التى تستهدف صالح الوطن والمواطن..

وردا على اتهام حزبه بمحاولة الاستفادة من «جماهيرية البعض» فى الانتخابات المقبلة لتعويض نقص شعبية حزبه بين الجماهير، قال شكرى: «على العكس فلنا قواعدنا فى كل مكان.. ولكن هذا لا يمنع من محاولة العمل بصدق على التنسيق بين جميع الاحزاب لمواجهة انفراد الحزب الحاكم بكل المقدرات، اضافة الى محاولة «دور المال» الذى سيظهر واضحا خلال الانتخابات المقبلة، ولهذا فاننا نسعى من خلال الوفاق الوطنى ان نجمع كل الاتجاهات بما فيها اقصى اليمين واقصى اليسار.



المصدر : الأهالي

التاريخ : ٩ أغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



تكنولوجيا التزوير!

فى التصريحات التى أدلى بها لصحيفة "الأهرام" قبل أيام، اصطنع "كمال الشاذلى" وزير شئون مجلسى الشعب والشورى، وأمين التنظيم فى الحزب الحاكم، مطالب لأحزاب المعارضة بشأن نزاهة الانتخابات، ثم زعم أن الحكومة قد استجابت لها. ورصد "الشاذلى" هذه المطالب المزعومة قائلاً إنه لأول مرة، فى تاريخ الانتخابات تعد وزارة الداخلية كشوف الناخبين على الآلة الكاتبة وليس بخط اليد، وسوف يوقع رئيس اللجنة الفرعية فى بطاقة الانتخابات، كما يشترط فى مندوب المرشح أن يكون من الناخبين المقيمين فى نفس اللجنة الموجود بها اسم المرشح، وأن يقوم رئيس اللجنة بحصر إعداد المصوتين أمام المرشحين، كما أن الأمن لن يكون له وجود داخل اللجان. وأكد "الشاذلى" إن هذه الضمانات التى نسبها إلى أحزاب المعارضة تغنى عن مطلب البصمة عند التصويت وأنها سوف تتحق فى انتخابات مجلس الشعب القادمة، كما تتحقق فى انتخابات مجلس الشورى الأخيرة!

ولا معنى لهذا الكلام، سوى أن كل شىء باق على حباله، وأن الانتخابات البرلمانية القادمة سوف تجرى بالطرق المعهودة السابقة، وأنها سوف تزور، خاصة أن الفضائح التى لازمت انتخابات الشورى لم ينمح أثرها بعد، هذا فضلا عن أنه ليس هناك فارق بين ما قاله "كمال الشاذلى" وبين ما هو قائم الآن.

وتكنولوجيا تزوير الانتخابات فى مصر معروفة، وهى قائمة بالأساس على تكرار تصويت الناخبين، وتسديد أسماء الموتى والغائبين وهى مهمة لا يتهم أحد الشرطة بها، بعد أن اضطلعت بها وحدات الإدارة المحلية وبلطجية الحزب الوطنى.

والمطالب الحقيقية لأحزاب المعارضة - التى أغفلها الشاذلى - تنصب على مواجهة تكنولوجيا التزوير بضمانات حقيقية، تقتضى الإشراف القضائى الكامل على المراحل الانتخابية المختلفة، وأن يكون التصويت بالبطاقة الشخصية، وأن يبصم الناخب أو يوقع فى كشوف الناخبين للتحقق من حضوره، وأن تغلظ العقوبات على جريمة تزوير الانتخابات، وأن تقسم الدوائر بطريقة موضوعية تحت إشراف قضائى، وأن تنجز الحكومة مشروع الرقم القومى الذى تتلكأ فى إتمامه لأنه سيوقف تزوير الانتخابات نهائيا.

وإذا كان "كمال الشاذلى" يتساءل عمن يعرف نظاما أفضل للانتخابات أن يدله عليه، فنحن نحيله إلى أدراج مجلس الشعب، التى يقبع بها مشروع قانون لضمانات نزاهة الانتخابات، تقدم به خالد محيى الدين فاحتفظ به الحزب الحاكم ولم يحرص على عرضه أو مناقشته!

ومادام الحزب الحاكم لا يخجل من استمرار تمسكه بتكنولوجيا التزوير، فإن على أحزاب المعارضة، ألا تتردد فى طلب إشراف دولى على إجراء الانتخابات العامة القادمة.

* * *

إذا كانت كل الأجهزة الرسمية قد تنصلت، من حادث الاعتداء على الكاتب الصحفى "جمال بدوى" فعلى "الدولة" أن تبحث عن "الدولة" الموجودة داخلها التى نفذت الحادث!

أمينة النقاش

المصدر : الأهـــــــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ أغسطس ١٩٩٥

اشتعال المعركة داخل الحزب الوطنى بسبب انتخابات مجلس الشعب

استبعاد بعض الوزراء وكبار المسئولين من ترشيحات الحزب



المصدر : الأحـــــــــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ أغسطس ١٩٩٥

كتب صالح شلبى :

اشتعلت المعركة داخل الحزب الوطني مع اقتراب موعد انتخابات مجلس الشعب وتصاعدت حدة الخلافات والانشقاقات داخل الحزب الحاكم بعد علم عدد كبير من نواب الحزب باستبعادهم من الترشيحات القادمة وعلي راسهم بعض الوزراء الذين خرجوا في التشكيل الوزاري الاخير وعدد من كبار المسئولين والقيادات التنفيذية بالمحافظات واكدت مصادر عليمة ان عددا كبيرا من أعضاء المجالس الشعبية علي مستوي الجمهورية قرروا خوض الانتخابات القادمة كمستقلين امام مرشحي الحزب الوطني وكانت امانة الحزب الوطني قد تلقت منذ ايام عدة تقارير امنية تضمنت اسماء عدد كبير من نواب الحزب المتورطين في قضايا فساد واستغلال النفوذ والاستيلاء علي اراضي الدولة وقد طالبت هذه التقارير بعدم إدراج هؤلاء النواب في ترشيحات الحزب للانتخابات القادمة. من جانب اخر تبحث الامانة العامة للحزب الوطنى فتح بعض الدوائر امام المرشحين المنتمين للحزب دون ان تسمى مرشحى هذه الدوائر التى تشمل عددا من الدوائر التى تبدو فيها مواقف مرشحى المعارضة اقوى من مرشحى الحزب الحاكم

وقد طلبت الامانة العامة للحزب من امانات المحافظات والمحافظين باعداد تقارير دقيقة حول موقف المرشحين الذين سيتم ترشيحهم فى هذه الدوائر فى مواجهة مرشحى المعارضة الذين يتمتعون بشعبية كبيرة.

كان الرئيس مبارك قد ادلى بتصريحات لجريدة مايو الاسبوع الماضى اكد فيها ان الحزب الوطنى سوف يفتح بعض الدوائر امام عدد ممن ينتمون للحزب الوطنى دون تسمية احدهم .

الى ذلك بدأت احزاب المعارضة فى اجراء اتصالات مكثفة فيما بينها للتشاور والتنسيق حتى لايحدث تضارب بين مرشحيها فى بعض الدوائر الانتخابية.

ويحتمل ان يعقد قادة المعارضة اجتماعاً مشتركاً خلال الاسابيع القليلة القادمة لبحث مواقف المرشحين فى كافة الدوائر على مستوى الجمهورية.

وسوف يطلب قادة المعارضة من الرئيس مبارك ضرورة توفير الضمانات الكافية التى تكفل نزاهة الانتخابات ووقف حالات التزوير التى اتسمت بها كافة المعارك الانتخابية السابقة.

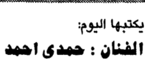


المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٠ أغسطس ١٩٩٥







يكتبها اليوم:

الفنان : حمدى احمد

سؤال اطرحه للمناقشة... اذا فوجئنا جميعاً بالانتخابات وموعدها وموعد طعونها وموعد أجرائها... فهل ستجرى ايضا تحت مظلة قانون الطوارىء وقد اجريت انتخابات اربعة برلمانات على الاقل وثلاث سنوات من برلمان ٧٩ تحت ظل هذا القانون... نحن جميعاً ضد العنف... وضد الإرهاب وضد الحوار بالسلاح من اى من الاطراف... فهل منع قانون الطوارىء الإرهاب فى ان ينمو ويزيد ويوسع دائرة انتشاره إلى خارج البلاد؟ الجواب بالنفى طبعاً... هل القوانين سيئة السمعة التى نطالب بالغائها مع المواد التى دخلت ضمن القانون العام فى قانون العقوبات وقانون الاجراءات والسلطات الواسعة التى اعطتها التعديلات لجهاز الشرطة. هل منعت الإرهابيين من ان يسقطوا قتلى وشهداء من هؤلاء الرجال



لا ادرى ولا افهم لماذا تتكتم الحكومة اخبار انتخابات مجلس الشعب القادمة... ولقد حيرتنا فى اشهر قليلة سابقة عن نظم الانتخابات وخرج إلينا كبارهم فى الحزب يلوحون بان الانتخابات القادمة ستجرى بالقائمة... وعلى الصعيد الشعبى لم ار على الوجوه اى انفعال لهذا التصريح ولاحتى اهتمام ولامجرد سؤال عن نوعية هذه القائمة... ثم خبر اخر خرج به احد كبار حزب الحكومة بان الانتخابات القادمة مناصفة بين القائمة والنظام الفردى اى ٥٠٪ بالقائمة، ٥٠٪ بالنظام الفردى... ونشر هذا الخبر ليوم واحد ولم يعلق عليه احد ولانفاه احد ولاثبته احد ولاناقشه احد ولكن ضحك عليه كل احد فهذا اختراع... وهذا الاختراع يعد دراسة فى جهاز الابتكارات والاختراعات للحصول على براءة به... يبدو ان الباحث الذى تولاه ليعطيه براءة الاختراع مات بالسكتة أثناء بحثه واعتبرت السكتة لكلاهما، القانون والباحث. وهناك سكتة ثالثة لصاحب الاختراع فلم نسمع صوته بعد ذلك ولامن هو... ولاسال احد عنه حتى من باب العلم بالشىء.

واستقر راى الحكومة على ان تجرى الانتخابات القادمة بالنظام الفردى والذى عرفته مصر منذ كان عندنا برلمانات... والغريب فى الامر أنه بعد استقرار رأى الحكومة على النظام الفردى... لم نعرف متى ستجرى الانتخابات ولامتى يفتح باب الترشيح... ولقد استقر فى مصر من عهود سحيقة ان الانتخابات تجرى فى شهر كذا ويجتمع البرلمان فى شهر كذا ويلقى خطاب العرش امام الملك فى شهر كذا ودور الانعقاد الاول والثانى إلى آخره حتى انقضاء الدور والاجازة البرلمانية محددة ومعروفة وقد نص عليها الدستور على ما اعتقد انه فى النصف الثانى من شهر نوفمبر كما جاء بدستور ١٩٧١ وكل الدساتير التى سبقته... ان مسالة الانتخابات والبرلمانات بدؤها ونهايتها من الثوابت فى حياة الشعوب... والجماهير تعلم مواعيدها ويستعدون لها بالمناقشة والمشاركة ولكن ان تنفرد الحكومة وحدها بتحديد موعد الانتخابات وانعقاد البرلمان وانهاء دورته بعيداً عن الجماهير هو الذى يجعل الجماهير فى هذه الحالة من السلبية تجاه امر هام من امور وطنها وكأن لسان حالها يقول «ماهى مابقتش بلدنا»... ان يدهمنا موسم الانتخابات على هذا النحو ولامؤشرات تنبىء بان هناك انتخابات قادمة فهذا أمر لا اجد له وصفاً ولاتسمية... سوى ان نقول للشعب اذا انفعل وسال عن الانتخابات وهو قليل مايهتم بها تقول الحكومة له «ليس هذا من شانك... احنا نقول ونرشح وننتخب ونعلن ونخطب ونفض»... وهذا هو اول اسباب السلبية وعدم المشاركة... نقرا عن بعض الذين ينشطون فى الدوائر وانهم يتجولون بين الناس ومعظمهم من المستقلين... بينما فى المقابل نرى الاحزاب ساكتة هادئة وحتى صحفها تشير إلى الانتخابات فى خبر صغير عن اجتماع ناقش هذا الامر بالمكتب السياسى او المركزى او التنفيذى او مكتب اخر من تلك المسميات... وهم ايضاً يضنون علينا بما انتهوا إليه من قرارات... وسؤالى هذا لكل الأحزاب... ماذا اعددتم لخوض الانتخابات القادمة قبل ان تدهمكم حكومة الحزب الوطنى بالإعلان المفاجىء عن فتح باب الترشيح وموعد الانتخابات... هل اعددتم العدة القوية لمناقشتهم حتى يحدث الأمر المشروع المرجو من وراء هذه الانتخابات وهو تبادل السلطة... أم ان الأمر لايعدو المنافسة على عدد من المقاعد تفوزون بها اولا تفوزوا... وليس هذا الدور هو الذى ينتظره منكم الشعب... اقول هذا العتاب للاحزاب الكبيرة اما الاحزاب الصغيرة والتى تعرف نفسها وتعرف دورها... ونحن ايضاً نعرفها ونعرف دورها وهى راضية به تماماً وان كنا نحن غير راضين فان ٩٩٫٩٩٩٪ من الشعب لايعرفونهم ولايعرفون اسماء رؤسائهم وهم عبء على الحياة السياسية.والتعددية الحزبية... اقول قولى هذا للاحزاب الكبيرة على ساحة التعددية الحزبية... ماذا اعددتم لتنفيذ مطلب مشروع فى كل دساتير وقوانين ونظم العالم الا وهو تبادل السلطة والحكم.

فإنه من غير المعقول ابداً ان يظل حزب ما... مهما بلغت قدرته وخبراته وكوادره ان يستمر فى حكم بلدما خمسة وعشرين عاماً.

وبحسبة بسيطة، ان السنة فى السجون ٩ اشهر اى ان هذا الحزب حكم مصر تابيدة وثمانى سنوات بحساب السجون... قارب موعد انعقاد البرلمان الجديد طبقاً للدستور

فى نوفمبر ولاحس ولاخبر عن الانتخابات... هل صارت الانتخابات سراً من الاسرار الحربية ولايجوز الافصاح عن الخطة الحربية واسرارها حتى لايعلم بها العدو.. ولماذا لم ينشط العدو ويجند البصاصين... ويرسل الجواسيس ليخترق الحصار ويحصل على هذه الخطة قبل النكسة في الانتخابات؟!. ولماذا لاتستضيفوا عندكم فى اى مناسبة احد الخصوم وتضعون له ملبسا او ارواحاً فى الشاى وتستنطقوه الخطة او حتى بعضاً منها.... لماذا لاتقيموا لمسئولى الانتخابات مادبة تقدمون له فيها الفول والطعمية والكرات ليذهب فى غيبوبة خفيفة فهم غير معتادين علي ذلك اللون من الطعام ومن خلال الفعل القاسى فى الغليظ والتاثير الفسيولوجى للكرات ومايصاحبه من غازات تجعل المسئول يكره نفسه والانتخابات والخطة فيفصح عنها ليرحل ويعرض نفسه على اقرب طبيب حزب وطنى... وهذا من مصلحتكم لان هذه المواد السامة والحارقة كفيلة بالقضاء عليه لعدم التعود.

سؤال اطرحه للمناقشة... اذا فوجئنا جميعاً بالانتخابات وموعدها وموعد طعونها وموعد اجرائها... فهل ستجرى ايضا تحت مظلة قانون الطوارىء وقد اجريت انتخابات اربعة برلمانات على الاقل وثلاث سنوات من برلمان ٧٩ تحت ظل هذا القانون... نحن جميعاً ضد العنف... وضد الإرهاب وضد الحوار بالسلاح من اى من الاطراف... فهل منع قانون الطوارىء الإرهاب فى ان ينمو ويزيد ويوسع دائرة انتشاره إلى خارج البلاد؟ الجواب بالنفي طبعاً... هل القوانين سيئة السمعة التى نطالب بالغائها مع المواد التى دخلت ضمن القانون العام فى قانون العقوبات وقانون الاجراءات والسلطات الواسعة التى اعطتها التعديلات لجهاز الشرطة. هل منعت الإرهابيين من ان يسقطوا قتلى وشهداء من هؤلاء الرجال... الجواب بالنفى طبعا؟! لماذا لا نوقف العمل بهذه القوانين... الطوارىء وحماية القيم من العيب والاشتباه وتلك الترسانة من القوانين والتعديلات واخرهم القانون المشهور عفريت القوانين ٩٥/٩٣... لماذا لانوقف العمل بهم اثناء فترة الانتخابات وهى فترة قصيرة في بلدنا لاتتعدى شهراً... ولتكن هذه الفترة تجربة لو نجحت لتخلصنا من هذه القوانين إلى الابد وليعود الثوب الأبيض ناصع البياض. فلاشك ان هذه القوانين قد اثرت تاثيراً كبيراً على اقتصادنا وعلى التنمية في كل صورها من تعليم وثقافة وإنتاج وسياحة... ان القوانين الاستثنائية تؤخر الدول وتعوق حضارتها وتوصم تاريخها... فلا تجعلوا الانتخابات سراً حربياً ولاتتركوا القوانين الاستثنائية تعطل مسيرة مصر ودورها التاريخى والتنموى والثقافى تجاه امتها العربية... واجعلوا شعب مصر ينطلق ليبدع ويعيد مافاته ويشارك ويبني حضارته الجديدة فلاشك ان القيود تؤخر الابداع ولاتجلب الا الفقر والتاخر... العقول المتحررة ترتفع إلى عنان السماء وتبنى... والعقول المتحجرة تحفر لنفسها القبور.



المصدر : الــــوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ اغسطس ١٩٩٥

الموعودون

يعتزم الحزب الوطني ترشيح عدد من الوزراء لخوض انتخابات مجلس الشعب، وأجاز الدستور للوزراء ترشيح انفسهم لمجلس الشعب لحكمة لا نعلمها، وان كان المعلوم لدينا انه اضافة لقب جديد الى قائمة الألقاب الاخرى التى يتمتع بها الوزير. والوزير النائب لم يمارس عمله النيابى تحت قبة المجلس، ولكنه يمثل الحكومة سواء داخل المجلس او فى الشارع وسواء كان وزيرا نائبا او وزيرا عاديا.

والموعـــودون بالتـرشـيـح لانتـخـابات مـجلس الشعب من الوزراء، الدكتور عبدالمنعم عمارة رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة، ويقال انه حصل على تزكيـة القـيـادة السـيـاسـيـة بترشيحه فى مدينة نصر. ومن الوزراء الجدد ابراهيم فوزى وزير الصناعة «المنوفية» ومحمد ابراهيم سليمان وزير التعمير «مصر الجديدة» والدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط «المنوفية» والدكتور يوسف بطرس غالى وزير الدولة للتعاون الدولى، ولم يستقر الحزب الوطنى على دائرة محددة لترشيحه فيها، ورشحت له دوائر شبرا ودائرة المعهد الدينى والأزبكية بعد ان طرح الحزب الوطنى فى اجتماعات الحزب الموقف من ترشيح محمد جويلى والدكتور عبدالاحد جمال الدين ومصطفى النحاس، وبالاضافة الى الوزراء النواب الحاليين الذين يعيدون ترشيحهم وهم الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة، «الفيوم» والمهندس سليمان متولى وزير النقل والمواصلات «المنوفية»، وكمال الشاذلى وزير شئون مجلسى الشعب والشورى «المنوفية» ومحمد على محجوب وزير الاوقاف «حلوان» والدكتورة امال عثمان وزيرة الشئون الاجتماعية والتى لم يستقر ترشيحها فى الخانكة او الدقى.

ولو قدر لهذه الاسماء ودخلت جميعها مجلس الشعب كنواب فإن الغالبية العظمى من الحكومة يكونون اعضاء فى مجلسى الشعب والشورى، باعتبار ان الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء عضو بالشورى، وكذلك صفوت الشريف وزير الاعلام الذى يتردد ايضا ترشيحه لمجلس الشعب فى دائرة بولاق واحمد العماوى وزير القوى العاملة وحسن الألفى وزير الداخلية ومحمود محمد محمود وزير الاقتصاد وزكى ابو عامر وزير شئون مجلسى الشعب والشورى.

ويواجه كمال الشاذلى وزير شئون مجلسى الشعب والشورى، والامين المساعد للحزب الوطنى وامين التنظيم صعوبات شديدة فى إعداد الكشوف، لان نفوذه على المرشحين يقل فى ظل اجراء الانتخابات بالنظام الفردى، ولجوء بعض المرشحين الى القيادة السياسية مباشرة للحصول على وعد بالترشيح كما حدث مع احد اعضاء مجلس الشورى فى الانتخابات الماضية. وان كانت تقع على عاتق كمال الشاذلى مسئولية اعادة ترشيح الاعضاء الذين فازوا بعضوية مجلس الشعب فى الانتخابات التكميلية بسبب خلو الدوائر بوفاة عدد من اعضاء مجلس الشعب، ويبلغ عدد هؤلاء النواب حوالى ٧ اعضاء، ولم يمارسوا دورهم البرلمانى نهائيا بسبب عدم ادائهم اليمين الدستورية.

وتبقى قضية العشرة المبشرين بالتعيين، والذين يختارهم رئيس الجمهورية، فإن النية تتجه الى اعادة تعيين الدكتورة فوزية عبدالستار رئيس اللجنة التشريعية، ويعتبر البعض ان اعادة تعيينها مكافأة لها على دورها فى المجلس الماضى.

محمود غلاب



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٠ أغسطس ١٩٩٥

اغتيال الحقيقة.. أم إغتيال الديمقراطية؟

هذا التصعيد فى حدة المواجهة والسعى الدءوب لاختلاق الأزمات وإثارة أجواء التوتر وعواصف الغضب فى الشارع السياسى والحزبى باسم ضرورات الممارسة الديمقراطية يثير تساؤلات عديدة لعل اهمها: هل هذا هو الأوان الصحيح لمحاولة إثبات الذات وانتزاع المكاسب بينما الوطن يواجه خطر الإرهاب الأسود؟

ثمة سؤال آخر جدير بالاهتمام والمتابعة.. سؤال يقول:

هل هذا هو السبيل الوحيد للتدليل على حيوية الممارسة الديمقراطية بالإصرار على التحدث بلغة فات أوانها واندثرت مفرداتها؟

إن مجمل الظروف التى تحيط بمصر منذ عدة سنوات كانت تبرر لأى حاكم ان يفكر، بل وان يشرع فى التوسع فى استخدام شماعة الضوابط التى تفرضها المتطلبات الأمنية.. ولكن مبارك لم يفكر ولم يشرع فى شىء من هذا القبيل، وعندما هبت عاصفة الغضب على تعديلات فى بعض مواد قانون العقوبات المتعلقة بجرائم النشر، انتصر مبارك تلقائيا للغة العقل وادار حوارا ديمقراطيا مع من يعنيهم الأمر، واصدر توجيهاته بفتح جميع الخيارات المتاحة للمراجعة وإعادة النظر فى إطار اشمل واوسع يتناول اوضاع وتشريعات الصحافة كلها، ومن خلال تدرج يسمح بالحوار الهادئ والدراسة المتانية عبر المؤسسات الشرعية والتشريعية.

وعلى مدى ما يقرب من ١٤ عاما تعامل شعب مصر مع حاكم تغلب عليه سماحته وإنسانيته فوق اية مشاعر أو حسابات، حيث كان دائما فى كل قراراته وتوجهاته بشرا لا يدعى انه يملك إلهاما متميزا، وإنما يعترف وبكل الشجاعة انه يسال ويتشاور ويدقق قبل ان يقدم على أية خطوة، وان دائرة السؤال والتشاور والتدقيق ليست مقصورة على جهاز بعينه او هيئة بذاتها، وإنما الدائرة اوسع من ذلك بكثير، وتتسع لكل صاحب راى وعلم وخبرة من ابناء هذا الوطن.

والذين يحاولون هذه الأيام رفع درجة الحرارة فى الشارع المصرى باكثر مما هى مرتفعة تلقائيا بسبب شهور الصيف، ينسون انهم كانوا إلى شهور قريبة مضت ابرز الشهود على حجم ماوقع فى مصر من تغيرات، خصوصا ما يتعلق بالمناخ العام الذى بات يكفل لكل تيار سياسى ان يعبر عن نفسه، حتى وصلت درجة السماحة إلى التغاضى وإغماض العين عن تيارات محظورة بحكم القانون، على أساس ان مظلة الوطن يمكن ان تشمل الجميع مادام العمل علنيا وواضحا ولا يمس أمن الوطن او سلامة المواطنين!

كان هؤلاء الشهود - الذين انقلبوا بين يوم وليلة إلى اصحاب عرائض وبلاغات كيدية - هم الذين كتبوا باقلامهم وقالوا بالسنتهم ان ما احدثه مبارك من تغيير ضرورى فى الاسلوب والمناخ قد فتح الطريق امام متغيرات لا يملك احد تجاهلها، وان احد اهم هذه المتغيرات ذلك الحرص البالغ من جانب الرئيس على ان يبقى بدوره المتميز ووضعه المهيب خارج اى صراع وبعيدا عن أى صدام قد تفرضه متطلبات اللعبة الحزبية!

●●●

ما الذى جرى إذن؟

هل هى ضرورات الابتزاز الحزبى فى عام الانتخابات؟

إن شيئا لم يجد على الساحة لكى يدعو إلى هذا الهلع الذى يراد نشره وترسيخه على اوسع نطاق.

إن الرجل لم يزل على عهده الذى التزم به منذ اول يوم تحمل فيه مسئولية الحكم بأن يكون نصيرا للديمقراطية ورئيسا لكل المصريين على اختلاف انتماءاتهم الحزبية والعقائدية.

ولعل تصريحاته الأخيرة لعدد من الصحف العربية والمصرية تكشف عن استمرار التمسك بهذه التوجهات باعتبارها ركائز اساسية تحكم فلسفته فى إدارة شئون الدولة واهمها ما يلى:

١. إن الانتخابات سوف تجرى فى جو ديمقراطى سليم، وانها سوف تكون انتخابات حرة ونزيهة بعيدا عن اى تدخل او تلاعب من جانب أحد.

٢. إن التزامى واضح وقاطع فى ضرورة توفير الضمانات الكاملة التى تمكن كل مواطن من ان يختار بكل الحرية من ينوبون عنه ويتحدثون باسمه.

٣. إن المنافسة الانتخابية يجب ان تبقى فى إطارها الحر والشريف بين جميع الاحزاب، وان من يختاره المواطنون بكامل إرادتهم وحريتهم هو الاولى والاحق



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ اغسطس ١٩٩٥

بتمثيلهم.

٤ إن حرية الانتخابات هي العمود الفقري لإقامة النظام الديمقراطي السليم الذي نسعى إلى دعمه وتأكيده بكل السبل.

٥ إن رئاستي للحزب الوطني لا تتعارض مع كوني رئيسا لكل المصريين، فانا عندما أتخذ قرارا أو اقر خطة معينة يكون الهدف الأول والأخير هو الإنسان المصري، ولا فرق في ذلك بين مواطن ينتمي للحزب الوطني وآخر ينتمي لأي حزب آخر.

٦ إنني احترم إرادة الشعب ومن يفوزون في الانتخابات - أيا كانت انتماءاتهم الحزبية - يعبرون عن هذه الإرادة، ومن ثم فإنني احترم هذه الإرادة واضعها في المقام الأول.

●●●

مرة اخرى اقول:

ما الذي جرى إذن.. لكي يبرر هذا التصعيد واختلاق الأزمات وجذب الانتباه بعيدا عن هموم الوطن وقضاياه الأساسية؟

إن لدينا قضايا كثيرة تستحق المناقشة، وهي مشاكل تحتاج إلى الحوار مثلما تحتاج إلى الحسم، ولو أن المعارضة تفهم دورها جيدا لكانت هي المبادرة بالعمل على تقوية وتدعيم جسور الحوار مع الدولة لكي يتوافر عنصر الحوار الضروري حول اية قضية قبل ان تجد الدولة نفسها امام خيار وحيد هو خيار الحسم والانفراد وحدها بكل مراحل صناعة القرار.

اقول ذلك من ارضية الحرص على دور إيجابي للمعارضة التي ينبغي ان يكون لها مكان، وان يكون لها تاثير في توجيه دفة الأحداث من موقع الإصرار على المشاركة الإيجابية، وليس من خندق الانشقاق ومحاولة تعريض البناء الديمقراطي كله للخطر.

اقول بوضوح انه ليس هناك عذر يمكن ان يبرر دعاوى التهييج والتصعيد ومحاولة تغييب لغة العقل وهدم جسور الحوار، بمثل ماتشهده الآن عبر بعض الصحف والدكاكين الحزبية.

انني عندما اقرا كلاما - مهما كان كاتبه - يقول ان نظام حكم مبارك نظام يخاصم الديمقراطية ويطارد اصحاب الراى والكلمة.. اشعر بحزن وأسى!

ان مثل هذا الكلام الرخيص لا يمثل افتئاتا على الحقيقة فقط، وإنما يمثل عدوانا

مرسى عطا الله

صارخا على الممارسة الديمقراطية السليمة التي يتربص بمسيرتها اعداء كثيرون يريدون الانقضاض عليها عندما تحين الفرصة من خلال تصعيد غير مسئول يؤدي تلقائيا - ومهما كانت الضوابط وقدرة ضبط الأعصاب - إلى افعال وردود افعال هي في النهاية ليست في صالح الديمقراطية.

●●●

لعلي اكون اكثر وضوحا واقول:

ان هذا التصعيد الذي يستهدف تهييج المشاعر في عام الانتخابات مازال - والحمد لله - بعيدا عن اهتمام الرأي العام حتى الآن، وان رصيده في الشارع المصري رصيد محدود وغير محسوس.. ولكن ذلك لا يعني ان الحال سيبقى على ماهو عليه غدا وبعد غد إذا استمرت نغمة التحريض والتهييج والإثارة!

ان عواصف الغضب الراهنة تنطلق من بعض الرؤوس الغاضبة والصاخبة والمحرضة لأسباب ودوافع متباينة، وربما بسبب هذا التباين يبدو المنظر غريبا ومثيرا للتساؤل امام الرأي العام!

ان هناك من يسعون وبإلحاح من خلال محاولات متكررة ومستميتة لمحاولة إحراج النظام ووضعه في قفص الاتهام بتزوير الأقوال وتلفيق الوقائع وخلط الأوراق!

وإذن مرة أخرى: لماذا؟

إذا قيل ان السبب هو إعلان الاحتجاج على بعض الممارسات التي ترى فيها فصائل المعارضة انها تمثل تهميشا لدورها وتقييدا لحركتها، فلعلي اقول ان ذلك الاحتجاج الصاخب بهذه الأساليب المنفلتة يخدم ممارسات التهميش والتقييد التي يشكون منها ويزعمون انها سبب هياجهم وصخبهم!

كان ينبغي على احزاب المعارضة أن تبقى على شعرة معاوية مع عناصر النظام التي تدافع عن الديمقراطية وتعمل على ترسيخ جذورها، لكيلا تترك الساحة خالية امام اية احتمالات للاختراق والنفاذ تستثمرها العناصر التي لم تستطع بعد ان تتعايش مع الديمقراطية وان تقبل راضية ببعض تجاوزاتها.

كان ينبغي عليهم أن يحرصوا اشد الحرص على إبقاء رمز النظام بعيدا عن اي خصام او خلاف او صراع.

ولكن بعضهم - وبكل أسف - لم يحرص على ذلك.. بل ان بعضهم تجاوز - وبكل اسف - حدود اللياقة واللباقة.

وظني ان بعضهم كان يراهن على امكانية نفاذ الصبر.. وان بعضهم الآخر كان يراهن على حتمية نشوء رد فعل غاضب على اقل تقدير!

ولكن كل هذه الرهانات سقطت وتهاوت، لأن هذه الرهانات كان يمكن ان تكسب لو ان العهد غير العهد، أو أن الشخص غير الشخص.

لقد فاتهم ان مبارك يؤمن انه بشر ويتصرف داخل حدود مسئوليته كرجل دولة، وانه ليس من نمط الزعماء الذين يعيشون دور النجم والبطل و يتصرفون بمنطق الآلهة التي تمنح وتمنع حسبما يتراءى لها فقط!

وكان طبيعيا أن يكسب مبارك بهذا الهدوء النفسي والصفاء الذهني مزيدا من الرصيد والارتياح الشعبي في خانة الاطمئنان للحاضر والثقة في المستقبل.



ولم يكن غريبا ان يخفت صوت العواصف الصاخبة وان تمضى دون ان يحس بها احد سوى بعض الطنين فى اذان من اطلقوها وعبئوها بالغبار!

●●●

ثم اصل إلى قرب الختام واقول:

إن اخطر ما يتهدد اى بناء ديمقراطى لأى وطن هو طغيان النفاق السياسي والاجتماعى على معطيات الواقع وحقائق الأشياء.

ولقد كان بامكان نظام مبارك أن يبيع اوهام الرخاء، وان يرفع لافتات الالهاء، وأن يضمن حناجر اهل الحاضر على حساب أجيال المستقبل!

كانت خيارات النفاق السياسى والاجتماعى مفتوحة، ولكن مبارك لم يلتفت إليها ولم يدع لنفسه فرصة التفكير فيها للحظة.

وربما لهذا السبب ولأسباب عديدة أخرى بدت على السطح احيانا مظاهر تعكس اتساع الفجوة بين رجل يؤمن بسياسة الخط المستقيم، وبين فصائل تدربت، وتمرست على اساليب المناورة والابتزاز واحتراف العمل السياسى، ومع ذلك فإن مبارك - وليس أحدا غيره - كان يعمل دائما على تضييق هذه الفجوة وتقريب وجهات النظر والحفاظ على شعرة معاوية حتى مع الذين جاهروا باصرارهم على قطعها!

كانت مقومات بنائه السياسى وفهمه لدوره كرجل دولة، تجعله دائما ينتصر لمنطق التوازن والاخذ بالحلول الوسط عندما تتازم الامور.

وفضلا عن انه لم يتزحزح قيد انملة عن منهجه الثابت فى أن تبقى سياسته تحت زمام المبادأة ولا تخضع اطلاقا لحسابات رد الفعل مهما كانت ضخامة الأحداث والأزمات، فإنه كان فى الوقت نفسه حريصا كل الحرص على ان يكون واقعيا وعمليا باعتدال وحذر يتفق مع تلك الفلسفة الصحيحة التى تقول ان «السياسة هى فن الممكن».

●●●

وإذن فإن لنا ان نتساءل مرة اخرى واخيرة:

هل هناك ما يبرر هذا التهييج الذى يمارسه البعض لتسخين الأجواء وتسميمها فى عام الانتخابات؟

والجواب هو: إنه لا يوجد شىء يبرر هذا الإصرار على مواصلة تصعيد الأمور ودفعها إلى درجة صدام ليست فى صالح احد، خصوصا أولئك الذين يلعبون بالنار وينفخون فى الكير!

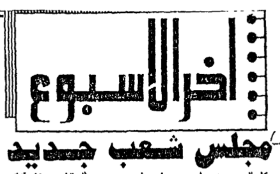
إن التعددية الفكرية والسياسية وحريات التعبير والاجتماع والنقد والمعارضة، واقع حى نعيشه ونتعايش معه.. فهل يريدون العصف به؟

ان الرأى الآخر تحميه مؤسسات حزبية ودستورية استقرت خلال ممارسة ممتدة على مدى ١٤ عاما.. فهل فى ذلك ردة عن الديمقراطية واغتيال لحرية الرأى؟

ان المحظور الوحيد فى عصر مبارك هو الارهاب الخارج على إطار الشرعية، الذى لا يريد الديمقراطية إلا مرة واحدة تسمح له بالانقضاض عليها وعلى جميع اطرافها لينفرد هو بشمولية غيبية ومطلقة تصادر كل الحريات وتعتقل جميع الافكار وتضرب مجمل الممارسات.. فهل هذا ما يريده دعاة التهييج والتصعيد؟

ان هذه اللعبة الخطيرة يجب أن تتوقف، لأن ظروف الوطن لا تحتمل مثل هذه الأخطار تحت أى مسمى وباسم اية قضية!





مجلس شعب جديد

كل المصريين يحلمون بمجلس شعب جديد، يمثل الشعب بكل فئاته الاجتماعية، وتياراته السياسية تمثيلا كاملا وحقيقيا.

كل المصريين يحلمون بمجلس شعب جديد، لايتسلل إليه تجار المخدرات، ولاتجار الشعارات، ولا أباطرة الاغذية الفاسدة، ولا الذين يغمز اليهم وزير فى الحكومة أو زعيم أغلبية بعينه فيتكلمون، ويشير إليهم بيده فيصمتون.

كل المصريين يحلمون بمجلس شعب جديد، يختارون أعضاءه فى انتخابات حرة، لاتضع فيها الحكومة قيودا لتعجيز الاحزاب الاخرى.. انتخابات نظيفة، لاتلوث الدعاية خلالها أموال من الخارج، أو مهاترات من الداخل.

كان مجلس شعب «المحجوب» لا يرضى بعض الناس. وقد استهل أعماله بتبادل الصفعات بين نائب ووزير.. وانتهى باغتيال المحجوب. ولم يرض مجلس شعب «سرور» بعض الناس أيضا. وقد بدأ بظهور متهمين بتجارة المخدرات بين صفوفه، وانتهى باغتيال حرية الصحافة بالقانون ٩٣ لسنة ٩٥.

الناس يحلمون الآن بمجلس جديد مختلف، خاصة وأن المجلس القادم هو الذى سيقود مصر إلى القرن الحادى والعشرين.

لكن الناس يشعرون أن هذا الحلم قد يتعثر عند التحقيق.

إن جزءا مهما من هذا الحلم يتعلق بارادة الناخبين أنفسهم، فهم الذين يختارون وهذا صحيح.

لكن جزءا آخر، مهما أيضا، من هذا الحلم يتعلق بارادة الدولة، وبمجموعة ما تتخذه من اجراءات وقرارات قبل الانتخابات، يمكن أن تهيىء المناخ العام لتحقيق هذا الحلم.. أو تقتله.

وقد ربط الكثيرون بين اصدار قانون اغتيال الصحافة رقم ٩٣ لسنة ٩٥ وبين الانتخابات القادمة.. وعندهم حق.

قالوا إن هذا القانون هو أول طلقة تطلقها الحكومة فى معركة الانتخابات، وأنه يهدف إلى تقييد الاقلام حتى لاتكشف الفساد والمفسدين فقد اشترط القانون أن يكون مع كل خبر دليل، ومع كل اتهام مستند رسمى.

وقامت الدولة بأنجح حملاتها ضد فلول الارهاب خلال الاسابيع الاخيرة.. وعند الدولة فى ذلك، حق.

فالارهاب ضد الحرية.. ثم أنه ممول وموجه من الخارج، أى إنه ضد السيادة الوطنية.

لكن، حين طالت يد الدولة الاخوان المسلمين واعتقلت العشرات من قياداتهم، قال الاخوان وصدقهم بعض الناس.. إن الدولة فعلت ذلك حتى تمنعنا من ترشيح كوادرنا لمجلس الشعب القادم، لأن الدولة تخشى قوة وشعبية الاخوان.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ أغسطس ١٩٩٥

وحين وقع الاعتداء على الزميل الكبير جمال بدوى ربط البعض بينه وبين الانتخابات القادمة.

صحيح أن جمال بدوى صحفي. والاعتداء عليه عدوان على الصحافة والصحفيين.. لكن جمال بدوى هو رئيس تحرير الصحيفة الناطقة باسم أكبر احزاب المعارضة وهو حزب الوفد.

والذين يعتقدون أن الحكومة وراء هذا الاعتداء، فهموا أنه رسالة انتخابية من الدولة للوفد، بقدر ما هو رسالة صحفية إلى الصحفيين.

ومن حق الحكومة أن تحسب حساب الانتخابات القادمة، فالظروف الداخلية والاقليمية والدولية خانقة، ورياح الاحداث لاتتحرك دائما فى اتجاه أشرعة الحكومة.

ولكن من حق كل المصريين أن يتمسكوا بحلمهم بمجلس شعب جديد، نظيف، قادر بتمثيله الصحيح لهم أن يفتح لهم ابواب القرن الجديد، وأن يضع مصر بالمشاركة مع بقية مؤسسات الدولة الشرعية على خريطة هذا القرن.

مشـــــــاغبات

● ● الاستاذ جمال بدوى.. سلامتك. الاعتداء عليك هو عدوان على الصحافة وعلينا جميعا. ليس لديك - كما قلت - دليل دامغ على أن الحكومة وراء عملية الاعتداء. الدليل- ياسيدى- واضح كالشمس. فالعملية التى كان يمكن أن يقوم بها بلطجى واحد، وتحتاج بسببها - لاقدر الله - للعلاج شهرا من كسور ورضوض وارتجاجات، قام بها عشرة بلطجية، ولم ينتج عنها غير كسر نظارتك.. ولايمكن أن يكون مثل هذا المستوى الردىء من الاداء إلا.. حكوميا!!

محمد أبو الحديد



المصدر : الـــوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ أغسطس ١٩٩٥

كلمة حب

حكومة الحزب الوطني تسمح بسقوط مرشحيها!!

خبر صغير وخطير فى نفس الوقت.. ونشر على استحياء وفى اليسر.. الخبر يقول إن الحزب الوطنى قرر فتح بعض الدوائر الانتخابية لأكثر من مرشح من الحزب الوطنى.. ومعنى الخبر ببساطة أن الحزب يعترف باحتمالات سقوط بعض رموزه وقياداته.. وأنه يبحث عن الأغلبية بصرف النظر عن أقطاب الحزب.. والمعنى قد يوحى بأن الحكومة لن تتدخل لنجاح بعض مرشحى الحزب.. وسوف تتركهم للمنافسة مع الآخرين..

وهذه نتيجة طبيعية للتقارير الأمنية التى تؤكد هبوط شعبية بعض رموز الحزب وأقطابه.. وقد جرب الحزب ذلك فى انتخابات ٩٠.. فقد كانت النتيجة الطبيعية للحزب الوطنى ٥٦٪.. وضغط الحزب على بعض المستقلين الناجحين فأصبحت له أغلبية ٩٠٪ التى يريدها دائما.. لضمان الترشيح لرئاسة الجمهورية.. وضمان تمرير بعض القوانين الاستثنائية..

ولكن انتخابات ٩٠ لم تدخلها الأحزاب.. وكانت المنافسة وديّة بين الحزب الوطني والخارجين على الحزب الوطنى.. والصورة سوف تتغير كثيرا إذا دخلت أحزاب المعارضة الانتخابات.. وقد كانت هذه فلسفة عبدالحليم موسى.. لماذا تتدخل الشرطة إذا كانت المباراة بين الحزب الوطنى وبعضه.. هذا الخبر الصغير يوحى بأن الانتخابات القادمة قد تكون حرة.. إلى حد ما.. ولكن هناك معوقات لحرية الانتخابات.. يجب إزالتها قبل الدخول فى الانتخابات.. والحزب الوطنى يفرض ستارا من الغموض على الانتخابات.. وحتى اليوم لم تعلن مواعيد الانتخابات مثلا.. ولم تضع الحكومة أى ضمانات لحرية الانتخابات..

وليس معقولا أن تجرى انتخابات حرة.. فى ظل قانون الطوارئ.. وقانون اغتيال الصحافة وقانون الاشتباه وقانون الإرهاب.. وباقى القوانين الاستثنائية..

وليس معقولا أن يتم اعتقال بعض المواطنين بتهمة الاستعداد للانتخابات.. وهذه التهمة مخالفة للدستور الذى يسمح لكل مواطن بالترشيح مادام يملك القدرة على الترشيح..



وليس معقولا أن تجرى الانتخابات دون الإشراف القضائى الكامل عليها.. وأفضل لمصر أن يشرف مجلس القضاء الأعلى على الانتخابات بدلا من أن يشرف عليها مراقبون دوليون.. مع العلم بأن السفارات الأجنبية تراقب الانتخابات فى مصر.. وتكتب عنها تقارير تسىء إلى سمعة النظام فى مصر..

والمعارضة ترحب بتصريحات الحكومة حول حرية الانتخابات.. وتثق تماما فى حسن الألفى.. ولكن السوابق تتعارض مع ذلك تماما.. ولا نطمئن للمستقبل.. ونحن نعلم أن برلمان ٨٤ سقط لعدم الدستورية.. ولم يكمل مدته.. وأن برلمان ٨٧ كان مطعونا فيه.. وسقط أيضا لأن الحكومة رفضت تنفيذ حكم القضاء.. الذى أثبت التزوير فى ٧٠ عضوا على الأقل.. وأن برلمان ٩٠ صدرت ضده أحكام بالتزوير.. وحصل المرشحون على تعويضات وصلت إلى ١٠٠ ألف جنيه دفعها مجلس الشعب على حسابى وحسابك وحساب أى مواطن.. ولم يسمح بتنفيذ أحكام القضاء لأنه سيد قراره..

وماحدث فى مجلس الشورى مازال صورة حية.. لم نصح منها بعد.. وماحدث فى الانتخابات التكميلية أيضا يذكرنا بتزوير الانتخابات.. والذين يتابعون الأحداث يعرفون أن نقطة الضعف هى إعطاء الفرصة للمحافظين لاختيار مرشحى الحزب الوطنى.. ويضطر المحافظ للتدخل قبل أجهزة الدولة حتى ينجح من رشحهم.. ويضع المحافظ كل إمكانيات الحكومة حتى يضمن نجاح مرشحيه.. قبل أن يكونوا مرشحى الحزب الوطنى..

وإذا كانت الحكومة جادة فى إجراء انتخابات حرة فإن عليها أن ترفع يد المحافظين تماما.. وأن تترك الأمر لأمناء الحزب.. وأن توقف العمل بقوانين الطوارىء والقوانين الاستثنائية.. وأن يكون مجلس القضاء الأعلى مشرفا وحده على الانتخابات..

محمد الحيوان



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ أغسطس ١٩٩٥م

رسائل العدد الأسبوعى

نظام جديد لانتخابات مجلس الشعب

تفاديا لمشاكل الطعون فى نتيجة الانتخابات البرلمانية المقبلة وتوفيرا للوعود المضروبة ولجهد الحكومة وجهد الناخبين اقترح الغاء نظام الانتخابات المعمول به حاليا وبدء تطبيق النظام الحديث للانتخابات الذى نوجز شرحه فى النقاط التالية .

● تقام دورات برلمانية مصغرة على الأضواء الكاشفة فى كافة الدوائر الانتخابية وذلك على غرار دورات الكرة الشراب الرمضانية !

● يذهب كشافو الحكومة الى تلك الدورات لاكتشاف المواهب النادرة والتى لديها نبوغ مبكر فى النوم المتواصل والتصفيق المتكرر والموافقة طويلة الأجل !!

● يتم تصفية من وقع عليهم الاختيار ويستبعد كل من لم تكتمل لياقته البرلمانية !!

● يتم الحاق الناجحين فى الاختبارات بمعهد التدريب البرلمانى ويخضع العضو لكشف طبى دقيق يفيد خلوه من فيروس « المعارضة » ويجرى له تحليل دم يثبت ان فصيلة دمه « حزب وطنى » موجب !!

● يتم التعاقد مع كوتش وطنى يعهد إليه بتدريب هؤلاء النواب وفقا لاحدث نظريات التصفيق والهتاف والتأييد المعمول بها دوليا !! الى جانب التدريب العملى على كيفية الانتقال الى جدول الأعمال !!

● يتم تنظيم بعض الجلسات الودية للأعضاء الجدد لازالة الرهبة من نفوسهم قبل خوض الجلسات الرسمية !!

● يقوم كل عضو بالتوقيع على عقد احتراف لمدة ٦ جلسات ويكون له حق تجديد العقد او الانتقال الى مجلس آخر !!

● تكون لائحة المكافآت كالاتى :

ـ النوم داخل الجلسة ٥٠٠ جنيه ـ النوم خارج الجلسة ٢٠٠ جنيه ـ هذا غير مكافآت خاصة للتزويغ من الجلسات .

● فى حالة غياب العضو أو إصاباته ينزل الى ارض المجلس العضو الاحتياطى وذلك بعد قيامه بأداء تمرينات التصفيق والتأييد المناسبة !!

● يتم الغاء الجلسة فورا اذا تعمد احد الاعضاء ايذاء الحكومة او حاول عرقلة « الرزاز » اثناء انفراده بمحدودى الدخل !! أو ثبت انه تعاطى عقاقير منشطة للاستجوابات !!

● فى حالة نجاح العضو فى توجيه الشكر للحكومة ثلاث مرات متتالية يحق له الاحتفاظ بالكرسى مدى الحياة !!

● يكون الهدف الرئيسى للأعضاء من الاشتراك فى المناقشات هو .. التصفيق المشرف !!

● العضو الفائز ببطولة (رفع الصوت) يحق له تمثيل المجلس فى البطولة العربية للنواب ابطال « الهتاف » !!

سعيد عبدالحليم عثمان
البنك العقارى العربى بالاسماعيلية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٥ اغسطس ١٩٩٥

كونترول الترشيح.. سرى جداً

● اعلنت هيئة مكتب الامانة العامة للحزب الوطنى الديمقراطى حالة الطوارىء اعتبارا من بداية الشهر الحالى استعدادا لاعداد الملفات الخاصة بمرشحى الحزب لانتخابات مجلس الشعب المقبلة فى ضوء الترشيحات التى ترسلها امانات الحزب بالمحافظات والتى تحاط بدرجة كبيرة من السرية حيث تفوق سرية عمليات تصحيح ورصد درجات الثانوية العامة كشوف الترشيحات الى مقر الامانة العامة للحزب فى مظروف سرى يحمله أمين الحزب بالمحافظة لتسليمه الى كمال الشاذلى وزير شئون مجلسى الشعب والشورى والامين المساعد وامين تنظيم الحزب الحاليين بالمجلس وبعض اعضائه الراغبين فى الترشيح لمعرفة الموقف بالنسبة لهم وما اذا كانت ترشيحات امناء المحافظات تضمنت اسماءهم ام لا فى اختراق كونترول الترشيح .

وتشير المؤشرات المبدئية لاختيارات امناء الحزب بالمحافظات الى أن الحزب سيخوض الانتخابات المقبلة بعدد كبير من رموزه الحزبية والبرلمانية والحكومية التى خاضت انتخابات ١٩٩٠ وأن بعض الرموز التى ستحاول الاعتذار عن خوض الانتخابات سيصدر لها تكليف حزبى بضرورة خوض المعركة .

واكد مسئول قيادى كبير بالحزب الوطنى «لتحت القبة اسرار» انه لاصحة لما تردده بعض اوساط احزاب المعارضة فى صحفها أو فى الدوائر الانتخابية حول أسماء مرشحى الحزب للانتخابات حيث ان قرار الاختيار يمر بعدة مستويات حزبية حتى تعرض الاسماء النهائية على قيادة الحزب لاقرارها واعتمادها وأن تحرك بعض القيادات التنفيذية حاليا فى دوائر انتخابية معينة لايعنى حسم الحزب لاختيارها للترشيح .

التزوير المبكر لإرادة الأمة فى انتخابات مجلس الشعب القادمة

بقلم: د. عبد المنعم أبو الفتوح *

سبق أن قاطع الإخوان المسلمون وأحزاب المعارضة انتخابات مجلس الشعب الماضية بهدف دفع النظام الحاكم إلى إعادة النظر فى قانون ممارسة الحقوق السياسية وكذا استمرار قانون الطوارىء، واللذان يشكلان مانعاً أساسياً لإجراء أى انتخابات حرة بمصر، ولم يستجب النظام لأى من طلبات المعارضة الموضوعية والمنطقية بضرورة تعديل القوانين المنظمة للعملية الانتخابية والتى كان من أهمها:

١- ضرورة توقيع الناخب باسمه أو ببصمته كشف الإدلاء بالأصوات وعدم الاكتفاء بوضع علامة أمام اسمه.

٢- السماح لكل مواطن بلغ السن القانونية بالإدلاء بصوته بموجب تحقيق الشخصية القانونى: (بطاقة شخصية- جواز سفر- رخصة قيادة- رخصة سلاح).

٣- إلغاء قانون الطوارىء الذى لم يمنع استمراره من وجود الإرهاب سواء من الحكومة أم من الأفراد.

ورغم موضوعية طلبات المعارضة وسهولة إصدار القوانين الخاصة بها، إلا أن رفض النظام للاستجابة لها يدل على إصرار مع سبق الترصد على تزوير الانتخابات القادمة ومن الآن، حيث قام النظام- وقبل انتخابات مجلس الشعب القادمة أكتوبر ١٩٩٥- ببعض التصرفات التى تعد تزويراً مسبقاً لإرادة الأمة- حيث لم يكفه التزوير يوم الانتخابات فحسب- ومنها:

١- ضرب النقابات المهنية بإصدار تشريعات معوقة لها ووقف انتخاباتها وهى تمثل التجمعات الحرة لمثقفى الأمة، وذلك بهدف إيقاع المثقفين فى حالة من الإحباط واليأس تجعلهم- وقد سلبوا إرادتهم الحرة فى تكوين مؤسساتهم المهنية- لايفكرون فى التعبير عن هذه الإرادة فى انتخابات عامة، مما ييسر للنظام خوض الانتخابات القادمة فى غيبة من جموع المهنيين.. وبما يعلمه عنهم من رفضهم نظاماً دأب على عدم احترام عقول الأمة ومثقفيها.

٢- اعتقال (تحت اسم الحبس الاحتياطى) الشخصيات العامة والمعروفة بأنها من أبرز أفراد المعارضة وأكثرها جماهيرية (من خلال انتخابات ٨٧) والمتوقع أن ترشح نفسها لانتخابات مجلس الشعب القادمة، وذلك بهدف الإساءة إليها ومنعها من التحرك بين الجماهير والاتصال بها، وذلك من خلال قضايا ملفقة وكيدية، وكذا تخويف الجماهير من الالتفاف حولها والإساءة إليها مثل أ. د. محمد حبيب عضو مجلس الشعب السابق ورئيس نادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة أسيوط، د. عصام العريان، د. إبراهيم الزعفرانى، د. فؤاد عبد المجيد، أ.حسن الجمل، أ. محمد حسين، أ. محمود عبد الحكيم وكلهم أعضاء مجلس شعب سابقون وشخصيات عامة فى المجتمع المصرى يشهد لهم الجميع بسمو المقصد ونبل الأداء والوطنية المخلصة.

٣- إصدار قانون تكميم الصحافة بهدف عدم السماح بالتعبير عن الرأى ومقاومة الفساد وكل ذلك يصب فى اتجاه محاصرة المعارضة وشل حركتها قبل انتخابات مجلس الشعب القادمة.

٤- الاعتداء بالضرب على المخالفين فى الرأى كأسلوب لإرهابهم (ضرب أ. جمال بدوى- ضرب الدبلوماسيين بالسفارة السودانية).

٥- منع أى اجتماع جماهيرى حتى لو كان لغرض غير غرض الانتخابات، وذلك لمصادرة أى تحرك جماهيرى أو أى شكل من أشكال العمل السياسى أو الشعبى تحت زعم الحفاظ على الأمن (منع مؤتمر البوسنة بالجامع الأزهر يوم الجمعة ١٩٩٥/٧/٢٨).

وبذلك يكون النظام الحاكم فى مصر قد قرر- وبشكل مبكر ودون مواربة بأن دخول مجلس الشعب القادم لن يكون إلا لأعضاء الحزب الوطنى والحكومة أو للأفراد الذين يعلنون مقدماً ولاءهم وعدم معارضتهم للنظام.. فهل تحتاج المعارضة إلى أن تعيد النظر فى موقفها مرة أخرى فى مسألة دخول الانتخابات أو المقاطعة وتركها للمفسدين الذين حولوه -أى مجلس الشعب- إلى مطية لأداء مصالحهم الشخصية والاحتماء بالحصانة البرلمانية للإثراء غير المشروع على حساب الشعب؟

إن الأمل كان يحدو كثيراً من المصريين الوطنيين فى أن يعيد الرئيس مبارك ترتيب البيت من الداخل بعد حادثة أديس أبابا، حيث إنه استجمع كل وسائل القوة والتغيير بيده ولم يترك لمؤسسة حكومية أو شعبية أى قدر من السلطة يمكنها من إحداث تغيير فى حالة الوطن التى يألم الجميع لها.

إننا نأمل فى أن يوفق الله الرئيس مبارك ويشرح صدره لأن يعود إلى ربه.. يستلهم منه الرشد والتوفيق.. وأن يعود إلى شعبه يطلب منه العون لمساندته بعد مساندة الله له، فأهل الصدق والصلاح فى مصر كثير وهم أولى الناس بالإحاطة برئيس الدولة ونرى أن هناك إجراءات عاجلة يجب أن تتم حفاظاً على وطننا الغالى من مكر العدو الصهيونى الذى يريد أن يقضى على مقومات الأمة وحضارتها وأهمها:

١- حقن دماء المصريين من أبنائنا وإخواننا من الشرطة والمدنيين وعودة الحوار الذى لم يسبق أن فتحته السلطة منذ ثورة يوليو ٥٢ مع أى من الذين عارضوها سلماً أو عنفاً، وأى قول بغير ذلك هو افتراء على الحقيقة.

٢- أن تكون انتخابات ٩٥ مدخلاً لمصر للقرن الحادى والعشرين فى عالم لا يحترم إلا الشعوب وإرادتها ولا يحترم نظما ديكتاتورية قامت على الاستعلاء على إرادة الأمة وفى غفلة منها، ولايجوز أن نسمع لعملاء اليهود بيننا بأن أى انتخابات حرة سوف تأتى بالإرهابيين أو الدمويين، فإن شعبنا واع ويقظ ولن ينتخب فى انتخابات حرة إلا ما اتسمت سلوكياته بالوسطية الدينية والوطنية الصادقة والتى يمثل بعض رجال النظام رموزاً لها لو عزلوا عن المفسدين الموجودين حولهم.

٣- إلغاء قانون الطوارىء وإطلاق سراح المعتقلين والمحبوسين احتياطياً على ذمة قضايا سياسية ملفقة لا تليق بما نصبو إليه من احترام عالمى يسقطه أن نقدم أبناء مصر من أساتذة جامعات وأطباء ومهندسين ومفكرين فى قضايا بنيت على سلوك صبيانى من بعض المسئولين بالدولة، فمصر أولى بأبنائها من السجون، فماذا استفادت مصر بوضع د. عصام العريان ود. إبراهيم الزعفرانى رمزى الوطنية والخلق العالى فى سجون مصر أكثر من ستة أشهر؟! فلنتق الله فى وطننا وفى إخواننا فى الوطن.

٤- إطلاق حرية تكوين الأحزاب وإصدار الصحف والكف عن إصدار التشريعات المعوقة لتقدم الوطن.

٥- الاهتمام بالتقدم العلمى والتقنى بإعلاء قيمة العلم والعلماء ووقف نزف العقول المصرية، حيث لا يستفيد من هذه الثروة العقلية إلا الغرب بسبب البيروقراطية وسوء الإدارة.

٦- احترام حقوق الإنسان ودعم السلطة القضائية وإعادة الاستقلال الحقيقى إلى القضاء والحفاظ على هيبته وإصلاح مؤسسته ورفع مستوى أفراده بما يجعله مستقلاً حقاً.

إن الأشرار وأعداء الوطن الذين يرون هذه الإصلاحات مدخلاً للإطاحة بالنظام القائم، يقولون ذلك للحفاظ على مصالحهم الشخصية التى لا يمكن أن تستمر إلا فى حالة الانهيار الحالى، فإن شعارهم: «فلتنهار مصر وتبقى مصالحنا..» فهذه الإصلاحات هى المدخل الحقيقى لاستمرار النظام الحالى ودعم قدرته على الصمود أمام العدو الصهيونى الراغب يقيناً فى انهيار مصر والمدبر لهذا الأمر من الخارج والداخل.

وليس لنا إلا الله ندعوه أن يشرح صدر الجميع ويهدى الجميع لتتلاقى قلوب كل المصريين وأيديهم من أجل رفعة الوطن واستقلاله.. والله غالب على أمره وحسبنا الله ونعم الوكيل.

---

* الأمين العام المساعد لاتحاد الأطباء العرب



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ أغسطس ١٩٩٥

ردا على تصريحات كمال الشاذلى:
مأمون الهضيبى: أين هذه الضمانات فى كل الانتخابات التى شهدتها مصر فى عهد مبارك؟

ردا على التصريحات التى أدلى بها كمال الشاذلى لجريدة «الأهرام» حول ضمانات انتخابات مجلس الشعب القادمة، نشرت جريدة «الشعب» فى عدد الجمعة الماضى رد الدكتور حلمى مراد -نائب رئيس حزب العمل- على هذه التصريحات.

وفى هذا العدد نواصل نشر ردود أحزاب المعارضة والقوى السياسية المصرية.

هذه هى الضمانات

المستشار محمد الهضيبى -نائب المرشد العام والمتحدث الرسمى باسم «الإخوان المسلمين»- يقول: سبق لكل أحزاب المعارضة والقوى السياسية أن تقدمت بمذكرة إلى رئيس الجمهورية، طلبت فيها ضمانات بشأن حرية ونزاهة الانتخابات وهى:

- أن تشرف هيئة قضائية على جميع مراحل الانتخابات، وأن ترفع يد الداخلية ابتداء من القيد، وأن يكون اختيار المستشارين والقضاة الذين يتولون الإشراف على العملية الانتخابية بعيدا عن يد الداخلية.
- أن يتولى أعضاء السلطة القضائية رياسة جميع اللجان الانتخابية، خاصة لجان الاقتراع، حسب نص الدستور.

نص الدستور واضح

وحجة الحزب الوطنى أن عدد الهيئات القضائية لا يكفى، لكننا نقول: إن نص الدستور واضح وعلى الحكومة أن تنفذه، والدستور لم يرسم طريقه معينة للتنفيذ، ويمكن أن تتغلب الحكومة على ما تدعيه من عدم كفاية أعضاء الهيئات القضائية بإجراءات منها:

- عدم الإكثار من مراكز الاقتراع، بمعنى زيادة عدد الأصوات المخصصة لكل لجنة انتخابية.

* يمكن أن يكون لكل مجمع انتخابى رجل سلطة قضائية يشرف على المبنى كاملا.

- وفى القرى يمكن لمراكز الاقتراع أن تكون متقاربة.

* كذلك يمكن أن تجرى الانتخابات على مراحل لعدة أيام، أسوة ببلدان كثيرة فى العالم فى آسيا وأفريقيا، ونحن فى مصر يكفينا يومين.

صلاح النحيف

* هناك نص قانونى معمول به فى معظم دول العالم، وهو النص الذى يشترط أن يكون الناخب أو الناخبة يحمل وثيقة رسمية، عليها اسمه وصورته ومقر لجنته الانتخابية، وهى ضرورة للتعريف به، ويجب على رئيس اللجنة أن يثبت حضور الناخب أمام اللجنة من الوثيقة، وأن يوقع الناخب أو يبصم أمام اسمه بكشوف الناخبين.
* الا يكون هناك مركز اقتراع أو فرز أصوات الناخبين داخل مقار الشرطة، وألا يتدخل رجال الشرطة فى الاقتراع أو الأمناء فى الفرز لصالح مرشحى الحكومة.
* يجب أن يحضر مندوبو المرشحين عمليات الاقتراع.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/١٢/٩٥

فى مؤتمر انتخابى حاشد فى منشية ناصر بحلوان :

بكرى: لا أرشح نفسى عن حلوان فقط.. وإنما أسعى لتمثيل كل الشعب المصرى

عـقـد الناخـبـون بالدائرة ٢٥ بحلوان، مؤتمرا شعبيا حاشدا فى « منشية جمال عبد الناصر » لتاييد الزميل مصطفى بكرى- مرشحهم لعضوية مجلس الشعب عن الدائرة وقد ناب عن اهالى الدائرة عدد من الشخصيات البارزة على المستوى الشعبى، حيث فاضت الكلمات بمشاعر التقدير والتاييد والمساندة، انطلاقا من مواقف مصطفى بكرى الشجاعة فى التصدى للفساد، ومواجهة المفسدين،من خلال الكلمة الشريفة والرأى الجرىء، وقد تحدث احمد عبد الحميد- فاعرب عن سعادته بوجود الزميل مصطفى بكرى بينهم باعتباره صاحب قلم جرىء وحر، مؤكداً ترحيب اهالى المنشية بترشيحه فى انتخابات مجلس الشعب من اجلهم معربا عن تاييـــد الأهالى الكامل له كى يتخلصوا من النواب الذين يغلقون ابوابهم امام عامه الناس ولايفعلون ماوعدوا به.

وقال الشيخ عبد الرازق – امام مسجد منشية جمال عبد الناصر: ان منشية جمال عبد الناصر بحلوان لاتجد من يعمل لصالحها من نواب الحكومة لذلك فهو يرحب بالاستاذ مصطفى بكرى باعتباره من المعارضين الذين يقولون كلمة الحق، مطالبا المواطنين وبصفة خاصة الشباب، الذين يقع على عاتقهم العبء الاكبر فى الانتخابات القادمة، بمساندة مصطفى بكرى واعرب رفيق عبد الستار مرشح حزب الوفد بالدائرة الرابعة عمال عن سعادته بوقوفه فى الدائرة « ٢٥» ليساند الزميل مصطفى بكرى لان الرجل كلمة ومصطفى بكرى كلمة صدق، ونادي بضرورة التغيير بعد ان ظل

تابع المؤتمر

عصام هادى

المواطن يعانى من حكومة الحزب الوطنى على مدار ٢٥عاماً وكان «مصر لايوجد بها احزاب غير الحزب الوطنى، ثم تحدث الزميل مصطفى بكرى -رئيس تحريره الاحرار»

ومرشح الدائرة ٢٥ بحلوان لعضوية مجلس الشعب -فاعرب عن شكره لناخبى الدائرة الذين حضروا هذا المؤتمر الانتخابى الحاشد، وسعادته بهذا اللقاء الاخوى، واكد انه لايحمل حقيبة فخمة بالوعود مثل الآخرين لان هناك الان ماهو اهم من الوعود.

وقال مصطفى بكرى عندما طالبنى اهالى حلوان بترشيح نفسى كى امثلهم فى مجلس الشعب، دارت فى ذهنى أسئلة عديدة، اولها: ما الذى يمكن ان اقدمه لهم، وهل هناك امكانيات لتحقيق ما افكر فيه وما احلم بانجازه؟

وقال ان الامر ليس مجرد خطب، فانا لا ارشح نفسى عن التبين او مدينة مايو او حلوان او اية منطقة اخرى، بل أرشح نفسى عن الشعب المصرى كله، لان امالنا واحدة، ومصيرنا مشترك فمن منا لايعانى غلاء المعيشة، ومن منا لايعانى البطالة، ومن منا لم تهدد كرامته فى اقسام الشرطة، ومن منا لايبكى على مايحدث فى البوسنة والهرسك والمذابح الجماعية التى يشترك فيها العالم بأسرة ضد شعب اعزل متمسك بدينة، واخيرا اضيف الى هذا الكم الهائل من الهموم مافعلته اسـرائيل – منذ ثلاثة أيام- فى المسجد الاقصى عندما منعت المصلين من دخوله،وعندما تصدى لهم المسلمون وجدت العصابة الصهيونية فى ذلك ذريعة لاغلاق المسجد الاقصى...

وتساءل مصطفى بكرى: اى عار هذا الذى نستشعره ونحن نرى ا ليهود مصممون على المضى فى خطتهم لهدم المسجد الاقصى، وعندما نرى ان كل عربى ومسلم مطالب بالصمت امام مخططات امريكا واسرائيل ..واذا كان البعض منا يستنفد كل جهده فى حل المشاكل الصغيرة التى تحاصرنا بها الحكومة، فان هذه الهموم الصغيرة لن تجد حلا، ولن نتخلص منها إلابمواجهة المشاكل الكبرى أولا والوصول بها الى حل حاسم، لان استمرارها يهدد مصير الامة العربية ووجودها ذاته..

●● تعدد الاحزاب

وواصل مصطفى بكرى حديثة امام ابناء منشية جمال عبد الناصر، فقال :إننى أطالب بضرورة ان تكون هناك صحوة ضد الحزب الحاكم.. إن لدنيا فى مصر ١٤ حزبا،ولكل حزب-طبقا للدستور والقانون- الحق فى ان يشكل الحكومة اذا حصل على أغلبية اصوات الناخبين، وهذا ما يرفضه ويقف ضده الحزب الوطنى الحاكم الذى يسيطر على الحكم منذ عام ١٩٧٨ فى اعقاب حل حزب مصر ويريد أن يستمر فى السيطرة على كل شىء وقال بكرى: إن الحزب الوطنى يسير بالامور من سيىء الى اسوا وهذا مايدفع المواطن الى المطالبة بالتغيير بعد ان لمس فشل الحكومة وحزبها فى إحداث توازن بين الدخول والاسعار واصرارها على بيع القطاع العام.. وقال: اننا نريد وطنا تتوافر فيه الحرية، فالشعب المصرى هو اعظم



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحـــــــرار

التاريخ : ١١ أغسطس ١٩٩٥

شعوب الارض ومن حقه ان يمارس حياته بلا استغلال اوتسلط. وقال لو احكمنا قبضتنا على الانتخابات، وأصر كل مواطن على الإدلاء بصوته بالطريقة الصميمة وبكامل حريته فسوف نتمكن من إسقاط جميع المفسدين، ونكون قد نجحنا في إحداث التغيير السلمى الذى نريده.

●● لا للمفسدين

وطالب مصطفى بكرى بان تلتزم الشرطة بالأداء المحايد خلال الانتخابات القادمة وقال ان هناك تاكيدات من وزير الداخلية على توفير العدالة والنزاهة فى هذه الانتخابات كما حدث فى عام ١٩٧٦. وأشار الى ان المندوبين فى اللجان يقع على عاتقهم عبء ومسئولية إحكام قبضتهم على الصناديق، لحماية العملية الانتخابية،كما ان المواطن الناخب هو الذى يملك فى يده مفاتيح نجاح او فشل العملية الانتخابية وعليه ان يتمسك بحقه فى الادلاء بصوته والتعبير عن رايه فمصر وطننا جميعا- ليست ملكا لفرد أو مجموعة افراد ولكنها ملك لستين مليون مصرى، وليكن شعارنا جميعا: «لا للمفسدين»وكان قد تحدث فى الاجتماع المهندس امين محمد واحمد عبد العظيم والحاج مصطفى وعصام سالمان وعدد أخرمن ابناء الدائرة.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ فبراير ١٩٩٥

فى الانتخابات.. نداء إلى الشباب

... لايمكن لامة أن تنهض بدون سواعد الشباب.. وحماس الشباب.. وحيوية الشباب، والانتخابات القادمة فرصة ذهبية لحشد طاقات الشباب المصرى من أجل إنجاح التجربة الديموقراطية.. المهمة نبيلة وتتلخص فى تشكيل مجلس شعب مصرى يمثل القوى السياسية الحقيقية للشعب.. والهدف يتعلق بمستقبل الشباب على أرض مصر.. إذا استطعنا تشكيل مجلس شعب قادر على مواجهة الفساد وتغيير التشريعات الطاغوتية واستبدال تشريعات تصون مستقبل الديموقراطية والحريات العامة وحرية الصحافة على وجه الخصوص بها.. تشريعات تصون اقتصاد مصر من السلب والنهب.. مجلس شعب حقيقى يراقب الحكومة ويسلط الاضواء على مسارات الانحراف بالسلطة.. مجلس شعب وطنى يحرص على تراث الامة ويصون مؤسسات الشعب من الانهدار والانهيار.. مجلس شعب مصرى يرسم أقدام مصر باعتبارها قلب العروبة والإسلام.. إذا استطعنا إنجاز هذه المهمة والبعد بها عن شبهات الانحراف والتزوير وصونها من التدخلات غير القانونية، وإخراجها بطريقة حضارية بعيداً عن البلطجة والرشوة وسيطرة تجار المخدرات والهاربين من سطوة القانون والمتحصنين بالحصانة البرلمانية.. إذا استطعنا إنجاز هذه المهمة بنجاح.. سنكون قد شاركنا بطريقة مباشرة فى إنقاذ مصر من الضياع..

الانتخابات القادمة إذن فرصة ذهبية يستطيع الشعب المصرى بها صهر قواه وحشدها من خلال العمل المنظم فى الشارع السياسى.. بحيث يمكن صون العملية الانتخابية من كارثة التدخل الحكومى.. أو البلطجة التى يلجأ إليها بعض المرشحين والأحزاب.. المهمة إذن شاقة.. لكن الهدف فى النهاية نبيل ويستحق الخروج من السلبية العاجزة إلى ساحة العمل الهادف.. هذه هى الطريقة التلقائية التى يمكن بها استنهاض عزائم الشباب وتنظيمه فى كوادر حزبية طبيعية وغير مصطنعة.. ويجب على الاحزاب السياسية فتح أبوابها للشباب المتطوع فى تجرد للمشاركة فى إعادة بناء مصر.. «والله غالب على أمره، ولكن أكثر الناس لا يعلمون» صدق الله العظيم.

د. جميل الطلياوى

وراء الكواليس

معركة ساخنة

معركة ساخنة دارت الأسبوع الماضي بين أنصار مرشح الوطني عن إحدى دوائر جنوب الدقهلية والمرشح المستقل.. تبادل أنصار المرشحين الضرب وتقاذف الفريقان بالطوب وأمام تصاعد الموقف وتهديد المرشح المستقل أبلغ مرشح الوطني وعضو مجلس الشعب مديرية الأمن بالمنصورة- في سرعة حضر مدير الأمن ورئيس مباحث المركز التابعة له الدائرة وعدد كبير من القوات الخاصة لإنقاذ الموقف، كان المرشح المستقل قد قام بجولة في قرية النائب استقبلته الجماهير خلالها بالترحيب، مما استفز بعض أنصار النائب وحدث الاشتباك.

هدد المرشح المستقل نائب الوطني بفتح ملفه ويتردد أنه يقوم بعمل كتاب خاص بذلك في حالة استمرار التصعيد.

محاولات

محاولات تدور الآن على مستوى عال بين أحد كبار المسئولين ومسئولي هيئة السكك الحديدية لتخفيض تذكرة قطارات قبلي، وذلك بإلغاء الوجبة الإجبارية على التذكرة، اعترض أحد مسئولي الهيئة وبرر اعتراضه بضيق أحد أبناء مسئول حالي على علاقة بصاحب المناقصة الخاصة بالقطار.

أكدت المصادر أن هناك اتجاهاً لإلغاء الوجبة الإجبارية وجعلها اختيارية بعد تعدد شكاوى الجماهير، خاصة في ظروف الانتخابات القادمة.

اختطاف

قام مرشح الحزب الوطني في انتخابات أخيرة ببني سويف باختطاف والد المرشح المستقل من أمام مقر اللجان الانتخابية.

وقام أهالي إحدى القرى بإطلاق النار على السيارة المختطفة حيث أصيبت طفلة.. وقد ثار أهالي الدائرة واحتجوا على أسلوب وبلطجة «الوطني» وجاءت وقفتهم لتحسم المعركة لصالح المرشح المستقل





الانتخابات بالرومى

أحد الشخصيات البارزة فى محافظة بنى سويف عرف بشغفة الشديد بمصاحبة المحافظ ثم تحول إلى الكسب غير المشروع والذى تسبب فى تضخم ثروته بشكل كبير وامتلاكه لعزبة تزيد مساحتها على ألف فدان رغم أنه كان لا يملك قبل أن يعمل برياسة الجمهورية أكثر من ١٨ قيراطاً فحسب. ولكن بعد دخوله «معمعة» الكبار تضخمت ثروته واعتلى أكبر المناصب.

يوصف الرجل بالكرم حيث إنه قام بتوزيع ٤٤ جهاز فيديو هدية على كبار العاملين بالمحافظة. كما أنه قام بإهداء (بروش) بـ١٧ ألف جنيه لابنة مسئول كبير فى المحافظة بمناسبة عيد ميلادها.. وأيضاً أرسل إليها ١٤ نيكا روميا لزوم الحفلة. والآن يستعد للمشاركة فى معركة انتخابات مجلس الشعب القادمة وبالتأكيد باسم الحزب الوطنى!!

حظوظ

أحد كبار المسئولين بمحافظة أسوان يقوم بشكل دورى بزيارة مسئولة بالصحة للاطمئنان على أحوالها.. الزيارات المتكررة والمبالغ فيها أصبحت حديث الشارع.. عجز تقرير رقابى على مستوى عال بالمحافظة عن اتخاذ موقف ضد المسئولين رغم كشفه العديد من صور الفساد والتجاوزات وإهدار المال العام. الخبثاء يشيعون أن الزيارات المتكررة للمسئول الكبير وراء عجز الجهاز الرقابى عن ممارسة مهامه والتحقيق فيما كشفه من فساد. يتردد أن جهات عليا وراء مسئولة بالصحة وهو ما يحاول المسئول الكبير فى المحافظة تأكيده.



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ اغسطس ١٩٩٥

... برلمانيـــــات

حسن اختيار المرشحين

بدأت استعدادات الاحزاب لتحديد الاسماء التى ستخوض بها الانتخابات .. ولا اعتقد ان هناك مشكلة فى ترشيحات أحزاب المعارضة لانها محسوبة ومحدودة .. ولكن الامر يختلف فى ترشيحات الحزب الوطنى لوجود تكالب شديد واعداد مهولة تحلم بترشيح الحزب لها .. وكان الله فى عون الذين بيدهم وضع الاسماء النهائية لهذه الترشيحات لكثرة عدد طالبى الترشيح .

والحقيقة ان الامانة العامة للحزب الوطنى قد وضعت عدة معايير ومواصفات إلا اننا كبشر كثيرا ما تاتى هذه الترشيحات على غير الحقيقة فالقاعدة مثلا أن الامانة العامة تحصل على هذه الاسماء من امناء الحزب فى المحافظات .. فاذا سلمنا بان بعض الامناء فى المحافظات يشوبهم بعض الماخذ اصلا او وضعوا فى هذه الاماكن كمجاملة وسيكون لنا حديث آخر عن مسالة امناء الحزب فى المحافظات وكفاءاتهم .. فكيف يكون اختيارهم للمرشحين سليما خاصة اذا علمنا ان هناك تنافسا وغيرة بين بعض امناء الحزب والمرشحين !! صحيح ان الامناء وحدهم لا ينفردون بالامر لوجود راى للمحافظين ولجهات اخرى مهمة إلا ان ما يصعب الامر وجود تكالب شديد هذه المرة من وجوه جديدة تسعى الى ترشيح نفسها ومنهم طبقة رجال الاعمال وبالطبع هذه الطبقة تستطيع ان تجامل وتستطيع ان تلعب دورا مهما بواسطة ما تمتلكه من اموال .. ايضا لا يمكن ان نغفل عامل الشللية فهناك تربيطات تحدث احيانا لحجب الترشيح عن هذا او ذاك بحجة انه ليس من الشلة ! ايضاً هناك تخوف من بعض الشخصيات فى انها لو نجحت قد تغطى بنشاطها على الآخرين !!

واذا كان الحزب الوطنى قد نجح فى انتخابات الشورى فى اسقاط العضوية عمن خرج عن الالتزام الحزبى فانا أشك فى انه يستطيع تطبيق نفس المبدأ فى انتخابات مجلس الشعب لان من سيخرج عن الالتزام كثيرون .. وقد ينجح منهم ايضا الكثير خاصة ان سلاح المال سوف يستخدم بقوة خلال المعركة الانتخابية والامل ان تستطيع قيادات الحزب الوطنى ان تختار اصلح المرشحين .

● كثيرون لا يعلمون ان الدكتور عبدالمنعم عمارة بدأ حياته نائبا فى مجلس الشعب عام ١٩٧٠ .. بل كان وكيلا للجنة الشباب والرياضة وكانت له صولات وجولات برلمانية والآن بعد مضى ٢٦ عاما من الخبرة السياسية كمحافظ وكرئيس للمجلس الاعلى للشباب والرياضة فقد « استوى » سياسيا ليعود مرة أخرى لكرسى النيابة .. وذلك بترشيح نفسه فى مدينة نصر وللعلم الدكتور عمارة من سكان مدينة نصر وله مكتب دائم فى ستاد القاهرة وعودته للمجلس اثراء للعمل البرلمانى .

والمعروف ان الترشيح لمجلس الشعب ياتى من الحزب وليس من الشخص نفسه .

جلال السيد



هل يخوض بعض أعضاء الشورى انتخابات مجلس الشعب؟

كتبت سعاد ابو النصر

اعلن بعض اعضاء مجلس الشورى انهم سوف يخوضون انتخابات مجلس الشعب .. واحد هؤلاء الاعضاء تم تعيينه اخيرا .

والسؤال هل يجوز لعضو مجلس الشورى دخول انتخابات مجلس الشعب ؟ وماذا لو فاز في الانتخابات او حتى رسب ؟ وهل لها سوابق من قبل ؟ وهل يستمتع عضو مجلس الشورى اثناء انتخابات مجلس الشعب بالحصانة البرلمانية ؟

يقول المستشار عبدالمحسن فرج رئيس اللجنة التشريعة بمجلس الشورى : الدستور لا يمنع عضو مجلس الشورى من خوض انتخابات مجلس الشعب فان فاز فعليه الاختيار بين عضوية المجلسين وان رسب فهو عضو بالشورى كما هو .. واتذكر انه حدث مثل هذا الوضع حيث رشح عضو بمجلس الشورى نفسه في انتخابات مجلس الشعب ولم يفز وبهذا استمر عضوا بمجلس الشورى .

وقال المستشار عبدالمحسن فرج : ان احتفاظ عضو مجلس بالحصانة البرلمانية اثناء خوضه انتخابات مجلس الشعب ليس لها تأثير لأن الحصانة تعني الاذن بالادلاء بأقواله امام جهات التحقيق فلا تأثير على اى نائب اكتسب الحصانة وخاض انتخابات .

ويقول الدكتور عبدالاحد جمال الدين استاذ القانون الدستورى ورئيس لجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس الشعب : أن الدستور والقانون يبيحان لعضو مجلس الشورى دخول انتخابات مجلس الشعب والحظر الوحيد هو عدم الجمع بين عضوية مجلسى الشعب والشورى .. وبالرغم من أن دخول عضو الشورى انتخابات مجلس كوادره وعضو الشورى الذى يخوض انتخابات مجلس الشعب عليه بعد ظهور النتائج وفي حالة فوزه ان يختار بين عضوية مجلس الشعب او الابقاء الشعب سواء انتخابات عامة او تكميلية إلا ان الاحزاب وعلى رأسها الحزب الوطني لم يستخدم هذا الاسلوب كعرف سياسي ولأن لكل حزب على عضوية مجلس الشورى .

د . عبدالاحد جمال الدين

عبدالمحسن فرج

□□ أساتذة القانون :

الدستور لا يمنع هذا ..

نواب بين الشعب والشورى

وقال لى أحد النواب المعين اخيرا في مجلس الشورى : انني سوف اخوض انتخابات مجلس الشعب باحدى دوائر القاهرة وليس هناك ما يمنع ترشيحي .. بل انني بدأت بالفعل في أعداد اللوحات الانتخابية .

وقال لى عضو بارز بمجلس الشورى انه سوف يخوض انتخابات مجلس الشعب بمحافظته بالوجه البحرى .

واذا تمسك بعض اعضاء مجلس الشورى بانتخابات مجلس الشعب وخاضوها فسوف تزداد المعركة سخونة .. والحل في يد الاحزاب اما المستقلون فلهم الخيار !!



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٥

رئيس اللجنة التشريعية بمجلس الشعب :

لا يجوز تكوين هيئة برلمانية للمستقلين

كتب محمد عبدالحافظ

ما موقع المستقلين بين الاحزاب فى الانتخابات القادمة لمجلس الشعب .. وما موقعهم تحت القبة ؟

تؤكد الدكتورة فوزية عبدالستار رئيسة اللجنة التشريعية بمجلس الشعب انه لا يجوز ان يكون للمستقلين هيئة برلمانية فى المجلس لان كل عضو مستقل يعتبر كما لو كان حزبا قائما بذاته كما لا توجد بين المستقلين اى رابطة فلا يتصور ان يكون للمستقلين كيان سياسى خاص بهم .. واضافت بانه يمكن ان يكون هناك متحدث باسم المستقلين تحت القبة وذلك عن طريق قيام المستقلين بتقديم رغباتهم كتابة لرئيس المجلس باختيار هذا المتحدث ولابد ان يحدث هذا بالاجماع .. وذلك قياسا على ما يحدث فى اختيار زعيم لاحزاب المعارضة طبقا للمادة ٩٨ من اللائحة الداخلية للمجلس . واشارت الى انه يتم تمثيل احد المستقلين بصفته ضمن الاعضاء الخمسة الذين يتم اختيارهم فى اللجنة العامة للمجلس والتى تشكل فى بداية كل دور انعقاد سنوى وذلك فى حالة وجود ١٠ اعضاء مستقلين على الاقل اعضاء فى المجلس .. وقالت ان كثيراً من الدول تأخذ بهذا النظام بالنسبة للمستقلين .

وأكدت انه لا يوجد نص قانونى يمنع اى مستقل من الانضمام الى اى حزب بعد دخول البرلمان .. ولا يصح ان يتم وضع بذلك لانه لاقيد على اى شخص فى ان يغير انتماءه السياسى فى اى وقت يشاء وفى نفس الوقت وصفت د. فوزية العضو المستقل الذى ينضم الى اى حزب بعد نجاحه فى الانتخابات ودخوله المجلس بانه لا يتصف بالامانة السياسية .. لان الناخبين اختاروه وهو مستقل وتغيير هذه الصفة قد لايتلاءم مع رغبة الناخبين وقد يفقد العضو ثقة الناخبين فيه .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٥

سيادة الرئيس :

في وزارة الإدارة المحلية بدأوا فى مخالفة توجيهاتك بحيـــاد الانتخـــاب !

بقلم: **حسن حافظ**

«عضو مجلس الشعب السابق»

عندما وجهتم سيادتكم حديثا تطمئنون فيه المواطنين على أنه لن يكون هناك تدخل في الانتخابات القادمة لمجلس الشعب فى الشهر الماضى أعقبتموه بآخر خلال الاسبوع الماضى كان ذلك املا يرجوه كل حزب.. ورجاء تمناه كل فرد أحس فيه بالعزة. فالشعب يثق فى كل ما تقوله.. إلا أنه للأسف أن هناك فئة ساءها ويسوؤها أن تجرى الانتخابات حرة دون تدخل.. فئة لا يمكن أن تخوضها ما لم تدعم بمساعدات.. وما لم تسند بنفوذ أو سلطان وهذه الفئة من بعض كبار الموظفين أو العاملين فى الحكومة أو الحكم المحلى.. وبقدر اعتدائهم فى ذلك على القانون.. وعلى المال العام يكون بذلك القدر أثرهم على شكل الانتخاب العام ومظهره.. بل وفى تصرفهم هذا يكون اجتراؤهم كبيرا فى تحدى ما تحدثتم به سيادتكم من حياد الدولة فى الانتخاب وأنها لن تميل هنا أو هناك.

.. ولكن ألا يكفى هؤلاء ما يوجهه رئيس الدولة من أوامر وتوجيهات لأن تكون الانتخابات حرة بعيدة عن أى تدخلات فيؤمن جماهير الشعب بما تقول حتى تأتى هذه القلة لتعبث بأساس الحكم.. وتضرب ضربات لاحقة لتقوض وتخرب. وبدأت ذلك قبل أحاديثكم بشهر أو بشهرين ولم تستح أو ترعو بل أخذت تجمع قواها وتحشد شملها لتؤكد أنها أعلى من كل شيء.. وفوق سلطان القانون.. بل وأنها فوق كل حساب. ولما كنا نحن المواطنين نعرف جميعا أنك تطلب الدليل قبل الكلام.. والإثبات قبل المظنة. فلعلك يا سيادة الرئيس تحاسب كاتب المقال عن كل حرف أو كل كلمة لم يصدق فيها وانحرف عن الجادة فيما يكتب. وقد سبق له فى هذا المكان أن ناشد المسئولين بأن يؤكدوا احترامهم لحديث الرئيس فى حيادية الانتخاب.. ولكن يبدو أنهم أصموا الآذان.. ولم يأخذوا الموقف مأخذ الجد.. فإن عدم الجدية. والانحراف بالسلطة دار ويدور بأسوأ صورة وبأوضح بيان فى دائرة ههيا محافظة الشرقية فقد بلغ السيل الزبى.

ففى هذه الدائرة برغم الترشيح لعضوية المجلس الجديد موظف كبير هو أمين عام الحكم المحلى مهندس من هيئة

المضارب بالاسكندرية.. يتحرك فى معظم أوقاته ويتنقل بين المدينة وقرى الدائرة وعددها خمسون قرية وحوله طاقم من رؤساء المدن ورؤساء القرى ووكلاء الوزارات ومديرى المصالح ورؤساء الأقسام وبسياراتهم الحكومية حتى وصل الأمر ليظهر بمظهر المسيطر لا على الدائرة على المحافظة بأكملها وهى ثالث محافظة حجما واتساعا وثقلا سكانيا على مستوى الجمهورية وهذه الدائرة ههيا هى ثانى دائرة من دوائر الجمهورية فى تعداد أصواتها يصل به الأمر ان تسير فى موكبه أربعة أو خمسة من رؤساء المدن والمراكز التى تحيط بهذه الدائرة ديرب نجم والحسينية وأبو حماد ورئيس المدينة لهذه الأخيرة كان رئيسا لمدينة ههيا واستبعد منها يهرول دائما خلف المرشح المرموق ويستخدم سيارته الحكومية البيضاء رقم ٢٠ محافظة ويترك عمله فى كثير من الأوقات والأزمان ليكون فى خدمة هذا المرشح فى بعض قرى الدائرة ليقفز بالترقية إلى منصب أكبر رغم أنه ترك مركز ههيا وحداته الصحية مهجورة ومغلقة كما فى قريتى العدوة والهواسجة.. والصرف الصحى على أسوأ ما يكون كظاهرة فى جميع القرى.. ومشكلة المياه للشرب أم المشاكل تشهد بذلك وحدة المحمودية والتى تضم عشر قرى.. وأكثر القرى الأخرى.. ولتخرج عيونكم لترى الحقيقة على الطبيعة.. وأجهزة الرقابة كلها شاهدة وعاجزة عن أن يفعل شيئا.

ففى الأسبوع الماضى مساء الجمعة يقيم المرشح المرموق المذكور مؤتمرا فى مدرسة عزبة المسلمى تفتح خصيصا فى يوم العطلة ويجمع فيه كل من سبق ان اشرنا إليهم ويدلل على ان أى عمل تم فى الدائرة كان بتحرك منه وليس خطة دولة أو ثمرة عمل المسئولين إنما ما رصف من طرق فبوحى منه.. وأن ما زرع من أعمدة كهرباء لم يكن لتضىء البلدة لولا تعليماته المتلاحقة.. وأن الاعتماد على شخصه هو المنفذ والمنقذ ويدعو للقاهرة أنصاره ليزوروه فى مكتبه ومعهم بعض المكاتبات أو الخطابات التى تنهى مشاكل الصرف الصحى والرى.. أليس هو أمين عام الحكم المحلى للجمهورية وهو قادر على فعل أى شىء.. بل وأن مرشحيه يجزمون ويؤكدون أنه وزير الحكم المحلى القادم حيث سيخلى له المنصب عقب ان يترأس محمود شريف قطاعا أكبر أو توليه منصبا ارفع. وهكذا والمحافظ محافظ الشرقية الرجل فى موقف حرج!! وكان الله فى عونه مما فرض عليه..



المصدر : السياسى المصرى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٥

الوفاق الوطنى .. حوار جديد أم تكتيك انتخابى ؟

الحزب الوطنى يرفض الحضور رغم دعوته ست مرات !!

كتب فيصل مصطفى :

برزت على السطح فى الآونة الأخيرة فكرة ما يسمى بميثاق الوفاق الوطنى ، الذى أعدته لجنة تضم ممثلين لأحزاب المعارضة والنقابات المهنية والعمالية ومن المتوقع الاعلان عنه رسميا يوم ٢٠ أغسطس الحالى فى مؤتمر عام يعقده رؤساء أحزاب المعارضة فى مقر حزب العمل ترى من وراء هذه الفكرة ؟ وما يهدف منها ؟ وما هى آليات تنفيذها ؟ .. وهل من الممكن إقرار الميثاق فى موعده

يقول محمد فريد زكريا وكيل حزب الاحرار وعضو مجلس الشورى أن الغرض من هذا الميثاق هو العودة إلى الشعب ونشر هذا الميثاق وشرحه للمواطنين أثناء المعركة الانتخابية لمجلس الشعب ، وهى الفرصة الوحيدة التى يتاح فيها للمعارضة حق إقامة المؤتمرات بحرية ومواجهة المواطنين من خلال النوادى والمساجد والكنائس والشوارع والمقاهى لذا سيكون شبه برنامج انتخابى لكل احزاب المعارضة عندما تأتلف فى قائمة واحدة فى حالة الانتخاب بنظام القائمة أو تنسق الأحزاب مع بعضها البعض فى حالة اجراء الانتخابات بالنظام الفردى .

ويضيف فريد زكريا انه مما لاشك فيه أن هناك دوائر خلاف كبرى بين الحكومة واحزاب المعارضة ودوائر خلاف صغرى بين احزاب المعارضة بعضها وبعض وتتمثل دوائر الخلاف بين احزاب المعارضة والحكومة فى تعديل الدستور وانتخاب رئيس الجمهورية بالانتخاب الحر المباشر ، وحرية انشاء الأحزاب وإلغاء قوانين الطوارىء واجراء انتخابات حرة وتداول السلطة بالشكل المباشر هذا

بالإضافة إلى اقامة علاقة حقيقية بين احزاب المعارضة والحكومة بعيدة عن الصراع غير السياسى .. اما دوائر الخلاف المناظرة بين احزاب المعارضة فهى تنبثق من ايديولوجية كل حزب وأخر فهناك احزاب ترى اولوية الدافع الاجتماعى واحزاب أخرى ترى اولوية الإصلاح السياسى ، وهناك احزاب تدعو إلى العلمانية أو تدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية ، ايضا هناك احزاب اخرى ترى أن مصالحها تكمن فى احضان الحكومة ، وترى احزاب اخرى أن مكانها الطبيعى هو موقعها داخل الشعب .

من هذا المنطلق كان لابد من عقد عدة جلسات واجتماعات احزاب المعارضة لكى تتفق مع بعضها على نقاط اتفاق موحدة منها عدم طرح خلافاتها الايديولوجية ووقف أى صراع فكرى باعتبار ان الاولوية هى للإصلاح السياسى وتعديل الدستور والغاء قوانين الطوارىء والعيب ، وان تؤجل أى تناقض بينها إلى ما بعد مرحلة تحقيق اهدافها المطلوبة من قبل الحكومة . هنا بدأت فكرة الميثاق الوطنى هذا الميثاق الذى بنى على المبادىء ، التى اتفقت

عليها الاحزاب خلال مؤتمراتها الجماعية وتجنبوا فيه ذكر تناقضاتهم الطبيعية .

ويشير فريد زكريا إلى ان احزاب المعارضة دعت الحزب الوطني ست مرات للمشاركة في إعداد الميثاق ، إلا انه رفض الحضور ووصف زكريا فكره الميثاق ، بانها حوار وطني ، بسبب مشاركة جميع طوائف الشعب في اعدادها وصياغة افكارها .

برنامج انتخابي

ويقول الدكتور حسام عيسى عضو المكتب السياسي بالحزب الناصري ان احزاب المعارضة اتفقت لوضع حد ادنى لبرنامج يتم تنفيذه في انتخابات مجلس الشعب القادمة بينما يقول حامد محمود الامين العام للحزب بالنيابة ان الميثاق يحدد اطار العمل في قضايا محددة . ولا يعتبر برنامجا للاحزاب في الانتخابات القادمة لان الاحزاب لديها برامج اوسع مما جاء فيه غير ان الميثاق يمثل اسلوب عمل تتوافق عليه احزاب المعارضة بما يقرب هوة الخلاف بينها ونفى الانباء التى اشارت إلى رفض الحزب لفكرة الميثاق ، إلا إنه قال ان الحزب لديه عدة ملاحظات تتمثل في رفض الحزب تغيير الدستور ، وانّ التغيير من شانه الغاء بعض المواد الجيدة في الدستور الحالي مثل مجانية التعليم ومحاربة الفقر والتامين الاجتماعي .

ويرفض المستشار مامون الهضيبي المتحدث باسم جماعة الاخوان المنحلة التوقيع على الميثاق الوطني لانه يتضمن مضامين غير محددة المعنى وفلسفات غير واضحة ويؤكد حاجة الميثاق إلى الاتفاق على اليات لتحفظ الحقوق الشخصية والعامة ، وتحفظ تداول السلطة واجراء انتخابات نزيهة .

ويشير إلى ان المسالة تحتاج إلى ضابط واطار عام يحكمها بحيث لا تنطلق في شذوذ . ويكون اتفاق المعارضة اتفاقا حقيقيا .. ويضيف ان قادة الجماعة المنحلة يشترطون للموافقة على الميثاق هو ان يكون كل ما فيه في نطاق مبادىء الإسلام ، ولا يتعارض مع الشريعة الإسلامية ولا يجوز الخروج عنه .

وينفي حسين عبدالرازق رئيس اللجنة السياسية في حزب التجمع ان تكون فكرة الميثاق فكرة اخوانية . ويؤكد نشوء الفكرة من قبل جميع الاحزاب والنقابات المهنية .



قيادات المعارضة ترد على الشاذلى

النظام الهندى أفضل النظم ..

والانتخابات بالبصمة أقوى الضمانات

كتب مراد مجلع :

أحدث التصريح الذى ادلى به كمال الشاذلى وزير شئون مجلسى الشعب والشورى والأمين العام المساعد للحزب الوطنى والذى اكد فيه انه يرحب باى جهة من الجهات سواء حزبية أو غيرها تعرف عن افضل النظم الانتخابية والوسائل التى تضمن نزاهتها والتى أعلن انه سيتم دراستها على الفور والاخذ بها إن كانت تصلح لظروفنا .

الشارع الحزبى من جانبها قامت باستطلاع أراء القيادات الحزبية للرد من جانبها على تصريح أمين عام مساعد الحزب الوطنى .. فماذا قالوا ؟

ياسين سراج الدين رئيس لجنة الوفد بالقاهرة .. وعضو الهيئة العليا لحزب الوفد يرى أن النظم الانتخابية المختلفة تطبق فى كثير من البلدان المجاورة لنا .. ولكل نظام انتخابى يتم الاخذ به حسبما يتفق مع طبيعة البلد الذى يطبق فيه .. فالذى لا خلاف عليه هو أن النظم الانتخابية متنوعة وقد جربنا بعضا منها فى الانتخابات السابقة .. لكن الذى لا يمكن الخلاف عليه هو كيفية حماية اى نظام انتخابى مهما كانت تسميته ووسائل ضمان نجاحه ليضع فى النهاية صورة صادقة عن افضلية هذا النظام من خلال التمثيل الحقيقى لنواب مجلس الشعب الذين تم انتخابهم من خلال القواعد الشعبية .. فاذا ما تحدثنا عن افضل النظم الانتخابيه لتطبيقه فى الانتخابات القادمة والوسائل الفاعلة والهامة التى تضمن عدم التشكيك فى هذا النظام وتكسبه مصداقية أمام الراى العام أولا والقيادات الحزبية ثانيا حسبما ناشد كمال الشاذلى الأمين العام المساعد للحزب الوطنى .. فمن وجهة نظرى التى تختلف عن وجهة نظر الوفديين .. فانا اميل إلى الانتخابات بالقائمة النسبية وبخاصة بعد التعديلات التى اقترحتها على القيادات فى الحزب الوطنى الديمقراطى .. بهذا النظام يعد من افضل النظم الانتخابية للاحزاب فى مصر لانه يحقق المزيد من التمثيل الحزبى فى الشارع السياسى .

النظام الهندى .. افضل

اما عبدالغفار شكر أمين التثقيف بحزب التجمع التقدمى الوحدوى فيؤكد بان افضل النظم الانتخابية ما هو مطبق فى الهند .. حيث يشرف القضاء على العملية الانتخابية من بدايتها إلى نهايتها .. اى من بداية مرحلة إعداد جداول الناخبين وحتى اعلان النتائج .. وعن ملامح هذا النظام يؤكد عبدالغفار شكر أنه فى ظل هذا النظام تتاح فرص متكافئة

لا خوف من البصمة

ويؤكد عبدالحميد بركات أمين التنظيم بحزب العمل ان الاتحاد البرلمانى الدولى اصدر فى مارس عام ١٩٩٤ وثيقة بالانتخابات فى دول العالم الثالث .. ونحن نطالب بتطبيق هذه الوثيقة التى جاءت بها ضمانات فاعلة تضمن نزاهة الانتخابات أهمها إشراف لجان محايدة ولجان من الاتحاد البرلمانى نفسه .



المصدر : السياسي المصري

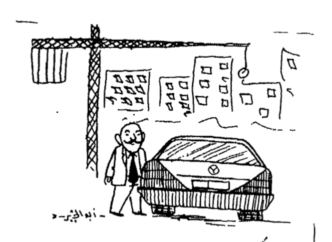
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٣ أغسطس ١٩٩٥

وحول رفض الحزب الوطنى للاخذ بالبصمة فى الإنتخابات القادمة نظرا لاستحالتها فيقول لا مانع الاخذ بها لان الطعن فى البصمة يتم بعد الإنتهاء من عملية الانتخابات وقد رأينا طعونا كثيرة تحقق فيها محكمة النقض سنوات - ويتفق بركات مع عبدالغفار شكر حول افضلية النظم الهندية فى الانتخابات وقد سبق للتليفزيون المصرى أن عرض فى إحدى برامجه كيف تجرى الانتخابات فى نيجيريا وجنوب افريقيا



المصدر : الأحـــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٥



المنشق يرشح نفسه!

زعيم المنشقين عن حزب سياسى معروف اعلن انه سيخوض انتخابات مجلس الشعب القادمة فى مواجهة موظف بأمانة مجلس الشعب أخذ اجازة من عمله لمدة ٦ أشهر ليتفرغ خلالها لادارة المعركة الانتخابية!



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤-١- ١٩٩٥

أوراق من المعارضة



عبد العظيم درويش

نداء للتوحد

وبتعديل جوهري في صياغة مفردات شعار «الاسلام هو الحل» الذي طرحه تحالف حزبه مع حزب الاحرار وجماعة الاخوان المسلمين - المحظورة قانونا منذ عام ١٩٥٤ - ليصبح «التوحد هو الحل» يسعى رئيس حزب العمل المهندس ابراهيم شكرى إلى تجميع مختلف فصائل المعارضة في خندق واحد في مواجهة الحزب الوطني الحاكم خلال الانتخابات العامة التي ستجرى نهاية العام الجارى لتشكيل برلمان «٩٥/٢٠٠٠» ..

ويسعى رئيس حزب العمل جاهدا لاقناع المعارضة بضرورة الانضمام الى مشروع الوفاق الوطنى لتغيير خريطة تضاريس البرلمان ومواجهة التأثير المرتقب لرأس المال في الانتخابات المقبلة..

ويتجاوز المهندس شكرى قضية التحالف الاسلامي الثلاثي باعتبارها باتت من بديهات العمل السياسي والحزبي منذ عام ١٩٨٧ «خاصة وان هذا التحالف لم يثمر اية آثار سلبية سواء علينا كحزب العمل او على العمل السياسي والحزبي العام».. هكذا جاءت تبريرات رئيس حزب العمل لتمسك حزبه بالتحالف الثلاثي خلال الانتخابات المقبلة..

ويرصد المهندس شكرى اسباب ودوافع عدة تدفعه الى توجيه ندا للتوحد الى مختلف فصائل المعارضة.. «يا أحزاب المعارضة عليكم ان تنسقوا فيما بينكم وتكفوا عن التنافس.. فالحزب الوطنى يمسك بكافة ادوات الاغلبية وليس لكم اية فرصة في الانتخابات المقبلة اذا خاضها كل حزب منفرداً».

ويحدد رئيس حزب العمل ادوات اغلبية الحزب الحاكم فرنيسيه هو



رئيس الجمهورية.. وحكومته تمسك بالادوات الاعلامية المختلفة التى تتيح الاتصال بالجماهير.. اضافة الى انها تقوم بتعيين المحافظين وعمد ومشايخ القرى والمدن فى الوقت الذى تفرض فيه حصاراً واضحاً على احزاب المعارضة فى محاولة اتصالها بالجماهير وعرض برامجها..

.. وعلى رغم اقتصار التحالف على اضلاع ثلاثة منذ عام ١٩٨٧. الا ان المهندس ابراهيم شكرى يرى ان دعوته الى توحد جميع فصائل المعارضة فى الانتخابات البرلمانية المقبلة ليست جديدة «فقصر التحالف على حزبى العمل والاحرار وجماعة الاخوان المسلمين لم يكن مرتباً.. فالاقدار قد شاءت ذلك.. فلقد سبق ان طرحت قبيل انتخابات برلمان ١٩٨٧ ان يخوضها رموز احزاب المعارضة جميعها فى قائمة موحده باسم حزب الوفد غير انه تراجع فى موافقته على ذلك واعلن اعتزامه خوض الانتخابات وقتها منفرداً.. وكذلك كان موقف حزب التجمع فيما كان حزب الاحرار وجماعة الاخوان المسلمين ابلغانا بموافقتهما على دعوتى هذه.. وجاءت قائمة التحالف الثلاثى منذ ذلك الوقت».

وعن اسباب تمسك حزبه بهذا التحالف قال رئيس حزب العمل: «ان مبادىء الأخوان معروفة للجميع.. ونحن ايضا ندعو الى تطبيق الشريعة الاسلامية .. وايضا يتمسك حزب الاحرار بهذا التوجه.. ومن هنا فإن استمرار التعاون فيما بيننا امر طبيعى خاصة وانه لم يكن لهذا التعاون اية اثار سلبية على حزب العمل او على الممارسة السياسية والحزبية التى سادت خلال السنوات الماضية والتى تلت الاعلان عن قيام هذا التحالف».

ويرفض المهندس شكرى ما أسماه بمحاولة البعض ربط التحالف الاسلامى بالجماعات الارهابية «فنحن نرفض ذلك وسبق لنا ان حددنا موقفنا بوضوح من استنكار هذه العمليات الارهابية التى تستهدف صالح الوطن والمواطن».

ويصر رئيس حزب العمل على دعوته مختلف فصائل المعارضة للتوحد فى الانتخابات المقبلة خاصة وانه يرصد غياب كافة الضمانات التى تكفل حياد ونزاهة الانتخابات المقبلة.

.. ويشير المهندس شكرى إلى مقاطعة احزاب المعارضة للانتخابات البرلمانية التى جرت فى عام ١٩٩٠ لتشكيل البرلمان الذى انهى دورته البرلمانية قبل عدة اسابيع .. ويرى ان ترحيب الحزب الحاكم بهذه المقاطعة كان امراً مزعجاً للغاية يكشف عن اصراره على الانفراد بكل شىء دون ان يشاركه أحد فى صياغة القرار السياسى.

.. ورداً على اتهام حزبه لمحاولة الاستفادة من جماهيرية مختلف فصائل القوى والجماعات السياسية فى الانتخابات المقبلة لتعويض نقص شعبية حزبه بين الجماهير قال شكرى «على العكس فلنا قواعدنا فى كل مكان لكن هذا لا يمنع من محاولة العمل بصدق على التنسيق بين كافة الاحزاب لمواجهة إنفراد الحزب الحاكم بكل المقدرات. واننا نسعى جاهدين من خلال الوفاق الوطنى لتجميع كافة الاتجاهات بما فيها اقصى اليمين واقصى اليسار لمحاولة تعديل الخريطة البرلمانية التى ستحدد ملامحها الانتخابات العامة المقبلة»

المصدر : روز اليوسف
المدرسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٤ أغسطس ١٩٩٥

محمود التهامى

لا للتحالفات على أساس دينى!

يجب على حزب الوفد ان يتوقف فوراً عن الصراخ والتوجع والأنين الذى يملأ صفحات جريدته .. فلن يكسب الوفد مقعداً واحداً فى الانتخابات بهذا التوجع ، ولن يحصل على مكاسب سياسية بإثارة الشفقة واستجلاب عطف الناخبين .

وقد كنت دوماً ومازلت اعتقد ان مشاركة حزبى الوفد والتجمع فى الانتخابات العامة ، بل وفى العمل العام من اهم ادوات تطوير الحياة السياسية المصرية وإثراء ديمقراطيتها ، ولاشك ان المواقف المترددة التى يتخذها حزب الوفد تسىء إلى دوره فى خريطة الحياة السياسية المصرية .

وإذا كان الوفد يضع فى قمة اولوياته ضرورة إصلاح سياسى يتيح له فرصة مجانية للمشاركة السريعة فى جهاز الحكم التنفيذى ، فهذا شانه ، وذلك برنامجه ، وهو حر فى ان يضع ما يشاء فى سلم اولوياته سواء كان ذلك واقعياً أم غير واقعى ، ولكن حزب الوفد لا يزال يحجم عن العمل السياسى الحقيقى الفعال ، وعن المشاركة الحقيقية فى دفع الديمقراطية المصرية إلى الأمام رغم ما لاسمه من بريق سياسى ، وما له تاريخياً من تراث



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ / ٩ / ١٩٩٥

يمكن الاعتماد عليه في تدريب الجماهير على السلوك الديمقراطي .

وفي رايي أن قادة حزب الوفد يعرفون انه لا سبيل إلى التضحية بمصالح الجماهير في توفير قدر معقول من الحياة المستقرة من اجل أي نوع من المغامرات باسم الديمقراطية او غيرها .

والغريب ان قادة الوفد يفترضون ان الاحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية قد نضجت إلى الدرجة التي لا تهددها المفاجآت او المغامرات التي قد تقوم بها القوى السياسية المتنازعة على الحكم .

الغريب حقاً ان الجميع يعرفون الحقيقة ، ولكن يلجاون إلى تجاهلها والقفز فوقها .. الجميع يعلمون ان شعب مصر عانى سنوات طوالا من صراع إقليمي ودولي امتص ثروته وقضى على مصادر قوته في حينها حتى استقرت الامور نسبياً في اعقاب حرب اكتوبر ٧٣ وبدت في الافق ملامح منهج وبرنامج لتحقيق السلام والتنمية القائمة على قاعدته .. وتشكلت ملامح سياسة مصرية عربياً وإقليمياً ودولياً قائمة على نبذ الصراع وحل النزاعات باساليب دبلوماسية من اجل خاطر الشعب ولتهيئة الفرصة له كي يستعيد انفاسه ويبنى نفسه ويعيد اكتشاف مصادر قوته وشحن بطارياته من جديد .

الجميع يعرفون ذلك ، وإن تجاهلوه عمداً لغرض في نفس يعقوب .. ولكنها الحقيقة كل الحقيقة ..

ولم يكن ممكنا في ظل تلك الظروف الدقيقة أن يخرج الشعب المصرى من ازمة صراعاته الدولية والإقليمية كي يدخل في دوامة من الصراع الداخلى (المحلى) على الحكم باسم الديمقراطية او غيرها .

وكان المتصور ان تشترك الاحزاب المصرية الوليدة التى خرجت إلى الحياة من جديد لترث الاتحاد الاشتراكى في استيعاب الحقيقة وبناء المستقبل الديمقراطي للشعب المصرى بعد طول غياب في ظل حكم الحزب الواحد .

كان المتصور ان يتكاتف الجميع على عدم الزج بالوطن في صراعات محلية تعصف بمصالح الشعب وتهدد خطط التنمية .. وليس من الممكن بناء ديمقراطية على مجتمع فارغ من الأساس الاقتصادى القوى ، كما أن غياب العلاقات الاجتماعية الواضحة بين فئات وشرائح المجتمع يتسبب في خلل جسيم .. وكان هذا هو الحال في

اواخر السبعينيات حينما اقدمت مصر مرة اخرى على تبنى سياسة الاحزاب المتعددة .

ولا يزال الوضع فى مصر من هذه الناحية فى حاجة إلى مزيد من الإصلاح .. ولنكن صرحاء .. الإصلاح الاقتصادى قطع شوطاً بعيداً بنجاح واعيد بناء معظم البنية الاساسية . تغير وجه المجتمع المادى تغيراً يكاد يكون كاملاً .. ولكن استثمار ذلك التغير لا يزال متواضعاً .

القطاع الخاص .. وهو عصب الحياة الديمقراطية حيث لا ديمقراطية دون استقلال اقتصادى للدولة وللافراد .. هذا القطاع الخاص ، قطع هو الآخر شوطاً كبيراً فبدات ملامحه تتشكل وبدا دوره يتعاظم ، ولكنى اعتقد انه لا يزال يفتقر إلى فلسفة ومنهج يحكمان حركته ويخططان مستقبله ككل .. ككتلة محورية اساسية فى المجتمع المصرى تقود التنمية والإصلاح السياسى

والاجتماعى .. ليس بعد .. لم تتشكل هذه الملامح رغم التقدم الذى حدث ، ورغم ضرورتها .

وبناء على ذلك فإن العلاقات الاجتماعية بين القوى الاقتصادية والاجتماعية لا تزال غامضة غير محددة ولا واضحة ، والقدرة على تنميط تلك العلاقات بالتالى لا تزال مفتقدة ، ولذلك تسير العجلة ببطء فى هذا الاتجاه .

مع كل هذا الذى حدث من تطور لا تزال الارضية لا تتحمل صراعا محلياً من اجل مكاسب سياسية .. ولهذا رفضنا اساليب التمسح بالدين ورفضنا استخدام عباءة الدين كمصدر تقوية غير عادل لفئة سياسية دون اخرى ، كما رفضنا تعزيز بعض الفئات السياسية للإرهاب سرا كوسيلة للضغط على الدولة .

وبنفس المنطق فإننا نرفض اسلوب التباكى على الحريات المفقودة واصطناع الازمات السياسية من جانب حزب الوفد .

إن لدينا واقعاً ندعو الاحزاب إلى المشاركة على اساسه ، كما ندعوها إلى نبذ التحالفات على اساس دينى .. ندعو الاحزاب وفى مقدمتها حزبا الوفد والتجمع إلى التعامل مع الواقع وطرح قضية انتخابية لمصلحة الشعب ولصالح الجماهير ، وتسهم فى تهيئة المناخ الحزبى للتقدم على المسار الديمقراطى .. وإذا لم يحدث ذلك فستظل حكومات الحزب الوطنى المتعاقبة بمثابة



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ١٤ أغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حكومة انتقالية طويلة ـ مهما طالت ـ حتى تقوى القواعد الاقتصادية وتتضح العلاقات الاجتماعية بالقدر الذى يمكن معه تداول السلطة فى امان ، والغريب حقاً أن الشارع المصرى يدرك ما تتجاهله الاحزاب .

ربما يحدث ذلك فى ظل الأحزاب الحالية إذا نجحت فى تطوير نفسها .. وربما تولد المعارضة المرتقبة من رحم الحزب الوطنى ذاته .. الله اعلم .■



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ [illegible] 1995

فكرة!

يتحدثون عن الميثاق الوطنى الذى يفكر البعض انه سوف يحدد اهداف الوطن ويعلن المبادىء التى يسير عليها. ومن رايى ان الميثاق الوطنى يجب ان يكون لكل الاحزاب لا لبعض الاحزاب فالمطلوب هو كلمة يجتمع عليها كل المصريين على اختلاف مذاهبهم وافكارهم واتجاهاتهم وطوائفهم وطبقاتهم. لا نريد ميثاقا للمعارضين وحدهم ولا للمؤيدين وحدهم. ولا نريد ميثاقا يشطب بعض الاحزاب ويفتح ابوابه لاحزاب اخرى.

واهم ما يجب ان يعلنه هذا الميثاق ايمانه بالديموقراطية وان الشعب مصدر السلطات واتحاد الصليب مع الهلال وحق كل مواطن فى التمتع بحقوق الانسان والانتخابات الحرة وتوسيع اختصاصات مجلس الشعب ومجلس الامة وحرية الصحافة وانتخاب رئيس الدولة بالانتخابات الحرة المباشرة وعدم انفراد شخص واحد برياسة الجمهورية وتحديد مدة الرئاسة وضرورة انتخاب نائب لرئيس الجمهورية وتولى القضاء ادارة الانتخابات والاشراف عليها ومساواة جميع افراد الشعب فى الحقوق والواجبات.

اننا نريد ميثاقا للقرن الواحد والعشرين لا ميثاقا للماضى نريد ميثاقا يحرم الديكتاتورية ويرفض الارهاب ويمنع التعذيب ويلغى القوانين الاستثنائية.

ونريد ان ينص الميثاق على ان دين الدولة هو الاسلام وانه يحترم جميع الاديان ويرفض التعصب ويابى الطائفية وينص على حرية العقيدة ويحمى العدالة ويوحد القضاء ويرفض القوانين الاستثنائية بكافة اشكالها والوانها.

ونحن نرى ان توقع الامة كلها على هذا الميثاق كما فعلت فى سنة ١٩١٩ فى التوكيلات التى اعطاها الشعب لسعد زغلول واعضاء الوفد. وهى التوقيعات التى امضاها الاغلبية الساحقة للشعب المصرى حتى الذين يجهلون القراءة والكتابة وقعوا على هذه التوكيلات ببصماتهم.

اننا نريد توكيلا من الشعب يعلن فيه اهدافه ويرفع شعاراته ويوضح مبادئه وهو لا يلزم الاحزاب الموجودة، بل يتركها تضيف اليه اذا شاءت فنحن لا نؤلف حزبا جديدا، بل نرسم للامة الطريق الجديد للحرية والديمقراطية وحقوق الانسان.

مصطفى أمين



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : مايو

التاريخ : ١٤ أغسطس ١٩٩٠

ياسين سراج الدين :

لن نتحالف مع أى من أحزاب المعارضة لخوض انتخابات مجلس الشعب !

أعتز بصداقتى لأمين التنظيم بالحزب الوطنى



المصدر : مايو

التاريخ : ٤ ١ أغسطس 1995

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أكد ياسين سراج الدين عضو الهيئة العليا لحزب الوفد مجددا ان حزب الوفد لن يتحلف مع أحد من احزاب المعارضة لخوض الانتخابات القادمة لمجلس الشعب . اضاف ان الحزب يفضل خوض المعركة منفردا دون التحالف مع احد لان يرى فى نفسه ان لديه الفرصة الكافية لأن يحصل على عدد محترم من المقاعد دون الاستعانة باحزاب اخرى .

قال لن نتحالف لان هذا التحالف سيكون على حسابنا وسنكون القاطرة التى تجر احزاب المعارضة الاخرى لمجلس الشعب .

وفى نفس الوقت لم يستبعد ياسين سراج الدين امكانية التنسيق بين الوفد وبعض الاحزاب المعارضة فى بعض الدوائر واستدرك قائلا هناك فرق بين التحالف والتنسيق .

اشار إلى ان الوفد سيحاول النزول فى اكبر عدد من الدوائر فى اطار من التنافس الشريف لتكون معركة نزيهة .

وحول الانباء التى نشرت فى بعض الصحف عن اجتماعه مع كمال الشاذلى الامين العام المساعد وامين التنظيم بالحزب الوطنى ووزير الدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى والتى تدور حول امكانية التنسيق بين الوطنى والوفد قال ياسين سراج الدين فى الواقع تجمعنى بالاخ العزيز كمال الشاذلى صداقة قوية ترجع إلى سنوات عديدة مضت وبالتحديد منذ دخولى مجلس الشعب عام ٨٤ فربطتنا علاقات برلمانية وتفاهم على مصلحة مصر ومما زاد من ترابط علاقتنا اننى معارض موضوعى اعارض وقت المعارضة وأؤيد وقت التاييد مادام الهدف فى النهاية مصلحة البلاد .

اضاف ليس معنى هذا اننا عندما نتبادل الزيارات واللقاءات ان يكون كلامنا فى السياسة .. ثم كيف ننسق مع الحزب الوطنى !! لقد سبق ان قلت اننا سنخوض معركة شريفة نزيهة مع كل الاحزاب وسنخوض الانتخابات فى اغلب الدوائر .

وحول تاجيل انعقاد الجمعية العمومية للوفد واختيار الهيئة العليا قال ياسين سراج الدين لابد ان هناك اسبابا مقنعة لدى رئيس الحزب تفرض هذا التاجيل ولا يوجد شيء عاجل يفرض هذا الاجتماع .

من جهة اخرى اقترح عضو الهيئة العليا للوفد تشكيل لجنة على مستوى رفيع من الاحزاب السياسية وفى مقدمتها الحزب الوطنى وتضم رموز الاحزاب والقوى السياسية والفكرية والاعلامية لزيارة الدول الاسلامية وحث حكامها على تقديم السلاح والدواء لمسلمى البوسنة .

وقال ان سياسة الدول الكبرى ومجلس الامن تجاه البوسنة تتسم بالتسويف والمماطلة بل والمباركة لافعال الصرب التى تدل على حقد عرقى لم تشهده الانسانية من قبل .

المصدر : مايو
التاريخ : ٤ / أغسطس ١٩٩٥

ضوابط مصطفى مراد.. لاتنتهى!

الحكومة الائتلافية .. غير دستورية ولا تلبى مطالبنا الوطنية

هكذا تجرى الانتخابات تحت اشراف قضائى كامل

● فى مقاله يوم الاثنين الماضى طالب مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار بتوفير ضمانات وضوابط حتى تتم الانتخابات القادمة لمجلس الشعب بنزاهة مطلقة ولاتشوبها أية شائبة .

● وقد أجمل هذه الضمانات والضوابط فى خمسة اقتراحات .. الأول تكوين حكومة انتقالية ائتلافية تضم الأحزاب السياسية والمستقلين معا لتتولى الاشراف على الانتخابات وتضع الضوابط السياسية والادارية والمالية التى تؤكد نزاهة الانتخابات .. الثانى ان تقوم هذه الحكومة بمراجعة جداول الناخبين والتأكد من مطابقتها للسجلات المدنية .. والثالث ان يشرف القضاء وهيئاته على اللجان العامة والفرعية .. والرابع ان يوقع رئيس اللجنة العامة ورؤساء اللجان الفرعية على نتائج فرز الأصوات .. والخامس ان يسمح للمرشح باختيار مندوبيه من ابناء الدائرة كلها وليس من ابناء المربع السكنى الذى تقع فيه لجنة الانتخابات فقط !!

التعليق

● الواقع ان دعوة مصطفى كامل مراد لتشكيل حكومة ائتلافية انتقالية ليست خالصة لوجه الله .. فليس سرا ان الرجل يحلم بتحقيق حلم حياته فى ان يحصل على منصب وزارى .. ولو لمرة واحدة .. وهو يتصور انه لو استجيب لطلب تشكيل حكومة ائتلافية فسوف يكون له فيها نصيب باعتبار انه رئيس حزب ، وانه الاولى .. كأنما القضية هى توزيع الغنائم والمناصب .. بصرف النظر عن قضايا الجماهير العريضة التى هى اهم واخطر من اقتراح هنا ، وحكم هناك .

● وليس بعيدا عن ذلك ان مصطفى كامل مراد يستشعر الفشل الذريع الذى ينتظر حزبه فى الانتخابات القادمة .. ومن ثم فقد اراد ان يقترح .. ويطالب بضمانات حتى يستطيع تبرير السقوط الكبير القادم بان احدا لم يستجب لمطالبه ، رغم انه يعلم علم اليقين ان مطالبه هذه منطقية على الاطلاق .

● فالدستور المصرى لا يقبل الحكومة الائتلافية الانتقالية التى يدعو اليها ، ولا يطلبها ، وذلك لان الحكومة الائتلافية ليست فى طبيعتها حكومة فى قرارات وانجازات كبرى .. وانما هى فى الغالب الاعم حكومة استرضاء الخواطر لتجاوز ازمات طارئة .. وهى .. على ذلك .. حكومة تجميع الاقليات التى لا تتمتع بتاييد شعبى جارف .. وبصراحة . نحن لسنا فى حاجة الى ذلك كله .

● وفى الدول الديمقراطية العريقة .. تجرى الانتخابات دون ان تتخلى الحكومة الحزبية الموجودة فى السلطة عن مواقعها .. وذلك جاءت بإرادة الشعب .. ولا تغادر السلطة الا بارادة الشعب .

● الى جانب ذلك .. فالدول لا تلجا الى تشكيل حكومة ائتلافية الا اذا كانت هناك ازمة وزارية او ظروف استثنائية .. والحمد لله .. اننا تجاوزنا منذ زمن بعيد مثل هذه الأوضاع الطارئة .. واصبحنا نتمتع باستقرار سياسى مشهود فى ظل دولة المؤسسات .

● إن الحديث عن الحكومة الائتلافية صار حديثا مكررا وممجوجا وغير مقبول .. واكثر من مرة قلنا ان الديمقراطية لاتتحقق بمثل هذه المطالب غير المنطقية .. ولكن بالتكاتف والعمل الجاد المشترك من اجل اجراء انتخابات نظيفة قولا وعملا .

● الحكومة الائتلافية بطبيعتها حكومة ضعيفة ، تشكل لهدف واحد ثم تتفكك بانقضاء هذا الهدف .. فهل يعقل ان تاتى وزارة خصيصا للقيام بمهمة ادارية؟ .. اى وزارة هذه ؟! .. واى وزراء سيكون فيها ؟!



● ان الحكومات تشكل لا نجاز مهام وطنية وقومية قائمة على خطط مدروسة .. وتكون مسئولة عن تنفيذ هذه الخطط .. ولا تشكل للقيام بوظيفة ادارية .

● اما ما يتعلق بالاشراف القضائى على الانتخابات فيجب ان يطمئن مصطفى مراد الى ان القضاء يشرف فعلا على العملية الانتخابية برمتها .. حيث يتم انتداب عدد من القضاة لهذا الغرض .. ويتولى كل قاضى رئاسة احدى اللجان الانتخابية العامة ، ويكون مسئولا عن كل اللجان التابعة له .. وعن اتمام الاجراءات الانتخابية وفقا للقانون .. وبكل نزاهة وحيدة .

● كما يشرف القاضى ، رئيس اللجنة العامة ، على عملية فرز الاصوات لجميع اللجان الفرعية التابعة له واعتماد النتيجة النهائية للجنة العامة التى يتولى رئاستها . كما ان هناك رقابة قضائية ايضا على جميع اجراءات الانتخابات حيث يمكن لأى مواطن اللجوء الى المحاكم المختصة فى ذلك .. الامر الذى يؤكد فى النهاية ان العملية الانتخابية تجرى برمتها تحت سمع وبصر القضاء .

● ثم هناك ضمانات اكثر من تعهد رئيس الدولة بانه لن يسمح باى تزوير فى الانتخابات ؟!

المحافظون بدأوا التدخل في الانتخابات

عقد الفريق متقاعد زاهر عبد الرحمن اجتماعا أمس لزعماء وعمد ومشايخ قبائل الصحراء الغربية وطلب منهم ترشيح «٤» أسماء لمجلس الشعب خلال ٧٢ ساعة.. وقال المحافظ: أنا هنا رئيس الحزب الوطني. المعروف أن أمين الحزب بمطروح هو على سميح.



المصدر : العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ أغسطس ١٩٩٥

مجلس الحيتان

باق من الزمن أسابيع قليلة وتنتهى المدة الباقية من عمر مجلس الشعب الحالى والذى بدأ أعماله فى أكتوبر ١٩٩٠.

والمتتبع لمجريات وكواليس الحياة السياسية فيما يعرف بمرحلة التمهيد للترشيحات يتبين له أن ديناصورات المجتمع وفلول التربح السريع أعدوا العدة وبدأوا ترتيب أوراقهم للاستئثار بأكبر قدر من مقاعد البرلمان! ولا تكاد تخلو أحاديث عامة الناس فى كثير من الدوائر الانتخابية عن جحافل التتار الجدد الذين نبتوا على السطح فيما سمى بزمن الانفتاح الاقتصادى إبان عصر الرئيس الراحل أنور السادات!

وإذا صح ما يردده البعض منهم فى مؤتمراته التى يعقدها على مرأى ومسمع من رجال الأمن بالمخالفة لأبجديات العملية الانتخابية التى لم تبدأ بعد فإن الخطب أعظم.. فقد تبارى أحدهم فى مؤتمر عقده بإحدى دوائر المحلة الكبرى أنه يستمد ترشيحه من تأييد الرئيس مبارك ومباركة كبار رجال الدولة. ولم يقف عند ذلك بل قال: إن حضور السادة الوزراء لمؤازرته مرهون بإشارته!

ولا يمكن أن نغفل الدور الذى يمكن أن يلعبه هؤلاء بما يملكون من قناطير مقنطرة، فهم يفتقدون أدنى أخلاقيات المعركة الانتخابية زد على ذلك جهلهم بألف باء السياسة وبالتالى فتقديمهم القرابين وإغداقهم الأموال يمهد لهم الطريق أمام استفحال أموالهم وتتويجهم بالحصانة البرلمانية يقف حجر عثرة أمام تعقبهم ومساءلتهم!

ويبقى السؤال: من الذى مهد الطريق وفرشه بالورد أمام هؤلاء؟ بالطبع حكومتنا السنية هى المسئولة باتباعها سياسة الاقتصاد الحر والهرولة صوب السياسة الأمريكية التى لا ترحم الكادحين! ولن نغفل السر وراء هرولة هؤلاء الحيتان عندما يقبعون على مقاعد البرلمان؟ سيباركون مشروعات القوانين التى تساير طموحاتهم وتحقق ما يصبون إليه من أحلام وبالتالى القضاء على النذر اليسير المتبقى من مكتسبات ثورة يوليو!

من هنا فإن مواجهة الديناصورات الجدد يصبح فرض عين على كل شريف ومقاومة هذه الفئة مطالب بها جموع أبناء الشعب لا سيما العمال والفلاحين والموظفين. ولنا أن نتذكر ما حدث فى انتخابات مجلس الشعب الحالى فقد وقفت الحكومة موقف المتفرج واستطاع تجار المخدرات التسلل إلى مقاعد البرلمان ووقع الناخب فريسة التساهل الحكومى والدعاية المضللة من جانب هؤلاء الأبناء غير الشرعيين!

وإذا علمنا أن الانتخابات هذه المرة تجرى فى ظل تواجد العمدة الآلى المعين فإن الخطب أعظم! فالعمدة باعتباره العين السحرية للنظام يستطيع بسلطاته المخولة له وغير المكتوبة أن يكون سيفاً مسلطاً على رقاب الناخبين ويبقى الأمل معقوداً على كل الأقلام التى تقف فى خندق الدفاع عن الطبقة الكادحة فلهم الدور الريادى لفضح ممارسات هذه الفئة ووأد طموحاتها وكشف زيفها أمام الناخبين حتى لا يصبح البرلمان مجلساً للديناصورات!!

فهل يفعلون؟!

الشيخ سعد الفقى

٤ أحزاب معارضة تقرر خوض انتخابات مجلس الشعب القادمة

اتفق رؤساء أربعة احزاب هي: الامة، والاتحاد الديمقراطي، والخضر المصري، والشعب الديمقراطي على خوض الانتخابات القادمة لمجلس الشعب سواء تم اجراؤها بالنظام الفردى او بالقائمة إيمانا منها بضرورة المشاركة فى هذا الواجب الوطنى القومى وقرروا خلال اجتماعهم امس بمقر حزب الامة خوض الانتخابات بالتنسيق مع جميع احزاب المعارضة والقوى الوطنية تحت لافتة واحدة يذكر بها اسم المرشح على اساس انه مرشح المعارضة دون ذكر اسم حزبه.



المصدر : الــوفــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ أغسطس ١٩٩٥

في لقاء الاثنين

غياب ضمانات الانتخابات وراء إدلاء الأموات بأصواتهم

المطالبة برقابة الجامعة العربية والأمم المتحدة علي الانتخابات القادمة

عقدت لجنة الإعلام بحزب الوفد ندوة حول الانتخابات والقوانين المقيدة للحريات. يأتى عقد الندوة فى اطار سلسلة الندوات التى عقدت حول ضمانات الانتخابات فى ظل قانون الطوارئ والقوانين المقيدة للحريات وقانون اغتيال الصحافة رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥.

شارك فى الندوة من المتحدثين الدكتور عاطف البنا أستاذ القانون الدستورى والفنان حمدى أحمد وعدد كبير من أعضاء الوفد وأدار الندوة الدكتور نعمان جمعة نائب رئيس حزب الوفد.

أكد الدكتور عاطف البنا عدم وجود أية ضمانات لتحقيق انتخابات نزيهة واستعرض الدكتور البنا القيود الى تعوق عملية اجراء انتخابات حرة وتقيد الحريات العامة وتحول بين المرشح وناخبيه وطبقا لما يتيحه قانون الطوارئ.

وتشمل القوانين المقيدة للحريات والتى تحد من الممارسة السياسية الى جانب قانون الطوارئ قانون الاشتباه والذى يتم بموجبه القبض العشوائى تحت مبرر الاشتباه فى الأسماء فضلا عن ترسانة القوانين الأخرى ومنها قانون حماية الجبهة الداخلية والذى الغى وحل محله قانون العيب وقانون العمد.. ثم قانون النقابات الموحد.. وقانون اغتيال الصحافة ٩٣ لسنة ١٩٩٥.

وتظهر نتائج حالة الطوارئ والقوانين المقيدة للحريات فى اطلاق يد السلطة فى تزوير ارادة الناخبين واشاعة جو عدم الاستقرار ويتمثل التزوير فى منع مندوبى المرشحين من دخول اللجان الانتخابية ومنعهم من حضور لجان الفرز واطفاء الأنوار وتسويد البطاقات الانتخابية نيابة عن الناخبين واضافة كشوف الموتى.

وارجع الدكتور البنا المسئولية فى ذلك للسلطات الكبيرة التى أعطاها الدستور لرئيس الدولة والتى تنفرد بها مصر عن سائر دول العالم فضلا عن ان رئيس الجمهورية بموجب الدستور رئيس للسلطة التنفيذية. كما ان حقه مطلق فى مد العمل بقانون الطوارئ لمدة تزيد على ١٦ سنة حتى عام ٩٧.

وطالب الدكتور البنا بضرورة توافر الحد الأدنى من الضمانات وتتمثل فى الإشراف القضائى وحق المندوبين الموكلين عن المرشحين فى حضور لجان الانتخابات.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥ نوفمبر ١٩٩٥

كما طالب بايجاد رقابة شعبية ورقابة عربية ممثلة فى الجامعة العربية الى جانب اخضاع جميع مراحل العملية الانتخابية للاشراف والرقابة الدولية من خلال المنظمات الدولية لحقوق الإنسان والعفو الدولية والأمم المتحدة.

وأوضح انه لا توجد دولة في العالم تتم فيها انتخابات فى ظل حالة طوارئ والاحالة الى المحاكم الاستثنائية والاعتقالات مثل مصر.

وعن مقاطعة الانتخابات فى العالم اشار الى ان المقاطعة أمر وارد وتأخذ المقاطعة صورتين الأولى وتنحصر فى المقاطعة الفردية وهى في هذه الحالة تكون المقاطعة سلبية وتأخذ الصورة الثانية شكل المقاطعة الجماعية. وهذه الحالة تكون المقاطعة ايجابية لقوة تأثيرها على الديمقراطية وتشمل المقاطعة الجماعية الأحزاب والمنظمات والجمعيات والاتحادات.

تابع اللقاء
طلعت الطرابيشي
تصوير : احمد يوسف

وحول حقيقة هويتنا أشار الى عدم وضوحها بسبب الهوة السحيقة بين نصوص القوانين والدستور وبين التطبيق الفعلى ولذلك لابد من تعديل الدستور لضمان الحرية الاقتصادية والتحول للملكية الخاصة.

واكد الفنان حمدى أحمد فى كلمته بأنه دخل مجلس الشعب من باب السياسة فخرج من المجلس ممثلا وقال عندما دخلت المجلس عن دائرة بولاق لم اجد سوى السلبية واللامبالاة. واتهم الفنان حمدى أحمد الناخبين بالمشاركة فى عملية التزوير نتيجة السلبية فى عدم المشاركة فى الانتخابات واعطاء الفرصة لمندوبى المرشحين لتسويد البطاقات. وسرد الفنان حمدى احمد بعض الأمثلة التى تؤكد تنامى السلبية وقال إن عدم الاقبال على صناديق الانتخاب ورغبة المشرفين على اللجان والمندوبين المنافسين على انهاء عملية التصويت وتقفيل اللجان خدمة لمرشحيهم.

ومن بين المشاهد والمواقف التى عايشها وتؤكد بعث الأموات من قبورهم يوم الانتخابات للإدلاء بأصواتهم لصالح مرشحى الحزب الوطنى ليقول: دخلت لجنتى فى دائرة بولاق لكى ادلى بصوتى وهناك سألت عن تذكرتى فقالوا بمدرسة العليمى وفى مدرسة العليمى فوجئت بوجود اسم والدى ووالد زوجتى المتوفيين.

ولإثبات وفاتهما وبالتالى اثبات واقعة التزوير ذهبت للمنزل فأحضرت شهادة وفاة والدى ووالد زوجتى ولكن المفاجأة هى اكتشافى انهما أدليا بصوتيهما كيف حدث ذلك؟! لا أعلم

وقال: أليس من المعقول وجود حزب وحيد هو الحزب الوطنى ينفرد بكل شئ ولذلك أعيب على الأحزاب التباطؤ فى تنشيط العضوية..

وطالب بضرورة الإعداد الجيد قبل زيارات قيادات الأحزاب الى المحافظات. وأكد أنه فى ظل قانون الطوارئ لا ديمقراطية ولا انتخابات وانه تحت مظلة القوانين سيئة السمعة والقانون ٩٣ لسنة ٩٥ لا ديمقراطة ولا انتخابات.

وطالب بضرورة التصدى لهذه القوانين لوقفها والغائها ولو بصفة مؤقتة خلال شهر الانتخابات.

وندد حمدى احمد بقانون «الازدراء» او قانون «الاكسيلنس» لما يفرضه من سلبية اكثر على الناخبين وعلى أصحاب الرأى والفكر وحملة القلم فضلا عن تأثيره السلبى على رجل الشارع البسيط.. فمن يتجرأ وينشر شكوى مجرد شكوى فى صحيفة عن عدم صرف الحوافز مثلا يسجن ١٥ سنة وغرامة ٢٠ الف جنيه بتهمة الاضرار بالاقتصاد القومى وبسمعة مصلحته أو شركته.

وطالب حمدى أحمد بالتصدى للقوانين سيئة السمعة ولمعتادى تزوير الانتخابات ودعا الجميع لقيد أسمائهم فى جداول الانتخابات وعدم التخلى عن المشاركة فى الحياة السياسية وعدم تركها لأصحاب النفوس الضعيفة وحصر دعوته فى خمسة نقاط أساسية:

اولها: المشاركة فى الانتخابات وثانيا فى قيد أولادنا وأعضاء الأحزاب فى جداول الانتخابات وتتضمن النقطة الثالثة حث الجميع على الاقبال على صناديق الانتخابات والتخلى عن السلبية رابعا استخدام كافة الوسائل المشروعة لإيقاف العمل بقانون الطوارئ والقوانين سيئة السمعة وقانون اغتيال الصحافة ٩٣ لسنة ٩٥ ثم تنشط العضوية.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ | أغسطس ١٩٩٥

للناخب رأى

نزاهة الانتخابات

كثر الحديث هذه الأيام عن نزاهة وحيدة الانتخابات المقبلة، وقبل كل انتخابات تتردد نفس الشعارات ثم نفاجا بتزويرها، ومن حق المواطن أن يشعر بان رايه ذو قيمة وانه مشارك فعليا فى صنع القرار، ولن يتاتى ذلك إلا بالإشراف- الكامل والفعال للقضاء- على الانتخابات حتى يقبل الناخبون ونقطع الطريق على المزورين ونعيد الثقة بسمعة مصر.

طارق عبد الباقى
إمبابة- جيزة



تحقيق: محمد هلال

تشكو الحكومة دائماً من أن المصرى سلبى وخاصة فى عملية الانتخابات.. فهو لايذهب للإدلاء بصوته.. وقد اتسعت ظاهرة السلبية فى كثير من شئون الحياة.. حتى خرج بعض كتاب الحكومة واتهموا المصريين بانهم الاغلبية الصامتة..

فالحكومة تعيب على الشعب.. ولا تدرى انها سبب تلك الكارثة.. والشعب قد وجد فى النكتة بعض التنفيس عما يجيش فى الصدور.. فليس أمامه سوى ذلك وإلا واجه عدة قوانين بداية من الطوارىء وحتى الإرهاب والاشتباه.. لا قبل له بها وهو الأعزل فى مواجهة الأسلحة المتقدمة والزنازين القاتلة.

وإذا كانت السلبية ظاهرة فليس معنى ذلك قلة ذكاء أو انغلاق أصاب المصريين.. وإلا ما كان منهم الطبيب البارع والعالم الفذ.. والمهندس العالمى والمخترع والأمثلة لنجاحات المصريين عديدة ومتنوعة:: إذن العلة فى الحكومة العاجزة القاصرة التى توارى عجزها بالقسوة والبطش.

شباب النوادى: قل يا باسط البيتزا.. ألذ

وفى اعترافات الشباب فى مختلف القطاعات العديد من أسباب تلك السلبية.. التى تلقى بظلالها الكئيبة على الشارع المصرى لتؤكد فى كل مرة أن الديمقراطية المزعومة ماهى إلا ديكور كرتونى هش، وأن التضييق على الأحزاب السياسية يشل الدور الحقيقى لهذه الأحزاب بجميع اتجاهاتها.

ولعل أطرف تعليق واجهنا هو قول أحمد عبد الستار السيد طالب بجامعة القاهرة حين قال: سيبها على الله.. انتخابات إيه قول يا باسط.. هل تتخيل مثلاً أن يسقط وزير حكومى قد رشح نفسه فى دائرة ما.. مهما كانت شعبية الوزير ضعيفة أو أن منافسه قوى. إن كمبيوتر الداخلية يا سيدى كجهنم لا يبقى ولا يذر.. هذا فى حالة عجز البلطجية عن تقفيل الصناديق.

****

وعلى الطرف الآخر للشباب الواعى للعملية السياسية هنا شباب اهملوا السياسة بالمرة.. بل ربما لا يعرفون مثلاً اسم رئيس مجلس الشعب.. أو أسماء معظم الوزراء.. وهكذا تتجلى تلك الظاهرة فى الشباب المترف، خاصة الجامعة الامريكية، حيث برروا انعدام معرفتهم بحركة الانتخابات فى مجلس الشعب وكيفيتها «بان الموضوع ميستهلش». وعليه فليس لديهم بطاقات انتخابية؛ لان من رشح نفسه سواء نجح أم لا.. فهذا لا يهم!!

وعلق احدهم قائلاً: لقد رأيت مرة فى التليفزيون إحدى جلسات مجلس الشعب ولم تعجبنى طريقة الموافقة على القرارات التى يفعلها رئيس المجلس والأعضاء، فمن أين لنا بمعرفة كون النصاب قانونيا أم غير قانونى.. ومدى علمى أن هناك فى المجلس شاشات الكترونية لهذا الغرض لكنها لم تعمل ولا مرة واحدة.

وقال أحد طلاب قسم الهندسة بالجامعة: إنه غير مقتنع بنظام المجلس ونظام الاحزاب، وقال: إن الأحزاب فى إيطاليا مثلاً لها تأثير قوى وجرىء على البرلمان بعكس الحال فى مصر.. فالحكومة تضيق على الأحزاب.. حتى تكون مجرد منظر صورى للشرعية والتعددية والديمقراطية.

وضحك أخر قائلاً: بصراحة «البيتزاء».. ألذ من المجلس الموقر.. وبصراحة اكثر إحنا بنحب البيتزا.. ونسمع عن حاجة اسمها الديمقراطية!!

واكدت الطالبة «مها طلعت» كلية الفنون الجميلة: إنه ليس لديها ثقة بأن صوتها الانتخابى سيكون له تأثير مادامت الانتخابات فى مصر بالاسلوب القائم.

العضو الصامت

وجاءت إجابات عديدة تدين «العضو الصامت».. دائماً لحسب يصحو من نومه وثباته ليصفق أو يوافق.. أو ينهض ليوقع طلبات من الوزراء.

علق السيد عبد اللطيف طالب بالحقوق قائلاً: بصراحة العملية الانتخابية محيرة جداً واقصد بذلك الإدلاء بالصوت من عدمه.. فالمرشح يصدع رؤوسنا بالوعود والكلمات والخطب ثم يذهب إلى المجلس وكان الخرس قد أصابه.. لا يتكلم ابداً.. لدرجة أن أعضاء ظلوا اكثر من دورة ولم يطلبوا الكلمة ولو مرة واحدة. أكثر من ذلك أن وعودهم أيام الانتخابات كلها كذب فى كذب لا يتحقق منها شىء بالمرة، وهذا يجعلنا نفقد المصداقية فى الجميع، فكما هو معروف السيئة تعم!!

****

وفى إحدى صالات لعبة البلياردو أكد بعض الشباب انهم يعرفون جيداً قوانين اللعبة.. أما العضو المرشح فلا يعرفون عنه شيئاً ولا يتحكمون فيه.. وطالب احدهم بوضع أسس عقاب للوعود الكاذبة



حتى يتمكن أهل الدائرة الانتخابية من عزل العضو الذى خدعهم وغرر بهم حتى «سرق» أصواتهم.

الحقيقة الغائبة

وتستمر تساؤلات الشباب عن دور الاحزاب فى الشارع السياسي حتى أن الكثير منهم ينضم إلى قافلة «وأنا مالى» ولا يجهد نفسه فى المعرفة.. والبعض يعرف من الاحزاب الاسماء فحسب.. والبعض يعلمها جيداً وهؤلاء قلة..

يقول الصاوى محمد محمود طالب التجارة: أعرف من الاحزاب الاسماء فحسب ولا أعرف الخطط او الطموحات، وبصراحة اخاف من الاقتراب منها او الانضمام إليها، فكثيراً ما أسمع عن الاعتقالات فى الأحزاب والنقابات وكل مخالف ومعارض للحكومة.

شباب القرية: المرشحون يكذبون علينا.. فلماذا الإرهاق؟!

وتطالب سهير عبد الرازق طالبة الحقوق باستخراج البطاقة الانتخابية إجبارياً تماماً كما تستخرج البطاقة الشخصية.. وقبل ذلك تدرس مادة السياسة والأحزاب فى المدارس والمعاهد حتى يمارسها الشباب بدون خوف.. وعلى الجانب الآخر أطالب بسعة صدر الحكومة فى سماع الرأى المعارض.

وتضيف: إننا إذا كنا نقرأ جريدة معارضة فذلك ليزيدنا معرفة بمواطن الخطأ والضعف فى الحكومة، وعليها معالجة الخطأ فيها.. ولكن مايرهقنا نفسياً هو ان الحكومة تكذب ما تقوله صحف المعارضة دون أن تقول الحقيقة، فحسب تكذيب بدون مبرر.. وذلك يلقى بظلال الريبة والشك اكثر.

ويرى محمد المرشدى جامعة المنصورة أن ضيق رقعة الديمقراطية لا يتوافق بحال مع القول باننا بلد مؤسسات وأن حكم الفرد قد انتهى وعليه فإن بلد المؤسسات لابد من أن تجد الديمقراطية فيها نصيباً كبيراً.

وعن العملية الانتخابية تقول سهام فتحى -جامعة طنطا: مع شديد الأسف لا اذهب إلى صندوق الانتخابات ولا أدرى لماذا؟! ربما عقدة نفسية مما اسمعه عن التزوير.. ومرشح الحكومة الذى ينجح فى أغلب الأوقات.

الوفد.. هل يصبح رهن إشارة الوطنى؟

عبدالعظيم درويش

يرهن حزب الوفد قضية تحديد موقعه على خريطة المنافسة فى الانتخابات البرلمانية المقبلة.. على مجرد «إشارة» من الحزب الوطنى الحاكم.. بعدها سيحدد الوفديون ما إذا كانوا سيوقعون على وثيقة الوفاق مع بقية رفقاء المعارضة أم سيمزقونها ويخطون إلى خارج حدود خندق المعارضة الموحدة.

ويرقب الوفد هذه «الإشارة» من جانب الحزب الحاكم ليصيغ معه «بنود صفقة» تضمن للوفديين بضعة مقاعد فى البرلمان المقبل تعوضهم عما فقدوه بسبب مقاطعتهم انتخابات «برلمان ٩٠» الماضية.. إلا ان هذه «الإشارة» لم تأت بعد: «فالاتصالات بيننا وبين الحزب الوطنى لم تبدأ بعد ولكن ليس هناك ما يمنع من اتمامها. فنحن نرحب بأى عرض من جانب الحزب الحاكم او حكومته يخفف عن كاهلنا عبء الحملة الانتخابية المقبلة خاصة اننا حزب نعتمد على أنفسنا فى التمويل ولا نتلقى اية مساعدات داخلية أو خارجية مثلما تفعل بعض فصائل المعارضة.. وهنا كان ابرز رموز حزب الوفد ياسين سراج الدين ـ الذى يلقب دائما بمهندس السياسات التوفيقية بين الوفد والحزب الوطنى الحاكم ـ يكشف عن جانب كبير من خطة حزبه خلال الانتخابات المقبلة.

يس سراج الدين

ويفسر ياسين امكان اقدام الحزب الوطنى على التنسيق مع حزبه فى الانتخابات بقوله: «ربما يرى الحزب الوطنى انه ليس من المصلحة العامة ان يحارب جميع الأحزاب فى هذه الآونة التى نمر بها، كما انه تاكد ان حزب الوفد هو الحزب الليبرالى الوحيد وانه ليس حزبا متطرفا او عقائديا او متعصبا او انه يمثل تيارا واحدا فالوفد هو صاحب شعار الوحدة الوطنية وان سلاحه الوحيد هو الديمقراطية والكلمة والرأى والرأى الآخر.

وعن مدى استعداد حزبه للتضحية بجميع رفقاء المعارضة فى مقابل تقاربه مع الحزب الحاكم إذا ما جرت هذه الاتصالات المرتقبة قال ياسين: ان هناك عناصر كثيرة تؤثر فى المعركة الانتخابية وهى مغايرة لتلك العناصر التى سادت فى الانتخابات الماضية.. فسلاح المال يعد أخطر هذه العناصر التى سيواجهها حتى الحزب الحاكم إذ ان الانتخابات بالنظام الفردى سيتيح لأصحاب الملايين المشروعة، وغير المشروعة خوضها أملا فى الحصانة البرلمانية.

وينفى «سراج الدين الصغير» تخطيط حزبه لتكرار خداعه لبقية أحزاب المعارضة وهو ما كان قد حدث فى انتخابات ١٩٨٧ التي سبقتها اجتماعات مكثفة جمعت رموزاً منه مع بقية أطراف المعارضة للتنسيق فى الانتخابات ثم خرج إلى هذه الانتخابات منفردا خاصة ان اجتماعات مماثلة جمعت رموزاً وفدية مع رؤساء المعارضة خلال الاسابيع القليلة الماضية للبحث فى توقيع ميثاق للوفاق الوطنى وهنا يقول ياسين: ان أمر التنسيق وارد وقد فاتحنا فيه معارضون كثيرون الا انه حتى الآن لم تتخذ أية خطوات تنفيذية لتحقيق هذا التنسيق لسببين: الأول انه حتى الآن لم يحدد الوفد شخوص مرشحيه فى الانتخابات المقبلة.. ثانيا ان الوفد لم يقتنع حتى الآن بان الحزب الحاكم هو خصمه الوحيد فى الانتخابات المقبلة.

· وعن تفسيره لحرص حزبه على مشاركة أطراف المعارضة اجتماعاتها الخاصة بميثاق الوفاق قال سراج الدين: ان الميثاق لا يزال موضع دراسة من جانبنا وانه حتى الآن لم نضف أو نحذف او نعدل فيه شيئا.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ أغسطس ١٩٩٥

حياتنا الحزبية

● اصدرت الجهات الامنية قرارا جديدا بمقتضاه لا يكفى للمرشح فى الانتخابات ان يقدم بطاقته الانتخابية مع تقديم اوراقه للإنتخابات، ولكن يجب عليه التقدم بشهادة من مديرية الامن او القسم المختص بقيده فى جداول الانتخاب، ويحصل المرشح على هذه الشهادة عند فتح باب الترشيح لتقديمها إلى الجهات المسئولة قبل إغلاق باب الترشيح مما لا يتيح وقتا لتصحيح الشهادة إذا ما حدث فيها اى خطا...

● حدث فى الانتخابات التكميلية السابقة ان رفضت الجهات المسئولة التوكيلات الصادرة عن الشهر العقارى للمندوبين داخل اللجان الانتخابية مع ضرورة الحصول عليها من القسم، وبذلك منع الوكلاء عن المرشحين من دخول اللجان، وتخشى احزاب المعارضة من تكرار تنفيذ هذا القرار فى الانتخابات القادمة.

● لأول مرة تظهر فى الترشيحات الانتخابية، ظاهرة جديدة تمثلت فى قيام احد محافظى الوجه البحرى فى القيام بكشف هيئة للمرشحين، وحدد لكل منهم عشر دقائق.. وعندما احتج المرشحون على ذلك متصلين بقيادات الحزب الوطني.. احتج المحافظ بدوره على تقييده فى ترشيح النواب وكان الترشيح يتوقف على هذه اللقاءات والتى اصبحت اصعب من كشف الهيئة فى الكليات العسكرية.



المصدر : الاهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ اغسطس ١٩٩٥

املاك الدولة فى مزاد الانتخابات!

الانتخابات البرلمانية على الابواب.. وبرغم اهميتها وتاثيرها الحيوى فى المجتمع وتحديد مساره فى الاصلاح الاقتصادى والتحول الاجتماعى، وتحقيق التنمية الشاملة على ارض الوطن خلال السنوات القادمة، الا ان هناك بعض اصحاب المصالح يعتبرون الموسم الانتخابى فرصة لتحقيق المكاسب الشخصية ولو كان هذا على حساب المصلحة العامة أو حق الدولة فى املاكها. وتحت تاثير الظرف الانتخابى والرغبة فى ارضاء المواطنين لكسب تاييدهم وجمع أصواتهم فى الانتخابات، فإن كل مرشح يسعى لدى المسئولين بالحكومة واجهزة الادارة المحلية لتوقيع طلبات أبناء الدائرة، والتى هى فى الغالب طلبات للتجاوز عن المخالفات التى ارتكبها هؤلاء سواء كان ذلك فى صورة تعديات على أملاك الدولة او مخالفات بناء على الاراضى الزراعية او مخالفات مبان او غيرها من صور التعدى على القانون وتجاوز حدوده.


سعد الشربينى

عبدالجواد على

واخطر ما فى هذه العملية كلها انها تقرر حقوقا لا يستحقها بعض الافراد كما انها قد تؤدى الى حرمان الاخرين من حق طبيعى كان يمكنهم الحصول عليه لولا هذه التاثيرات التى تتم خلسة ومن وراء ظهر القانون. ولو ان المجاملات مطلوبة احيانا لاعتبارات معينة قد تكون سياسية او اقتصادية أو اجتماعية، الا ان هذه المجاملات يجب الا تكون مطلقة وتتم فى اضيق الحدود وفى اطار المصلحة العامة ايضا.

والحقيقة ان مجلس الشعب ظل طوال سنواته الخمس الماضية يوجه التحذيرات تلو التحذيرات من أخطار المجاملات التى يتخذها بعض المواطنين ذريعة للتعدى على أملاك وحقوق الدولة، سواء تم هذا فى صورة مخالفات صريحة للقوانين القائمة او فى شكل استثناءات ادارية يحصل عليها البعض من كبار المسئولين بتاشيرات تحميهم من سيف القانون ليطول بهم الزمن ويمتد حتى تصبح هذه المخالفات بمرور الوقت واقعا بحكم القانون ايضا!!

اقوى من المشاعر!

ولقد كانت لجنة الادارة المحلية فى مجلس الشعب برئاسة سعد الشربينى صاحبة قصب السبق فى التحذير من اخطار تخطى القوانين فى هذه المسألة لأن هذا يضيع على الدولة كثيرا من حقها فى بسط سيادتها وسلطتها على الجميع وهو امر يؤدى طبعا الى حرمان كثير من الافراد من حقوقهم، ولقد كان الدافع وراء تكرار طرح هذا الموضوع فى المجلس هو التقارير السنوية التى كان يبعث بها الجهاز المركزى للمحاسبات حول التعديات على أملاك الدولة العقارية والمالية والتى تفاقمت بدرجة خطيرة بعد ان حصر جهاز المحاسبات قيمة هذه التعديات بمئات المليارات من الجنيهات ممثلة فى أراض للبناء او الزراعة او تهرب من دفع الضرائب والرسوم !!

وكان النقاش داخل اللجنة البرلمانية صريحا وحاميا فى وقت واحد، والكل على ما يبدو كان مدفوعا بالغيرة والحرص على مصالح الدولة، ولكن يبدو ان هناك فرقا كبيرا بين الحماس فى الكلام والواقع الحى، اذ يبدو ان قوة المال والسطوة والجاه والنفوذ والمجاملة وتبادل المصالح والمنافع الشخصية، اقوى من المشاعر المتحمسة للدفاع عن حقوق الدولة فى أملاكها، بدليل ان هذه التعديات والمجاملات لم تتوقف بل هى فى ازدياد مستمر رغم تحذيرات البرلمان من خطورتها، ولم تتحرك اى جهة مسئولة لتتخذ موقفا حاسما لمنع هذه التعديات والمجاملات بما يحفظ للدولة حقوقها ويضمن لها هيبتها فى الدفاع عن أملاكها وقد أصبحت نهبا لكل قاص ودان!!.

ومن الحقائق الغريبة التى اظهرتها المناقشات الصريحة لهذه القضية، وقد ادارها بموضوعية وصدق سعد الشربينى، رئيس لجنة الادارة المحلية، ان القانون، اى قانون، عند وضعه تتم صياغته بطريقة محكمة جدا، تدل على مدى وعى المشرع بكل أبعاد الموضوع الذى يصدر التشريع من أجله، ولكن عند التطبيق يذوب هذا كله وتتغلب المصالح والأهواء، فتضيع بسبب ذلك الحقوق وتهدر الأموال العامة!!.

والأغرب فى هذا الأمر أيضا ان المناقشات كشفت عن ان الساحة تزخر بترسانة ضخمة من القوانين، ولو تم تطبيقها بالحزم والحسم لأمكن علاج كل المشاكل القائمة، ماعدا بعض الحالات المتغيرة حسب مقتضيات مراحل التطور المختلفة فى المجتمع، لأن الاسراف فى اصدار القوانين يعتبر أحيانا عقبة أمام المسئول عند علاج اى قضية، لأنها احيانا قد تتعارض مع بعضها البعض فتختلط الأمور، ويقف المسئول حائرا وعاجزا عن فعل أى شىء، وبهذا تفقد ترسانة القوانين فعاليتها فى تنظيم الشئون العامة!.

مسئولية المحليات

كما أظهرت المناقشات البرلمانية ان تشديد العقوبة فى القوانين ليس أمرا كافيا لتحقيق الردع وزجر المخالفين، ولكن الردع والزجر يتحققان فى حالة التطبيق الحازم والحاسم لأى قانون مهما تكن العقوبة ضعيفة أو بسيطة، لأن الأثر النفسى والمعنوى عند تطبيق القانون يكون أشد ايلاما من العقوبة ذاتها، لأن القانون بجانب الشق الجنائى له بعد اجتماعى يتمثل فى نظرة عدم التقدير التى تفقد أى شخص مخالف كثيرا من خصائصه الاجتماعية السوية!!.

ويقول مصطفى الريدى (حزب وطنى - بنى سويف): عندنا قوانين كثيرة، ولكن عدم تنفيذها يؤدى الى ضياع حقوق الدولة فى املاكها والتى تقدر بالمليارات، فإلى متى تظل القوانين معطلة وأملاك الدولة تضيع كل يوم؟!.

ويعلق سعد الشربينى - رئيس لجنة الادارة المحلية قائلا: إذن المسئولية فى رأيى تتحملها الأجهزة المسئولة بالادارة المحلية، لانها لو كانت يقظة ومؤدية لدورها على اكمل وجه ما كان يحدث أى تعد أو افراط فى المجاملات على حساب املاك وحقوق الدولة، ولكن يبدو ان مسئولى هذه الادارات لديهم أغراض

واهـواء شـخـصـيـة فـى حـدوث هـذه المخالفـات لكي يستفيدوا هـم من تلك بشكل أو بآخر!

ويقول فكرى عبد الرحمن (حزب وطنى ـ القاهرة): ان السبب فى تفاقم ظاهرة التعدى على أملاك الدولة يعود الى تعنت المحليات ومغالاتها فى بيع الأراضى المملوكة للدولة، وذلك باعلان أسعار لا يقدر عليها الفقراء، فتكون النتيجة قيام المواطنين بارتكاب مخالفة للقانون بممارسة التعدى تحت وطأة الحاجة أحيانا سواء لاستخدام الأرض فى اغراض البناء او فى الزراعة، وبسبب طول الاجراءات القانونية فى ازالة مثل هذه التعديات يتحول الأمر الى واقع بحكم وضع اليد، ولو ان المحليات سهلت اجراءات البيع وخفضت أسعار الأراضى المتعدى عليها لامكن للدولة الحصول على حقها من حصيلة بيع هذه الأملاك وللأسف فإن المتعدين يستغلون المواسم الانتخابية لممارسة ضغوط يحصلون بموجبها على اقرار باحقيتهم فيما وضعوا أيديهم عليه من أملاك عامة تضيع بموجبها أموال طائلة على الدولة.

أما الدكتور حلمى المراغى (حزب وطنى ـ القاهرة) فيرى ان الخطر الذى تتعرض له اموال وأملاك الدولة نتيجة تفشى ظاهرة التعدى لسبب او لآخر، أمر يجب وضع حد له خاصة وان الجهاز المركزى للمحاسبات يثبت من خلال تقاريره السنوية ان التعديات تتفاقم عاما بعد عام ولا أحد يتحرك لوقفها!.

....

....

وبعد هذا كله فإننى اقول انه مهما تكن الأسباب الموجبة للمجاملة من املاك الدولة، فإن هذا لايكون ابدا على حساب المصلحة العامة، ومهما تكن الدواعى الانتخابية، فإن السعى لكسب اصوات الناخبين له مجالات عديدة اخرى غير حقوق الدولة فى املاكها لان إهدار هذا الحق للدولة مدعاة لكل طامع فى تخطى كل القوانين وصولا الى تحقيق المصالح الشخصية حتى لو تعارضت مع المصلحة العامة.

فهل ستمر الانتخابات القادمة بدون اسراف فى ارضاء الناخبين على حساب حق الدولة فى املاكها واموالها، أم ان الوضع سيبقى على ما هو عليه؟!..



التنسيق الحزبى.. والصفقات الانتخابية

أحمد البطريق

بالرغم من الجهود التى يبذلها قادة بعض احزاب المعارضة بهدف التوصل
لصيغة موحدة تجمع عليها مختلف الاحزاب لخوض الانتخابات البرلمانية القادمة،
الا ان الغموض ما زال يحيط بنتائج هذه الجهود
فى ظل وضوح العديد من التحفظات التى ابدتها
بعض الرموز الحزبية، وان كانت قيادات التحالف
الاسلامى العمل والاحرار و الاخوان، بالاضافة
للناصريين قد افصحوا عن تأييدهم لتلك الافكار ، فان تحفظات الوفد والتجمع
التى ترتكز على حسابات خاصة بكل منهما قد يتحدد عليها موقفهما النهائى قبيل
الاعلان عن فتح باب الترشيح

وان كانت فكرة اخلاء الدوائر لرموز المعارضة قد وجدت ترحيبا فى الاوساط
الحزبية، الا ان ما تسعى اليه بعض الاحزاب والقوى السياسية الاخرى يتعدى تلك
الخطوة الى خطوات اخرى اكثر تاثيرا تهدف الى تسمية مرشح واحد للمعارضة
فى كل دائرة انتخابية لمنافسة مرشح الحزب الوطنى والمستقلين، كذلك التزام كل
الاحزاب والقوى السياسية الاخرى بدعم ذلك المرشح ايا كانت هويته و مساندته.

ولعل ما اقدم عليه السيد احمد الصباحى رئيس حزب الامة منذ ايام قليلة
بدعوته كل القيادات الحزبية لبحث سبل انهاء الخلافات لعل هذا يعطى مؤشرا
جديدا حول التحركات التى تتم فى الساحة السياسية حاليا وموقف الاحزاب
الصغيرة والجديدة منها، خاصة ان بعض هذه الاحزاب
سبق وان طلب صراحة التنسيق مع الحزب الوطنى تمهيدا
لخوض انتخابات مجلس الشعب القادمة.

أحمد الصباحى

وقد ارجع الصباحى موقفه الى حرصة على ان يكون
لحزب فرصة فى البرلمان كذلك الاحزاب الجديدة التى
استشعر موافقتها المبدئية حول هذا الاتجاه فمن حزب
الوفد قال ياسين سراج الدين ان الوفد بما له من تراث
وجماهيرية وقوة محسوبة فى الشارع السياسى يشعر
بانه غير مضطر للتعاون سواء بالتنسيق او التحالف مع
احد. ولكنه يعود ليقول «ومع هذا فانا لا استبعد الفكرة
فهى امر وارد ولكنها تخضع لحسابات عديدة ودقيقة،
وقد ينجح المسعى لتحقيق التنسيق الكامل اذا ما اقتنع
كل حزب بطبيعة حجمه وتعامله مع الآخرين من هذا
المنطلق». واضاف قائلا ولكن فكرة اخلاء دوائر لبعض رموز الاحزاب واردة،
خاصة ان هناك اتصالات قد تمت بالفعل مع عدد من القيادات الحزبية تحمل هذا
المعنى، ولقد كان الوفد سباقا فى اقرار هذا المبدأ قبيل قيام الثورة.

واختتم ياسين سراج الدين حديثه قائلا ان هذا يعنى ايضا امكانية اخلاء بعض
الدوائر لرموز وقيادات الحزب الوطنى الديمقراطى ايضا، فليس الامر حكرا على
احزاب المعارضة فقط.

اما الامين العام لحزب التجمع الدكتور رفعت السعيد فقد قال ان حدود
التنسيق ضيقة للغاية، وفى الغالب ما يكون التنسيق «ورقيا» غير عملى..
واضاف قائلا قد ينجح التنسيق اذا ما اقتصر على مبدأ اخلاء المساحات
المتبادل ما بين الاحزاب لبعض الرموز والقيادات الحزبية والسياسية وليس كلها.



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ اغسطس ١٩٩٥

الطعن فى انتخابات شعبة إلحاق العمالة

تقدمت شعبة الحاق العمالة بالقاهرة بطعن إلى وزارة التموين فى انتخابات اللجنة العامة لالحاق العمالة والتى اجريت يوم ١٧يوليو الماضى لاختيار اعضاء مجلس الإدارة. استند الطعن على ان الجهاز التنفيذى بالاتحاد العام للغرف التجارية لم يتحقق من شخصية الأعضاء الممثلين لشعب المحافظات مما يخالف اللائحة. كما لم تقم الشعب فى كافة المحافظات بإجراء انتخابات تمهيدية بإشراف الغرف التجارية التابعة لها. كما اوضحت شعبة القاهرة قيام احد اعضاء شعبة الجيزة بالتصويت نيابة عن ممثل شعبة كفر الشيخ بموجب توكيل فى حين ينص القانون على تصويت العضو بنفسه.

المرشحون قادمون!

بمناسبة قرب الترشيح لمجلس الشعب القادم لا نعرف ماهى المغانم والامتيازات التى ينالها عضو مجلس الشعب والتى جعلت \ التكالب والتهافت على الترشيح ظاهرة تستحق التسجيل..

د. سمير الشريف

مستشفى كفر الشيخ العام

فمن يوم أن اعلن عن فض الدورة البرلمانية الأخيرة لمجلس الشعب (المزدرى عليه من قبل المحاكم حيث أنه حصل على اكبر عدد من الأحكام النهائية ببطلان عضوية أكثر من ثلث اعضائه!!) وبلدتنا الصغيرة لم يهدأ لها جفن. ولم تعرف الراحة من الهجمة التترية عليها من الراغبين فى ترشيح انفسهم لعضوية المجلس. والغريب فى الأمر انه لا رابط هناك يجمعهم. ولا رؤية واضحة فى ذهنهم لما يريدون! وقد جربنا فى قريتنا الصغيرة أن نسأل بعضهم عن إمكانية نجاحه؟ وحصوله على ثقة الناخبين وكيف؟ وكانت إجابته المذهلة هى (إذا كان فلان الفلاني هذا قد نجح فى الدورة اللى فاتت.. يبقى انا مؤكد انجح المرة دى!!) كل فرصه المؤكد فمن وجهة نظره أن فلانا الذى يعتبره أقل منه كفاءة ومقدرة نجح.. فإذاً هو أولى بالنجاح!!. وسألنا آخر والذى لم تطأ قدمه قريتنا من قبل عن إمكانية نجاحه وهو لا يعرف أحداً ولم نسمع أنه قدم أو عمل عملاً نافعاً وكانت إجابته (إن المسألة محتاجة شوية تركيز ودعاية كويسة.. والنجاح مضمون!!) (وسألنا العضو الحالى والذى جاء لكى نجدد له بيعته وإن الذى نعرفه أحسن من الذى لا نعرفه!! سألته كيف يتصور أن يحصل على اصواتنا مرة أخرى ونحن لم نسمع له فى المجلس حساً ولا خبراً. ولا عارض مشروعاً ولا قدم اخر.. فضلا عن إننا لم نره من يوم أن استولى على أصواتنا فكانت إجابته الغريبة: أننا واهمون وأن (اللى أيده فى النار مش زى اللى إيده فى الميه!!) وأن الكلمة لا تعطى لأى احد.. وأن كل شئ فى المجلس مرتب ومتفق عليه من قبل وأن لا أحد يستطيع أن يخرج عن المرسوم.. وإذا حاول لن يجد من يسمعه قلنا له: طيب إذا كان الحال كذلك.. لماذا تريدها مدة أخرى؟ فصمت ولم يجب.. ولم يقطع الصمت إلا سؤال لشاب مندفع قائلا له: أخبار الستين فدان اللى اخذتهم إيه؟؟!!

وسألنا رجلا فاضلا مشهوداً له بالعلم والفضل ويريد أن يرشح نفسه ماذا يمكن أن تفعل وأت تعرف عن المجلس ما تعرف.. خصوصاً إذا نجحت مساعيك الحالية فى أن يرشحك حزب الحكومة. وكيف تبيع آخرتك بدنياك؟؟ وكان اغرب من جاء إلى قريتنا يريد أصواتها رجل فى مركز معقول.. لكنه خجول جداً فما كان من الشاب المندفع إلا أن قال للأخ المرشح "اعتبر نفسك الآن فى المجلس ونقسم أن نعطيك اصواتنا لو قلت لنا كلمتين على بعض!!؟".. الخلاصة أن عدد من وطئت قدمه قريتنا الصغيرة بلغ أربعين مرشحاً رغم أن ميعاد الترشيح لازال بعيداً.. ولا أحد جاء معه برنامج أو مشروع أو حتى نية طيبة. وأن الأمر كله البحث عن مغنم ذاتى ومصلحة شخصية.. لكن لم نكن نتوقع هذه الإجابة الصاعقة من أحد الذين جاءوا يطلبون أصوات القرية.. وبعد أن استرسلنا فى الحديث فى مواضيع شتى إذ به فجأة يقول (شوفو فلان - عضو المجلس الحالى - لم يصرف أكثر من ثلاثين ألف جنيه على ترشيحه وشوفوا مقدار ما كسبه بعد انتهاء المجلس) واصابنا جميعاً ذهول الصدمة.. لكننا لم نغضب من الرجل. فقد كان أصدقهم قولاً.. وأوضحهم اهدافاً..



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ أغسطس ١٩٩٥

بداية ساخنة للمعركة الانتخابية

الإخوان المسلمون يصرحون : ثلث مجلس الشعب لنا !!

أحزاب المعارضة تعلن أسماء مرشحيها بداية سبتمبر

بدات الأحزاب والقوى السياسية استعداداتها للمعركة الانتخابية لمجلس الشعب. تجرى اتصالات بين احزاب معارضة للتنسيق فيما بينها. أعد الحزب الوطني غرفة عمليات.. تشرف عليها قيادة ثلاثية. ويعكف حزب التجمع حاليا على إعداد برنامجه الانتخابي، بعد ان فرغ تقريباً من إعداد الجزء الأكبر من قائمة مرشحيه.

يحظى موقف "الإخوان المسلمون" باهتمام خاص، سواء من جانب أحزاب المعارضة او الحكومة. ويؤكد الإخوان أن الحملة الأمنية التى وجهت لهم مؤخرا تستهدف اساسا التاثير على حملتهم الانتخابية. كما اكد مصدر إخوانى قيادى للأهالى ان الحركة يمكن ان تفوز بثلث مقاعد مجلس الشعب، إذا جرت انتخابات نزيهة، واكد ان "الإخوان المسلمون" سيخوضون المعركة مستقلين، وليسوا في حاجة إلى "التحالف" مع اية قوى اخرى فى ظل الانتخابات القريبة، ولكنه اشار إلى استمرار "التنسيق" مع حزب العمل، ولم يستبعد إمكانية التنسيق ايضا مع قوى سياسية اخرى، مشيراً إلى ان قوى متعددة ستخوض الانتخابات تحت شعار "الإسلام هو الحل".

بينما اكد عبد الحميد بركات الأمين العام المساعد لحزب العمل الاتجاه للتنسيق وليس للتحالف مع احزاب المعارضة خاصة الإخوان المسلمين، لمواجهة مرشحى الحزب الوطنى وقال إن الحزب سيعلن قوائمه الانتخابية فى نهاية الشهر الحالى، وسيتقدم بنحو ١٥٠ مرشحاً.

من جانبه وجه د. رفعت السعيد الأمين العام لحزب التجمع نداء لحزب العمل بالابتعاد عن الشعارات الدينية من اجل تحقيق التنسيق بين احزاب المعارضة، واكد ان حزب العمل هو المسئول عن تحديدموقفه من التنسيق مع التجمع الذى يعارض سياسات الحكم الخاطئة بنفس قوة معارضته لشعارات التاسلم السياسى.

وقال إن الحزب يتلقى الترشيحات من المحافظات وقد انتهى من إعداد القائمة الأولى للمرشحين وسيقوم بعرضها مع البرنامج الانتخابى على الأمانة العامة فى اجتماعها اول سبتمبر المقبل، مضيفاً إن التنسيق مع المعارضة سيتم فى إطار اخلاء بعض الدوائر لقيادات حزبية كبيرة ومهمة، وإن التنسيق الأساسى سيكون مع الحزب الناصرى وقوى اليسار الأخرى

..................البقية ص ٤ واقرا ص ١٣



لتقارب البرامج والمواقف الاجتماعية بينهم، مؤكدا رفض الحزب من حيث المبدأ للتنسيق مع تيارات التاسلم السياسي الذي يسعى لإعادة مصر إلى ما وراء النهضة الحديثة التي بدات منذ قرنين ويرفض الديمقراطية والمساواة بين المراة والرجل.

وفي الحزب الناصري اكد مصدر حزبي مسئول ان اللجنة العليا للانتخابات انتهت مساء الأحد الماضى من الاتفاق على القائمة الاولى للمرشحين وتضم نحو ١٢٠ مرشحاً وسيتم تصفيتهم قبل الإعلان النهائي في اوائل الشهر المقبل عن الأسماء النهائية.

اما في حزب الوفد فقد اكد ياسين سراج الدين عضو اللجنة العليا للوفد وامين العاصمة، استبعاد فكرة التحالف في سياسة الحزب الانتخابية وامكانية التنسيق في اخلاء الدوائر بشكل متبادل بين الأحزاب.

وقال إن بعض المحافظات لم تستكمل ترشيحاتها حتى الآن، ولم تجتمع الهيئة العليا للحزب حتى الآن لمراجعة قرارات رئيس الحزب حول الترشيحات النهائية، مشيراً إلى قرار مشاركة الوفد في كل دوائر العاصمة بمرشح واحد على الأقل، وانه قابل للتعديل على ضوء التنسيق مع المعارضة.



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٥

الانتخابات البرلمانية القادمة .. معركة ساخنة تهب مبكرة

الأحزاب تغازل الإخوان والأقباط!!

بدات المعركة الانتخابية لمجلس الشعب القادم مبكرة وساخنة، وخفت ضجيج مطالبة الأحزاب للحكم بالنزاهة إلا فيما يخص الضغوط السياسية ، وعجزت الأحزاب عن الاتفاق على شيء اللهم إلا إخلاء دوائر رؤساء الأحزاب ، وتفرغ معظمها للمناورة، والاتصالات الجانبية .. ومن المعارضة للحكم الذى تفرغ لما يراه خصمه الرئيسي وهم جماعة الإخوان المسلمون ، حيث أسرع بالقبض على اغلب من يراهم "عصب" الجماعة الانتخابية للإخوان سواء مرشحين ام أنصار او ممولين ، ودارت عجلة الإعلام توزع الاتهامات حول قضايا لم يفصل فيها بعد ، والتقطت الجماعة الخيط بمساندة ما أصطلح على تسميته بالتحالف الإسلامي ، وقدموا انفسهم للراى العام على انهم ضحايا القمع الحكومي ، وكبش فداء .. وتوزع "جيتو" رجال الأعمال على الأحزاب خاصة الوطني ، والناصرى والعمل والإخوان ، وباستثناء التجمع والناصرى حاورت كل الاحزاب الإخوان المسلمين بما فى ذلك الحزب الحاكم ، يبقى الأخوة الاقباط الذين تحاورت معهم الاحزاب كافة وأستمعوا ، ورحبوا ، دون وعودا!

مطالب وبرامج

اكتفى مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار بمطالبة الحكومة بثلاثة مطالب هي: الإشراف الكامل للقضاء ، وأن يوقع او يبصم الناخب امام اسمه فى جداول الانتخابات ، وتحديد اماكن للدعاية ، ثم حكومة محايدة من المستقلين للإشراف على الانتخابات. الوفد، والناصريون، والوطنى لازالوا يعدون البرامج الانتخابية ، اما التجمع فيقول عبد الغفار شكر عضو اللجنة العليا للانتخابات وامين التثقيف إن الأمانة العامة للحزب درست السبت الماضى البرنامج الانتخابى و استمعت إلى راى لجان المحافظات ورات ان يكون البرنامج موجزاً وشاملاً ويطرح القضايا الأساسية وهي:

البطالة ، زيادة الاعتماد على النفس ، التوسع فى الحركة التعاونية ، المواجهة الشاملة للإرهاب، مواجهة الفساد الحريات العامة ، التضامن العربى، كما شكلت الأمانة المركزية لجنة من رئيس تحرير الاهالى والمتحدث والأمين العام ، حيث أعدت ورقة للممارسة الصحيفة للأهالى فى المعركة الانتخابية ويحددها شكر فى طرح البديل الثالث.

يبقى التحالف الإسلامى ، وكما يقول ناجى الشهابى أمين مساعد حزب العمل وامين عام لجنة الانتخابات إن التحالف ابقى على برنامج ١٩٨٧، الذى مازال صالحاً ، بالإضافة إلى تعديلات فى قضية البطالة والاقباط ، ويرى أن رؤية الإخوان بالنسبة للأقباط تطورت عن عام ١٩٨٧.

ويضيف مصطفى كامل مراد بان التحالف لازال قائماً ورؤيته البرنامجية واضحة ، ويتفق مع ذلك المستشار مامون الهضيبى نائب المرشد العام للإخوان والمتحدث الرسمى ، وتشير إلى أن لكل مرشح إضافة للبرنامج العام برنامج محلي.

مرشحون ودوائر

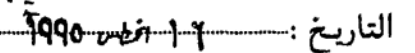
اما عن الترشيحات فقد انتهت كل الاحزاب من إعداد القوائم بشكل مبدئي ، ماعدا الحزب الوطنى الذى مازال يتلقى طلبات الترشيح وفق ما صرح به امين التنظيم الوزير كمال الشاذلى ، وتصرح كل الأحزاب ما عدا التجمع والناصرى أنهم سوف يخوضون المعركة فى كافة الدوائر، ويقول عبد الغفار شكر نحن نهتم بـ ٢٤ دائرة، ويشير ناجى الشهابى لاهتمام العمل بستين دائرة ، ومصطفى مراد يقول بالطبع لن نخوض الانتخابات فى كل الدوائر ، وسوف نركز على عدد لمنحدده بعد . والوفد يركز على ٧٠ دائرة، والناصرى يرى أحمد حسن أمين التنظيم لايوجد حزب يستطيع ان ينزل فى كل الدوائر ، وسوف نركز على

١ - ...



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٦ نوفمبر ١٩٩٥









مصطفى مراد   عبد الغفار شكر   كمال الشاذلى

تحقيق : سليمان شفيق

عدد لم نحدده بعد.

والإخوان المسلمون سيخوضون المعركة فى كل الدوائر ويقول الهضيبى ، الإرادة القادمة للانتخابات إرادة فردية ، لذلك نحن ننسق بين الأفراد الذين سوف يخوضون الانتخابات ، وعن مدى تاثير حملة القبض الاخيرة على معركة الإخوان في مجلس الشعب يؤكد بان الحملة الامنية لن تثنى الإخوان عن خوض الانتخابات ، وانه علم ان كثيراً من الإخوان لديهم إصرار قوى على خوض المعركة الانتخابية حتى ان بعض المقبوض عليهم حاليا سوف يتقدمون للانتخابات من داخل السجون عن طريق توكيلات رسمية ، ورأى أن الحملة هى مجرد إرهاب حكومى فاوضاع الإخوان معروفة للحكومة والجهات الامنية ، وكل نشاط الإخوان يجرى علنا ، وهذه الحملة الاخيرة ، وما صاحبها من صخب إعلامى المقصود منها تشويه صورة الإخوان.

تحالفات ومناورات

خفتت اصوات المعارضة حالياً فى الضغط على الحكومة، ونشطت حركة التحالفات الانتخابية وبرزت على السطح مجموعة تحالفات مثل التحالف اليسارى ، والإسلامى ، وجماعات رجال الأعمال ، والأقباط ، وفى رصد تلك التحالفات يقول عبد الغفار شكر عن التحالف اليسارى:

اعتقد ان الأوضاع الحالية للحياة السياسية فى مصر لا تساعد على تحالف انتخابى يسارى بالمعنى الحقيقى لكلمة تحالف - اى طرح برنامج انتخابى مشترك وان يكون المرشحون باسم التحالف ولايبقى إلا اخلاء دوائر متبادلة بين التجمع والناصرين والماركسيين المستقلين ، وتجهيز مندوبين ، وتشكيل لجان وعى انتخابى ، اما عن سبب عدم القدرة على ذلك ، او عجز احزاب المعارضة للوصول لاتفاقات اكبر من إخلاء دوائر يقول شكر:

الرغبة شىء ، والقدرة شىء اخر فى ظل الضعف الحالى فى التعددية الحزبية . وفى هذا الاتجاه يضيف احمد حسن بان الأحزاب غير متماسكة ، وكل حزب يبحث عن مصلحته الذاتية ولم يستطيعوا كما اثبتت التجارب السابقة ان يتخذوا اى موقف موحد، وعن موقف الناصرى من التحالفات يشير إلى انهم لم يتحاوروا إلا بشكل مبدئى مع التجمع وحزب العمل، وهناك إقبال للحوار مع الشيوعيين وان هذه الحوارات اقتصرت على كيفية إدارة المعركة الانتخابية وتوفير الضمانات لنزاهتها.

ولايبقى إلا التحالف الإسلامى الذى انجز برنامجه، واتفاقاته كما يقول ناجى الشهابى إنه جرى الاتفاق على مرشحين فى كل دائرة ، واحد للعمل، واخر للإخوان ، سيدخل الاحرار فى التنسيق فى مرحلة لاحقة، كما تم إعداد مندوبين لكل المرشحين ، ونامل فى المرحلة القادمة فى التنسيق مع الاحزاب كافة ، اما عن الوفد ورغم أن مصادر من داخله اكدت ان هناك ثلاث قنوات للحوار مع الإخوان المسلمين ، هم :فؤاد بدراوى وسعيد النجار ، وياسين سراج الدين ، وان الاولى والاخيرة توقفتا، ولكن الثالثة لازالت تعمل ، إلا أن سكرتير عام الوفد سعد فخرى عبد النور ينفى ذلك ويقول بانه ليس من طبائع الأمور ان يتحالف حزب ليبرالي مع تيار محافظ ، وكذلك ينفى الهضيبى اى حوارات مع الوفد بشأن التنسيق الانتخابى!!، وما يجرى من حوارات فهى مع احزاب المعارضة بما فى ذلك الوفد حول قضايا الحريات العامة ، وينفى احمد حسن إجراء اى حوار بين الحزب الناصرى والإخوان ، وعن التجمع يقول عبد الغفار شكر إن الحزب ينسق مع القوى والاحزاب كافة بما فى ذلك الشيوعيين والإخوان فيما يتصل بقضايا الحريات العامة ، ولى ان واحد يختلف مع الإخوان فى قضايا الإرهاب والدولة الدينية ، وتعتبر الاغلبية فى قيادة الحزب إن الإخوان خصم اساسى!!

أقباط لكن مصريون

بالنسبة لمشاركة الاقباط المصريين فى المعركة الانتخابية القادمة فقد غازلت الاحزاب كافة اصوات الإخوة الاقباط ، سواء عبر صحفها فى معارك الكنيسة السابقة ، او فى اللقاءات المباشرة خاصة اللقاء الاخير بين قيادات من حزب الوفد بقيادة فؤاد بدراوى وقداسة البابا شنودة الثالث فى منتصف الشهر الماضى ، والذى استمر اكثر من ثلاث ساعات ، وتطرق اللقاء للمعركة الانتخابية حيث اكد بدراوى على إيقاف الوفد للحوار مع الإخوان ، كما تم لقاء اخر بين قيادة من الحزب الوطنى وقداسة البابا اشير فيها حول إمكانية الوطن بترشيح عدد من الاقباط فى بعض الدوائر يتراوح بين ١٢،٥٠ مرشحاً ، ولم يعلن قداسة البابا على ذلك ، فى حين اكدت مصادر كنسية مطلعة ان اقصى عدد سوف يرشحه الوطنى لن يزيد عن عشرة مرشحين . فى حين يقول ناجى الشهابى أن التحالف سوف يرشح جمال السيد، ونبيل منير وإن كانت فرصتهما فى الفردى ضعيفة ويؤكد على انه لو كانت الانتخابات بالقوائم لكانا على راس قائمتين ، اما الاحرار فلديه مرشح واحد وهو وكيل الحزب ، والوفد ستة مرشحين لم يعلن عنهم ، والناصرى ثلاثة والتجمع لم يعد قوائمه بعد وإن كان الحزب الوحيد الذى سبق ان وضع الاقباط على راس قوائمه من قبل.

ورجال الأعمال

ويبقى وضع اخر جماعات الضغط وهم رجال الأعمال، وعلاقتهم بالمعركة الانتخابية المقبلة ، وحول ما تردد عن ترشيح جمعية رجال الأعمال المصريين لعدد منهم للبرلمان القادم ، صرح مصدر قيادى بالجمعية ، ان ذلك لم يحدث ، ولكن هناك مجموعة من رجال الأعمال المعروفة بانتمائها للحزب الوطني، طالبت الرئيس والمسئولين بترشيح انفسهم على قوائم الوطنى فى المعركة الانتخابية القادمة ، وتحدثوا باسم رجال الاعمال من اجل مصالحهم، واضاف نحن لسنا ضد ذلك فرجال الأعمال جزء من المجتمع المصرى ولهم الحق ان يرشحوا انفسهم مع اى حزب بما فى ذلك التجمع على ان يدافعوا عن الليبرالية والاقتصاد الحر ، من جهة اخرى اكدت مصادر مطلعة بالوطنى ان عدد رجال الاعمال الذين تقدموا بطلبات ترشيح حتى الآن ٢٢ مرشحاً ، منهم اربعة نواب سابقين .

وإن هناك خلافات حادة بين معظمهم و بعض قيادات الوطني بالاضافة إلى بعض الجهات الأمنية ، فى حين يعتمد حزب الوفد على عشرين رجل اعمال لترشيحهم وتمويل حملته الانتخابية. وهناك تسعة رجال اعمال سوف يرشحون انفسهم مع التحالف الإسلامي ليبلغ عدد رجال الأعمال المرشحين ٥١ مرشحاً.



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٦ اغسطس ١٩٩٥

استعدادا للانتخابات: حملات الأمن مستمرة فى ميت غمر

ادان حزب التجمع فى ميت غمر سياسات القمع التى يمارسها ضباط الشرطة بالدقهلية وقال عطية الصيرفى مرشح التجمع بميت غمر ان المسئولين عن الأمن اصدروا فرمانا بغزو المدينة واجتاحت الحملات الأمنية ورش الحرفيين والصناعات الصغيرة وقبضوا على عشرات من المواطنين بعد الاعتداء عليهم بالضرب والسب مما ادى إلى تجمهر الناس وهتافهم ضد الشرطة وقام احد الضباط بإطلاق النار على الجماهير الغاضبة بشارع الإمام الشافعى بالمنطقة الصناعية.

من ناحية اخرى قام ضابط مباحث مركز شرطة ميت غمر باستدعاء عادل حمدى باشا امين التجمع بميت يعيش وهدده وطلب منه وقف أى دعاية انتخابية بالقرية تخفى مرشح التجمع عطية الصيرفى.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ اغسطس ١٩٩٥

في مؤتمر شعبي حاشد بمنطقة عرب غنيم.

بكري: تزوير الانتخابات سيكون فضيحة كبرى أمام الرأي العام العالمي

واصل الناخبون بالدائرة (٢٥) في منطقة حلوان مؤتمراتهم الشعبية لتأييد الزميل مصطفى بكري رئيس تحرير جريدة «الاحرار» ومرشح الدائرة لعضوية مجلس الشعب في الانتخابات القادمة.

واعلن الناخبون عن تاييدهم المطلق لبكري في المؤتمر الذي عقد بمنطقة عرب غنيم امس الاول معربين عن ثقتهم في مرشحهم حتى يكون صوتهم المدافع عن حقوقهم تحت قبة البرلمان بعد معاناتهم من الوعود الكاذبة لنواب الحزب الوطني الذين يوصدون ابوابهم في وجه المواطنين بعد انتهاء المعركة الانتخابية.

في البداية تحدث احمد حسن باسم اهالي منطقة عرب غنيم نيابة عن الحاج شاكر حسن اعلن عن ترحيبه بالزميل مصطفى بكري مشيرا الى ان بكري لايبحث عن منصب أوجاه لكنه صاحب قلم حر ويحمل على عاتقة توصيل الكلمة الصريحة والشريفة للشعب المطحون من خلال جريدة «الأحرار».

وطالب احمد حسن الزميل بكري بضرورة التدخل لحل مشكلات إهالي حلوان المتمثلة في التلوث البيئي واهدار حقوق العمال داخل المصانع

تابع المؤتمر

عصام هادى

بالاضافة الى الطرق والصرف الصحي.

وقال: ايمن فهيم نيابة عن شباب عرب غنيم إن مصطفى بكرى صاحب تاريخ مشرف حيث قاد مظاهرات قنا عام ٧٧ لصالح الفقراء والمحتاجين بالاضافة الى اشتراكه في مظاهرات ٧٨ ضد وجود السفارة الصهيونية في القاهرة واعلن تأييد شباب عرب غنيم لبكري بعد ان ذاقوا العذاب على ايدى مرشحي الحكومة.

وتحدث الزميل مصطفى بكري مرشح الدائرة فاعرب عن سعادته الغامرة بهذه اللقاءات التي تجمعه باهالي حلوان مشيرا الى انه رغم كلماتهم البسيطة ولكنها جاءت عميقة ومؤثرة. واكد بكرى ضرورة تغيير الوزارة التي تجثم على صدور المواطنين منذ سنوات طويلة لم يشهدوا خلالها سوى الكوارث والنكبات والمعاناة والازمات مطالبا بوزارة وطنية لديها الاستعداد للتضحية بارواحها من اجل المواطن على ان يكون الرئيس مبارك حكما في ذلك مشيرا الى ان الدستور يجيز تداول السلطة بين الاحزاب المصرية ولم يتم ذلك الا من خلال الانتخاب الشعبي المباشر. وقال: بكري إن العرف جرى على تزوير الحزب الوطني للانتخابات لذلك لابد من وقوف الشعب يد واحدة ضد التزوير حيث ان اهالي حلوان لديهم الخبرة في هذا المجال مشيرا الى انهم اسقطوا جمال السيد في الانتخابات السابقة مما يدل على اصالة معدن رجال حلوان.

وطالب مصطفى بكري بضرورة وجود الرئيس مبارك بعيداً عن



المصدر : الأحرار

التاريخ : ١.٢ اغسطس 1995

الاحزاب حتى لايستمر الحزب الوطنى فى استغلال وجوده للسيطرة على المقاعد البرلمانية لانه من الصعب ان تصبح الحكومة محايدة بدليل نزول معظم الوزراء لانتخابات مجلس الشعب ليسوا كنواب عن الشعب وانما مدافعون عن سياسة الحكومة.

وحذر بكرى من اللجوء للتزوير لانه سيكون هناك مراسل اجنبى بكاميراته امام كل لجنة حتى تصبح فضيحة كبرى امام الراى العام العالمى واكد بكرى انه لايخشى الحبس ولن يتراجع عن الدفاع عن حقوق المواطنين البسطاء الذين يعانون من ارتفاع الاسعار وكساد سوق العمل وتهديد العمال بالتشرد من جراء تصفية القطاع العام واهمال المرافق والخدمات وانحدار مستوى التعليم مشيرا الى انه يشعر بانه ابن لكل مواطن مصرى وليس حلوان فقط. واختتم بكرى كلمته بقوله: إن الاحزاب المعارضة ليست ضد النظام بل هى جزء اساسى منه هدفه الرقى بالمجتمع وحل مشكلاته فى اطار شرعى وهو الانتخابات البرلمانية مؤكدا انه لابد وان تكون الانتخابات حرة نزيهة وعقب على الحديث عدد من ابناء المنطقة حيث اعلنوا تاييدهم للزميل مصطفى بكرى ووقوفهم الى جانبه فى المعركة الانتخابية



المصدر : الجمهورية
التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مؤشرات الترشيح لإنتخابات ١٩٩٥

● المرحلة الاولى لترشيحات الحزب الوطنى الديمقراطى لانتخابات المجلس القادم تنتهى اخر الشهر الحالى بعد تلقى هيئة مكتب الحزب ترشيحات جميع المحافظات طلب بعض أمناء الحزب بعدد من المحافظات مهلة لحسم الخلافات المثارة بشان اختيار المرشحين نظرا لتزايد اعداد الراغبين فى الترشيح ضمن صفوف الحزب بعد أن وصل متوسط عدد الراغبين فى بعض الدوائر الى ١٥ مرشحا ومطلوب اختيار اثنين فقط منهم .

● وتشير مؤشرات الاختيار لمرشحى الحزب الوطنى لخوض انتخابات نوفمبر ١٩٩٥ الى وجود شبه اتفاق على ترشيح عدد من رموز الحزب أبرزهم الدكتور احمد فتحى سرور رئيس المجلس الحالى ورئيس الاتحاد البرلمانى فى دائرته الانتخابية الحالية السيدة زينب .

والدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والامين العام للحزب فى دائرته ابشواى بالفيوم وكمال الشاذلى وزير شئون مجلسى الشعب والشورى والامين المساعد وامين التنظيم فى دائرته الباجور بالمنوفية والدكتور زكريا عزمى عضو الامانة العامة للحزب فى دائرة الزيتون واحمد حمادى وكيل المجلس فى قسم اول بسوهاج والسيد راشد رئيس اتحاد العمال فى دائـرة سيـدى جابـر بالاسكندرية .

كما توضح المؤشرات ترشيح الدكتور محمد عبداللاه رئيس لجنة العلاقات الخارجية فى دائرة المنتزه بالاسكندرية وعبدالرحيم الغول رئيس لجنة الشباب بنجع حمادى والمهندس فؤاد هجرس ببلقاس بالدقهلية وعبدالرحمن راضى بروض الفرج وممدوح الجوهرى بزفتى وعبدالرحمن بركة باتميده ومحمد عوده والدكتور عبدسالم بشبرا الخيمة والمهندس ابوبكر الباسل رئيس لجنة الزراعة وبهاء المليجى بدائرة اطسا بالفيوم وتوفيق عبده اسماعيل رئيس لجنة الخطة بدكرنس والسيد الشريف باخميم بسوهاج وطارق الجندى امين الحزب بالشرقية بدائرة القنايات وعبدالوهاب قوطه وكيل اللجنة الاقتصادية بدائـرة المنـاخ ببورسعيد وخالد حامد محمود بالرحمانية ومحمد خليل حافظ بالدرب الاحمر ومحمد محمود على حسن رئيس لجنة الاسكان بقوص بقنا وثريا لبنة نقيبة الاجتماعيين بمدينة نصر وسعيد عبده رئيس شركة باتا بمينا البصل وعبدالعزيز مصطفى رئيس شركة مصر للتأمين بقصر النيل وممدوح ثابت وكيل اتحاد الصناعات بالمنيل ومحمد ابوسديره وكيل اللجنة الاقتصادية بطهطا والمهندس يحيى السعيد وكيل وزارة الاسكان بالقاهرة بدائرة مصر القديمة واحمد خيرى امين الحزب بالاسكندرية بدائرة العطارين وحسن رضوان وكيل لجنة التعليم بدائرة دار السلام بسوهاج .

د.أحمد فتحى سرور

ويسعى الحزب الوطنى فى اختياره للمرشحين لخوض انتخابات المجلس الجديد الى الحد من ظاهرة الانشقاق بين صفوفه بالدوائر الانتخابية واختيار المرشحين الذين يحوزون تأييد القاعدة العريضة من اعضاء الحزب بدوائرهم .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ اغسطس ١٩٩٥

الموعودون ٣ قيادات بالحزب الوطنى

تتصارع لاختيار اصحاب الحصانة

تقارير للخارجية والداخلية ضد بعض المرشحين!

سوف تأتى الانتخابات البرلمانية حامية الوطيس، بسبب اهمية المرحلة القادمة التى ينتظر ان تشهد تعديلات فى الخريطة السياسية، وبدأ المرشحون الدعاية الانتخابية مبكراً دون انتظار لاعلان الاسماء معتمدين على اجراء الانتخابات بالنظام الفردى. ومن بين الاسماء الكثيرة جداً التى قررت خوض الانتخابات سياسيون، ورجال اعمال، واشخاص يدخلون التجربة لاول مرة، وجميع اعضاء مجلس الشعب الحاليين. وتؤكد المؤشرات ان ثلاثة عوامل تتحكم فى نتيجة الانتخابات القادمة وهى العصبيات القبلية فى الصعيد، وسلاح المال فى يد رجال الاعمال بالقاهرة والوجه البحرى، والعامل الثالث يقود زمامه بعض السياسيين من الخبرات البرلمانية السابقين والحاليين المتناثرين فى المناطق الثلاث. والحزب الوطنى لا يملك التأثير فى العوامل السابقة الا بالتزوير. والمشكلة الاخرى التى تواجه قيادات الحزب الوطنى فى الانتخابات القادمة هى فشل المفاوضات فى ضم المرشحين المستقلين إلى صفوف الحزب الوطنى، او الحصول على وعود منهم بالانضمام إلى الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى بعد نجاحهم فى الانتخابات. ويأتى رفض المستقلين وخاصة من النواب الحاليين إلى اسباب عديدة منها نكوص قيادات الحزب الوطنى بوعودهم للمستقلين بتقلدهم مناصب فى الحزب والمجلس بعد انضمامهم إلى صفوف الحزب الوطنى، واكتشاف المستقلين ان الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى تحولت إلى تابع للحكومة وليست رقيبة عليها. وكان عدد المستقلين الذين نجحوا فى انتخابات عام ١٩٩٠ حوالى ١١٣ مستقلا هرولوا إلى الحزب الوطنى الا ١٧ عضوا احتفظوا باستقلاليتهم وكانوا الاداة التى حفظت لمجلس الشعب بعضا من مهامه بسبب ادائهم المتميز والراقى تحت القبة.

والعقبات السابقة فى طريق الحزب الوطنى جعلت قياداته تفكر فى التراجع عن المبادىء والمواصفات المطلوبة فى المرشح والتى اعلنوا عنها مثل النزاهة والامانة، والالتزام. فاول شىء تراجع عنه الحزب صراحة.. عدم التقيد بالالتزام الحزبى فى الترشيح، وان كان عدم التقيد بهذا الشرط ليس من الموبقات السياسية، الا انه حيلة ماكرة لجأ إليها الحزب الوطنى للاحتفاظ بالمرشحين خوفاً من لجوئهم للاحزاب الاخرى، وفى نفس الوقت النتيجة فى يده(!).

والواضح ان الحزب الوطنى لا يهمه نزاهة او امانة فى مرشحيه بقدر ما يهمه الحصول على الاغلبية فى مجلس الشعب، وهذا كلام ليس من عندنا فقد دخل مجلس الشعب ضمن صفوف الحزب الوطنى تجار المخدرات، وتجار الاغذية الفاسدة،





المصدر : الـــوفـــد

التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

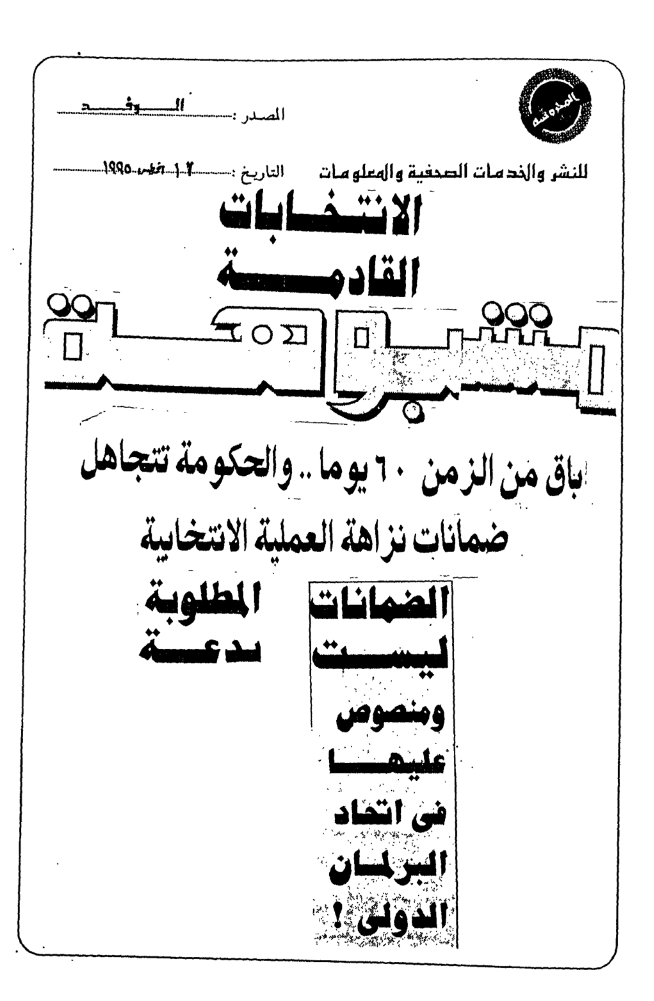
واللصوص والمرتشون.

وكما فشل الحزب الوطنى مع المستقلين فشل ايضا مع رجال الاعمال الذين يخوضون الانتخابات معتمدين على سلاح المال، وأخر ورقة يفكر الحزب الوطنى فى طرحها هى ترشيح اعضاء مجلس الشورى الحاليين من رجال الاعمال فى انتخابات مجلس الشعب ، فى نفس دوائر رجال الاعمال المستقلين (!) ومعلوم أن مجلس الشورى يضم عددا كبيرا من رجال الاعمال ويعضهم جاء بالتعيين.

ووصلت الامانة العامة للحزب الوطنى ترشيحات المحافظات، وتضمنت القوائم اسماء اكثر من ٧٠٠ مرشح، وظهرت فيها خلافات شديدة بين امناء الحزب الوطنى والمحافظين بسبب موقف المحافظين المعارض لترشيح بعض النواب الحاليين من اعضاء الحزب الوطنى بعد ان سببوا لهم احراجا شديدا فى الدورات البرلمانية الماضية فى احداث الزلزال والسيول. كما تضمنت القوائم ترشيح اشخاص ليسوا فوق مستوى الشبهات وقدمت بهم تقارير امنية وتقارير من وزارة الخارجية. وبعضهم رفعت عنهم الحصانة لاسباب متعلقة بالامانة وضياع المال العام. وانقسمت الامانة العامة للحزب الوطنى على نفسها فى ثلاث جبهات، الاولى يقودها الدكتور يوسف والى امين الحزب والثانية يقودها كمال الشاذلى امين التنظيم ويؤيده محيى الدين عبداللطيف امين الحزب بالقاهرة والجبهة الثالثة يقودها صفوت الشريف مساعد الامين العام.. ولكل جبهة من الجبهات الثلاث رؤية فى المرشحين ولكل منهم قائمة مرشحين خاصة به غير ترشيحات المحافظات.

فوزير الاعلام يساند مذيعة نشرة ويسعى لترشيحها فى احدى محافظات الوجه البحرى كما يسعى لترشيح بعض رؤساء الادارات بالتليفزيون. والدكتور يوسف والى يعارض فكرة ترشيح بعض الوزراء ويساند كمال الشاذلى اعضاء مجلس الشعب الذين نجحوا فى الانتخابات التكميلية ولم يمارسوا دورهم البرلمانى. ولا توجد طريقة امام الحزب الوطنى للحصول على الاغلبية فى الانتخابات سوى اللجوء إلى التزوير والبلطجة، لأن الحصول على نسبة ثلثى اعضاء المجلس مسألة صعبة بالنسبة للحزب الوطنى فى حالة اجراء انتخابات نزيهة. ولمجلس الشعب القادم اهمية خاصة لانه سوف يرشح رئيس الجمهورية ويحتاج الترشيح موافقة ثلثى الاعضاء.

محمود غلاب



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٥

الانتخابات القادمة مشبوهة

باق من الزمن ٦٠ يوما .. والحكومة تتجاهل ضمانات نزاهة العملية الانتخابية

الضمانات المطلوبة ليست بدعة ومنصوص عليها فى اتحاد البرلمان الدولى !

● احكام القضاء تؤكد ان كل الانتخابات التى تمت بمصر كانت بها عمليات تزوير.. والتزوير كان دائما لصالح الحزب الحاكم مهما كان اسمه.. وهذا طبيعى فالحزب الحاكم هو الذى يحكم ويشرف على الانتخابات فى نفس الوقت.

● ولأن المناخ فى السنوات الاخيرة اختلف.. فان الاحزاب اشتمت رائحة ديمقراطية، وتوسمت بوادر تغيير.. اجتمعت.. تحاورت.. طلبت وضع ضمانات لوقف عمليات التزوير لصالح مرشحين باعينهم كما يحدث فى كل انتخابات.. وفعلا وعدت الحكومة بتنفيذ الضمانات.

● والآن لم يتبق سوي ٦٠ يوما فقط علي بدء المعركة الانتخابية.. والضمانات التى طلبتها المعارضة لاحس ولاخبر.. الحكومة «كفت على الخبر ماجور» لتكتشف أحزاب المعارضة أنها كانت واهمة، وانه لاضمانات على الاطلاق لنزاهة المعركة القادمة.

اذن فنتائج المعركة الانتخابية محسومة مقدما.. ومشكوك ايضا فى نزاهتها مقدما!!

اكثر من ٧٠ عضوا قضت محكمة النقض ببطلان عضويتهم لثبوت تزوير فى العملية الانتخابية.. ومجلس الشعب يصر على بقائهم.. وقبل هذا المجلس، مجالس كثيرة ثبت بطلان عضوية كثير من اعضائها بنسب مختلفة.

وكل دول العالم ـ الديمقراطية ـ ترفض اطلاقا وصول اى عضو للبرلمان بغير الطرق الشرعية، فان حدث ووصل وثبت ذلك، يطرد ويحاكم فورا.

ولكى تضمن هذه الدول الديمقراطية ذلك، فانها تضع ضمانات لنزاهة العملية الانتخابية.. ولذلك لايحدث عندها مثلما يحدث عندنا من عمليات تزوير لان لديها ضمانات.

اما هنا فى مصر.. فلا ضمانات على الاطلاق.. ورغم ثبوت الخلل.. الا ان هناك اصرارا من جانب الحكومة على عدم وضع ضمانات.. الامر شديد الخطورة، وينسف قضية الديمقراطية من اساسها، ويؤكد عدم رغبة الحزب الوطنى وحكومته فى اجراء تغيير شامل بغرض الاصلاح.

فى البداية، يؤكد الدكتور نعمان جمعة نائب رئيس حزب الوفد ان احزاب المعارضة اتفقت على ضمانات محددة لنزاهة العملية الانتخابية القادمة، وحدد هذه الضمانات بضرورة تنحى رئيس الدولة عن رئاسة الحزب الوطنى، وتشكيل حكومة قومية تحوز ثقة المواطنين كمطلب لتبديل المناخ السياسى العام بمناخ افضل حتى يتوفر للانتخابات الاقبال على المرشحين والناخبين على السواء.

ويضيف الدكتور نعمان جمعة ان الضمانات شملت ايضا وقف حالة الطوارئ من الآن وحتى اعلان نتيجة الانتخابات على الاقل، مع اتاحة الفرصة لجميع الاحزاب للاعلام عن نفسها بالصحف الحكومية والاذاعة والتليفزيون بنسب ثابتة.. كما طلبنا ـ والكلام لايزال لنائب رئيس حزب الوفد ـ اجراء تعديلات فى بعض التشريعات المنظمة للعملية الانتخابية، منها التوسع فى تعريف العامل والفلاح وبحيث يكون العامل هو كل من يقدم جهدا مقابل اجر، وان يكون الفلاح هو على من يعيش على الانتاج الزراعى. وكذلك يشترط ان يكون المندوب من ناخبى الدائرة ولا يشترط ان يكون من ناخبى اللجنة الفرعية.. وايضا مع ضرورة ابراز الناخب لبطاقة اثبات شخصيته، والاكتفاء بها كبديل عن بطاقة الانتخاب، وضرورة توقيع الناخب او وضع بصمة امام اسمه فى كشوف الانتخاب.. كما ينبغى توزيع كشوف الناخبين بعناوينهم لكل مواطن يطلبها مقابل رسوم تغطى تكاليفها.. وكذلك الاكتفاء باعتماد المندوب اوالوكيل بالتصديق علي توقيع المرشح امام موثقى الشهر العقارى، والا يستلزم الامر تصديق جهاز الادارة.

ويوضح الدكتور نعمان جمعة ان الحكومة لم تستجب لاى مطلب طلبته المعارضة كضمان لنزاهة العملية الانتخابية.. ومعنى ذلك هو اصرار الحكومة والنظام على اتاحة فرص اكبر للمتلاعبين، والعمل على احجام الرأى العام عن المشاركة.. وهذا يوضح نوايا الحكومة فى الانتخابات القادمة.

الحوار الوطنى..!!

اما جمال ربيع رئيس حزب مصر، فيقول سبق ان التقيت مع الاستاذ فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد وتحاورت مع رؤساء

الاحزاب فى قضية الحوار الوطنى السابق.. وكان الهدف من ذلك الحوار ان نجتمع ونتحاور فى مرحلة عصيبة تمر بها مصر، ونحاول الاتفاق على صيغ محددة بين المعارضة والحزب الوطنى.. واستجاب رؤساء الاحزاب، واعلن الرئيس حسنى مبارك عن فكرة الحوار الوطنى.. وبالفعل التقينا، ففوجئنا ان الحوار اجهض، ولم يتمكن من بلوغ هدفه.. وقد تقدم حزب مصر بورقة عمل واضحة بضرورة ادخال تعديلات دستورية استقيناها من كتاب «الدستور الذى نطالب به» والذى شارك فى اعداده نخبة من اساتذة وفقهاء القانون الدستورى بمصر.. واغلق باب الحوار الوطنى، وانصرفنا ونحن نضرب كفا بكف ودون ان نصل الى نتيجة.

وبعد ذلك ـ والكلام لجمال ربيع رئيس حزب مصر ـ حدثت تطورات سياسية كثيرة، وعلى كل حال، لا اعتقد فى نزاهة الانتخابات القادمة كما يدعى الحزب الوطنى.. وهو امر يؤسف له، لاننا نريد الاجتماع على صيغة للتفاهم بيننا.. كشعب وحكومة..

وفى رايى ان عدم اقدام الحكومة على تقديم ضمانات خطأ فادح فى حق النظام ورئيس النظام... لانهم بذلك وضعوا هذا النظام فى مواجهة لامبرر لها مع احزاب المعارضة.. فكلنا مصريون.. ومهما كانت انتماءات الحزب فانها احزاب وطنية.. والبوادر لاتبشر ابدا بخير.. واتوقع ان تستمر العجلة على ماهى عليه، وسنفاجا بعد ذلك بامور سيئة كالعادة.. والمفروض ان تكون هذه الضمانات قد نفذت منذ سنة، لانها اقل فترة ممكنة للاعداد للانتخابات، بحيث تكون الاوضاع قداستقرت، ويكون هناك شعور لدى المواطنين بان اصواتهم ذات قيمة. وهم الآن لايشعرون بذلك.

مللنا..!

اما الدكتور رفعت السعيد الامين العام لحزب التجمع، فيؤكد ان هناك حالة ملل بين الاحزاب المصرية من تكرار طلب ضمانات لنزاهة العملية الانتخابية.. وكان من بين الضمانات التى طلبناها الاشراف القضائي الكامل على العملية الانتخابية، وكانت الحكومة ترد علينا بان عدد القضاة لايكفى.. ولكننا رددنا عليها بانه لاعيب ان تجرى الانتخابات على عدة مراحل، بحيث تبدا فى عدد من المحافظات كل يوم.. وهناك دول ديمقراطية كبيرة تفعل ذلك، ولا تشعر باى مشكلة فى نقص اعداد القضاة.. ومعنى ان تصر الحكومة على وضع القضاة باللجان العامة فقط،

هو ان يكون كل قاض مسئولا عن المراقبة فى ٥ أو ٦ أو ٧ قرى، وتكون اللجان داخل القرى تحت مسئولية رؤساء اللجان،وهم موظفون حكوميون يخضعون لاوامر، ولسيطرة رجال الشرطة، والاسر ذات النفوذ داخل القرى.. فاذا وصلت شكوى للقاضى تكون اسبابها ومظاهرها قد زالت اثناء انتقاله.. وهى لعبة بليدة لايمكن ان يكون معناها اشرافا قضائيا على الاطلاق ويضيف الدكتور رفعت السعيد اننا طلبنا ضمانا آخر بان تتم العملية الانتخابية بموجب البطاقة الشخصية او العائلية، وبشرط ان يؤشر رئيس اللجنة على البطاقة بما يفيد ان الناخب ادلى بصوته.. وكان هذا المطلب بعد الاطلاع على قوائم الانتخاب، واكتشاف دوائر عديدة يجرى تسجيل اسم الناخب الواحد بها فى ٣ او ٤ لجان فرعية، وهناك آلاف من المواطنين تم قيدهم عدة مرات ولدى كل منهم اكثر من بطاقة انتخابية.. وبذلك يمكن مضاعفة عدد اصوات كل مرشح الى ٣ او ٤ اضعاف.

كما طلبنا ان يوقع الناخب ببصمته او بتوقيعه امام اسمه فى كشوف الناخبين.. وهدف ذلك ضمان عدم تسديد اسماء الموتى والمسافرين والغائبين.. فهناك ٤ ملايين مصرى يعملون بالخارج ولايدلون باصواتهم.. فكيف تكون نسبة الحضور فى بعض اللجان ١٠٠٪!!؟

ويقول الدكتور رفعت السعيد، ان الضمانات التى تطلبها احزاب المعارضة بسيطة، ولا تحتاج الى مماطلة.. والمستفيد من استمرار الاوضاع كما هى عليه،.هوالذى يستفيد منها دائما ولذلك لايرغب فى تغييرها.

اما الدكتور حلمى مراد نائب رئيس حزب العمل فيؤكد ان الضمانات التى طلبتها المعارضة لم ولن تنفذ.. وحتى الضمانات الموجودة مثل ذلك فى قانون تنظيم ممارسة الحقوق السياسية لم تنفذ على الوجه القانونى السليم.. وفى مقدمة ذلك مراجعة الجداول.. فالمفروض انهم اطالوا فترة المراجعة، ونص القانون على اضافة اسماء من توفرت بهم الشروط، وحذف اسماء المتوفين والمهاجرين واستبعاد من توقفت حقوقهم الجنائية، ثم تعرض هذه الجداول على مراكز الشرطة والشياخات لاطلاع الناخبين عليها، وامكانية الطعن فيها بالحذف والاضافة.. ولكن لم يحدث العرض بحجة انه من يريد الاطلاع على اسم شخص بذاته يأتى للمكتب المختص بجداول الناخبين بمركز الشرطة ليطلع عليها.. وهذا مخالف للقانون، فهناك فرق كبير بين عرض الاسماء كلها فى اماكن محددة لجميع المواطنين، والكشف على اسماء محددة عند موظف حكومى وهذا معناه ان الجداول الانتخابية فى الانتخابات القادمة لن تكون مستوفاة للشروط القانونية.

ويضيف الدكتور حلمى مراد ان الضمانات الجديدة التى طلبتها المعارضة لضمان نزاهة الانتخابات القادمة، والتى طلبتها الاحزاب من رئيس الجمهورية ليست بدعة ولكنها معمول بها فى الدول الاخري ذات السمعة الانتخابية الطيبة. فضلا عن ان كل هذه الضمانات وردت فى اعلان عالمى صادر عن اتحاد البرلمان الدولى، ومبين بها ضمانات نزاهة العملية الانتخابية وحرية الانتخابات. ومعنى هذا ان ماتطالب به المعارضة ليس جديدا..

ويفسر الدكتور حلمى مراد عدم موافقة الحكومة على هذه الضمانات بانها لاتريد ان تكفل النزاهة للعملية الانتخابية القادمة، وان تكون لها السلطة المطلقة فى الاشراف على العملية الانتخابية.. والحادث فعلا ان وزير الداخلية وهو عضو السلطة التنفيذية يشرف على الانتخابات منذ طبع بطاقات الانتخابات وحتى الاعلان عن نتيجتها.. وهذا وضع غير سليم ، ولذلك طلبت احزاب المعارضة أن يكون الاشراف على العملية الانتخابية للقضاء كسلطة محايدة ويوضح الدكتور حلمى مراد ان هناك اعتبارات كثيرة وتجارب



سابقة تجعلنا واثقين اننا سنخوض انتخابات قادمة غير سليمة، ومحل شك وتؤدى حتما لاستمرار الاوضاع غير المطمئنة.. وكنا نأمل أن تكون الانتخابات القادمة بداية لمرحلة جديدة تقوم على اساس وجود سلطة شرعية تتولى مسئولية التشريع فى مصر.

الحكومة ترفض

ويؤكد ابراهيم بدراوى المتحدث الرسمى باسم الشيوعيين المصريين ان الضمانات كان يجب ان تفرض منذ زمن طويل.. ولكن الحكومة لاتريد ان تعطى ضمانات لنزاهة العملية الانتخابية..، والحكومة ترفض هذه الضمانات

تحقيق: أسامة هيكل

وغير مستعدة لها، لان اول هذه الضمانات هو اعادة صياغة جداول الانتخابات، وتنقيتها وتطهيرها من الاموات والمسافرين.. وهذا يعنى - بالطبع - ضعف فرص التزوير بالنسبة للحكومة.. اما الضمان الثانى فهو التصويت بالبطاقة الشخصية والتوقيع او البصمة امام الاسم فى الكشوف، وهذا معناه ان الشخص لايمكنه الادلاء بصوته الا مرة واحدة فقط.. وهو ايضا ضعف لفرصة التزوير.

اما الضمان الثالث فهو الاشراف القضائى الكامل وليس الاشراف الجزئى كما هو متبع الآن.

ويضيف ابراهيم البدراوى انه من غير المعقول امتناع مجلس الشعب عن الامتثال لتنفيذ الاحكام التى صدرت لتثبت تزوير عدد من اعضائه بدعوى ان المجلس سيد قراره.. وهذا معناه ان هناك فئة فوق القانون، ولابد من تجريم عملية التزوير فى الانتخابات، ووضع عقوبات صارمة ضد من يثبت تزويره لردعه.

ويوضح ابراهيم البدراوى المتحدث باسم الحزب الشيوعى المصرى ان عدم تنفيذ الضمانات التى طلبتها احزاب المعارضة سيؤدى لمشكلة ضخمة، ومعناه استمرار لتردى الاوضاع وتفاقم الازمات.. ومعناه مزيد من سلبية المواطن المصرى الذى ترسخ لديه الشعور بعدم اهمية صوته الانتخابى.. وبالتالى سيؤدى الامر لمزيد من العنف.. وفى رأيى - كما يقول البدراوى - ان رغم استمرار الاوضاع، فلابد من خوض المعركة الانتخابية القادمة بمنتهى الشراسة، ولابد ان تنسق المعارضة جهودها حتى تتمكن من ممارسة دورها الانتخابى وللوصول الى حد ادنى من المكاسب.

.. وتبقى كلمة

فاذا كانت الحكومة جادة فعلا فى وعدها بنزاهة العملية الانتخابية القادمة، كان يجب عليها ان تستجيب لطلبات احزاب المعارضة، وتنفذ هذه الضمانات، او على الاقل بعضها.. ولكن لم يحدث.. وهو الامر الذى يشكك تماما فى نوايا الحكومة.. فاذا اضفنا الى ذلك تصرفات الحكومة ومحاولاتها لتكميم الافواه وتقييد حرية الرأى يزيد هذا الشك ليصل الى درجة اليقين.. وهو نفس الامر الذى توقعه عدد كبير من المراقبين، واكدوا ان هذا العام سيكون ردة على الهامش الديمقراطى الذى كان متاحا طوال السنوات الماضية والمعركة الانتخابية القادمة على الابواب وهى الفيصل.



المصدر : الوفد

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧ أغسطس ١٩٩٥

نبضات

طلب احاطة نقدمه إلي السيد/ وزير الداخلية يتعلق بانتخابات مجلس الشعب القادمة. والشعارات التي نسمعها دائما هي أن الشرطة محايدة ولاتتدخل في الانتخابات. والمفروض أن تكون كذلك لأنها وجدت لأمن الشعب كله. ولاتستمد مبرر وجودها من الحزب الذي يحتكر السلطة.

وللأسف أن الواقع لايؤكد شعار الحياد. بل هو يناقضه بشكل ملفت للنظر.

ففي محافظة الغربية قام مفتش مباحث أمن الدولة باستدعاء بعض الأشخاص الذين أختارتهم لجنة الوفد بالغربية كمرشحين عن الوفد في انتخابات مجلس الشعب القادمة.

هذا الاستدعاء خطير بغض النظر عن مضمون اللقاء. فالاستدعاء في حد ذاته تهديد وتخويف. ومن شأنه أن يؤدي الى تردد أصحاب المصالح في الترشيح تحت راية حزب معارض.

فما شأن مباحث أمن الدولة بمرشحى الوفد. وهل امتد اليهم وصف الارهاب والتطرف؟!

لقد بدأ التدخل في الانتخابات إعتباراً من مرحلة الترشيح. فيتم محاصرة أحزاب المعارضة ومطاردة مرشحيها حتي يعتذروا عن الترشيح. فتقاسي المعارضة دوامة البحث عن المرشح المناسب القادر علي خوض الانتخابات.

والعثور علي المرشح المناسب مشكلة بالغة التعقيد. فمعظم الراغبين في الترشيح يخشون خوض الانتخابات باسم المعارضة. فهم يعلمون أن المهمة ثقيلة وصعبة ان لم تكن مستحيلة. لأن الراغب في الترشيح يدرك ان الناخبين لايقبلون علي الانتخابات وان الحكومة تسيطر علي نتيجة الانتخاب. وهذه النتيجة منقطعة الصلة تماما بارادة الناخبين.

وقد ترتب علي كل ذلك أن المرشح صاحب القدرة والعزوة والفرصة يتجه الي حزب الحكومة ليرشحه. لأن هذا الحزب يضمن له النجاح.

إذا أضيف الي هذه الصعوبات قيام مباحث أمن الدولة باستدعاء المرشحين لارهابهم. لكان الأمر جد خطير لأن التدخل يسعي الي احجام المعارضة عن الترشيح واخراجها من حلبة الانتخابات مبكراً.

هذا الموقف غير مفهوم وغير مبرر. لأنه يعني أن الداخلية تعمل لحساب الحزب الوطني. وتعتبر المعارضة كأنها رجس من عمل الشيطان، فلا بد من استئصاله.

ومثال آخر في مركز الباجور منوفية، حيث يستمر مأمور مركزها في موقعه منذ خمسة عشر عاماً. ولايجرؤ أحد علي نقله إلي مكان آخر!!

وفي انتخابات مجلس الشورى الأخيرة في الباجور قام مأمور المركز بمهمته خير قيام. من طرد مندوبي المرشحين والاشراف علي تسويد البطاقات. ويرفض هذا المأمور حتي الآن تنفيذ أمر النيابة بضبط واحضار أحد المتهمين في شروع في قتل أثناء الانتخابات. والمتهم يجلس كل مساء بالمقهي. وعندما يراه المأمور يحييه مقرنا اسمه بلقب «البيك» ومطمئنا إياه بعدم المساس بشخصه.

ونذكر كذلك مهزلة قيد بعض الناخبين في أكثر من دائرة وأكثر من لجنة داخل الدائرة. ومهزلة قيام بعض الوزراء وبعض رؤساء مجالس ادارة الشركات تعيد العاملين التابعين لهم في جداول الانتخاب التي سيرشح فيها هؤلاء المسئولون. وكان المفروض عدم قيد الناخب الا في الدائرة التي يقع بها محل اقامته.

ولماذا لا تسلم من الآن جداول الناخبين بالأسماء والعناوين لكل من يطلبها مقابل نفقات تصويرها. ويتم تصحيح الأخطاء التى يكتشفها أي مواطن. علما بأن مرشحي الحكومة يحصلون علي كشوف الناخبين في أي وقت ومبكراً.

تلك هي بعض الأمثلة التي تشير الي دور وزارة الداخلية التي تنحاز إلي مرشحى الحزب الحكومي ضد مرشحي المعارضة. وهو دور لايبشر بخير في الانتخابات القادمة.

د . نعمان جمعة



المصدر : الأخبار

التاريخ : [illegible] أغسطس ١٩٩٥



½ كلمة

المواطن ابو بكر النمرسى . الهرم الرموز الانتخابية كالنخلة والجمل والبسكيلته تستعمل عند انتشار الأمية ، وقد حدث فى مجالس نيابية سابقة دخول نواب اميين فى المجلس ، وكان احدهم عندما يوقع أسمه يرسم بسكليته .

أحمد رجب



فكرة!

عشت فى امريكا عدة سنوات عندما كنت طالبا فى الجامعة. وحضرت انتخاب رئيس الجمهورية عندما رشح فرانكلين روزفلت ضد مستر لاندون حاكم احدى الولايات. يومها كانت اغلبية صحف امريكا ضد الرئيس روزفلت تهاجمه وتحاربه وتسخر منه، ولم يكن معه إلا الراديو الذى كان يتحدث فيه الرئيس الى الشعب كل اسبوع.

وقبل الانتخابات سأله الصحفيون من يتنبأ انه سيفوز بالانتخاب، فامسك روزفلت بورقة وقلم وكتب عليها «ولاية مين وولاية فيرمونت ضدى وجميع باقى الولايات معى». ثم طوى الورقة ووضعها فى ظرف مقفول ووقع على الظرف وطلب من عدد من الصحفيين ان يوقعوا معه.

وجرت الانتخابات وفتحوا المظروف فاذا بعدد الولايات ضد روزفلت هو العدد الذى كتبه الرئيس والذى حدده وانتخبت باقى الولايات روزفلت دون سواه. وكانت مين وفرمونت اصغر الولايات فى امريكا ومن الغريب ان مستر لاندون المرشح المنافس بقى يؤكد ويتحدى انه هو الذى سيكسب الانتخابات. وفى مصر اجرى احمد زيور باشا رئيس الوزراء الانتخابات لمجلس النواب وكان يؤيده حزب الاتحاد، ووقفت ضده كل الاحزاب: حزب الوفد وحزب الاحرار الدستوريين والحزب الوطنى. وصدرت الاوامر للمديرين والمحافظين بان يؤيدوا مرشحى حزب الاتحاد. وظهرت نتيجة الانتخابات فاذا بحزب الاتحاد يحصل على اربعة نواب فقط لاغير. وحصلت المعارضة على ٢١٠ نواب.

وظهر ان جميع المديرين والمحافظين رفضوا ان ينفذوا اوامر رئيس الوزراء المشددة وكانت آخر مرة يتولى فيها زيور باشا رياسة الوزارة!

مصطفى أمين

فؤاد سراج الدين رد على تصريحات شقيقه ياسين

خلافات في قيادة الوفد في شأن التنسيق مع الحزب الوطني

□ القاهرة - من محمد صلاح:

■ تفجرت أزمة في قيادة حزب الوفد المصري المعارض إثر تصريحات ادلى بها امين الحزب في القاهرة السيد ياسين سراج الدين، شقيق رئيس الحزب فؤاد سراج الدين نشرت اول من امس في صحيفة «الاهرام» وتناولت موقف الحزب من الانتخابات البرلمانية المقبلة المقرر اجراؤها في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

ولوحظ ان صحيفة «الوفد» نشرت امس تصريحاً لرئيس الحزب اعتبر فيه ان ما نشر في «الاهرام» منسوبا الى ياسين سراج الدين في شأن موقف الحزب من الانتخابات «لا يعبر عن رأي الحزب او خطته في المعركة الانتخابية». وأشار الى انه «سبق نشر تصريحات واحاديث في بعض الصحف والمجلات منسوباً الى بعض اعضاء الحزب وهي كلها لا تعبر عن رأي الحزب ولم تصدر عن قيادة مسؤولة فيه»، وشدد على ان رئيس الحزب «هو وحده الذي يعبر عن سياسة الحزب».

وكان ياسين سراج الدين تناول في تصريحاته مسالة التنسيق بين الحزب الوطني الحاكم وحزب الوفد وقال «ربما يرى الحزب الوطني انه ليس من المصلحة العامة ان يحارب جميع الاحزاب في هذه الآونة كما انه - اي الحزب الوطني - تاكد أن حزب الوفد هو الحزب الليبرالي الوحيد وانه ليس حزبا متطرفا او عقائديا او متعصبا فالوفد هو صاحب شعار الوحدة الوطنية وسلاحه الوحيد هو الديموقراطية والكلمة والرأي والرأي الاخر»، واضاف: «هناك عناصر كثيرة تؤثر في المعركة الانتخابية وهي مغايرة لتلك العناصر التي سادت في الانتخابات الماضية فسلاح المال يعد اخطر هذه العناصر التي سيواجهها حتى الحزب الحاكم اذ ان الانتخابات بالنظام الفردي ستتيح لاصحاب الملايين المشروعة وغير المشروعة خوضها املاً في الحصانة البرلمانية». ونفى ان يكون في نية حزب الوفد «التخطيط لتكرار خداع بقية احزاب المعارضة كما حدث في انتخابات عام ١٩٨٧». وقال: «إن امر التنسيق وارد وقد فاتحنا فيه معارضون كثيرون لكننا حتى الآن لم نتخذ اي خطوات تنفيذية لتحقيق هذا التنسيق لسببين: الاول ان الوفد لم يحدد حتى الآن أسماء مرشحيه في الانتخابات المقبلة، والثاني ان الوفد لم يقتنع حتى الآن بان الحزب الحاكم هو خصمه الوحيد في الانتخابات المقبلة».

ورأى مراقبون ان الخلاف بين الشقيقين يعكس صراعا داخل الحزب الذي يعد أحد اهم احزاب المعارضة في مصر. ويستمد الحزب قوته من كونه الحزب المصري الاول الذي ظهر على الساحة من خارج عباءة الاتحاد الاشتراكي، على خلاف احزاب «العمل» الاحرار، التجمع والوطني. وكان الوفد اول حزب معاد لثورة تموز (يوليو)، التي يكتسب منها النظام شرعيته، يباشر العمل مع اطلاق حرية الاحزاب وتمكن من اقامة معارضة برلمانية قوية في انتخابات عام ١٩٨٤. وتقود الحزب مجموعة من القوى والتيارات الليبرالية التي تعبر عن فئات مختلفة ينتمي جيلها الى جيل ما قبل الثورة ثم جماعات الرأسمالية التي افرزتها سنوات الانفتاح الاقتصادي.

لكن مراقبين يؤكدون ان فؤاد سراج الدين يظل الرجل الاقوى في الحزب ويستبعدون أن تتم الاطاحة به او ازاحته عن رئاسة الحزب الذي يستمد قدراً كبيراً من قوته من شخص فؤاد سراج الدين نفسه. ويشير هؤلاء الى اجتماع جمعية عمومية كان الباشا دعا الى عقده في ايلول (سبتمبر) من العام الماضي اقر خلاله ١٥ تعديلا على اللائحة الداخلية للحزب جعلت منه رئيسا للحزب مدى الحياة برغم اعتراض عدد من قادة الحزب ممن يتطلعون الى خلافته.

وعلى رغم المشكلات التنظيمية الداخلية فإن الخطاب السياسي للوفد يركز في الفترة الحالية وقبل الانتخابات البرلمانية على المطالبة بتعديل الدستور، والدعوة الى إنتخابات هيئة تاسيسية او لجنة قومية من جميع الاحزاب والقوى السياسية لوضع دستور جديد يعرض على الشعب في استفتاء عام والمطالبة بالاصلاح السياسي، واقرار الحريات العامة وحق المواطنين في عقد الاجتماعات العامة وتنظيم المسيرات السلمية والغاء كل القوانين المقيدة لهذه الحقوق.



ردا على تصريحات كمال الشاذلي:

مطالب الوفد والناصرى لنزاهة الانتخابات

تواصل «الشعب» نشر ردود الأحزاب والقوى السياسية المصرية على التصريحات التي أدلى بها كمال الشاذلي (وزير مجلس شئون مجلسي الشعب والشورى والأمين العام المساعد للحزب الوطني والعضو البارز في الدائرة الحكومية التى تعد لانتخابات مجلس الشعب القادمة) لجريدة الأهرام والتى اعتبر فيها أن مطالب المعارضة بشأن ضمانات انتخابات حرة ونزيهة تحققت جميعها عدا البصمة وأن الحكومة ترحب بمن يدلها على ضمانات أفضل لنزاهة الانتخابات؛ لتأخذ بها فورا وتنفذها...

نشرنا في أعداد سابقة رد الدكتور محمد حلمى مراد نائب رئيس حزب العمل على هذه التصريحات وكذلك رد الإخوان المسلمين الذى جاء على لسان المستشار مأمون الهضيبي نائب المرشد العام والمتحدث باسم الإخوان المسلمين وفي هذا العدد ننشر رد الحزب الناصر وحزب الوفد الجديد.

تحقيق: صلاح النحيف

رأى الحزب الناصرى فيما تضمنته تصريحات كمال الشاذلى عن ضمانات انتخابات مجلس الشعب القادمة جاء على لسان حامد محمود -القائم بأعمال الأمين العام للحزب الناصرى وعضو المكتب السياسى ومحافظ السويس والجيزة الأسبق- الذى أكد أنه لايمكن توافر الضمانات الكافية لنزاهة الانتخابات ورئيس الجمهورية هو رئيس الحزب الوطنى والحكومة التى ستجرى الانتخابات هى حكومة الحزب الوطنى بالإضافة إلى أن رؤساء اللجان الانتخابية من موظفى الحكومة والعاملين في جهاز الدولة تحت رياسة المحافظين ورؤساء المدن والوحدات المحلية الذين هم أعضاء في الحزب الوطنى.

* سألته: ومارأيكم فيما يتعلق بترحيب رئيس الجمهورية بمن يدل على ضمانات أفضل للانتخابات؟

** قال: عليهم بالبحث عن كيف تجرى انتخابات نزيهة في الدنيا كلها والإقدام على خطوات في هذا الشأن تؤكد مصداقيتهم في إجراء انتخابات حرة نزيهة لتشجيع الناخبين على المشاركة في العملية الانتخابية.. وكذلك أيضا عليهم إتاحة الفرصة أمام المعارضة للتعبير عن برامجها وأهدافها من خلال أجهزة الإعلام الرسمى التى يسيطر عليها الحزب الحاكم ويسخرها لتكريس الوضع القائم والدعاية ليل نهار لخدمة الحزب الحاكم ومرشحيه.. في نفس الوقت الذى يفرضون فيه قيودا شديدة على حركة المعارضة ومنعها من الاتصال بقواعدها وجماهير الناخبين إلا في حدود ضيقة لاتتعدى مقار أحزاب المعارضة..

ثم أضاف متسائلا: هل ستكون هناك ضمانات لحيدة الانتخابات في ظل مناخ يسوده سيطرة إعلامية كاملة لخدمة الحزب الحاكم بالإضافة إلى قانون الطوارىء وجميع القوانين المقيدة للحريات وآخرها قانون اغتيال الصحافة؟

واستطرد قائلاً: إننا نطالب رئيس الجمهورية بطمانة المعارضة وهى جزء من النظام على حيدة ونزاهة العملية الانتخابية وأن يقدم الرئيس على اتخاذ خطوات عملية لتأكيد سلامة العملية الانتخابية وليس بالتصريحات الصحفية ليطمئن أحزاب المعارضة مؤكدا ماجاء بتصريحاته عن نزاهة الانتخابات



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ ١ [illegible] ١٩٩٥





كمال الشاذلى



حامد محمود:
وزارة محايدة قبل الانتخابات

القادمة لمجلس الشعب..

* سألته: وماذا عن المطالب الأخري للحزب الناصرى لضمانات انتخابات بالمعنى الحقيقى؟

** قال: نحن نطالب بوجود وزارة محايدة لإجراء الانتخابات القادمة وهذه ليست بدعة تطالب بها أحزاب المعارضة بل سبق أن حدثت فى مصر منذ ٧٠ عاما عندما تم تاليف وزارة محايدة أجرت الانتخابات وسقط رئيس الوزراء فى هذه الانتخابات ونطالب أيضا بالتزام المحافظين وأجهزة الأمن الحيدة الكاملة فى الانتخابات وهذا لن يتحقق إلا إذا اتخذ رئيس الجمهورية مبادرة يعلن فيها ذلك.. ويأتى بعد ذلك ضرورة إعمال أحكام الدستور التى تنص على الإشراف القضائى الكامل على العملية الانتخابية فى جميع مراحلها.

وفى نهاية حديثه مع «الشعب» قال حامد محمود:

إننا على أبواب مرحلة جديدة وخطيرة من مراحل العمل الوطنى فى مصر تواجهنا فيها تحديات كثيرة في الداخل والخارج وتفرض علينا جميعا أن نرتفع إلى مستوى المسئولية وتحقيق ديمقراطية حقيقية حتى نواجه مشاكل وتحديات المستقبل بيد واحدة.. ولن يتحقق ذلك إلا إذا نجحت الحكومة فى امتحان الثقة وأثبتت مصداقيتها فى الانتخابات القادمة.

ياسين سراج الدين:
وقف العمل بقانون الطوارىء

مانطالب به ليس بدعة

ونترك الحزب الناصرى إلى حزب الوفد نستطلع راي قادته في التصريحات التى أدلى بها كمال الشاذلى لجريدة الأهرام..

قال ياسين سراج الدين رئيس لجنة الوفد بالقاهرة ورئيس المجموعة البرلمانية للوفد فى مجلس الشعب الماضى لقد طلبنا ضمانات بسيطة وعادلة ولاتحتاج إلى تعديل



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨-١-أغسطس-١٩٩٥

في الدستور، أو استصدار قوانين جديدة.. بل تصدر هذه الضمانات بقرارات من وزير الداخلية.. فإذا كانت الحكومة جادة وفي نيتها إجراء انتخابات حرة نزيهة فعليها بالاستجابة لمطالب المعارضة وبضمانات تضمن سلامة العملية الانتخابية وإجراء انتخابات حرة بالمعنى الحقيقي وتتلخص هذه الضمانات في الآتي:

* الإشراف القضائي على العملية الانتخابية من بداية القيد في الجداول إلى إعلان النتائج النهائية للانتخابات، وبالنسبة لتذرع الحزب الوطني وحكومته بأن عدد الهيئات القضائية لأيكفي، فإنه يمكن إجراء الانتخابات على عدة أيام وهذا ليس بالشيء الغريب، لأنه يحدث في بلدان كثيرة بالعالم وحدث في مصر نفسها منذ ستين عاما أن أجريت الانتخابات على مراحل ولعدة أيام.

* أن يكون مندوب المرشح من المقيدة أسماؤهم في الدائرة وليس من المقيدين في اللجنة الانتخابية فحسب.

* تكافؤ الفرص بين جميع الاحزاب في استخدام وسائل الإعلام الحكومي.

* وقف العمل بقانون الطوارىء خلال المعركة الانتخابية وأن يقتصر سريان القانون فقط على المخدرات والإرهاب هذا إذا تعذر إلغاء العمل بقانون الطوارىء نهائيا..

* تيسير حصول المرشحين على كشوف الناخبين قبل يوم الانتخاب بوقت كاف حتى يتمكن المرشح من الاتصال بالناخبين خاصة أنه في ظل الطوارىء يمنع الأمن المرشحين خاصة من المعارضة من عقد مؤتمرات انتخابية.

* تحديد مقار لجان الاقتراع قبل الانتخاب بمدة شهر على الأقل حتى يتعرف المرشح والناخبون على مقار لجان الاقتراع.

* أن يثبت الناخب حضوره أمام لجنة الانتخابات ببطاقته الشخصية أو العائلية أو رخصة السلاح وليس بالضرورة بطاقته الانتخابية وكذلك سد ثغرات التزوير في لجان السيدات التي أصبحت بؤرة خطيرة للتزوير بأن يكون هناك ختم مع رئيس اللجنة يختم به على كف يد كل سيدة لاتحمل بطاقة هوية ولايزول حبر الختم إلابعد ٢٤ ساعة حتى لاتدخل اللجنة وتدلي بصوتها اكثر من مرة وهذا ليس بدعة، لأنه يحدث في كثير من بلدان أفريقيا التي عرفت الديمقراطية حديثا بينما مصر من أعرق الدول التي كان بها نظام برلماني!

* تقسيم الدوائر الانتخابية بطريقة سليمة حتى لاتعطى أجزاء من دائرة إلى دائرة أخرى ترضية لمرشح الحكومة.

وفي النهاية يقول ياسين سراج الدين: كل هذه الضمانات الانتخابية التي ذكرتها و استجابت لها الحكومة فسوف تشهد مصر معركة انتخابية سليمة وكلها ضمانات بسيطة وعادلة تنم عن حرص أحزاب المعارضة على ترسيخ قواعد ديمقراطية سليمة وإجراء انتخابات حرة بالمعنى الحقيقي لحيدة ونزاهة الانتخابات تفرز إرادة الشعب وحريته في اختيار ممثليه خاصة أنه قد أظهرت جميع أحزاب المعارضة رغبتها في المشاركة في انتخابات مجلس الشعب القادمة وقد أعلن حزب الوفد ذلك رسميا..

وبالنسبة إلى ترحيب الرئيس مبارك بمن يدلهم على ضمانات أفضل للانتخابات لتأخذ بها الحكومة فورا..

قال ياسين سراج الدين: نحن شاكرون ولانريد أكثر من الضمانات التي ذكرتها في مستهل حديثي مع جريدة «الشعب».



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ / ١ / ١٩٩٥

الأقباط .. والانتخابات القادمة

سباق بين الأحزاب على ترشيح أكبر عدد من الأقباط .. هذا العام .. لماذا ؟

ماجد عطية

●● ماهو موقف الأقباط من الانتخابات القادمة ، وكيف تنظر الأحزاب إلى هذه القضية وكيف تتعامل معها وهل الوجود السياسي القبطي تحول إلى قضية ثانوية لاتقف الأحزاب عندها كثيرا؟ وهل يرجع ذلك الي مايسمونه «سلبية الأقباط» في الحياة السياسية المصرية ؟. أم أن هذه السلبية «فرضت على الأقباط» على حد تعبير البابا شنودة الثالث والذي يؤيده فى هذا عدد من المفكرين الأقباط وكثير من المفكرين المسلمين ناعين على الأحزاب سلبيتها إزاء «الوجود السياسي القبطي».

قضية «الأقباط» تفرض نفسها هذه المرة على ساحة الانتخابات القادمة لكثير من الأسباب .. ماهى ؟ ●●



المصدر : المصـــور

التاريخ : ١٨ أغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في نهاية العام الماضي انشغل المفكرون والرأي العام المصري بالموقف من «مؤتمر الأقليات» الذي دعا إليه مركز إبن خلدون وكتب محمد حسنين هيكل مقاله الشهير «الأقباط ليسوا أقلية بل هم جزء من نسيج الوطن» .. وأصدر قادة الرأي القبطي» بيانا يرفضون فيه وصفهم بأنهم «أقلية» .

وأحدث بيان المفكرين الأقباط انشقاقا كبيرا بين جيلين ، جيل الكبار ، وجيل معاناة الشباب المتمثل في «مدارس الأحد» ، ولكن تدخل البابا شنودة حسم الأمر لصالح «الشيوخ» عندما رفض اعتبار الأقباط أقلية وإنهم «جزء من نسيج الأمة» وعلى حد تعبيره الشهير «الأقباط لا يعيشون في الوطن .. بل الوطن يعيش فيهم» .

لم تمض على هذه «المظاهرة الوطنية» شهور قليلة حتى صدرت قائمة ترشيحات الحزب الوطني لمجلس الشورى والتي خلت من اسم أي قبطي ثم جاءت قائمة التعيينات الرسمية التي ضمت قبطيا واحدا هو الدكتور «يونان لبيب رزق» شفاه الله وعفاه .

حدث ذلك كله رغم «الانتقادات» لموقف الحزب الوطني من جانب المسلمين المستنيرين قبل الأقباط إزاء «تجاهل» الوجود السياسي القبطي حتى إن مجلس الشورى بوضعه الحالي لا يضم سوى ٦ من الأقباط من ٢٧٠ عضوا ، اربعة من الأصل موجودون وواحد حل محل عضو متوفى ، ثم الدكتور يونان .

وأيضا في مجلس الشعب هناك خمسة نواب أقباط فقط معينون بين ٤٦٠ عضوا بالمجلس رغم النص الدستوري الذي وضعه الراحل جمال عبد الناصر على تعيين ١٠ بهدف تمثيل الأقباط .

لكن ثمة إيجابيات لهذا التناقض بين



فؤاد سراج الدين

الأجيال القبطية حيث بدأ الجيل الجديد يلجأ للتاريخ ، فبدأ يقرأ مسودة دستور الإمام الشيخ محمد عبده في أواخر القرن الماضي التي ترتب حقوقا للأقباط ، بدأ يستوعب موقف الأقباط في لجنة دستور ١٩٢٣ حيث رفض الأقباط إقتراح حسين رشدي باشا النص في الدستور على تمثيل نسبي للأقباط ورغم تحذيرات محمود عزمي للأقباط بأنهم «قد لايعرفون ما الذي تأتي به الأيام» فإن «عزيز ميرهم» يرد بأن الأقباط ليسوا أقلية «وما تأتي به الأيام سيشمل الأقباط والمسلمين معا..» الأمر الذي انفعل معه «مصطفى مرعي» قائلا «سوف يذكر التاريخ موقفا عظيما لأقباط عظماء» .

والايجابية المهمة للعودة للتاريخ هي أن يعيش هذا الجيل الجديد في «ملحمة وطنية» عاشتها مصر بأقباطها ومسلميها تحت زعامة قائد عظيم هو «سعد زغلول» رغم كل المحاولات التي قام بها تحالف «السراي والاستعمار وأحزاب الأقلية» ضد هذا «التلاحم الوطني» .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٨ / ١ / ١٩٩٥

فى خضم هذا «الصراع المكتوم» بين الأجيال وتحت مظلة «المناخ العام» فى المجتمع، يبرز «سباق حزبى» على إختيار عدد من الأقباط لترشيحهم فى إنتخابات مجلس الشعب الجديد .. والسباق هنا بدأه حزب الوفد وتطلع إليه حزب التجمع ، ودخل «التحالف الإسلامى» الذى يضم العمل وفصائل التيارات الاسلامية فى هذا السباق أيضا ، بينما اقتصرت ترشيحات «الوطنى» على ثلاث دوائر فقط ..

.. ولكن لماذا هذه المرة ؟

ليس خافيا إن الأقباط لم يكونوا متحمسين من قبل للقيد فى جداول الانتخابات لكنهم منذ عشر سنوات تقريبا وهم يعملون على قيد اسمائهم فى هذه الجداول حتى باتت التقديرات حول حجمهم فى جداول القيد تتراوح بين ١,٥ مليون إلى ١,٧٥ مليون صوت إنتخابى ورغم إنه من الممكن أن تزيد هذه الأعداد حيث تقدر بعض الاحصاءات عددهم بـ ٦٪ من السكان ، وإن كان الرئيس مبارك حدد عددهم بنسبة ١٠٪ من السكان فى حديثه الى .. نيويورك تايمز» .

ورغم هذه الاعداد وهذه النسبة فإن الحياة المصرية «المندمجة» التى لاتظهر أغلبية قبطية فى أى مكان قد لاتسمح بإنجاح أى مرشح قبطى فى أية دائرة .. كان يحدث ذلك فى مناخ مختلف ودعم من أحزاب سياسية قوية لها وجود فى الشارع المصرى كما كان حزب الوفد قديما ، وحتى فى ظل ثورة ٢٣ يوليو كانت تعمد إلى «إغلاق دوائر» على مرشحين أقباط .. لكن الآن وفى ظل «المناخ السائد» ليس سهلا أن ينجح قبطى واحد وهو ماحدث بالفعل فى إنتخابات مجلس الشعب الحالى .

صحيح حدثت حالات فردية فى دوائر معينة ، فمثلا فى الستينات كان ينجح المرحوم جميل جورجى فى دائرة صدفا بالصعيد وكان ينجح المرحوم صبحى سليمان فى دائرة المراغة ، ونجح بعض النواب ومنهم كاهن فى إحدى دوائر شبرا .. وكان آخر قبطى ينجح فى الانتخابات هو المهندس برسوم البرت برسوم فى الأسكندرية برصيد والده الوزير السابق المرحوم البرت برسوم منذ ثلاثة أعوام فى انتخابات الشورى التكميلية ..

لكن «المناخ العام الآن» قد لايسمح بإنجاح قبطى واحد ، وهذا الرأى كان وراء موقف الحزب الوطنى الذى وضع فى اعتباره الأول فرص الفوز فى كل الدوائر على حد تعبير أمين تنظيم الحزب الوزير كمال الشاذلى .

فى مقابل هذا الموقف طلب حزب الوفد ترشيح ٦٠ قبطيا فى دوائر مختلفة من الاسكندرية إلى أسوان ، وكلف أعضاء الحزب بترشيح عدد من الأسماء التى تقبل ترشيح الوفد لها أو يقبل الوفد أن يقدمها فى قائمته ، والعدد الذى قدمه سعد فخرى عبد النور سكرتير عام الحزب أمام رئيس الحزب فؤاد سراج الدين لايتجاوز حتى الآن ثلاثين اسما متفقا على ترشيحها ، وهناك قرابة ٤٠ اسما تحت المناقشة .. ويركز حزب الوفد فى ترشيحاته القبطية على العائلات القديمة فى الصعيد مثل عائلات الضعيف والقطشة والضالم وشلبى صاروفيم وبباوى فى المنيا وبنى سويف ، كما يركز على عائلات ويصا وأبسخرون مقار فى أسيوط والتحالف الوفدى القديم بين عائلات «مصطفى خليفة وسنبل وزقلمة» فى النخيلة ، هذا فضلا عن عائلات «فخرى عبد النور» فى جرجا ونجيب بشارة واندراوس فى الأقصر ، وعبيد فى قنا وبعض عصبيات قديمة فى أسوان .

أما الوجه البحرى فهناك ابناء الدكتور فهمى سليمان سيدهم أحد قادة «القمصان الزرق» فى نهاية الثلاثينات والنائب الوفدى السابق عن طنطا ، وعائلة غالى ابراهيم نقيب محامى البحيرة والنائب الوفدى السابق عن دمنهور .

لماذا الآن ؟

ولكن لماذا يركز حزب الوفد الآن على الترشيحات القبطية والوفد يعلم تماما أن



● حزب الوفد يعد قائمة تضم ٦٠ مرشحا قبطيا .. وحزب التجمع قدم أكبر عدد من كوادره القبطية .

● «التحالف بين العمل والإخوان» يتفاوض مع ثلاثة أقباط لترشيحهم تحت شعار «الإسلام هو الحل» .

● التيارات الدينية تدخل دائرة د. يوسف بطرس غالى للهجوم على بطرس غالى وإسقاط الوزير .

● لماذا قام البابا شنودة بزيارته السنوية للخارج الآن ؟



المصدر : المصـــور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ أغسطس ١٩٩٥

الترشيحات القبطية فى الانتخابات غير مرشحة للفوز ، ولكنها ستستخدم لتأكيد «مدى انتشار» الحزب ، وثانيا وهو الأهم عند الوفد أن هذا «الوجود القبطى» سوف يجذب للوفد أصوات الأقباط أو يحجب هذه الأصوات عن المنافسين ..

لقد باتت أصوات الاقباط الآن «قوة ترجيحية» قادرة على التأثير فى دوائر عديدة .. وهذا بالدقة هدف الوفد أن يحول «القوة الترجيحية» لصالح مرشحيه عند المنافسة أو التعادل .

أما حزب التجمع فهو لا يبحث عن أقباط لأن كوادره القبطية من اليسار القديم موجودة داخل الحزب ، غير أن الحزب يريد أن يزيد من أعداد مرشحيه من الاقباط كما يصرح بذلك د. رفعت السعيد أمين عام الحزب .. والأقباط يعيشون «حالة تعاطف» مع «التجمع» لأنه دائم الحديث فى جريدته «الأهالى» عن مشاكل الأقباط وممارسات الجماعات المتطرفة التى تركز على ضرب مصالح الأقباط وقتل الفعاليات القبطية فى الأقاليم .. ويركز حزب التجمع على ترشيح ٢٥ قبطيا على الأقل كما يصرح بذلك أمينه العام معتمدا على «جماهيرية» قديمة لقيادات يسارية فى الأقاليم والنقابات العمالية فضلا عن شخصيات لها عصبيات عائلية قديمة أيضا .

ويدخل «التحالف الإسلامى» الذى يضم حزب العمل والتيارات الاسلامية دائرة السباق على الترشيحات القبطية حتى يعطى نفسه «شرعية حزب لايعادى الوحدة الوطنية» أو يجمل «صورته السياسية» ، فهو قد نجح فى انتخابات ١٩٨٧ فى ترجيح مرشح على قائمة اسيوط هو جمال اسعد عبد الملاك ، ومرشح آخر فى انتخابات المجالس المحلية فى الجيزة اسمه نبيل منير وكلاهما نجح تحت شعار «الاسلام هو الحل» .. وتحت الشعار نفسه يتفاوض الحزب مع ثلاثة من الأقباط الآن أحدهم جمال اسعد ولكن لدائرة فى القاهرة لأن أسيوط «الملتهبة» قد لاتقبل انتخاب قبطى تحت هذا الشعار وآخر هو جورج اسحق ، مدير المدرسة المارونية فى الظاهر وثالث نائب وطنى سابق فى شبرا اسمه اسعد فرج ، كما يجرى الحوار مع بعض محامين شبان .. وحتى الآن ليس محسوما أن تتضمن قائمة «الاسلام هو الحل» هؤلاء المرشحين من الاقباط سواء من جانبهم أو من جانب «التحالف» لاختلاف لغة الحوار الجارى .

تبقى ترشيحات «الحزب الوطنى» التى سوف تكون مقصورة على عدد لايتجاوز أصابع اليد الواحدة منهم صبحى سليمان فى دائرة المراغة ، وآخر فى الأسكندرية ، هو المحامى جورج روفائيل وكيل المجلس الملى للأقباط فى دائرة غيط العنب بالاسكندرية .. وتقتصر الترشيحات فى القاهرة على دائرة واحدة فى شبرا تركت للدكتور يوسف بطرس غالى ، وسوف تكون هذه الدائرة أكثر الدوائر «سخونة» حيث ستركز بعض الجماعات حربها ضده انتقاما من عمه الدكتور بطرس غالى أمين عام الأمم المتحدة والذى وضعته التيارات الاسلامية كشماعة تعلق عليها أخطاء العالم وتستر به مواقف متخاذلة لبعض الدول والدول الكبرى .

هذا هو موقف الأحزاب من ترشيحات الأقباط فى الانتخابات القادمة .. فما هو موقف الأقباط إزاء هذه الترشيحات ؟

هناك ثلاثة تيارات على وجه التحديد :

تيار الشباب الذى يرى فى الأمر فرصة للوجود السياسى القبطى ، ورغم أنه لاتوجد فرصة نجاح متاحة حاليا ، لكن يمكن أن تستغل هذه الترشيحات لإحداث مظاهرة وحدة وطنية خاصة أن حزب الوفد قد أعد ملصقات ترفع شعار «الهلال والصليب» ..

وكذلك صمم حزب التجمع ملصقات متعددة عن «الوحدة الوطنية» ذلك أن أمين عام الحزب هو أمين عام «لجنة الوحدة الوطنية» التى تضم ممثلين من مختلف الأحزاب ومن المثقفين المصريين ووزراء سابقين فيما عدا «حزب التحالف الاسلامى» .

لكن بعض القريبين من قداسة البابا



شنودة لايرونه متحمسا لذلك تخوفا من صراع قد يزداد حدة ضد الأقباط خاصة فى بعض الأقاليم .. بينما يرى فريق ثالث من المثقفين الشيوخ أن «المظاهرة» التي يتحدث عنها «الشباب» سوف لاتحدث لأنها تتطلب تمويلا كبيرا ليس فى مقدور المرشحين الأقباط خاصة المثقفين ، وفى الوقت نفسه هناك عزلة كاملة بين المثقفين ورجال الأعمال الأقباط ، والأخرون لايتحمسون كثيرا لأى عمل سياسى تحت أي شعار رغم أن بعضهم يتبرع بالملايين للأعمال الخيرية مثل رجل الأعمال الصعيدى الذى تبرع بثمانية ملايين لضحايا السيول الأخيرة فى أسيوط ورجال الأعمال الذين تبرعوا ببناء مدارس على نفقتهم الخاصة والتى تهدمت من السيول .. لكن أن يتبرع أحدهم بتمويل «ملصقات» فهذه لايوجد رجل أعمال قبطى واحد متحمس لها .

ومع درجة «سخونة» المناقشة والجدل المحتدم داخل الأحزاب وبين الأقباط ، غادر البابا شنودة القاهرة الى جولة طويلة تشمل أوربا وأمريكا وكندا واستراليا .. فهل آثر قداسته ألا يتدخل برأي أو نصيحة ، مع أن كثيرا من الأمور فى حاجة الى رأيه ورؤيته ؟



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ أغسطس ١٩٩٥

المزايدات .. ليست حلا

بقلم : جلال دويدار

اصاب الانبا شنودة بطريرك الاقباط الارثوذكس المصريين الحقيقة .. عندما اعلن ان اقباط مصر ليسوا اقلية ولكنهم جزء اصيل من « نسيج الامة » . جاء ذلك ردا على هؤلاء الذين حاولوا رفع شعار ان اقباط مصر اقلية .. في اطار تحرك سلبي مشبوه للنيل من الوحدة الوطنية التي تقوم على ارتباط وامتزاج عنصري الأمة في شعب واحد .

ولقد قرات بالامس في الشقيقة مجلة « المصور » تحقيقا للزميل ماجد عطية عن قضية الاقباط والانتخابات . تناول فيها الجوانب التاريخية كما استعرض وجهة نظر الاحزاب حول مشاركة مرشحين من الاقباط في الانتخابات القادمة .

وتحدث التحقيق عن نية حزب الوفد في ترشيح ٦٠ من الاقباط في هذه الانتخابات !! بينما نقل عن حزب التجمع انه سيرشح ٢٥ عضوا على الاقل !!

ولاجدال ان هذه التصريحات والارقام الملحقة تمثل عملا ايجابيا جميلا نرحب به اذا كان بريئا حقا من هدف خدمة المزايدات والشعارات التي تنتهي في العادة بنتائج سلبية .

ولامانع ايضا من ان يعلن ايضا حزب العمل عن دخول ساحة المزايدة وهو الحزب الذي تنطوي تحت لوائه جماعة الاخوان المسلمين المنحلة وتفرد صحيفته المساحات للمقالات التي تتعاطف مع الارهاب السياسي المتخفي في عباءة الدين الاسلامي البريء من كل الممارسات المضادة للسماحة والموعظة الحسنة .

●●●

الى هنا يمكن القول بان المسالة عادية وطبيعية ومشروعة وتتفق مع طبيعة المناورات الحزبية التي تقوم على استخدام كل الوسائل لتحقيق اكبر كسب في المعركة الانتخابية القادمة .. ولكن من الضروري ان نكون امناء عند تحليل هذه المزايدة السياسية حتى لاتكون نتائجها والتي يعرفها اصحابها مقدما صدمة للداخل والخارج .

طبعا الغالبية المصرية تتمنى من كل قلوبها ان يحصل الاخوة الاقباط الذين سيتم ترشيحهم على عدد من المقاعد باعتبار ان ذلك سيساهم ولاشك في تكريس مشاعر الوحدة الوطنية التي ظلت لمئات السنين المحور الاساسي لنسيج الامة المصرية .

ولكن الذي يجب ان نعرفه هو ان مثل هذا الانجاز يتطلب ان تكون الاحزاب التي تتحدث عن ترشيح العشرات من الاقباط جادة حقا في هذا التحرك والا يكون الهدف جذب اصوات الاقباط التي تضاعفت بالتسجيل في قوائم الانتخابات كما اشار الى ذلك تحقيق « المصور » .

كم ارجو الا يكون المسئولون عن هذه الاحزاب على علم مسبقا عند اختيارهم للدوائر التي سيتم ترشيح الاقباط فيها ـ خاصة في الانتخاب الفردي ـ ان فرصة النجاح معدومة .



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٨ اغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

انهم بهذا السلوك الدعائي يريدون ان يقولوا انهم « عملوا اللى عليهم » دون مراعاة لاى صالح وطنى .

ان الوسيلة الوحيدة التى اراها مجدية لضمان مشاركة العناصر المصرية القبطية فى الحياة السياسية هو قيام الاحزاب بتوفير كل الامكانيات اللازمة لنجاح مايمكن منهم سواء من خلال حسن اختيار الدوائر والدعاية والمساندة الحقيقية خلال معركة الانتخابات .

●●●

صحيح ان الهدف نبيل من وراء ماتعلنه بعض احزاب المعارضة متعلقا بهذه القضية ولكن من الضرورى ان تضع فى اعتبارها اذا حسنت نياتها حقا ان تكون النتائج نبيلة وخالصة ايضا .

واضيف الى ذلك اهمية مراعاة الا يكون التعامل مع هذه القضية على نفس منوال ما اثير ايضا حول مشاركة المراة فى الانتخابات وهو ايضا يمثل امرا خطيرا يحتاج الى بحث ودراسة باعتبارها تمثل نصف المجتمع .

املى ان يخرج الحزب الوطنى من دائرة هذه المزايدة ـ التى ليست حلا للمشكلة ـ بتبنى خطة واقعية تحقق الغاية التى تضمن جدية مشاركة كل عناصر الامة بالحياة السياسية فى المرحلة القادمة .



المصدر : الـمـســاء
التاريخ : ١٩ أغسطس ١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصر عام ٢٠٠٠

بقلم : محمد على ابراهيم

قرار خطير اتخذته أربعة أحزاب مصرية وهو دخول مرشحيها انتخابات مجلس الشعب القادمة تحت شعار واحد هو «المعارضة المصرية» .

القرار يعنى أن مرشحى أحزاب الأمة والاتحاد الديموقراطى والخضر المصرى والشعب الديموقراطى سيدخلوت الانتخابات تحت لافتة واحده يذكر بها اسم المرشح على اساس أنه مرشح المعارضة فقط دون ذكر اسم حزبه.

اعتقد أنه ليس هناك تحايل على الناخبين اكثر من ذلك.. لماذا ؟!

المفروض فى أى حزب أن يكون له برنامج مُعلن ومنهاج عمل وأهداف سياسية يعمل على تحقيقها .. والمفروض أن الدعاية التى يقوم بها أى حزب لنفسه تكون على اساس برنامجه السياسى الذى يُشهر الحزب اساساً عليه ويقاس مدى اقبال الجماهير عليه أو نفورها منه على اساس تطابق برنامج الحزب مع آمالها واحلامها.

لكن ما أقدمت عليه أحزاب المعارضة المصرية يؤكد شيئا واحدا.. هو انها ترفع شعارات لا تعرف عنها شيئا وتدبج برنامجاً سياسياً عقيماً لا يجد أى صدى أو قبول بين الجماهير لذلك تنصرف عنها الجماهير ساعة الترشيح وتعطى أصواتها لمرشحى حكومة الحزب الوطنى الذى تعرف برنامجه وتلمس انجازاته.

القرار الذى اتخذته أحزاب المعارضة المصرية الأربعة يؤكد انها تدرك جيداً انه ليس لديها (أرضية) فى الشارع المصرى وتفتقد الشعبية والمصداقية ، لذلك لجأت الى هذه الحيلة لعلها تنطلى على الجماهير وتستطيع ادخال مرشحيها (المجهولين) الى مجلس الشعب وهناك يفصحون عن هويتهم الحقيقية ، وتكتشف الجماهير انها انتخبت (نكرات) .

لذا فإننى ألفت نظر هذه الأحزاب من البداية أن اسلوب دخول الانتخابات بهذه الطريقة لن يجدى ولن تحصلوا على أصوات لمجرد أنكم (معارضة) .. وحكومة الحزب الوطنى ليست (حكومة إسرائيل) لتكسبوا الأصوات إذا قلتم أنكم ضدها وتعارضوها فقط، فيصفق لكم الناس.

مشكلة المعارضة المصرية ، انها تعتقد أن الناس ستقبل وجودهم فى مجلس الشعب لزيادة عدد مقاعد المعارضة .. لكن يغفل هؤلاء عن شىء هام جداً وهو أننا ندخل القرن الحادى والعشرين بعقلية متفتحة تعرف الصواب والخطأ.. يتناسى القائمون على أحزاب المعارضة أن رفعهم لشعار واحد قد قضى عليهم نهائياً ونسف وجودهم الهامشى فى الشارع المصرى، لأن الجماهير أدركت بحسها السياسى الفطرى أن هؤلاء أحزاب تسعى للسلطة وليسوا أحزاب معارضة وطنية تملك برنامجاً قوياً تستطيع من خلاله اقناع الجماهير ، ودفعهم للالتفاف حولها بدلاً من رفع شعار باهت يؤكد افلاسهم سياسياً وشعبياً.

أن أحزاب المعارضة العريقة فى أوروبا تصنع دعايتها انطلاقا من برامجها السياسية ، وتطور أهدافها الحزبية طبقا لمتغيرات العصر وانظروا ما يفعله حزب «الخضر» الالمانى الآن وحزب «العمال» البريطانى و«اليمين» المحافظ فى فرنسا والذى اسقط الاشتراكى بعد ١٤ عاماً فى الحكم.

ينبغى أن تفهم أحزاب المعارضة المصرية أن مسئوليتها الوطنية هى (تقديم) بدائل واقتراحات جيدة للأخطاء التى يرونها فى تطبيق سياسة الحزب الوطنى وليس مجرد مبالغات وطلقات فشنك بهدف الاثارة والتهويل.

أحزابنا المعارضة جزء اساسى من النظام الديموقراطى فى مصر، لكن ينبغى أن يكون هذا الجزء فعالاً وايجابياً وليس مجرد (ديكوراً) .. تبقى نقطة أخيرة، إذا كان المسئولون فى الأحزاب الأربعة المصرية يدركون أن برنامجهم (ضحل) وشعبيتهم (صفر) ولا أحد يعيرهم التفاتا.. فلماذا وافقوا أصلا على دخول انتخابات مجلس الشعب .. هل مجرد رفع لافتة (معارضة) سيفتح لهم أبواب البرلمان وينقلهم من الظلمات للنور، لأن الناس على حد زعمهم ليسوا مقتنعين بحكومة الحزب الوطنى؟!

الأجدر والأكرم لهذه الأحزاب أن تنسحب من الحياة السياسية وتعطى الفرصة لظهور أحزاب أخرى مكانها بعد أن جنت على نفسها براقش وظهرت صورتهم الحقيقية للناخبين.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٩ ١ [illegible] ١٩٩٥

في لقاء الاثنين:

مطالب وفدية اساسية لخوض معركة الانتخابات

● تعطيل قانون الطواريء ● وزارة وطنية ● تخلي «مبارك» عن رئاسة الوطني ● علانية الصناديق ● اشراف شامل للقضاء

شهد «لقاء الاثنين الاسبوعي» حوارا ساخنا خلال المائدة المستديرة التي اقامتها لجنة الاعلام بحزب الوفد ادار الحوار الدكتور نعمان جمعة نائب رئيس الحزب. تناول اللقاء كيفية وضع صيغة مقبولة تضمن اجراء انتخابات نزيهة وتعبر تعبيرا حقيقيا عن رأى الشعب وآماله العريضة.

تحدث على المائدة لفيف كبير من الكتاب كما تحدث الدكتور محمد حسن الحفناوى عضو الهيئة العليا بالوفد وعبدالعزيز زيان سكرتير عام لجنة الوفد بالجيزة ورئيس لجنة الوفد بامبابة.

استعرض الحاضرون بنود وملامح الصيغة التى تتضمن حقوق كافة الاطراف فى انتخابات حرة بعيدة عن التزوير ومن بين بنود ونقاط الصيغة المطروحة:

● تشكيل وزارة قومية وطنية للاشراف على الانتخابات.

● ضرورة تسليم كشوف باسماء الناخبين لكافة الاحزاب وباقصى سرعة.

● ان يتخلى الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطنى وان يكون رئيسا لكل المصريين.

● علانية صناديق الانتخابات.

● استخدام البطاقة الشخصية بدلا من البطاقة الانتخابية فى الانتخابات ووضع رقمها امام اسم المرشح.

● تحديد اماكن مقرات لجان الانتخابات وعدد اللجان على وجه السرعة.

تحييد اجهزة الاعلام

● تعطيل حالة الطوارىء من الآن وحتى اعلان نتيجة الانتخابات بما يسمح للمرشح بقيامه بالدعاية اللازمة.

● ان يكون مندوب المرشح من الدائرة وليس فقط من اللجنة الفرعية.

وأوضح الدكتور نعمان جمعة ان بنود هذه الصيغة تمثل بعض المطالب الشرعية التى نتمنى ان توفرها الدولة فى انتخابات مجلس الشعب القادمة ان كانت حقا تريد الاصلاح.

وقال الدكتور نعمان جمعة انه لا يجوز للرئيس ان يتولى رئاسة حزب معين فعندما يكون رئيس الدولة طرفا فى الانتخابات على راس احد الاحزاب فاى حزب هذا الذى يمكنه ان يواجه حزب الرئيس!! لان الحزب المعارض الذى يدخل انتخابات ضد رئيس الدولة سوف يواجه بحرب شرسة مع كافة اجهزة الدولة ولا سيما اجهزة الامن.

وطالب د. نعمان جمعة بضرورة وجود وزارة قومية تضم كافة الاحزاب حتى تعطى الامل فى نفوس المواطنين واضاف: قررنا نحن حزب الوفد دخول الانتخابات القادمة وبقوة، ونعلم تماما اننا سنواجه اناسا لن يتخلوا عن مواقعهم بسهولة ونعلم انه لا توجد أى استجابة لتوفير ضمانات حقيقية للعملية الانتخابية وان كل ما يقال بان هناك اتفاقا بين بعض الاحزاب وحزب الحكومة كلام ليس له اساس من الصحة لان الحكومة ترفض اى تعاون وهناك احتمال ان يكون هناك تنسيقا وتعاونا بين بعض احزاب المعارضة.

وطالب بضرورة الاستغناء عن مندوب اللجنة الانتخابية وان اى نظام يحترم نفسه لا يوجد ما يسمى بمندوب اللجنة فهذه لغة غريبة فالمفروض ان الدولة هى الجهة الوحيدة الامينة على صناديق الانتخابات والمرشحين.

وطالب الدكتور نعمان جمعة مجلس القضاء الاعلى بعدم التدخل فى الانتخابات إلا اذا تولى العملية برمتها بداية من فتح باب الترشيح حتى فرز الصناديق واعلان النتائج وان تتولى وزارة العدل العملية الانتخابية حتى النهاية هذا اذا كنا جادين بالفعل فى انتخابات نزيهة تضمن حق كل مرشح مع ضرورة وجود الوزارة المحايدة بحيث يتولاها رجل مشهود له بالنزاهة والتاريخ الوطنى.

وقال: ان النظام برمته يدافع عن الفساد واعضاء الحزب الوطنى يريدون الحصانة البرلمانية كستار



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩-١-١٩٩٥ خميس

لهم الامر الذى يقود البلاد إلى نفق مظلم.

وقال عبدالعزيز زيان سكرتير عام لجنة الوفد بالجيزة انه من حيث الضمانات فان الدولة لن تعطينا اية ضمانات ولنا ان نقبل هذا الواقع أو التراجع وهذا مستحيل. وطالب وزير الداخلية بارسال كشوف الناخبين على مستوى الجمهورية فى اسرع وقت ممكن بحيث تكون تحت يد اللجان العامة فى المحافظات ولجان المراكز والاقسام كما طالب وزير الاعلام بتخصيص مساحة متساوية لاحزاب المعارضة مع الحزب الوطنى لعرض برامجها باجهزة الاعلام الرسمية والمختلفة لانها ملك للشعب كله.

وأشار خالد الصاوى رئيس لجنة الوفد ببولاق الدكرور إلى عملية التزوير المعنوى وغسل عقل الناخب المصرى نتيجة للحملات الاعلامية الضخمة فى أجهزة الاعلام المختلفة التى تملكها الحكومة وفى مقدمتها التليفزيون الذى يؤدى دورا محددا وواضحا وهو ابراز وجه الحكومة وابراز انجازات وهمية لا اساس لها فى الواقع الذى نعيشه.

وتحدث الدكتور محمد حسن الحفناوى قائلا: من لم يخض تجربة الانتخابات فى مصر لا يدرك حجمها وما يحدث فيها على وجه اليقين. فالمعركة الانتخابية شرسة وتحتاج لاناس لهم خبرة ولاسيما فى مرشح المعارضة لانه سوف يواجه خصوما شرسين يبحثون عن حصانة تحمى فسادهم الذى يستشرى يوما بعد اخر لكننى امل فى النهاية إلى التعامل مع الواقع سواء كان مرا أم حلوا.

وحزب الوفد كحزب معارض له تاريخه ومكانته فى نفوس جماهير الامة ومن ثم فاعتقد ان قرار خوضه الانتخابات البرلمانية القادمة قرار سليم مائة فى المائة وحكيم.

والشعب يتشوق إلى التغيير وهو مقبل على معركة انتخابية ربما تخرجه من حالة الظلام واليأس التى يعيشها فى ظل الحكومة الحالية.

وتساءل د. الحفناوى قائلا: ماذا نحن فاعلون امام هذا الجبروت وكيف نقاوم ذلك؟ واشار إلى ان رؤساء مجالس الادارات بالقطاع العام يملكون آلاف الاصوات الخاصة بالعمال الذين يعملون تحت رئاستهم.

وقال ان مواجهتنا شرسة ليس فقط مع القطاع العام بل ان هناك راس مال قوى يخوض الانتخابات لحماية مصالح خطيرة وعلى استعداد لدفع ملايين الجنيهات للانفاق على المعركة الانتخابية ليحمى مصالحه ويحصل على كلمة الحصانة. بالاضافة إلى دعم المحافظ والوزير.. الخ.

وطالب د. الحفناوى قيادات ومرشحى حزب الوفد بخوض المعركة بقوة وان يكون هناك التفاف من الناخبين حول مرشحهم.

وقال فوزى مجاهد مازلنا نفكر فى طريقة الانتخابات هل هى بالبطاقة ام بالبصمة فى الوقت الذى يسيطر فيه الحزب الوطنى على البلد اعلاميا نريد هدفا واحدا وهو ضد الحزب الواحد.

أرمنيوس المنياوى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٩ أغسطس ١٩٩٥



●● وقف مرشح الحزب الوطني في اجتماع انتخابي.. وقال بالحرف الواحد.. أحمل اليكم تحيات الرئيس حسني مبارك.. لقد اختارني بنفسه للنيابة عنكم في مجلس الشعب.. ووقع بيده على قرار اختياري عضوا عنكم في المجلس.. لأنه يعرفني جيدا.. وتربطني به صلات قوية.. وأنا قريب منه ويمكن أن أحقق رغباتكم بالاتصال المباشر بالرئيس مهما كانت مطالبكم..

●●وكان المرشح ذكيا نتيجة الممارسة طبعا.. فقد استرسل في الكلام ـ أي كلام ـ حتى وصل الى النتيجة التي يقصدها.. وقال أنا ناجح ١٠٠٪ ومن الأفضل أن تشاركوا في هذا النجاح لأن الخدمات ستكون بقدر الأصوات.. والمنطقة التي تعطيني أصواتا أكثر سوف أخدمها أكثر.. وانتهى المؤتمر الانتخابي.. وصدق الناس كل كلمة قالها المرشح.. قالوا فيه ما قاله مالك في الخمر.. ولكنهم اقتنعوا بأنه ناجح مادامت الحكومة تريد ذلك والأفضل أن يتعاونوا معه.. مادامت الحكومة قد اختارته..

●●ولا شك إن كل ما قاله هذا المرشح كذب في كذب.. ولكنه أسلوب ذكي لإقناع الناخبين بالأمر الواقع والتسليم بالنتيجة مقدما لأن التزوير أمر واقع ومعروف شاهدوه ولمسوه أكثر من مرة ولا يوجد أي ضمان ضد التزوير ومعلوماتي تقول أن كشف الحزب الوطني تضعه الأمانة العامة للحزب ولا يختاره الرئيس مبارك بنفسه كما يشيع بعض المرشحين ولكن ارتباط اسم الرئيس مبارك بمرشحي الحزب الوطني يبعث الرهبة في أجهزة الشرطة وفي قيادات المصالح الحكومية وعلى رأسهم المحافظ الذي اختار المرشحين وقدم ضمانات للحكومة بانتخابهم سواء رضي الناخبون أو لم يرضوا.. كما يقول مرشحو الحزب الوطني..

●● الى جانب ذلك طبعا فإن كل التسهيلات تقدم لمرشحي الحزب الوطني في المواكب والسرادقات بينما تتعرض المباحث لمرشحي المعارضة في اللافتات والمنشورات والاتصالات والسرادقات.. ومن هنا تكون المعارضة على حق عندما تطالب الرئيس مبارك بأن يتخلى عن رئاسة الحزب الوطني لأن المصالح الحكومية اما أن تجامل الرئيس أو تخاف منه.. والخوف من سلطة الدولة يسيطر على عملية الترشيح والانتخاب.. كل من يتقدم للترشيح ضد الحزب الوطني يخاف من سطوة الدولة.. ومعظم الناخبين لا يذهبون للصناديق لأنهم يعلمون أن أصواتهم سوف تزور والأفضل أن يرتاحوا.. بدلا من التعرض للبلطجة في اللجان..

●● وترشيح الوزراء ورؤساء الشركات والمصالح أخطر وأخطر.. لأن كل واحد منهم يضع كل امكانيات الجهة التي يرأسها في خدمته وبعضهم يسجل أسماء الموظفين عنده في الدائرة التي ينوي دخولها.. ويوزع الهدايا والعطايا والمكافآت لضمان أصواتهم وهي عادة بدأت منذ أيام مديرية التحرير.

** لقد أصبح تخلي الرئيس حسني مبارك عن رئاسة الحزب الوطني أو لضمانة لحرية الانتخابات بالاضافة الي ضمانات أخرى معروفة وتحدثنا فيها أكثر من مرة وسوف نستمر في الحديث فيها حتى تتحقق.

محمد الحيوان

«ابن البلد» نغمة لها وقع السحر في الانتخاب!

بقلم : **حسن حافظ**

عضو مجلس الشعب السابق

كلمة كثيرا ما تتردد على السنة الناس فى المعارك الانتخابية سيما فى اختيار اعضاء مجلس الشعب وقد اشتد اثرها ورسخ الاعتقاد بتأثيرها حتى أضحت اشد مضاء من اى سلاح آخر يتسلح به المرشحون الذين يخوضون اى انتخاب. سواء عند ابن المدينة او ابن القرية اثقل من المال.. وازكى من العلم.. بل تطغى على صاحب الشهرة او المنصب.

وقبل أن نبدأ فى مناقشة تلك الاوضاع علينا اولا ان نسأل: «ما قول الدستور وحكمه فى هذه الامور؟!».. ان حكم الدستور فى ذلك واضح وصريح فالباب الثالث بنظم الحريات والحقوق والواجبات العامة بتصدره المادة ٤٠ بالنص الآتى: «المواطنون لدى القانون سواء وهم متساوون فى الحقوق والوجبات العامة». ولكن هذه اطلاقة دستورية عامة ابعادها اساسا انها لا تمنعك وانت مصرى ان تتقدم للترشيح او الانتخاب.. ولكنها لا تعطيك الحق فى ان تنزع اسلحة الآخرين الذين يدعمون انفسهم بعبارة اولاد البلد» او ابناء المحافظة: كما ليس لديها القدرة فى ان تحميك او تذود عنك هجمات الآخرين!.

ولكن هكذا يقف الدستور عاجزا صامتا عندما يبدأ وطيس المعركة الانتخابية فى الاشتداد او عندما تبدأ عملية الاختيار بين المرشحين للمناصب رغم أن شعار الدستور يتوطد فى المادة ١٣: «العمل حق وواجب وشرف وتكفله الدولة.. ويكون العاملون الممتازون محل تقدير العدالة والمجتمع».

ومع وجود هذه النصوص الصريحة ومع ما منحه الدستور بالمادة ٤٣ من اعطاء السلطة التنفيذية حق اختيار موظفيها وممثليها وعزلهم بالصورة التى تراها والتى ينظمها القانون الا انها مع ذلك اشد رحمة من الجماهير ومن جموع الناخبين الذين يرفعون دائما قبل المعركة شعار «الاصلح» نجد عندما تبدأ المعركة فى الاحتدام عكس ذلك تماما: ينسون او يتناسون هذا المبدأ ويتعامون عن «الاصلح» ويبدأون فى ازاحة هذا الاصلح بعصبية وتشنج وانفعال.. تحركهم مشاعرهم نحو ابن البلد!

وليت الناخبين يكتفون بذلك القدر من التدعيم لمرشحيهم المحظوظين برصيد كلمة «أولاد البلد» وربما لا يكون لهؤلاء غير هذه الكلمة من رصيد بل يبدأ بعض الناخبين الاذكياء يغمرون هؤلاء الآخرين عندما يحاولون ان يعلنوا عن ماضيهم واخلاصهم بان يشهروا فى وجوههم هذا السلاح حيث ينعتونهم بـ «الاغراب» ضاربين عرض الحائط بالدستور والقانون مع انهم ابناء وطن واحد بل ابناء دائرة محافظة او دائرة واحدة او ربما مركز واحد تشتتت قراه او تباعدت مع ان القانون حدد من هو ابن المحافظة وبالتالى ابن البلد فى الفقرة الاخيرة من المادة ١٤٠ من القرار ٧ بقانون تنظيم الحكم المحلى بأنه «يعتبر من ابناء المحافظة من يقيم بدائرتها اقامة عادية» اذن فابن المحافظة لا يتعدى ذلك الشخص الذى يقيم على ارضها.. أو له عنوان سكن بها. اما المعنى الذى يهدف اليه «اولاد البلد» فهو لا يكون كذلك الا اذا كان من اسرها.. بل انهم احيانا ينعتون على اسر لها. فروع واصول وتقيم منذ عشرات السنين بأن هذه الاسرة او تلك نازحة من الصعيد او من بحرى وليس من اسر البلد. واخيرا لعل



الشعار الذى ينبغى ان يسود اى معركة انتخابية فى الريف او المدينة ان النائب يمثل فكرة لا اسرة.. وبائرة لا عائلة، ذلك لأنه يؤدى واجبا وطنيا قبل ان يمثل اقليما معينا.. ومن اجل هذا وضعت تلك القاعدة الدستورية: «النائب يمثل امة».

واخيراً فإن هناك مرشحين محترفين عندما يجدون ان بعض القرى او النواحى مغلقة امالهم او ان يريد اغلاقها أمام منافس له فانه يحرك «أولاد البلد» ليرشح نفسه ليخدمه بطريق غير مباشر فيحرم أصوات هذه القرية لتتجه إلى خصمه كي لا يزيد عنه ولعل هذا المرشح المدفوع لمثل هذا الموقف هو اسوأ صورة «لابن البلد».

أفضل انتخابات .. وأسوأها

سئلت: ما هى انزه انتخابات اجريت فى مصر؟

انتخابات عام ١٩٢٤ التى اجراها المرحوم دولة يحيى ابراهيم باشا وسقط فيها وكان رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية وفاز فيها الوفد بزعامة سعد زغلول باشا بأغلبية كاسحة.

وانتخابات يناير عام ١٩٥٠ والتى فاز فيها الوفد على جميع الاحزاب المجابهة له السعديين والدستوريين بالكتلة والوطنى وقاد معركة الوفد حينذاك فؤاد سراج الدين باشا سكرتير عام الوفد.

أما أسوأها

فانتخابات يناير عام ١٩٦٩ والتى حصرها الاتحاد الاشتراكى فى مرشحيه

وانتخابات نوفمبر ١٩٩١ التى قاطعتها احزاب المعارضة فيما عدا التجمع الذى خرج بخمسة اصوات تمثل المعارضة البرلمانية.

والتى ابطلت فيها محكمة النقض اكثر من ١٢٠ عضوا.

اما من وضع فلسفة التزوير فى الانتخابات فهو دولة اسماعيل صدقى باشا عام ١٩٣٠.

اعتراف

اعترف فيلسوف : افضل ان اكون سيدا صغيراً من ان اكون خادما كبيراً!!



اهمية تعديل الدستور قبل إجراء الانتخابات

بعد عدة شهور سوف تجرى انتخابات مجلس الشعب الجديد، والملاحظ ان احزاب المعارضة مازالت تركز على ضرورة ضمان نزاهة هذه الانتخابات وان تتم اجراءاتها صحيحة وسليمة بحيث تظهر وتعبر نتائجها عن الارادة الحرة للشعب في المجلس الذى يطلق عليه اسم «مجلس الشعب» وهو ما يترتب عليه ضمان قيام هؤلاء النواب عن الشعب بعملهم واختصاصاتهم المنصوص عليها في الدستور، وهى مراقبة ومحاسبة الحكومة والوزراء ومراجعة القوانين التى تحمى وتحقق مصالح الشعب، فى حرية تامة تؤكد مسئوليتهم أمام الشعب.

وقد تمت أخيرا، انتخابات التجديد النصفى لأعضاء مجلس الشورى، والتى فاز فيها مرشحو الحزب الوطنى باغلبية ساحقة ومع ذلك فقد طعنت احزاب المعارضة في نزاهتها على الرغم من ان اهمية مجلس الشورى لا ترقى إلى اهمية مجلس الشعب من حيث الاختصاصات، وعلى العموم فإن ضحالة نزاهة الانتخابات تعكس مطلب الشعب وعلى وجه الخصوص الأغلبية العظمى الصامتة من المثقفين.

هذا في الوقت الذى كان الحزب الوطنى يخطط لهذه الانتخابات منذ عام ١٩٩٢ وذلك باصدار قانون تعيين العمد والمشايخ ورؤساء الجامعات وعمداء الكليات وتعديل قوانين النقابات المهنية واتحادات الطلبة.

وقد تلا ذلك مؤتمر الحوار الوطني والذى بدات الدعوة له فى نفس السنة، ثم صدر قرار جمهورى بتعيين اعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر والتى شكلت من ٤٠ عضوا برياسة نائب رئيس الحزب الوطنى وضمت ٢٧ عضوا منهم أعضاء في الحزب الوطنى.

ثم صدر بعد ذلك قرار جمهورى آخر بتعيين اعضاء المؤتمر برياسة نفس الدكتور مصطفى خليل نائب رئيس الحزب الوطنى ايضا، وتشكل المؤتمر من ٢٧٩ عضوا، منهم ٢٣٩ عضوا كلهم من الحزب الوطنى.

وبعد ان بدات الدعوة للمؤتمر كان المقرر ان يشمل الحوار مواضيع محددة معينة بالذات والتى يشكل كل منها مشكلة قومية ليشترك فى بحثها ودراستها كل الآراء، من احزاب المعارضة وغيرهم من المثقفين المتعلمين ذوى الخبرة العلمية والعملية وممثلى الهيئات والنقابات وغيرهم.

وهذه المواضيع كانت تشمل التعليم ـ الأمية ـ الإرهاب ـ الإسكان والسكان والأسرة والمراة والطفولة. والمشاكل الاقتصادية والبطالة.

وقد طالبت احزاب المعارضة ان يكون «تعديل الدستور» أحد المواضيع التى يتعين بحثها وطرحها للحوار فى المؤتمر الا ان الحزب الوطني قرر بعد ذلك، ان يقوم المؤتمر ببحث «مجالات» بدلا من مواضيع محددة وهى: المجال السياسى.. والمجال الاقتصادى.. والمجال الاجتماعى والذى اضيف اليه بعد ذلك المجال الثقافى.

.. وعقب ذلك.. أعلن امين عام مساعد الحزب الوطنى ان المجال السياسى سوف يقتصر على بحث الغاء بعض القوانين التى صدرت فى عامى ١٩٧٨ و١٩٨٠ بشان حماية الجبهة الداخلية وحماية القيم من العيب وتعديل بعض اختصاصات المدعى الاشتراكي.

وهكذا تم استبعاد موضوع تعديل الدستور بصفة نهائية وهو ما حدث فعلا، إذ لم يتعرض له المؤتمر، وذلك على أساس انه يتعين ان تكون الأولوية هى بالتركيز على المشاكل الاقتصادية باعتبارها الاكثر اهمية ولها الاولوية.

وقد صدرت توصيات لجان المؤتمر بالنسبة لمواضيع كل مجال والتى يعتبر كل منها مشكلة قومية، وبحيث تكون تحت تصرف الحكومة والملاحظ انها كلها تحتاج فى معالجتها وحلها الى تخطيط ووقت طويل وأموال باهظة.

ومما ورد فى خطاب رئيس الحكومة امام مجلس الشعب عند افتتاح انعقاده الأخير فى مدته، ومما نشر ومازال ينشر على لسان الوزراء من تحقيق بحسن الوضع الاقتصادى وحل مشاكله، وما اتخذ نحو تطوير التعليم من اجراءات، ومواجهة مشكلة الارهاب وحصرها في أضيق الحدود والتصدى لمشاكل الأسكان والسكان والمراة والطفولة وغير ذلك، وهو ما يدل على نجاح



المصدر : الـــوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ أغسطس ١٩٩٥

بقلم المستشار:
عبدالحميد عزت

الحكومة وأنها تسير فى الاتجاه الصحيح ويبشر بكل خير ومستقبل مشرق.

وبما انه، نظرا لقرب اجراءات الانتخاب لمجلس الشعب الجديد، ونظرا لمضى ما يقرب من مضى ٣ سنوات على استبعاد بحث تعديل الدستور. ونظرا لأن الدولة تسير بخطى واسعة نحو التحول من نظام الاقتصاد الاشتراكى إلى نظام الاقتصاد الراسمالى وخضوع الاسعار لأليات السوق وزيادة دور القطاع الخاص. هذا فى الوقت الذى يتضمن فى الدستور القواعد والأحكام والمبادىء الخاصة بالاقتصاد الاشتراكى، وهو تناقض يعتبر معوقا لهذا التحول يتعين أن إزالته. وذلك يتبين من القاء نظرة على الدستور نفسه، ويتعين اعتباره ذا اهمية قصوى، وتعطى له الأولوية فى الظروف الحاضرة التى تمر بها مصرنا العزيزة، والتى تختلف تماما عن الظروف التى كانت سائدة عند وضع الدستور.

● الظروف عند وضع الدستور: كانت البلاد تطبق النظام الاشتراكى فى عام ١٩٧١ عند وضع الدستور بواسطة مجلس الأمة الذى انتخب بعد صدور الميثاق والذى بموجبه تقرر اعتبار الاشتراكية هى النظام الاقتصادى والسياسى الذى يقوم عليه نظام الحكم، وقد وصف بأنه الدستور الدائم.

وكان من الطبيعى ان يتضمن الدستور المبادىء والأحكام التى تنص على كيفية تطبيق الاشتراكية بجناحيها الاقتصادى والسياسى وهو ما سوف يتبين من الرجوع الى الدستور نفسه فيما بعد.

● تغير الظروف: بعد التطورات العالمية بسقوط وانهيار النظام الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى ودول شرق اوروبا، وتحول هذه الدول الى تطبيق النظام الراسمالى فى الاقتصاد وخضوع الاسعار لأليات السوق والاقتصاد الحر وزيادة دور القطاع الخاص وتشجيعه.

والملاحظ ان ما حدث فى هذه الدول تم بعد ان تحولت جميعها اولا من نظام الحكم الشمولى او نظام الحزب الواحد صاحب الاغلبية المطلقة الى النظام الديموقراطى بتطبيقه الصحيح السليم من اطلاق حريات الشعب اى ان الاصلاح السياسى قد سبق الاصلاح الاقتصادى وهى حقيقة ثابتة.

وقد انعكس ذلك على الوضع فى مصر وسارت الدولة فى التحول الى النظام الراسمالى فى الاقتصاد وقطع نظام الحكم فى مصر شوطا كبيرا فى هذا الاتجاه على الرغم مما صادفه من صعوبات منها ارتفاع الاسعار وطلبات وتوصيات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، وهو ما نجحت الحكومة فى التغلب عليه وبدا الانطلاق نحو الاستقرار الاقتصادى بناء على ما تبشرنا به تصريحات المسئولين فى الحكومة.

الا انه مما يزيد من صعوبات هذا التحول فى الاقتصاد ان الدستور مازال يتضمن نفس المبادىء والاحكام الخاصة بتطبيق وتنفيذ نظام الاقتصاد الاشتراكى، بالاضافة إلى بعض مبادىء التطبيق السياسى للنظام الاشتراكى.

يتبين مما تقدم انه قد آن الاوان ان يعتبر تعديل الدستور له الأولوية وسوف تترب عليه نتائج هامة سوف تساعد وتسهل عملية التحول الى الاقتصاد الراسمالى، علاوة على تفادى ومنع اى طعن بعدم دستورية اى اجراء أو تشريع بمخالفته للدستور.

وقد يرى البعض ان الوقت غير مناسب للتعرض لتعديل الدستور بحجة ان المفروض فيه الثبات والاستقرار. بالاضافة الى ان التعديل يقتضى تشكيل لجنة عليا قومية تتولى هذه المهمة ثم يعرض ما تنتهى اليه على مجلس الشعب لمراجعته واقراره، وهو ما يتعين معه الانتظار الى ما بعد انتخاب مجلس الشعب الجديد.

الا انه يرد على ذلك انه على الرغم من ان الدستور قد وضع فى سنة ١٩٧١، فانه قد تم تعديله فى سنة ١٩٨٠، اى بعد مضى ٩ سنوات فقط وقد صدر التعديل بناء على قرار جمهورى وعرض على الشعب للاستفتاء، دون ان يتم تشكيل لجنة من الخبراء والمتخصصين وفقهاء القانون، رغم اهمية التعديل.

وقد تناول التعديل:

أولا: اضافة باب جديد وهو الباب السابع ويشمل فصلين:

١- فصل خاص بانشاء «مجلس الشورى» ويتكون من المواد من ١٩٤ الى ٢٠٥، ويلاحظ انه لم تعط له اية اختصاصات تشريعية او دستورية كالتى يملكها مجلس الشعب.

٢- فصل خاص «بسلطة الصحافة» واعتبارها السلطة الرابعة فى الدولة ويتكون من المواد من ٢٠٦ الى ٢١١.

ثانيا: تعديل المادة ٧٧ بحيث أصبح نصها:

«يجوز اعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدد أخرى»

بعد ان كان نصها «لمدة تالية متصلة».

ثالثا: تعديل المادة «٥» بحيث أصبح نصها:

«يقوم النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية»

«على اساس تعدد الاحزاب وذلك فى اطار المقومات»

«والمبادىء الاساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها»

«فى الدستور»

«وينظم القانون الاحزاب السياسية».

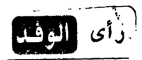
«ويتبع»



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٠ اغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



لهذا قرر الوفد خوض الانتخابات !

جاء قرار حزب الوفد بخوض معركة انتخابات مجلس الشعب ليؤكد التحامه بجماهير الأمة، وتصديه للنضال من أجلها، والوقوف فى صفوفها.. بعد الضربات العنيفة التى وجهها الحزب الحاكم وحكوماته المتتالية للشعب.

جاء هذا القرار ليؤكد أنه حزب الشعب الأول الذى يتحرك دفاعا عن الأمة ومن أجل مستقبلها.. بعد الحاضر المشين الذى فرضته حكومات الحزب الحاكم لسنوات طويلة عانى منها الشعب ولقى من البطش والهوان مالم يعانه أى شعب آخر فى المنطقة كلها.

●● فقد عانى الشعب حكما دكتاتوريا شاملا لم يرتفع فيه إلا صوت الحاكم.. وكتموا تماما صوت الشعب، أوكمموه.. بل حاولوا طمس تاريخه النضالى الطويل. وتحت هذا الحكم الشمولى البغيض وقعت مصر تحت الاحتلال مرتين خلال ١٠ سنوات.

●● وكانت مصر أغنى دول المنطقة.. وكانت عملتها أقوى من الاسترلينى والدولار.. ولكن تحت هذا الحكم الشمولى تخلفت مصر وأصبحت تمد يدها هنا وهناك،.

●● وعاشت الأمة مقهورة بسياسة الشعارات الجوفاء. مرة تحت شعار من الابرة إلى الصاروخ فلا نحن صنعنا الابرة.. وعندما صنعوا الصاروخ صنعوه من.. خشب!!

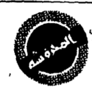
●● وبسبب التخبط الاقتصادى أهملنا الزراعة بحجة الصناعة.. فاصبحنا نعتمد على استيراد ما يأكله الشعب.. ودمرنا الصناعة الوطنية التى كانت موجودة..

●● وتحت شعارات الشمولية اصبح مصير الوطن وشعبه وصناعته وزراعته مزرعة للسلطة تغرف منها دون حساب.. فكان الدمار الاقتصادى الشامل..

ومن أجل التصدى لكل هذه الجرائم قرر الوفد خوض المعركة الانتخابية وهو يعلم تماما حجم البطش الحكومى.. وأساليب تزوير الانتخابات.

●● ان الوفد يعلم ان المعركة ستكون شرسة للغاية. ولكن ثقة الوفد فى جماهيره التى هى جماهير مصر الحقيقية تجعله يخوض المعركة غير هياب وبلا أى تردد..

«الوفد»



المصدر : الـــوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٥

فـــؤاد ســـراج الـــديـــن

يعلـــن :

الوفد يخوض معركة انتخابات مجلس الشعب

لجان الحزب بالمحافظات تتلقى طلبات الاعضاء الراغبين فى الترشيح

حملة انتخابية مكثفة عقب اختيار أفضل المرشحين المؤمنين بفكر ومبادىء الوفد



المصدر : الــوفــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢ اغسطس ١٩٩٥


فؤاد سراج الدين

أعلن فؤاد سراج الدين رئيس الوفد، ان الحزب سوف يخوض معركة انتخابات مجلس الشعب القادمة. تلقت لجان الوفد العامة بالمحافظات قرار الحزب بالاشتراك فى المعركة الانتخابية.

بدأت اللجان الوفدية بالمحافظات تلقى طلبات اعضاء الوفد الراغبين فى الترشيح لانتخابات مجلس الشعب. من المقرر عرض اسماء المرشحين على هيئة مكتب الوفد لاختيار أفضل العناصر، والتى يتجسد فيها فكر ومبادىء وتراث الوفد فى الدفاع عن الديمقراطية.

وتبدأ عقب عملية الاختيار الحملة الانتخابية المكثفة والجولات الميدانية فى مختلف الدوائر الانتخابية، يشارك فيها قيادات الوفد.

كما انتهت اللجان المختصة من اعداد البرنامج الانتخابى والشعارات الانتخابية لمرشحى الوفد فى المعركة الانتخابية. ويتضمن البرنامج الانتخابى رؤية الوفد للاصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى البلاد.

فى اجتماع الأمانة العامة للحزب:

مراد : نطالب بحكومة انتقالية للإشراف على انتخابات مجلس الشعب

عقدت الأمانة العامة للحزب اجتماعها الدورى برئاسة مصطفى كامل مراد رئيس الحزب وبحضور رجب هلال حميدة الأمين العام والوكلاء والأمناء المساعدين وأعضاء الأمانة العامة.

استعرضت الأمانة الموقف الداخلى والخارجى لأهم قضايا الساعة وخطة تحرك الحزب فى المرحلة المقبلة المتعلقة بانتخابات مجلس الشعب ودراسة التقرير المهم الذى أعده الأمين العام للحزب حول نشاط الحزب خلال الفترة الماضية.

وقد أكد مصطفى كامل مراد - رئيس الحزب - ان التحالف مع حزب العمل والاخوان مازال قائما وحزب الأحرار يوافق على التنسيق مع كل من يرغب فى التنسيق مع الحزب ولكن بشرط التأكيد على هوية الحزب وعدم دخوله تحت مظلة اى حزب اخر للمحافظة على استقلالية ووضوح هويته، مطالبا بضرورة تعيين حكومة انتقالية للإشراف على الانتخابات لاحداث بعض الاصلاحات السياسية. ثم عرض الأمين العام تقريره على أعضاء الأمانة العامة وتضمن الانجازات والأنشطة التى قام بها الحزب خلال الفترة الماضية والتى شملت المؤتمرات والندوات واللجان التى تم عقدها فى المحافظات وفى المقر المركزى بالحزب وكذلك المؤتمرات التى شارك فيها الحزب مع غيره من أحزاب المعارضة والقوى السياسية، الى جانب الأنشطة التى قامت بها أمانات المرأة للحزب. وأشار محمد فريد زكريا - وكيل الحزب - الى مشاركة الحزب فى مؤتمر الاديان الذى عقد بالاسكندرية باعتباره عضوا فى الوفد المصرى الدولى وتم خلاله ادراج مقترحات الحزب ضمن أوراق المؤتمر وهى : ضرورة تصفية الأجواء العربية والإسلامية ودعم العلاقات بين الدول العربية واقامة محكمة دولية من كبار مشايخ الأقطار الإسلامية بالانتخاب المباشر من اجل الفصل فى المنازعات الإسلامية وإنشاء برلمان إسلامى يضم ثلاثة نواب للشورى من كل قطر إسلامى لتنقية القوانين المخالفة للشريعة الإسلامية وإنشاء قوة سلام إسلامية، تتألف من ٣٪ من كل جيش إسلامى تكون مهمتها الفصل بين الجيوش المتحاربة ودعم الاقطار الإسلامية المعتدى عليها. واستعرضت الدكتورة هدى عفيفى - أمينة المرأة وعضو الأمانة العامة نشاط أمانة المرأة خلال الفترة الماضية والمؤتمرات والندوات التى شاركت فيها ممثلة للحزب أعضاء الأمانة العامة وفى بداية الاجتماع قد وقفوا دقيقة حدادا على روح المرحوم حسن محمد ابراهيم (حسن فشر) وكيل الحزب، كما نعاه رئيس الحزب مصطفى كامل مراد.



المصدر : الأهـرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٥

أمانات الحزب بالمحافظات استعدت لخوض انتخابات مجلس الشعب

تقرير : أشرف السويسى - هشام عياد

استعدت أمانات الحزب بالمحافظة لانتخابات مجلس الشعب القادمة ففى محافظة القاهرة صرح حسنى رشوان أمين الحزب بالمحافظة بأن الأمانة قررت خوض الانتخابات فى جميع الدوائر. وفى الاسكندرية صرح القبطان على عياد الأمين العام المساعد للحزب بأنه يتم حاليا دراسة الأسماء المرشحة لخوض الانتخابات ومدى شعبيتها فى الشارع السكندرى حتى يتم تحديد من سيقع عليه الاختيار للترشيح.

وفى الغربية أعلن احمد التراس أمين الحزب بالمحافظة بانه سيتم ترشيح كل من ابراهيم الشورى المحامى وعبد الفتاح عبد المجيد شتا المحامى والمهندس محمد عشوب والمحاسب ممدوح النهطاوى بالإضافة الى امين الحزب احمد التراس. وفى سوهاج اكد مرتضى ابو عقيل أمين الحزب بالمحافظة بانه سيتم خوض الانتخابات فى مراكز طما والبلينا وجرجا وسوهاج والمراغة وساقلته. وفى بور سعيد قررت الأمانة العامة للحزب بالمحافظة ترشيح عادل المصرى عضو الأمانة العامة ووكيل الحزب ببور سعيد بدائرة الشرق وبور فؤاد.وفى دمياط أكد محمد حلمى درة - أمين الحزب بدمياط أن أمانة الحزب ستخوض الانتخابات القادمة لمجلس الشعب تحت شعار «لا للفساد لا للاستغلال .. نعم للديمقراطية والعدل الاجتماعى». وأشار امين الحزب الى ان الأمانة ستدفع بالعناصر الشابة ذات الحضور والتأثير السياسى فى المعركة القادمة مع مراعاة التوفيق بين القضايا المحلية والقضايا القومية من خلال البرنامج الانتخابى لمرشحى الأمانة.ونوه حلمى درة الى تصريحات الرئيس مبارك الأخيرة والتى اكد فيها على نزاهة الانتخابات القادمة وطالب بضرورة التزام الأمن بالحياد التام وعدم مخالفة تعليمات رئيس الجمهورية لأن الانتخابات القادمة هى الأمل أمام المواطن لاحداث التغيير المنشود.ومن ناحية أخرى اكد سامى انيس لوقا - وكيل الحزب وعضو الأمانة العامة انه يجرى حاليا الاعداد لانتخابات مجلس الشعب بمحافظة المنيا فى جميع الدوائر واختيار اقوى العناصر السياسية التى لها ماض وتاريخ سياسى معروف لدى الجماهير ويتوقع ان تكون الانتخابات القادمة اشرس وأقوى انتخابات برلمانية على مستوى الجمهورية.وأعرب عن امله فى ان تكون تصريحات الرئيس مبارك والسيد وزير الداخلية عن نزاهة الانتخابات تصريحات لها فاعليتها وألا تكون مجرد تصريحات وردية كما حدث فى انتخابات مجلس الشورى. وفى اسوان استقبل جلال عباس الأسوانى امين الحزب وأعضاء الأمانة من القيادات النقابية العمالية وبعض قادة العمل النقابى التابعين للنقابة العامة للزراعة والرى.كما استقبل اعضاء الجمعية الاقليمية لقدامى الكشافين والمرشدات وقادة حركة الكشف والتجوال، وبعض أعضاء المنظمة المصرية لحقوق الإنسان للإعراب عن تاييدهم لترشيح جلال عباس الأسوانى امين الحزب لمجلس الشعب تقديرا منهم لدوره الايجابى فى شتى المجالات التى شارك فيها ولتاريخه الطويل فى العمل النقابى .. ولتبنيه العديد من القضايا الوطنية والعمالية بالإضافة الى تكوينه لعدة لجان نقابية إيمانا منه بحق العمال فى تكوين اللجان النقابية. كانت الأمانة العامة للحزب باسوان قد قررت ترشيح جلال عباس الأسوانى لخوض الانتخابات القادمة لمجلس الشعب لمقعد العمال.



المصدر : السياسي المصري

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٥

فى انتخابات مجلس الشعب :

أسماء مرشحى أحزاب العمل والأحرار والتجمع

كتب فيصل مصطفى :

مع اقتراب العد التنازلى للاحزاب السياسية فى الاعلان عن اسماء مرشحيها فى انتخابات مجلس الشعب القادمة والمقرر اجراؤها فى نوفمبر القادم .. يبذل الاعضاء فى كل حزب جهوداً مكثفة لمعرفة ما اذا كان الحزب الذى ينتمى اليه سيختاره ضمن مرشحيه ام لا .. حتى ان بعض الاعضاء يتواجدون بصفة دائمة ليل نهار بمقرات الاحزاب ليكونوا على مقربة من بؤرة الاحداث والمستجدات .

السياسى المصرى استطاعت ان تحصل على قائمة لبعض اسماء مرشحى احزاب الاحرار .. العمل .. التجمع .

فى حزب الاحرار يقول محمد فريد زكريا وكيل الحزب وعضو مجلس الشورى ان الحزب وقع اختياره على ترشيح مصطفى بكرى ، ومحمد فريد زكريا ، ورجب هلال حميدة فى القاهرة ، والحمزة دعبس فى الجيزة ، وعادل المصرى فى بورسعيد ، وكريم نصر الدين فى قنا واحمد الطراس فى الغربية .

ويشير إلى انه سيتم الاعلان عن باقى الاسماء الشهر القادم بعد الانتهاء من اختيار افضل العناصر .

ويؤكد زكريا عدم وجود مشكلة نتيجة لاختيار الحزب اسماء مرشحيه ، بسبب وجود لجنة فى المحافظات ، تتلقى طلبات الترشيح وتدرسها ؛ وتشمل كل مرشح بتقرير عن حياته وقدراته وتاريخه السياسى ، ثم ترفع هذا الطلب الى اللجنة العامة للمرشحين بالمقر الرئيسى لحزب الاحرار ، وهناك تدرس اللجنة هذه التقارير وسجلات المرشح لطلب الترشيح ، وتقارن بينه وبين الطلبات الاخرى ، وتختار افضل العناصر المتقدمة نشاطاً وتاريخاً وخبرة سياسية . لذلك ليس هناك مشكلة فى عمليات الاختيار .

وفى الحقيقة ان هذه الترشيحات لاتتاثر بمسالة الشللية ، لان اللجنة العامة ، التى تتلقى طلبات المرشحين هى لجنة متميزة ، تتكون من رئيس الحزب والوكلاء والامين العام . لذلك ليس هناك تاثر باى من اساليب الشللية .

الاهتمام بترشيح النساء

وفى حزب التجمع : يقول حسين عبدالرازق امين اللجنة السياسية بالحزب ان من ابرز اسماء المرشحين هم ، خالد محيى الدين فى القليوبية ، ولطفى واكد ومختار جمعه وعبدالحميد الشيخ ومحمد السيد فى القاهرة ، وابو العز الحريرى فى الاسكندرية ووجيه شكرى فى المنيا ، ورافت سيف وعطيه الصيرفى ومحمد الظهيرى فى الدقهلية ، والدكتور محمد حمزة فى الشرقية ، وزهدى الشامى فى دمنهور ، وجلال رجب فى كفر الشيخ ، وفوزى احمد حسين فى السويس ، ومحمد تليمة فى الجيزة ، ويشير عبدالرازق إلى ان لجان المحافظات تدرس الموقف ، وتتوالى فى ارسال الترشيحات الى الامانة العامة بالقاهرة لدراستها .

ويقول انه تم الانتهاء من نصف المرشحين تقريباً . وسيتم الانتهاء

منها نهائيا يوم ١٥ من سبتمبر القادم .

ويضيف انه تم تحديد اربع اسس ليخوض الحزب من اجلها الانتخابات وهى ، ان يخوض الحزب الانتخابات فى الدوائر التى نجح فيها اعضاء الحزب فى الدورة الماضية كما سيدخل فى الدوائر ، التى شهدت اعادات ، والتى حصل فيها مرشح الحزب على اعلى عدد من اصوات الناخبين ، وسيدخل ايضاً فى الدوائر التى يوجد بها شخصيات صالحة للترشيح وقادرة على مواجهة خصومها . ويؤكد عبدالرازق

اهتمام الحزب بترشيح النساء والشباب .

فصل غير الملتزمين

وفى حزب العمل : يقول عبدالحميد بركات امين التنظيم ان من ابرز الاسماء المرشحة فى الانتخابات هى المهندس ابراهيم شكرى فى شربين بالدقهلية ، وعبدالحميد بركات فى امبابة ، ومحفوظ عزام فى التبين بحلوان ، وابراهيم جميل فى اشمون وناجى الشهابى فى المحلة ، وصلاح اللصبجى فى طنطا ، ورضا البيطار فى القنايات ، وحسين الدالى فى الاقصر وحمدى السكيكى فى اسوان .

ويقول بركات انه سيتم الاعلان عن باقى الاسماء فى بداية الشهر القادم . ويؤكد وجود مشاكل فى عملية اختيار المرشحين ، حيث يوجد عدد كبير يتقدم للترشيح فى مكان واحد واشار الى انه سيتم فصل كل من يخرج عن الالتزام الحزبى . وهذا حدث عام ١٩٩٠ ، عندما قاطع الحزب الانتخابات ودخلها عدد من الاشخاص ، فقام الحزب بفصلهم لانهم لم يلتزموا



المصدر : السياسي المصري

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٥



حلف يسارى لخوض الانتخابات البرلمانية القادمة

من حق الناخبين محاسبة نائبهم وسحب الثقة منه

تواصل « الشارع الحزبي » سلسلة حواراتها مع زعماء الأحزاب السياسية وكبار رجال القانون في مصر للتعرف على وجهة نظرهم من انتخابات مجلس الشعب القادمة حيث أطلق الدكتور رفعت السعيد الأمين العام لحزب التجمع وعضو مجلس الشورى أن حزبه ضد مقاطعة الانتخابات البرلمانية القادمة وأكد على عدم التحالف مع الجماعات المتأسلمة أو الأحزاب المتحالفة معها وكشف النقاب عن [illegible] [illegible]

●● [illegible]

[illegible]

... الحركة غير متوفرة الآن . وبالتالي فإن كنا قد قاطعنا الانتخابات في الماضي لم تتحقق الأسباب التي قاطعنا من أجلها ، فإن امكانية عودتنا للمشاركة في الحياة النيابية ستكون محدودة : هذا هو الحصار الذي يواجه الأحزاب التي قاطعت الانتخابات الماضية . إنما قاطعت لأسباب ، ثم أن هذه الأسباب لم تتغير ، ربما هي تستبعد لفرض الحركة الانتخابية مرة ثانية ..

●● ما هو استقراءك لخريطة المجلس القادم ؟ بمعنى كم ستكون نسبة الأغلبية والقيمة المعارضة في المجلس ؟ وما هي النسبة التي من المتوقع أن يحصل عليها حزبكم ؟

● هذا يتوقف على مدى ذكاء الذين يديرون المعركة الانتخابية من جانب الحزب الحاكم .. أي إلى أي مدى سيكون هناك تدخل ؟ أو إلى أي مدى سيتراجعون عن التدخل ؟

● هذا هو الذي سيحسم نسبة المعارضة في المجلس القادم ..

●● مع أي من الأحزاب سيقوم حزبكم بالتنسيق معه ؟

● من حيث المبدأ نحن نقيم ما نسميه تحالف اليسار ولكن هذا لا يمنع من التحالف مع أية أحزاب أو قوى سياسية أخرى في أي مستوى من مستويات التحالف [illegible] التحالف في إطار دوائر أو برامج مشتركة أو حملات انتخابية مشتركة لكن عندنا حد فاصل .. نحن لا نتحالف أو نتساهل مع الجماعات المتأسلمة ولا مع من سيتحالفون معها .. هذا خط فاصل لن نتجاوزه .

●● كيف يتم محاسبة النواب على وعودهم الانتخابية التي لم ينفذوها ؟

● الديمقراطية الحقيقية تفترض أن من ينتخب نائباً ما ، يمتلك سحب الثقة منه . وبالتالي أعتقد أن المبدأ الأساسي ، هو أن من حق الناخبين جمع التوقيعات لسحب الثقة من نائبهم ، وليس فقط محاسبته ، لأن كثيرا من النواب يسرفون في الوعود ، وما أن يصلوا إلى مقعد البرلمان حتى ينقلبوا على ناخبيهم ويتجاهلونهم .

●● من هو المرشح الذي يصلح للترشيح من وجهة نظركم ؟

● وجهة نظرى تختلف عن وجهة نظر الآخرين .. فمميزات المرشح بالنسبة لبعض الأحزاب الأخرى ، أن يكون غنيا ، يستطيع الانفاق بسخاء على حملته الانتخابية . إنما مميزات المرشح الذي أفضله أنا أن يكون ملتصقا بالجماهير ، وقادرا على التعرف على مشاكلها



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسي المصري

التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٥

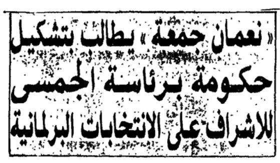
٣ تحالفات انتخابية جديدة تنافس الوطنى والوفد فى الانتخابات القادمة لمجلس الشعب

ذكرت مصادر حزبية وبرلمانية ان الصيغ المطروحة لتشكيل تحالف إنتخابي لاحزاب المعارضة فى الانتخابات القادمة لمجلس الشعب تواجه صعوبات تنذر بفشل فكرة التحالف فى ظل انتخابات فردية .

وأوضحت هذه المصادر ان وثيقة الوفاق الوطنى التى تجرى مشاورات بشأنها حاليا تطرح فكرة التنسيق فى بعض الدوائر بحيث يترك لكل حزب من أحزاب المعارضة الدوائر التى يتمتع فيها بثقل سياسى وشعبى .

واضافت ان البديل المطروح الآن بعد تعثر فكرة تحالف المعارضة هو تشكيل ثلاثة تحالفات جديدة هى : التحالف الإسلامى ويضم مرشحى العمل والاحرار وجماعة الإخوان المنحلة وسيركز نشاطه على ١٥٠ دائرة . وتحالف اليسار ويضم مرشحى التجمع والناصرى ويستهدف المنافسة فى مائة دائرة ، وتحالف الاحزاب الصغيرة ويضم مرشحى أحزاب الامة والخضر والاتحادى والشعب الديمقراطى ، هذا ويواجه التحالف الإسلامى وتحالف اليسار منافسة شديدة مع مرشحى الحزب الوطنى وحزب الوفد والمستقلين مما يشير إلى احتمال إعادة الانتخابات فى نسبة كبيرة من الدوائر الانتخابية الساخنة .

من ناحية اخرى علمت « السياسى المصرى » أن اللجنة الخاصة بإعداد ترشيحات الحزب الوطنى اوشكت على الإنتهاء من فحص الترشيحات المقدمة من امانات المحافظات . ويتجه الرأى داخل اللجنة إلى عدم التوسع فى ترك الدوائر لاكثر من مرشح



«نعمان جمعة» يطالب بتشكيل حكومة برئاسة الجمسى للاشراف على الانتخابات البرلمانية

اكد نعمان جمعه نائب رئيس حزب الوفد ، ان الحزب قرر خوض الانتخابات البرلمانية القادمة ، وهو قرار نهائى ولا رجعة فيه ، وقال ان لجان الوفد بالمحافظات ، تقوم بتحديد اسماء المرشحين حالياً ، وستخصص جريدة الحزب مساحة كبيرة للدعاية للمرشحين .. الا انه اشار إلى ان الوفد سيعيد النظر فى قرار المشاركة فى الانتخابات فى حالة اجرائها بنظام القائمة . جاء ذلك فى ندوته الاسبوعية التى عقدها الاسبوع الماضى فى مقر حزب الوفد .


نعمان جمعه

طالب جمعة فى ندوته بتشكيل حكومة قومية ومحايدة ، تضم كل الاحزاب للاشراف على الانتخابات ، وطالب بان يراسها احد كبار ضباط الجيش السابقين مثل المشير محمد عبدالغني الجمسى وزير الحربية السابق او الفريق سعد الدين الشاذلى او الفريق صفى الدين ابو شناف رئيسى الاركان السابقين من اجل ضمان نزاهة الانتخابات . واشار الى ان هؤلاء لن يقبلوا تزوير الانتخابات خوفاً على تلويث تاريخهم المشرف .. واضاف ان هذه الوزارة ستحوز ثقة الشعب ، وسيكون هناك شعاع امل ، مما يؤدى إلى حضور الناخبين الى صناديق الاقتراع .


الجمسى

وطالب بضرورة ان يكون مندوب المرشح من نفس دائرته ، وضرورة توقيع او وضع بصمة الناخب امام اسم المرشح ، وضرورة تسليم كشوف الناخبن من الاقسام ومراكز الشرطة للمرشحين ، وان يكون التصويت بالبطاقة الشخصية او العائلية او رخصة القيادة . ودعا الى استعمال البصمة الملونة ، لمنع التزوير ، حيث ان اثر هذه البصمة لا يزول من اصبع الناخب الا بعد ٢٤ ساعة من استعمالها .



المصدر: العربي

التاريخ: ٢١ أغسطس ١٩٩٥

في اجتماع رأسه ضياء الدين داود واستمر ٥ ساعات

«الناصري» يناقش الانتخابات .. وتحفظات على ميثاق الوفاق

ضياء الدين داود

ناقشت الأمانة العامة للحزب الناصري في اجتماعها يوم الخميس الماضي برئاسة ضياء الدين داود امين عام الحزب خطة العمل اللازمة لخوض انتخابات مجلس الشعب القائمة وذلك على ضوء التقرير الذي أعدته لجنة الانتخابات المركزية والذي شمل دراسة للموقف في مختلف المحافظات.

وقد استمر الاجتماع خمس ساعات أقرت لجنة الامانة العامة الأسس التي يتم عليها اختيار مرشحي الحزب من العمال والفلاحين والفئات وفقا لثقلهم الجماهيري في دوائرهم.

وكلفت الأمانة العامة للجنة الانتخابات والتي يرأسها حامد محمود عضو المكتب السياسي بأن تستكمل دراستها للبت نهائيا في أسماء المرشحين، مع أعداد البرنامج الانتخابي التي سيطرحه الحزب.

من جانب آخر فقد ناقش الاجتماع الذي حضره أكثر من خمسين عضوا بعض القضايا التنظيمية، كما نوقش ميثاق الوفاق الوطني الذي يجري بحثه بين الاحزاب المختلفة، والذي يحدد مبادئ متفقا عليها ينبغي أن يتضمنها أي تعديل دستوري مقبل.

وقد رحبت الأمانة بالميثاق من حيث المبدأ، لكنها وضعت شرطا للموافقة عليه وهو الا يتناقض مع المبادئ الأساسية للحزب، وأبدى كثير من الاعضاء تحفظاتهم حول بعض ما ورد في مشروع الميثاق، خاصة فيما يتعلق بالقضية الاجتماعية ومجانية التعليم، وأشار الاعضاء لتجاهل الوثيقة لقضيتي الاستقلال الوطني والوحدة العربية.

هذا وقد جرى تكليف لجنة لوضع مذكرة شاملة للافكار والمبادئ التي تضمنتها الوثيقة ومدى اتفاقها أو عدم اتفاقها مع مبادئ وأفكار الحزب الناصري، وهو ما سوف يناقشه المكتب السياسي كما تناقشه الأمانة العامة في اجتماع قادم.

المعروف أن لقاء الأحزاب لمناقشة الوثيقة قد تأجل الى يوم ٩ سبتمبر المقبل. وقد تم إرجاء مناقشة التقرير المقدم من السفير وفاء حجازي أمين الاعلام، والمتعلق بالضوابط المطلوبة للاصدارات الصحفية للحزب وعلاقتها بمؤسسة «العربي».



القاهرة: الحزب الحاكم يستعد للانتخابات البرلمانية

■ القاهرة – «الحياة»: أعلن وزير الزراعة المصري الأمين العام للحزب الوطني الحاكم الدكتور يوسف والي ان الامانة العامة للحزب في حال انعقاد دائم لتقويم اداء النواب داخل مجلس الشعب خلال المرحلة السابقة. واوضح في تصريحات امس ان الحزب سينتهي من عمليات التقويم في منتصف ايلول (سبتمبر) المقبل، وانه سيتم وضع مقاييس لأداء الاعضاء الجدد داخل مجلس الشعب. واضاف ان الامانة العامة للحزب لا تملك صلاحية الترشيح وان رئيس الحزب هو الذي يختار الوزراء وامناء الحزب في المحافظات للترشيح لمجلس الشعب.واضاف انه لا يجوز للمعينين في مجلس الشورى ترشيح انفسهم في مجلس الشعب وان عملية الترشيح تتم عن طريق الاجهزة المحلية التي ترفع تقارير الى الامانة العامة التي تعرضها بدورها على رئيس الحزب. واشار والي الى ان معركة الانتخابات «معركة شريفة» وان شعار الحزب الوطني هو «الديموقراطية والتنمية والاستقرار وهذا الشعار لم يتغير منذ العام ١٩٨٤». واعتبر أن مشاركة احزاب المعارضة في الانتخابات «ظاهرة طبيعية تثري الديموقراطية».



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢١ أكتوبر ١٩٩٥

على رغم البطش الحكومي وأساليب التزوير

حزب الوفد يقرر المشاركة في الانتخابات

□ القاهرة - من محمد صلاح:

■ اعلن رئيس حزب الوفد المعارض السيد فؤاد سراج الدين ان الحزب سيخوض انتخابات مجلس الشعب المقبلة وان لجان الحزب في المحافظات تلقت القرار وبدات في تلقي طلبات اعضاء الوفد الراغبين في الترشيح لانتخابات مجلس الشعب.

واوضح ان اسماء المرشحين ستعرض على هيئة مكتب الحزب «لاختيار افضل العناصر التي يتجسد فيها فكر ومبادئ وتراث الوفد في الدفاع عن الديموقراطية». وذكر ان الحزب سيبدأ عقب الانتهاء من عملية اختيار المرشحين حملة انتخابية مكثفة في مختلف الدوائر يشارك فيها قادة الوفد. ولفت الى ان لجانا خاصة في الحزب انتهت من اعداد البرنامج الانتخابي والشعارات التي سيطلقها مرشحو الحزب في الانتخابات، مشيرا الى ان البرنامج الانتخابي للحزب يتضمن رؤيته للاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

وكانت صحيفة «الوفد» طالبت الرئيس حسني مبارك والحكومة اول من امس اتخاذ اجراءات لضمان سلامة الانتخابات البرلمانية من بينها اعلان الرئيس مبارك تخليه عن رئاسة الحزب الوطني الحاكم وتولي القضاء الاشراف الكامل على العملية الانتخابية ومنح الاحزاب المعارضة فرصاً متساوية مع الحزب الحاكم في عرض برامجها الانتخابية من خلال التلفزيون والسماح لها بتنظيم المؤتمرات الانتخابية من دون تعرض اجهزة الامن لها.

واعتبرت الصحيفة امس ان قرار خوض الانتخابات على رغم عدم تحقق مطالب الحزب يؤكد «التحام الحزب بجماهير الامة وتصديه للنضال من اجلها والوقوف في صفوفها بعد الضربات العنيفة المتتالية التي وجهها الحزب الحاكم وحكومته للشعب»، وشددت على ان «الوفد هو حزب الشعب الاول الذي يتحرك دفاعا عن الامة من اجل مستقبلها بعد الحاضر المشين الذي فرضته حكومة الحزب الحاكم لسنوات طويلة عانى منها الشعب ولقي من البطش والهوان ما لم يعانه اي شعب آخر في المنطقة كلها».

وختمت: «من اجل التصدي لكل هذه الجرائم قرر الوفد خوض المعركة الانتخابية وهو يعلم تماما حجم البطش الحكومي واساليب تزوير الانتخابات وهو يعلم ان المعركة ستكون شرسة للغاية. ولكن ثقة الوفد في جماهيره تجعله يخوض المعركة من دون تردد».



المصدر : مايو

التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩٥

مختار عبدالعال

بعد الاتفاق الثلاثي بين أحزاب الاتحادي والأمة والخضر :

ابراهيم ترك: لافتة واحدة تحمل اسم المرشح فقط

أحمد الصباحي: فكرة دعوة مراقبين دوليين .. مرفوضة

يعقد رؤساء أحزاب الاتحادى الديمقراطى والأمة والخضر اجتماعا اليوم الاثنين بمقر حزب الخضر لاستكمال الاتفاق الذى تم بينهم بشأن خوض انتخابات مجلس الشعب بالتنسيق مع كافة أحزاب المعارضة والقوى الوطنية تحت لافتة واحدة يذكر تحتها اسم المرشح فقط دون اسم الحزب

صرح ابراهيم ترك رئيس الحزب الاتحادى الديمقراطى بأنه سيتم تشكيل لجنة من الأحزاب الثلاثة تتولى مهمة اقناع رؤساء أحزاب المعارضة الأخرى على الدخول فى هذا التحالف حتى يتسنى اتخاذ موقف موحد لجميع احزاب المعارضة فى الانتخابات القادمة .

أضاف ان حزب الاتحادى الديمقراطى انتهى من أختيار حوالى من ٢٠ الى ٢٥ مرشحا لخوض الانتخابات وسيكون لرجال الصناعة النصيب الأكبر فى الترشيح ومن ابرزهم المهندس زكى فرج رجل الاعمال بالأسكندرية والذى ساهم فى صناعة الصواريخ للقوات المسلحة والحاج دسوقى حسن دسوقى صاحب مصنع للأثاث بالعامرية وأحمد فرحات صاحب مصنع للحلويات وعبدالعال مكى صاحب شركة للمقاولات .

المشاركة .. والجديد

ومن جهة أكد أحمد الصباحى رئيس حزب الامة أنه اذا كانت



احزاب المعارضة جادة وتعمل لمصلحة مصر فعليها خوض الانتخابات القادمة لمجلس الشعب دون تردد .

اضاف أن الرئيس حسنى مبارك حريص على اتساع المشاركة فى الحياة السياسية لتعميق الديمقراطية وهذا يقتضى شيئين اساسيين أولهما أن يتوجه كل مواطن يحوز على بطاقة انتخاب الى الصناديق لاعطاء صوته ليشارك فى الحكم والثانى أن تدخل جميع الأحزاب السياسية الشرعية فى الانتخابات ليتحقق لها التمثيل فى مجلس الشعب الذى يتولى التشريع لكل ماهو مهم للبلاد .

اشار الى أن الاتفاق الثلاثى بين أحزاب الامة والاتحادى والخضر هو خطوة نحو اتفاق شامل يضم جميع احزاب المعارضة فى مواجهة الحزب الوطنى حتى تذوب جميع الاحزاب تحت لافتة واحدة وتتعاون فيما بينها لمواجهة مرشحى الوطنى فى كل دائرة .

واقترح فصل ادارة الانتخابات بوزارة الداخلية وجعلها المؤسسة القومية التى تتولى ادارة اية انتخابات سواء كانت سياسية أو نقابية أو حتى فى النوادى الرياضية !!!

ورفض الصباحى توجيه الدعوة الى مراقبين دوليين لمراقبة الانتخابات القادمة .

وتوقع أن تفوز المعارضة فى حالة اتفاقها بنسبة تتراوح ما بين ٢٥ الى ٣٠٪ من عدد مقاعد مجلس الشعب اذا سلكت سلوكا مقبولا لدى الجماهير وهى نسبة معقولة وتعتبر خطوة على طريق تداول السلطة بشكل ديمقراطى .

وأوضح أن السبيل الوحيد امام المعارضة هو الاتحاد لمواجهة الحزب الوطنى الذى وصفه بأنه حزب منظم بشكل جيد وغنى برجاله المتميزين الاكفاء .

وأختتم تصريحه بقوله على أحزاب المعارضة خوض الانتخابات والنزول للشارع السياسى بدلا من عدم المشاركة والاكتفاء بتوجيه الاتهامات الى الحكومة بتزوير الانتخابات .. وقال لا حجة لأحد اليوم فى التأخر عن المشاركة .



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١ اغسطس ١٩٩٥

معركة بين الناصريين والإخوان في سوهاج

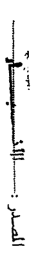
نشب خلاف حاد بين الحزب الناصرى وجماعة الإخوان المسلمين المنحلة بسوهاج خلال الاجتماع الذى عقد بينهم الاسبوع الماضى بمقر نقابة المهندسين بسوهاج للتشاور حول انتخابات مجلس الشعب .

وقد وقعت مشاجرة بين عصمت سليم امين الحزب الناصرى والبدرى خليل امين نقابة المهندسين وممثل الإخوان بسوهاج . بعد اتهامه للناصريين بانهم « شيوعيون وكفرة » .

وانفض الاجتماع بعد قرار قيادات الحزب بالمحافظة بعدم خوض الانتخابات بالتنسيق مع جماعة الإخوان ، والتى اتهمها اعضاء الحزب بالإرهاب .

وارجع عصمت سليم ـ امين الحزب الناصرى بسوهاج ـ دعوة الإخوان للحوار إلى انه محاولة لاستعادة قوتهم التى يفقدونها حالياً بعد الضربات الامنية المتلاحقة مؤخراً ■



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣ مارس ١٩٩٥

الرأى للشعب

« الاخبار » تنشر فى هذه الصفحة كل الآراء الوطنية التى تقدم جديدا . يشارك فى مسئولية البناء الديمقراطى واصلاح المسار الاقتصادى وتحقيق الوحدة الوطنية . ان هذه الصفحة هى سطور الآراء الحرة فى كل اتجاه فكرى يعمل من اجل مصر ●●●

الحزب الوطنى وقضية المشاركة

بقلم الدكتور اكرام بدر الدين

تحتل قضية المشاركة السياسية اهمية خاصة فى مختلف النظم السياسية سواء على المستوى النظرى والاكاديمى او على المستوى العلمى والتطبيقى ، ويرجع ذلك الى اتصالها الوثيق بموضوع الديمقراطية ، فالمشاركة السياسية الصحيحة هى جوهر وهدف الديمقراطية وهى التى يمكن من خلالها المساعدة على حل المشكلات الجماهيرية سواء على المستوى المحلى او المركزى كما ان الاثار الايجابية للمشاركة السياسية لا تقتصر على الجوانب السياسية بل تمتد ايضا الى المكونات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية للنظام السياسى .

وقد عرفت مصر لعصور طويلة انخفاضا نسبيا فى درجة المشاركة السياسية وهو ما يمكن تفسيره بظروف مجتمع النهر والاعتماد المبالغ فيه من جانب الافراد على الحكومة ، بحيث اصبح من المألوف ان كل تقدم او انجاز فى مصر يأتى من اعلى ، اى من جانب الحكومة ، وليس من جانب الافراد ، ومع تغير فلسفة المجتمع واتجاهه الى الاقتصاد المعتمد على أليات السوق كبديل للاقتصاد الموجه والى التعددية الحزبية كبديل لنظام الحزب الواحد اصبح من المرغوب فيه الارتفاع بدرجة المشاركة السياسية بما يتفق مع الظروف الجديدة للمجتمع وتوجهاته ويمكن ان تلعب الأحزاب السياسية دورا هاما فى رفع درجة المشاركة السياسية فى مصر ، وهو ما يدعو إليه الرئيس مبارك وقيادات الحزب

○ ○ ○

وفى اعتقادى ان هناك اساليب وادوات متعددة يمكن ان يلجأ اليها الحزب الوطنى فى هذا الاطار وخاصة انه حزب جماهيرى وله قواعده الشعبية والتى يمكن للحزب ان يؤثر عليها ويحفزها نحو المزيد من المشاركة . ولعل من اهم السياسات التى يمكن اتباعها فى هذا الصدد ما يلى :

اولا : ان تهتم كوادر الحزب على المستويات المحلية بحل كل ما يمكن حله من مشاكل الجماهير محليا لتخفيف الاعباء عن الحكومة المركزية والتى تتفرغ لحل المشاكل اليومية والتى لا يمكن حلها بالجهود الذاتية او المحلية ، وبطبيعة الحال فان قيام الكوادر المحلية للحزب بحل المشكلات الجماهيرية اعتمادا على الجهود الذاتية والمحلية ينتج عنه بالضرورة تنشيط لدرجة المشاركة السياسية بين الجماهير .

ثانيا : ان تتغلغل الكوادر المحلية للحزب الوطني فى كل قرية ومنطقة واقليم وخاصة فى المناطق والاحياء الشعبية والمناطق الشعبية والمناطق العشوائية متعاونة فى ذلك مع المنظمات الاهلية والجمعيات التطوعية وان تحاول تقديم ما يمكن تقديمه من خدمات محلية لكي يتحقق الارتباط بين الاهالى فى هذه المناطق وبين الحزب ويكون ذلك الخطوة الاولى نحو رفع المشاركة السياسية فى تلك المناطق .

ثالثا : الوظيفة الاعلامية والاتصالية لكوادر الحزب الوطنى على المستوى المحلى ، وفى هذا الاطار يمكن للحزب ان يمارس وظيفته كقناة اتصال مزدوجة من اعلى إلى اسفل اى ينقل توجيهات الحكومة إلى الافراد ، ومن اسفل إلى اعلى اى ينقل نبض الاهالى الى الحكومة وهو فى ممارسته لهذه الوظيفة المزدوجة يسهم فى رفع درجة المشاركة السياسية بالضرورة ويكون قادرا على تحريك الافراد واقناعهم بالسياسات وتوجيههم لتنفيذها .

○ ○ ○

رابعا : توحيد الصفوف على المستوى المحلى ، فمن الملاحظ فى بعض الاحيان وفى بعض المناطق والمحافظات والمراكز وجود صراعات داخل المجلس الشعبى المحلى او بين المجالس الشعبية المحلية بمستوياتها المختلفة حيث توجد احيانا بعض الانقسامات والصراعات داخل المجلس المحلى للمركز على سبيل المثال او المجلس المحلى للمدينة كما توجد ايضا صراعات بين المجلس المحلى للمركز والمجلس المحلى للمدينة ، او صراعات بين المجالس الشعبية المحلية والمجلس التنفيذى ومن الضرورى القضاء على هذه الصراعات لرفع درجة المشاركة السياسية ، فالديمقراطية تعرف الاختلاف والتعددية فى الآراء ولكنها تضع الاساليب والقواعد التى تكفل القضاء على الصراعات فى حالة ظهورها .

خامسا : الاهتمام بتحقيق



المصدر : [illegible]

التاريخ : ٢١ [illegible] 1995

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الانضباط الحزبى وعدم الانسياق مع محاولات اثارة الصراعات او شق صفوف الحزب ويندرج فى هذا الاطار ايضا التزام اعضاء الحزب بتدعيم مرشحى الحزب فى الانتخابات المختلفة وعدم السماح لاعضاء الحزب بالترشيح ضد المرشح الرسمى للحزب او العمل ضده لان تكتيل جهود المستويات الحزبية المختلفة فى نفس الاتجاه يكفل حل الصراعات ومناصرة مرشحى الحزب ويسهم ايضا فى رفع درجة المشاركة بين الافراد والدفاع عن استراتيجية موحدة للحزب .

○ ○ ○

سادسا : ولأحزاب المعارضة ايضا دورها فى رفع درجة المشاركة السياسية ، وفى اعتقادى ان اهم مسئولية لاحزاب المعارضة فى هذا الصدد هو ان تكون المعارضة موضوعية ومسئولة وجادة وناضجة ، والا تكون معارضة لاجل المعارضة وان تكون هناك تفرقة بين القضايا القومية التى يكون عليها اتفاق بين الحكومة والمعارضة وبين القضايا الاخرى التى يمكن ان تكون مجالا للاجتهاد .

ويمكن القول اخيرا ان مظاهرات الحب التى خرجت للتعبير عن فرحتها بسلامة الرئيس مبارك تعتبر دليلا على ارتفاع مؤشر المشاركة السياسية ، فمصر وهى على اعتاب قرن جديد تحتاج إلى المشاركة لتدعيم الديمقراطية والتحول الاقتصادى والاجتماعى ولدفع عملية التنمية ولتحتل مكانتها المتميزة فى عالم جديد .

●● كاتب المقال : استاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩٥

«التجمع» يخلي دائرة السيدة زينب لرئيس مجلس الشعب

كتب محمد الضبع :


خالد محي الدين

اعترض اعضاء لجنة التجمع بالقاهرة على اتجاه الأمانة العامة للحزب بعدم الترشيح بدائرتي السيدة زينب وقصر النيل لإخلائهما لمرشحي الحزب الوطني والوفد .. وقرر الاعضاء ترشيح الكاتبة فتحية العسال على مقعد العمال بالسيدة زينب ، والمطرب محمد حمام على مقعد العمال بقصر النيل .

وكان د . سمير فياض ـ امين القاهرة ـ حاول إقناع الاعضاء بعدم الترشيح لإخلاء دائرة السيدة زينب لرئيس مجلس الشعب ، ولمرشح العمال من الحزب الوطني ، ودائرة قصر النيل لمرشح الحزب الوطني (عمال) عبد العزيز مصطفى ، وياسين سراج الدين مرشح الوفد (فئات) ، وذلك وفقاً لاتجاه الأمانة العامة ، ولقناعة د . سمير فياض بعدم قدرة مرشحي التجمع على خوض المعركة الانتخابية بهذه الدوائر التي تحسم لصالح الحزب الوطني .

إلا ان اعضاء لجنة القاهرة اعترضوا على ذلك ، وقرروا الاحتكام إلى التصويت والذي ايد ترشيح محمد حمام بدائرة قصر النيل في حين أعلن سيد عبد العال المرشح على مقعد الفئات الانسحاب لصالح ياسين سراج الدين .

تحديد أماكن الدعاية للمرشحين لمجلس الشعب

كتبت وفاء شعيرة:

اصدرت محافظة القاهرة القرار رقم ١١٤ لسنة ١٩٩٥ بشان القواعد المنظمة لمباشرة الدعاية الانتخابية ، وطالب القرار رؤساء الاحياء بتحديد الشوارع والميادين التى سيتم فيها وضع إعلانات المرشحين لانتخابات مجلس الشعب

تضمن القرار ، حظر وضع الإعلانات على المباني الاثرية والمساجد والكنائس والاسوار المحيطة بها واملاك الدولة العامة ، والتماثيل والنصب التذكارية

كل مرشح سيحصل بمقتضى هذا القرار ، على ترخيص لوضع إعلاناته من الهيئة العامة للنظافة والتجميل بعد دفع الف جنيه للهيئة لتامين إزالة اى مخالفات. ■



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠١ فبراير ١٩٩٥

قضايا انتخابية!

تنوعت الموضوعات المحلية التى ناقشها مجلس الشعب خلال الفصل التشريعى السادس، تبعا لتنوع النواب الذين تحدثوا تحت القبة حسب انتماءاتهم السياسية والاقليمية، فمن محافظة سوهاج نجد الدكتور مصطفى الكتاتنى (فئات ـ وطنى) يطالب بتدخل الحكومة لتخصيص عشرة افدنة من محلج جرجا لانشاء محطة مياه جديدة

هموم الدوائر بين النواب والحكومة!

للمدينة لتوفير احتياجات السكان من مياه الشرب النقية وخاصة أن وزارة التخطيط اعتمدت ٧٠ مليونا من الجنيهات لانشاء هذه المحطة، كما طالب بالعمل على استكمال مراكز الشباب فى قرى المحافظة لتوعية الشباب وتوفير فرصة لهم لممارسة الأنشطة الرياضية حماية لهم من الانحراف ودعاوى الارهاب والتطرف.

أما مختار العبدى (عامل ـ وطنى) فإنه يطالب بسرعة إستكمال مشروعات الصرف الصحى بمركز طما ورصف طريقى سوهاج ـ البحر الاحمر، واسيوط ـ سوهاج (غرب النيل) وإنشاء جامعة بمحافظة سوهاج.

ويطالب فهمى منصور (فئات ـ وطنى) بالسماح بمد موعد زراعة محصول القطن فى محافظة سوهاج كل عام الى ١٥ ابريل.

(مياه الرى!)

وعن محافظة الاسكندرية يطالب عطية الزعيرى (عامل ـ وطنى) بمراعاة ظروف مستأجرى اراضى الاوقاف الزراعية بالمنتزه فى سداد القيمة الايجارية بالتخفيف عنهم فى قيمة الاقساط، وان تراعى وزارة الأشغال والموارد المائية ظروف المناطق الزراعية بالاسكندرية وتوفر لها المياه اللازمة لرى مزروعاتها.

اما احمد الصاوى الخطيب (فئات ـ وطنى) فإنه يشير إلى عدم توافر مرافق الصرف الصحى فى المناطق الشعبية بالاسكندرية (العشوائيات) ويطالب بتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لذلك.

وعن السويس يطالب عبد الكريم عبد اللاه (عامل ـ مستقل) بتطوير المناطق العشوائية وتوفير الخدمات والمرافق لها وتحديث سنترالات السويس وإنشاء وحدات ومراكز صحية فى الأحياء والقرى المحرومة منها بالمحافظة.

أما زميله رفعت بشير (عامل ـ مستقل) فإنه يركز على أهمية توفير الاعتمادات المالية اللازمة وعلى وجه السرعة لتوفير مياه الشرب النقية لاهالى محافظة السويس نظرا لأن زيادة نسبة التلوث فى المياه الحالية بسبب تزايد إلقاء المخلفات فى ترعة السويس يؤدى الى تزايد نسبة الاصابة بأمراض الفشل الكلوى والكبد الوبائى وأمراض السرطان بنسبة كبيرة تفوق اى محافظة أخرى على مستوى الجمهورية. كما طالب باهمية إنشاء كلية الصناعات الهندسية بالسويس. التى تم تخصيص ٢٦ فدانا لانشائها ولكن لم يتم توفير الاعتمادات اللازمة للتنفيذ حتى الآن..

كما طالب بتوفير الاعتمادات المالية للمستشفيات وتوفير إحتياجاتها من الأدوية ومستلزمات العلاج لتوفير الخدمة العلاجية المناسبة لاهالى محافظة السويس.

حيرة الشباب!

ومن بنى سويف يكشف على نصر (عامل ـ وطنى) النقاب عن خلو المحافظة (ست مدن) من أية مشروعات للصرف الصحى، كما لم يتم حتى الآن تنفيذ مشروعين لانشاء محطتى مياه الشرب بالمحافظة رغم اعتماد المبالغ المالية لذلك.

ويطالب زميله ابراهيم الدسوقى (فلاح ـ وطنى) بتحسين خدمات الأتوبيسات العامة التى تربط محافظة بنى سويف بالمحافظات الأخرى، والاهتمام بالمستشفيات الحكومية وتوفير مستلزماتها العلاجية من أدوية وأطباء أكفاء والاهتمام بشبكة الطرق بالمحافظة ورصف التالف منها.

وفى محافظة اسيوط يشير حامد هشام (فئات ـ وطنى) الى ان انتشار البطالة وراء تفشى ظواهر الارهاب والتطرف فى اسيوط ومحافظات الصعيد الاخرى، وان السبب فى هذا كله يعود الى شركات الانتاج التى تضع العراقيل امام تشغيل الشباب بها.

كما يطالب على موسى شحاته (فلاح ـ وطنى) بتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لمشروعات مياه الشرب باسيوط وحل مشاكل السنترالات وتجديدها ورصف الطريق البرى بين أسيوط والغردقة، واستكمال مشروعات الابنية التعليمية، وإنشاء مدينة اسيوط الجديدة وتوزيع الاراضى المستصلحة حديثا فى اسيوط (ارض عرب العوامل) على الشباب لتوفير فرص العمل لهم والقضاء على ظاهرة التطرف وسرعة تنفيذ محطة الصرف الصحى بمدينة ابنوب والتى تم تخصيص ٦٠٠ فدان لاقامتها.

وفى كفر الشيخ يطالب محمد السنديونى (فئات ـ مستقل) برفع معاناة المحافظة من نقص مياه الشرب النقية والصرف الصحى حفاظا على صحة المواطنين.

بينما يطالب زميله فوزى بدوى (عامل ـ وطنى) بالعمل على حل مشكلة ارتفاع نسبة الملوحة فى اراضى مناطق شمال كفر الشيخ وذلك عن طريق توفير المياه اللازمة لغسيلها للتخلص من هذه الاملاح لتكون صالحة للانتاج الزراعى.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦/٦ نوفمبر ١٩٩٥



أوراق من المعارضة

عبد العظيم درويش

الوفـــد .. رهن الاشـــارة

يرهن حـزب الوفـد قضية تحديد موقعة على خـريطة المنافسة فى الانتخابات البرلمانية المقبلة ـ على مجرد «اشارة» من الحزب الوطنى الحاكم .. بعدها سيحدد الوفديون ما اذا كانوا سيوقعون على وثيقة الوفاق مع بقية رفقاء المعارضة ام سيمزقونها ويخطون الى خارج حدود خندق المعارضة الموحدة..

ويرقب الوفد هذه «الاشارة» من جانب الحزب الحاكم، ليصبح معه «بنود صفقة» تضمن للوفديين بضعة مقاعد فى البرلمان المقبل تعوضهم عما فقدوه بسبب مقاطعتهم انتخابات «برلمان ٩٠» الماضية .. الا ان هذه «الاشارة» لم تأت بعد : «فالاتصالات بيننا وبين الحزب الوطنى لم تبدأ بعد. ولكن ليس هناك مايمنع من اتمامها، فنحن نرحب باى عرض من جانب الحزب الحاكم او حكومته يخفف عن كاهلنا عبء الحملة الانتخابية المقبلة خاصة واننا حزب نعتمد على انفسنا فى التمويل ولانتلقى ايه مساعدات داخلية او خارجية مثلما تفعل بعض فصائل المعارضة .. وهنا كان ابرز رموز حزب الوفد ياسين سراج الدين ـ الذى يلقب دائما بمهندس السياسات التوفيقية بين الوفد والحزب الوطنى الحاكم ـ يكشف عن جانب كبير من خطة حزبه خلال الانتخابات المقبلة..

ويفسر ياسين امكان اقدام الحزب الوطنى على التنسيق مع حزبه فى الانتخابات بقوله : «ربما يرى الحزب الوطنى انه ليس من المصلحة العامة ان يحارب كافة الاحزاب فى هذه الآونة التى نمر بها .. كما وانه تأكد ان حزب الوفد هو الحزب الليبرالى الوحيد وانه ليس حزبا متطرفا او عقائديا او متعصبا او انه يمثل تيارا واحدا فالوفد هو صاحب شعار الوحدة الوطنية وأن سلاحه الوحيد هو الديموقراطية والكلمة والرأى والرأى الآخر»

.. وعن مدى استعداد حزبه للتضحية بكافة رفقاء المعارضة فى مقابل تقاربه مع الحزب الحاكم اذا ماجرت هذه الاتصالات المرتقبة قال ياسين : ان هناك عناصر كثيرة تؤثر فى المعركة الانتخابية وهى مغايرة هذه العناصر التى سادت فى الانتخابات الماضية .. فسلاح المال يعد اخطر هذه العناصر التي سيواجهها حتى الحزب الحاكم اذا ان الانتخابات بالنظام الفردى يتيح لاصحاب الملايين المشروعة او غير المشروعة خوضها املا فى الحصانة البرلمانية..

.. وينفى «سراج الدين الصغير» تخطيط حزبه لتكرار خداعه لبقية احزاب المعارضة وهو ماكان حدث فى انتخابات ١٩٨٧ التى سبقتها اجتماعات مكثفة جمعت رموزا منه مع بقية اطراف المعارضة للتنسيق فى الانتخابات ثم خرج الى هذه الانتخابات منفردا .. خاصة وان اجتماعات مماثلة جمعت رموزا وفديه مع رؤساء المعارضة خلال الاسابيع القليلة الماضية للبحث .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٥

فى توقيع ميثاق للوفاق الوطنى وهنا يقول ياسين : ان امر التنسيق وارد وقد فاتحنا فيه معارضون كثيرون الا انه حتى الآن لم تتخذ ايه خطوات تنفيذية لتحقيق هذا التنسيق لسببين : الاول انه حتى الآن لم يحدد الوفد شخوص مرشحية فى الانتخابات المقبلة .. ثانيا ان الوفد لم يقتنع حتى الآن بان الحزب الحاكم هو خصمه الوحيد فى الانتخابات المقبلة.

.. وعن تفسيره لحرص حزبه على مشاركة اطراف المعارضة اجتماعاتها الخاصة بمثياق الوفاق، قال سراج الدين : «ان الميثاق لايزال موضع دراسة من جانبنا انه حتى الآن لم نضف او نحذف او نعدل فيه شيئا»

وتناول ياسين سراج الدين فى مواجهة «اوراق من المعارضة» له عددا من قضايا حزبه المشتركة مع احزاب المعارضة ومحاولات اعلان تحالفها معه .. وفيما يلى نص المواجهة:

■ يحرص الوفد منذ عده اسابيع على مشاركة احزاب المعارضة فى اجتماعات التنسيق خلال الانتخابات المقبلة وصياغة ميثاق للوفاق .. فلم هذا التراجع فى موقف الوفد وبخاصة انه سبق وان رفض مثل هذا التنسيق فى انتخابات برلمان ١٩٨٧؟!

■■ قضية التنسيق فى الانتخابات المقبلة امر وارد .. ولقد فاتحنا فيه كثير من احزاب المعارضة الا انه حتى الان لم يتم بعد اتخاذ ايه خطوات تنفيذية لتحقيق هذا التنسيق لسببين رئيسيين :

الاول : انه حتى الآن لم يحدد الوفد شخوصا مرشحين فى الانتخابات المقبلة.

والثانى ان الوفد ـ وطبقا لمعلوماتى ـ لايرى حتى الآن ضرورة للتنسيق حتى لايكون الحزب الوطنى هو خصمه الوحيد فى الانتخابات المقبلة، وربما يجد الحزب الوطنى نفسه انه ليس من المصلحة العامة ان يحارب كافة الاحزاب فى هذه الآونة التى نمر بها خاصة وان الماضى يشهد بان الحزب الوطنى كان يضع كل ثقله فى مواجهة الوفد وترك بعض التيارات الاخرى تمرح فى الساحة ..

كما وان الوفد ساعد على ذلك بان قاطع انتخابات برلمان ١٩٩٠ وهو خطأ كبير اعترف به كثير من القيادات الوفدية التى كانت تؤيد قرار المقاطعة..

■ اذن بماذا تفسر حرص حزب الوفد على ظهوره فى موقف المرحب بالتنسيق مع اطراف المعارضة ومشاركتها «الوفاق الوطنى»؟

■■ حتى الآن لم نرد على الميثاق الوطنى لانه مازال موضع دراسة .. ولم نضف اليه او نحذف منه او نعدل فيه شيئا .. واننى بصفتى قيادة من القيادات الهامة فى الحزب ومن رموزه لم اطلع على هذا الميثاق ولن يتم ذلك الا بعد ان تنتهى اللجنة المشكلة من الحزب لدراسته وعرضه علينا

■ هل معنى ذلك ان الوفد قد يكرر ذات موقفه فى ١٩٨٧ بمعنى ان يظه للاحزاب المعارضة موافقته على التنسيق ليفاجئها بعد ذلك بخوضه الانتخابات منفردا وتراجعه عن مبدأ التنسيق؟!

■■ الظروف التى نمر بها هذه الايام مختلفة تماما عما كانت عليه فى عام ١٩٨٧ وكان التنسيق وقتها محاولة لاعادة التحالف مع الأخوان المسلمين الذى كان قد تم فى عام ١٩٨٤ .. ومن هنا فلم تكن التجربة الماضية تنسيقا بل كانت محاولة للتحالف .. وهو مايرفضه الوفد اما بالنسبة للتنسيق فهى وارده بشرط ان يتبين للوفد حقيقتان هما من هم مرشحو الحزب فى الانتخابات .. ومن هم مرشحو بقية الاحزاب ..

وبطبيعة الحال لن يتم ذلك الا بعد اتمام مفاوضات سرية بين مختلف فصائل المعارضة.

■ قلت فى وقت سابق ان الوفد لايرى حتى الآن ان الحزب الحاكم هو الخصم الوحيد فى الانتخابات المقبلة، وهو مايشير الى امكان تقاربهما .. فهل جرت اتصالات ، وفدية ـ وطنية؟!

■■ الى الآن، لم تحدث ايه اتصالات ، ولكن ما الذى يمنع ان تكون هناك مثل هذه الاتصالات خاصة وان حزب الوفد بات معروفا انه حزب ليبرالى وليس متطرفا او عقائديا او متعصبا ولايمثل تيارا معينا ، لان الوفد صاحب شعار الوحدة الوطنية وان سلاحه الوحيد هى الكلمة والرأى والرأى الآخر.

■ وهل معنى حدوث اتصالات بين الوفد والحزب الحاكم ان يضحى الوفد بانتمائه الى المعارضة فى مقابل تقاربه مع الوطنى الحاكم؟!

■■ هناك عناصر كثيرة تؤثر فى المعركة الانتخابية المقبلة مغايره تماما لتلك العناصر التى سادت فى الانتخابات التى جرت فى ١٩٨٧. فعنصر المال سيلعب دورا كبيرا فى الانتخابات المقبلة وبخاصة انها ستجرى بالاسلوب الفردى وهو ماسيتيح فرصا للمشتغلين من اى نوع سواء من اصحاب الملايين المشروعة و غير المشروعة .. وأصبح هذا السلاح من اخطر الاسلحة التى ستواجه ايضا الحزب الوطنى ..

.. اما ثانى هذه العناصر فإنه طالما قبل الوفد المشاركة فى الانتخابات المقبلة فإنه لن يمتنع عنها باى شكل من الاشكال حتى لايتآكل هذا الحزب .. فاى عرض من جانب الحزب الوطنى او حكومته يخفف عن الوفد عبء هذه الحملة الانتخابية وبخاصة ان ميزانية الوفد محدودة ويعتمد على نفسه ويرفض اى مساعدة مادية سواء من الداخل او الخارج مثل غيره من احزاب المعارضة□



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩٥

أسماء مرشحى الحزب الوطنى لمجلس الشعب أمام الرئيس منتصف سبتمبر القادم

دخول المعارضة الانتخابات يجعل المعركة ايجابية

الشرقية ـ محمد الهوارى:

اعلن الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة وامين عام الحزب الوطنى أن قوائم مرشحى الحزب فى مجلس الشعب سترفع للرئيس حسنى مبارك فى منتصف سبتمبر وان ترشيحات الوزراء وامناء الحزب بالمحافظات للانتخابات ستكون من اختيار الرئيس مبارك .

وقال الدكتور والى فى المؤتمر الشعبى الكبير الذى عقد بالزقازيق وحضره الدكتور محمدعلى محجوب وزير الاوقاف والدكتور محمود شريف وزير الادارة المحلية والدكتور عبدالمنعم عمارة رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة والدكتور عبدالوهاب سيد أحمد محافظ الشرقية أن دخول احزاب المعارضة الانتخابات سيجعل المعركة ايجابية .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩٥

من قريب

أحلام انتخابية !

فى موسم تقف فيه الانتخابات على الابواب، يعن للكثيرين أن يحلموا بمستقبل افضل، تجرى فيه انتخابات نزيهة، ويشارك فيها الشعب بكل طوائفه وفئاته، من اجل تحقيق التغيير المنشود.

ولا بأس بين الحين والآخر من ان تجد مثل هذه الامنيات والاحلام طريقها الى النشر، وإلا فما فائدة الصحافة فى مصر؟ فلئن لم يجد فيها المسئولون ما يعبر عن النبض الحقيقى للناس، فهى على الأقل تنفيس عما فى الصدور..

ومن بين خطابات كثيرة حول هذا الموضوع انشر مقتطفات من رسالة بعث بها الدكتور اسامة حسين أستشارى أمراض باطنه، يقول فيها:

اظن ياسيدى واحسب انك توافقنى على ذلك أن الوقت قد حان لعلاج السلبية التى استفحلت بين الشعب وصرفته عن تحمل المسئولية وليس ذلك إلا باطلاق الحريات لكل المواطنين والاتجاهات ـ حزبية وغير حزبية ـ ممن لا يرفعون السلاح ويهددون الآمنين. ونحن مقدمون بعد أشهر قليلة على الإنتخابات البرلمانية التى احسب أنها من اخطر واهم الانتخابات فى تاريخنا المعاصر لأسباب عدة منها:

١ ـ أن العالم الآن فى مرحلة إعادة ترتيب العلاقات والتحالفات بعد انفراد امريكا بقيادة العالم وما يستتبعه ذلك من فرص لهيمنتها على منطقة الشرق الاوسط بالذات لما لها من اهمية خاصة.

٢ ـ تجرى الآن محاولات لتسوية مشكلة فلسطين وما قد يستتبع ذلك من فرض سيطرة إسرائيل على المنطقة مع التشرذم العربى الواقع.

٣ ـ إن العالم العربى والاسلامى تنتظره تهديدات شديدة واضح فيها التآمر الدولى، اليوم البوسنة والشيشان ـ ومن يدرى غداً أتكون مصر او غيرها.

٤ ـ هناك محاولات مستمرة لزعزعة استقرار مصر وما محاولات الإرهاب والترابى وغير الترابى ببعيد. وايضا محاولات لتحجيم دور مصر.

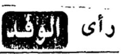
كل هذه المتغيرات وغيرها بالاضافة للمتغيرات الاقتصادية. تجعل منوطا بمجلس الشعب القادم ـ والذى يستمر لمشارف القرن الحادى والعشرين ـ أن يصدر قوانين او يوافق على صفقات أو اتفاقيات مصيرية الى اقصى درجة، ومجلس مثل الذى انهى دورته والذى كثرت سقطاته وكان آخرها قانون الصحافة المعيب لا يرقى لأن يتحمل هذه المسئولية المصيرية.

نريد أن تمثل كل القوى الوطنية بلا إستثناء ، ولا خوف من تكرار تجربة الجزائر، فشعبنا ناضج ويستطيع التفرقة بين الغث والسمين. سيدى: لا خيار لنا سوى الحرية ومشاركة كل القوى الوطنية وإلا فسينتظرنا مستقبل رهيب وسط تحديات جسام. إن البرلمان الممثل لكل القوى الوطنية هو السند الحقيقى للرئيس وللنظام فى مواجهة التحديات القادمة.. نريد أن يتحمل الشعب المسئولية فى المشاركة والوقوف خلف قيادته، ليس بالتصفيق ولكن بالعمل الحقيقى!

●● وهذا ما نريده ايضا، وما تعد به الحكومة والأحزاب. وسوف نرى!

سلامة أحمد سلامة





الانتخابات القادمة الفرصة الوحيدة للتغيير

الآن حان الوقت لأن يقول الشعب كلمته. في يده وحدها حق تقرير مصيره: إما الى تغيير شامل يحطم كل السلبيات والتجاوزات التى ظل يعانى منها عشرات السنين تحت حكم الحزب الواحد.. وإما إلى استمرار كل هذه المخازى والمآسى.

ولأن الشعب يجب ان يكون صاحب القرار الأول، فإن من حقنا ان نكشف للشعب الخطايا والمآسى التى ارتكبها الحزب الحاكم وان نسلط الأضواء على كل ما تحقق على يد هذا الحزب وحكوماته مهما تغيرت مسمياته، ومسمياتها..

●● نعم الشعب يعلم.. لأنه يعانى. ولكن لا بأس من ان نذكر الشعب بكل العناء الذى يعيشه بسبب سياسات هذا الحزب وحكومته..

●● الشعب يعانى من الضرائب الباهظة التى تسلبها الحكومة من جيوبه.. وياليتها تتجه لخدمة هذا الشعب بدلا من ان تنفقها الحكومة على رجالها وتبذر وتسرف وتغدق على نفقاتها بلا حدود. فالشعب الذى يعانى من أزمة مواصلات طاحنة يجد حكومته - وكل اعضائها ومن فى ركابها - ينعمون بأحدث موديلات السيارات سيارات لا نجد لها مثيلا حتى عند اغنى حكومات العالم..

●● والشعب الذى يدفع الضرائب بآلاف الملايين لا يجد العلاج. ولا مكانا فى مستشفى يأمن على نفسه فيه. فإذا وجد سريرا عليه ان يدفع تكاليف «كل» العلاج. فهل يصدق احد انه رغم الضرائب التى يتحملها الشعب مكرها فإن الدولة لا تخصص لنفقات العلاج والصحة الا اقل من ١٪!

●● والشعب الذى يدفع الضرائب على امل ان تدبر الحكومة مكانا لابنه فى مدرسة يجد نفسه مضطرا لدفع كل دم قلبه مقابل الدروس الخصوصية والكتب الخارجية، لأن ابنه لا يجد العناية الواجبة داخل المدرسة. إن الشعب يعلم الحقيقة كاملة. ويعلم ان حالته وصلت الى اسوأ حال.

●● ومن أجل تغيير كل هذا الواقع المؤلم قرر الوفد خوض معركة الانتخابات.

من أجل غد أفضل يتطلع الوفد إلى جماهير الأمة.. ومن اجل معركة يقودها الوفد.. لصالح هذه الجماهير.

«الوفد»



المصدر : مـايـو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩٥

أسماء المرشحين .. أمام الرئيس .. منتصف سبتمبر

والى والشاذلى: أهلاً بأحزاب المعارضة .. فى انتخابات شريفة ونزيهة

الأمانة تلقت أسماء مرشحى ١٦ محافظة .. والبقية قبل ٣١ أغسطس

القاهرة لم تقدم مرشحيها حتى الآن .. لصعوبة الاختيار بين العناصر الممتازة



ترفع الأمانة العامة للحزب الوطنى اسماء المرشحين لانتخابات مجلس الشعب القادمة الى الرئيس حسنى مبارك منتصف سبتمبر القادم .

اعلن د. يوسف والى الامين العام للحزب وكمال الشاذلى الامين العام المساعد وامين التنظيم ان الحزب يرحب بدخول احزاب المعارضة هذه الانتخابات .. واشارا الى اعلان حزب الوفد دخوله الانتخابات وقالا : اهلا بهم فى منافسة حرة شريفة قوامها النزاهة وعدم التجريح .

اكدا ان الحزب سيخوض الانتخابات مع احزاب المعارضة بروح رياضية لان الحكم الاول والاخير فيها لشعب مصر .. وهو الذى سيحدد نوابه .. وفى ذلك اثراء للممارسة الديمقراطية .

قالا ان مكتب الامانة العامة تلقى اسماء مرشحى ١٦ محافظة وان الباقى ١٠ محافظات تصل اسماؤهم قبل ٢١ اغسطس الحالى وهو اخر موعد لتلقى ترشيحات امناء المحافظات .. ومن بين المحافظات العشر القاهرة والمنوفية والغربية . والسويس والاسماعيلية .

اضافا ان القاهرة لم تتقدم باسماء مرشحيها حتى الان لصعوبة الاختيار بين عناصر كلها ممتازة .. واشارا الى ان الاسماء سوف تصل الى الامانة نهاية هذا الاسبوع .

اوضح الامين العام والامين المساعد ان الامانة تواصل اجتماعاتها لتلقى ترشيحات امانات المحافظات تمهيدا لعرضها على الرئيس .. وانها استعرضت الترشيحات التى وصلتها ومدى انطباق المعايير التى سبق ان حددها الرئيس مبارك عليها .. واكدا ان الحزب سيكون له مرشحون فى كل الدوائر الانتخابية وعددها ٢٢٢ دائرة .



المصدر : العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٥

لتوجه الوطن

ميثاق الوفاق «الوفدى»!

الحوار مطلوب بين احزاب المعارضة، والمطلوب اكثر: برنامج حد ادنى للإجماع الوطنى.

ومعلوم أن احزاب المعارضة وجماعاتها تحاول الآن الاتفاق على وثيقة اسمها (ميثاق الوفاق الوطنى)، والمبادرة تستحق التحية، لكن المشكلة: فى الوثيقة نفسها، وفى نصوصها التى يتعذر الاتفاق عليها بين الجميع.

واول المشكلات فى ميثاق الوفاق الوطنى هو اسمه، فالاسم يوحى ببرنامج شامل لانقاذ مصر، بينما المطروح ليس اكثر من مطالب ديمقراطية مما هو شائع ومتداول، وقد سبق لاحزاب المعارضة ان اصدرت بيانات مشتركة حملت نفس المعانى تقريباً، ولا باس ان نكرّر المطالبة، او نسهب فى التفاصيل، ولا باس حتى ان نطالب بإعادة نظر فى الدستور تعميقاً لفكرة الحريات، لكن.. ان توضع عناوين (الميثاق) و (الوفاق) و(الوطن) لبضعة مطالب ديمقراطية، فتحميل للأمور باكثر مما تحتمل، وكان يمكن للاحزاب ان تختار للوثيقة عناوين أخرى من نوع (مطالبنا الديمقراطية) او (بيان من أجل الحرية).

ولو اقتصر الميثاق على مطالب الديمقراطية، لهانت قصة العناوين، لكن الأخطر: ما اورده الميثاق تحت عنوان (الحريات الاقتصادية)، وتضمن نصوصا خلاصتها: تقديس المشروع الفردى.. وصون الملكية الخاصة.. وكراهة التاميم.. والتسليم بقوانين بيع القطاع العام، وقد يصحّ ان نسمع ذلك من الحزب الحاكم أو رجال الأعمال، أما أن تأتى المطالب من المعارضة فقصة تلفت النظر، والمعنى المباشر: ان أحزاب الوفاق الوطنى تؤيد برنامج التخريب الحكومى المسمى بالاصلاح الاقتصادى، تلك هى النتيجة الزائفة التى توحى بها قراءة الميثاق، ولا علاقة - طبعاً - بين تلك النتيجة ومايجرى فى الواقع، فاغلب احزاب المعارضة تعارض - ومن منطلقات مختلفة - بيع مصر باسم حرية الإقتصاد، ربّما حزب وحيد هو «حزب الوفد» يؤيد مايجرى حكومياً، وحزب الوفد حر فى أن يعتقد مايشاء، لكن ليس له - اى للوفد - ان يضع قناعاته ومصالحه فى «ميثاق» يطلب من احزاب المعارضة التوقيع عليه.

والأخطر مما تضمنه الميثاق، هو مالم يتضمنه، الميثاق يحمل اسم الوفاق الوطنى، بينما الوطن ليس له نصيب فى نصوصه، اعنى: ان مايتعرض له «استقلالنا الوطنى» لم يشغل بال واضعى الميثاق، لا من قريب ولا من بعيد، فلا كلمة واحدة عن الاختراق الامريكى والاسرائيلى، ولا كلمة واحدة عن التطبيع ومعاهدات الاستسلام، ولا كلمة واحدة عن قرارنا الاقتصادى الذى يصنعه صندوق النقد والبنك الدولى، ولا كلمة واحدة عن عروبة مصر، وشرائعها، وهويتها الثقافية، ومامن معنى لغياب ذلك كله إلا احد تفسيرين، إما ان «استعادة الاستقلال الوطنى» مطلب هامشى عند واضعى الميثاق، او انها ليست مما يتفق عليه بين احزاب المعارضة، ولو صحّ احد التفسيرين او كلاهما لكانت الكارثة، فإذا لم نتفق على أولوية الاستقلال الوطنى، فعلام نتفق إذن؟، وهل من معنى - أو جدوى - لطرح «مطالب ديمقراطية» فى فراغ ودون تحصينها بالأولويات الوطنية؟!، اشك.

واتصور ان احزاب المعارضة مطالبة بمزيد من الحوار، شرط ان يجرى الحوار متكافئا ، وشرط ان توضع أولويات الوطن فى الصدارة، وشرط ان نصل الى (ميثاق وفاق وطنى) حقيقى لا



(ميثاق وفاق وفدى)، اما ان يطلب من الحزب الناصرى - باسم الوفاق الوطنى - أن يوقع على برنامج حزب الوفد، فتلك نكتة قد يليق أن تروى على المقاهى، واحزاب السياسة - فيما اعلم - تشغل نفسها بالوطن والناس.. ولا تضحك للنكت!

عبد الحليم قنديل



المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : مايو

التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٩٥

الحزب الوطني يرفض لعبة الطائفية القذرة

مواقف المعارضة انتهازية وتكرس الانقسامات بين أبناء الوطن الواحد

الدستور لا يعطى الاقباط وجوداً سياسياً مستقلا : ولا يميز بين المواطنين

● بدات عمليات التسخين لانتخابات مجلس الشعب .. وبدات معها احزاب المعارضة تتحدث عن اصوات « الاقباط » الانتخابية .. وكان هذه الاصوات « غنيمة » تتسابق عليها الاحزاب وتحجزها من الآن لصالحها .

● نشرت مجلة « المصور » تحقيقا موسعا تحت عنوان : « سباق بين الاحزاب على ترشيح اكبر عدد من الاقباط هذا العام » نقلت فيه عن قيادات احزاب المعارضة ان حزب الوفد اعد قائمة لترشيح ٦٠ قبطيا في دوائر مختلفة .. بينما اعد حزب التجمع عدته لترشيح ٢٥ قبطيا ، ويتفاوض حزب العمل مع ٣ اقباط .

● وقالت المجلة : ان هذا الوجود القبطى سوف يجذب للوفد اصوات الاقباط او يحجب هذه الاصوات عن المنافسين .

● واضافت المجلة : لقد باتت اصوات الاقباط الآن قوة ترجيحية قادرة على التاثير في دوائر عديدة .. وهذا بالدقة هدف الوفد ان يحول القوة الترجيحية لصالح مرشحيه عند المنافسة او التعادل .

● اما عن هدف حزب العمل من جراء السعى وراء اصوات الاقباط فتقول المجلة : انه يسعى لان يعطى نفسه شرعية حزب لا يعادى الوحدة الوطنية .

● ثم تنتقل « المصور » للحديث عن علاقة الحزب الوطنى باصوات الاقباط فتقول : ان ترشيحات الحزب الوطنى للاقباط سوف تكون مقصورة على عدد لا يتجاوز اصابع اليد الواحدة .

○ التعليق

● مبدئيا .. لابد ان نسجل اعتراضنا على هذه الرؤية الطائفية الضيقة لابناء الوطن الواحد .. واذا كان البعض ينظر إلى اصوات الاقباط الانتخابية على انها « صفقة » مستقلة عن اصوات المسلمين .. وانها غنيمة يغتنمها هذا او ذاك .. فإننا نقول بعكس هذا المنطق تماما .

● رؤيتنا ان الاقباط جزء منصهر في سبيكة الوطن .. ليس لهم وجود سياسى مستقل .. وليسوا جزءا منفصلا في حياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية .. ودستورنا عكس دساتير دول اخرى حولنا ـ لبنان مثلا ـ لا يعطى الاقباط ، ولا اى فئة اخرى في المجتمع ، وجودا طائفيا متميزا في البنيان السياسى او الاقتصادى للدولة .

● لهذا .. فإننا نتعجب من ذلك الاصرار على القول بان هناك صوتا انتخابيا قبطيا .. ونرى ان الاصح هو ان هناك صوتا وطنيا .. يختار بين الاحزاب على اسس سياسى وليس على اساس طائفى .. فالطائفية لا وجود لها في مصر مطلقا ، ونحن نرفض هذا المنطق وندينه .

● وكما هو واضح من تحقيق « المصور » فإن كل الاحزاب التى تسعى لتمييز الصوت الانتخابى القبطى .. تفعل ذلك بهدف نفعى تماما .. فالوفد يريد ان يجعل من اصوات الاقباط قوة ترجيحية لصالحه ، والعمل يريد ان يتخذ من قضية اصوات الاقباط قناعا يخفى وراءه اشياء لا يحب ان يبديها .. والتجمع يريد ان يجعل من القضية دعاية لاهدافه ومواقفه .. وهكذا !!!

● انها ـ في الواقع ـ لعبة قذرة .. اذ تسعى الاحزاب لايقاظ الفتنة ، والتفرقة بين المصريين على اسس الدين ، وهى لعبة مرفوضة بكل المقاييس ، فشعب مصر لم ولن ينشطر ، ولم ولن يتعامل في ممارسة السياسة على اساس النسب العددية ، ولم ولن يعتمد منهج التمثيل الطائفى الذى اودى بالشقيقة لبنان إلى الهاوية .

● والحزب الوطنى لن يتسابق مع الاحزاب في هذه اللعبة القذرة ، فنحن في انتمائنا الحزبى والوطنى سواسية ، لا فرق بين مسلم ومسيحى ، ولا تكاد تلمح اى تمييز بيننا على اساس دينى في تشكيلات الحزب وترشيحاته ، بالضبط كما هو الحال في مؤسسات الدولة ومصالحها المختلفة .

● والقرار الذى يتخذ داخل تشكيلات الحزب لا ينظر إلى الديانة كعنصر حاكم ، وانما ينظر إلى الصلاحية والتناسب ، فمن كان صالحا ومناسبا كان جديرا بالمهمة بصرف النظر عن ديانته .

● والحزب الوطنى بعيدا عن اى مزايدة ، هو اكثر الاحزاب حفاظا على الوحدة الوطنية ، بالفعل الا بالقول ، وهذا واضح بين المصريين مثلما يفعل غيره ، ويتفاخر بانه عين فلانا في منصب كذا لانه قبطى ، ولكى يحافظ على التوازن بين عنصرى الامة .

● هذه النظرة الطائفية مرفوضة تماما في الحزب الوطنى ، لانها نظرة ضيقة الافق ، انتهازية ، وضارة جدا بمصالح الوطن على المدى البعيد ، لانها تكرس الانقسام الطائفى بين ابناء الوطن الواحد ، وهى نقطة تنبه لها مبكرا جدا المسلمون ، والاقباط في مصر عندما ضغط الانجليز كى ينص دستور عام ١٩٢٣ على نسبة معينة للاقباط في البرلمان فانتفض المصريون جميعا يرفضون هذا

الانقسام ، واصر الجميع على ان الاقباط لا يمكن ان ينفصلوا او يميزوا عن المسلمين ، فالجميع قد انصهروا في سبيكة واحدة هي هذا الشعب المصرى الاصيل .

● وجاء الدستور ، وكل الدساتير من بعده ، وايضا كل القوانين ، لا تفرق بين مصرى واخر بسبب الدين ، فكلنا امام القانون والدستور سواء ، وكلنا في ميدان العمل العام والعمل السياسى سواء ، فمن الذى خالف القانون والدستور إذن ؟!

● اننا نقولها باعلى صوتنا : لا تلعبوا لعبة الطائفية القذرة على ارضنا .. لا تفرقونا بعد ان جمعنا الله ، وجمعنا الوطن ، لا يميزوا بين هذا وذاك على اساس طائفى ، فكلنا مصريون ، نفترق فقط على اجتهاداتنا الوطنية وتنافسنا الحزبى .. لكننا مترابطون منصهرون في بوتقة الوطن ، واذا كان الحزب الوطنى قد اختار بعض الاسماء القبطية للترشيح ، فإن اختياره لها ليس على اساس طائفى وانما على اساس سياسى وجماهيرى ليس الا .. والفتنة نائمة لعن الله من ايقظها .



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ / ٢ / أغسطس ١٩٩٥

العين السحرية

استبعاد ١٤٠ نائبا من ترشيحات الحزب الوطنى فى الانتخابات المقبلة


البابا شنودة


حمدي البنبي


يوسف والي

الوفد يؤكد للبابا شنودة أنه لن يتحالف مع الإخوان

أمين الحزب الوطنى يساند مرشح المعارضة فى انتخابات مجلس الشعب



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● من المتوقع حدوث ازمة فى صفوف الحزب الوطنى حيث إنه بات من المقرر استبعاد ١٤٠ نائبا بمجلس الشعب من الترشيحات فى الانتخابات القادمة .. وتخطط الأمانة العامة للحزب لتكتم الأمر وإعلان اسماء مرشحيه فى اللحظة الاخيرة وقبيل إغلاق باب الترشيحات حتى لا يستطيع المبعدون الانضمام إلى احزاب المعارضة.

من المعروف أن قادة الحزب الوطنى قاموا باستبعاد الكثيرين من نواب الحزب فى الانتخابات الماضية ورشحوا بدلا منهم اعضاء بالوطنى واخرين من الذين انشقوا على حزب العمل وعندما نجح الاعضاء المستبعدون قام الوطنى بضمهم الى صفوفه من جديد وذلك بعد ان اعلن انه قام بفصلهم لخروجهم على الالتزام الحزبى ودخولهم الانتخابات منافسين لمن رشحهم الحزب الوطنى.

وسبب إعادة ضمهم يرجع الى انهم لو انضموا إلى اى حزب معارض او الى المستقلين فانهم سيسحبون البساط من تحت اقدام الوطنى لانهم اغلبية!!

● فؤاد بدراوى سكرتير مساعد حزب الوفد قال للبابا شنودة خلال لقائه به مؤخرا إن الوفد لن يتحالف مع الإخوان المسلمين ولن يتسق معهم ياتى هذا فى إطار سعى حزب الوفد الى كسب أصوات الاقباط التى تبلغ فى بعض التقديرات مليونا ونصف المليون صوت!

● تم تشكيل لجنة وزارية تضم وزراء العدل وشئون مجلسي الشعب والشورى تدرس حاليا المواعيد القانونية والدستورية الخاصة باجراء انتخابات البرلمان وفتح باب الترشيح وموعد صدور القرار الجمهورى بدعوة الناخبين لانتخابات البرلمان حيث يجب صدوره قبل ٤٥ يوما على الاقل من موعد اجراء الانتخابات.

● الحكومة المصرية قررت سحب البساط من تحت منظمات الاغاثة التى يسيطر عليها الاخوان المسلمين وذلك باسنادها جميع تبرعات البوسنة والهرسك للهلال الاحمر الذى يراسه ممدوح جبر وزير الصحة الاسبق.

● الدكتور محمد على محجوب وزير الاوقاف اعطى ثلاث آلاف تاشيرة لمواطنين من دائرته الانتخابية وذلك للسكن فى شقق الوزارة.

الجدير بالذكر ان عدد الشقق هو ٣٠٠ شقة فقط وقد اشترط المحجوب موعدا لتسليمها بعد الانتخابات.

● الشيخ يوسف البدرى عضو مجلس الشعب السابق والداعية الإسلامى المعروف قرر خوض الانتخابات البرلمانية القادمة فى دائرة المعادى ضد الغمراوى وزير الانتاج الحربى.

● تجدر الاشارة ان وكيل النقابة العامة للمعلمين عيسى عبد الحميد يخوض هو الاخر الانتخابات ضد وزير الانتاج الحربى ويلقى قبولا كبيرا داخل اوساط الدائرة

● الاخوان المسلمون استبشروا خيرا ببرقية عزاء الرئيس حسنى مبارك والدكتور زكريا عزمى وعدد من الوزراء فى سعيد رمضان احد اقطاب الجماعة الذى وافته المنية بالخارج حيث يقيم فى جنيف .

من المعروف ان سعيد رمضان هو زوج ابنة الشيخ حسن البنا وشقيقة الامين العام لنقابة المحامين سيف الاسلام البنا .

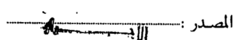
●● قامت مصر باجراء اتصالات مع لبنان خلال الأيام الماضية بشان الاتهام المنسوب إلى المواطن المصرى عايد إبراهيم بتهمة التجسس والحصول على جميع التفاصيل الخاصة بالقضية وقد ابلغت مصر الحكومة اللبنانية حرصها التام على علاقتها مع لبنان وعدم صحة الادعاءات الخاصة بانتماء المواطن المصرى الى احد الاجهزة الأمنية المصرية.

●● حمدى البنبى وزير البترول قال: ان اجمالى المبالغ المودعة فى البنك المركزى المصرى من فائض موارد البترول لصالح تنفيذ مشروعات الطاقة البديلة فى مصر ومنها محطات الطاقة النووية لتوليد الكهرباء يبلغ حاليا نحو ١.٣ مليار جنيه تنفيذا للقانون الصادر فى ١٩٨١ الذى يقضى باحتجاز جانب من فائض النقد الأجنبى الذى يحققه قطاع البترول اعتبارا من العام المالى ١٩٨١/٨٠ لتكوين احتياطى بالنقد الأجنبى لتمويل مشروعات الطاقة بالضبعة.

●● حذرت مصر حكومة السودان من اتخاذ اى اجراءات حيال افراد بعثة مهندسى الرى المصريين الموجودين بالخرطوم والمكلفين بمتابعة تنفيذ اتفاقية ١٩٥٩ بشان مياه النيل بين البلدين..

●● لا تزال حملات الاعتقال مستمرة فى مركز جهينة بسوهاج وآخر هذه الحملات تمت منذ ايام اسفرت عن ضبط ٤٥٠ مواطنا على الاقل ممن تصادف مرورهم اثناء مرور سيارات الشرطة!!



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩٥

●● بعض القيادات النقابية تبحث خوض الانتخابات القادمة لمجلس الشعب بعد حملة الاعتقالات التى تعرض لها بعض اعضاء مجالس النقابات..

●● دائرة منية النصر بالدقهلية تشهد منافسة شديدة بين ثلاثة مرشحين للفوز برضاء الحزب الوطنى واختيارهم كمرشحين باسمه .. المرشح الأول مليونير معروف بالدائرة والثانى وكيل اول وزارة بجهاز حكومى كبير والثالث عضو مجلس شعب سابق.

●● معركة حامية الوطيس دارت بين رئيس مدينة ابوتيج باسيوط وامين الحزب الوطنى بها بعد رفض الأول مصافحة الثانى امام حشد كبير من موظفى مجلس المدينة..

يذكر ان مسئولين شعبيين بابوتيج تقدموا باكثر من مذكرة لمحافظ اسيوط تتعرض لتصرفات رئيس المدينة ولم يبت فى إحداها حتى الآن.

●● احد المستثمرين فى صناعة الأجهزة الطبية طلب اثناء اجتماع خاص بصناعة الأجهزة الطبية عن مدى المعلومات المتوافرة بمركز معلومات مجلس الوزراء صناعة الأجهزة الطبية فى مصر.

إلا انه فوجىء ان المركز خال تماما من أى معلومات عن هذه الصناعة!! بل نصحه احد مسئولى المركز بالحصول على المعلومات الطبية من سفارتى اليابان والمانيا فى هذا الشأن ويجعله عامر!!

●● فهمى عمر عضو مجلس الشعب عن دائرته الرئيسية مشغول بترتيب اصوات الدائرة وتقديم خدمات كبيرة لدائرته .. والسبب تزايد منافسة المرشحين المنافسين له بالدائرة .. ويؤكد للمقربين له انه واثق من فوزه لانه على حد قوله قدم خدمات كثيرة للدائرة لا يستطيع احد من المرشحين المنافسين اداءها سواء عاجلا او اجلا..

●● امين الحزب الوطنى احد احياء غرب القاهرة قرر مساندة مرشح حزب الوفد فى الانتخابات القادمة ضد مرشح الحزب الوطنى .. يذكر أن امين الحزب الوطنى طلب من امانة الحزب اعتماده كمرشح للحزب الوطنى بالدائرة ولكن الامانة رفضت طلبه واعتمدت مرشحا اخر.

●● عضو مجلس الشعب بنجع حمادى اكد ترحيبه الشديد بقانون الصحافة ٩٣ لسنة ١٩٩٥ وعلق على ذلك بانه جرح كثيرا من الصحافة وان تاديبها .. وانه فى حال مهاجمتها له سيمنع دخولها الى المدينة خاصة تلك التى تصدر من قبرص!!

● احمد محمد عبدالله الذى سبق له الاعادة فى دائرة نقادة قرر ترشيح نفسه فى انتخابات مجلس الشعب بالدائرة .. وبذلك يصبح هناك ثلاثة مرشحين اقوياء هم سيد عطيه عبد الحليم وعبداللاه محمد عمر النائب الحالى واحمد محمد عبدالله

٠٠١١٩١

نقاط لقاء ووفاق عام لمشروع الميثاق الوطنى



بقلم: محمد المأمون الهضيبى*

قال تعالى: «ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن، إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين».

وامتثالا لمعنى الآية وحكمها رأى الإخوان المسلمون أن من حق الناس عليهم وحقهم على أنفسهم أن يعلنوا بنبرة عالية وصوت جهير وحسم لا تردد فيه، موقفهم الواضح من عدد من القضايا الكبرى التى هى موضوع الحوار القائم بين أصحاب الحضارات والتى تحشد هيئة الأمم المتحدة لبعضها المؤتمرات العالمية، فأصدروا فى شوال ١٤١٤هـ الموافق مارس ١٩٩٤، بيانين حددوا فى أحدهما موقفا صريحا من قضايا المرأة ووضعها فى المجتمع والنظرة إليها وحقوقها، وفى الآخر الموقف من قضايا الشورى والتعددية السياسية.

وبخصوص المرأة فقد قلنا إن المرأة هى الأم التى تحت أقدامها الجنة، وهى الأخت والزوجة والابنة، وهى نصف المجتمع ونصف الأمة، وهى القائمة على تنشئة كل الجيل اللاحق من الرجال والنساء، وكما يقول المصطفى صلى الله عليه وسلم فإن النساء هن شقائق الرجال، وأوضحنا أن المرأة مخلوق طاهر كرمه الله تعالى كما كرم الرجال، «ولقد كرمنا بنى آدم وحملناهم فى البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا» (الإسراء)، وأنها مخلوق عاقل رشيد ما لم يعتورها ما يعتور الرجال من الأمراض، وأنها مخاطبة بالخطاب الإلهى فى القرآن والسنة مخاطبة الرجل، ومكلفة بالإيمان وبشرائع الإسلام كخطاب الرجال، ومسئوليتها عن ذلك كله كاملة وإن خالقها أقرب الناس إليها من الرجال، ومسئوليتها الجنائية والمدنية كمسئولية الرجل، وذمتها المالية كاملة غير منقوصة، وجميع تصرفاتها المالية صحيحة ونافذة دون حاجة إلى موافقة أب أو أخ أو زوج أو غير ذلك من الرجال، كما أوضحنا نطاق قوامة الرجل على المرأة وأن ذلك محصور فى مسائل المشاركة الزوجية فحسب، وأنها رئاسة تراحم وتواد وتشاور فى مقابل مسئوليات يتحملها الزوج، وعلى وجه العموم فليست المرأة جنسا أدنى.

وقدمنا الأدلة على صحة اختيارنا الفقهى من أن للمرأة كما للرجل حق المشاركة فى الانتخابات المتعلقة بالمجالس النيابية التشريعية والرقابية وما هو من مثلها، وكذا حقها فى أن تتولى مهام عضوية تلك المجالس عن طريق انتخابها أو تعيينها، وفى تولى الوظائف العامة باستثناء الإمامة العظمى وما فى حكمها من رئاسة الجمهورية، أما عن توليها أعمال القضاء فإن باب الاجتهاد فى ذلك جائز ومفتوح وجميع ذلك فى نطاق ما يحفظ على المرأة عفتها وحياءها وكرامتها ويصونها عن الابتذال.

وبخصوص الشورى وتعدد الأحزاب أوردنا استخلاصنا لمضمون الآية الكريمة «والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون»، وأن مقتضى ذلك أن الأمة هى مصدر السلطات فهى التى تولى من تثق بدينه وأمانته وخبرته وعلمه ومواهبه وكفاءته ليقوم على أمر من أمورها، وأن رئاسة الدولة لا تؤخذ غصبا وبحد السيف بل بالاختيار الحر الصحيح، وأن الأمة المسلمة تدين بالعبودية لله وحده وتقدس أحكام القرآن الكريم والسنة المطهرة وتؤمن بأن الناس لا يملكون الحكم إلا بما أنزل الله تعالى بمقتضى شريعة الإسلام. ومن ثم فهى لا تملك أن تفوض من أجازته ليتولى أمرا من أمورها إلا بما تقره الشرع الحنيف، وأن يسوسها على مقتضى أحكام الدين، وإننا مع التسليم بأن القرآن الكريم والسنة المطهرة هما الدستور الأسمى ولا يعتد ولا يقبل ما خالف أيهما، فإن الأمة لابد من أن يكون لها دستور مكتوب تستنبط أحكامه من نصوص الشريعة الغراء ثم من مراميها، وغايتها وقواعدها الكلية.. ثم بحقها فى تنظيم المباح، وأن الدستور يجب أن يضمن توازنا بين اختصاص مختلف المؤسسات التى تدير شئون الدولة حتى لا يطغى بعضها على بعض أو يستبد أحدها بالأمر، كما ينبغى أن يتضمن من القواعد والأحكام ما يصون ويحفظ الحريات العامة والخاصة لكل أفراد الشعب من مسلمين وغير مسلمين، ويجعل الحكم شورى استمدادا من الأمة، ويحدد مسئولية الحكام أمام الشعب وكيفية محاسبتهم وتصويبهم وتقويم اعوجاجهم بطريقة سليمة ناجحة إذا ما قصروا وإبدالهم إذا لزم الأمر، مما يقتضى مجلسا نيابيا له سلطات تشريعية ورقابية ذات فعالية تتمثل فيه الإرادة الشعبية الحقيقية نتيجة انتخابات حرة نزيهة وتكون قراراته ملزمة، كما أكدنا أننا نؤمن بتعدد الأحزاب وأنه لا حاجة إلى أن تضع السلطة قيودا من جانبها على تكوينها ونشاطها وإنما تكون ثمة جهة قضائية مستقلة هى التى يجرى الاحتكام إليها إذا لزم الأمر.

وفى شهر ذى القعدة ١٤١٥ هـ الموافق أبريل ١٩٩٥ أصدر الإخوان بيانا ثالثا شمل عددا من القضايا المهمة الأخرى، فأوضحنا موقفنا من الناس عامة وأكدنا أننا لا نشغل أنفسنا بتكفير أحد ونقبل من الناس ظواهرهم وعلانيتهم فنحن دعاة لا قضاة، كما أعدنا التذكير بموقفنا الثابت القديم المعروف من إخواننا المسيحيين وأنهم إخوة شاركوا فى الكفاح ليخلص هذا الوطن من الاستعمار الأجنبى؛ فهم لهم حقوق المواطنة كاملة.. المادى منها والمعنوى أى أن لهم ما لنا وعليهم ما علينا، ثم تعرضنا لقضية الدين والسياسة وقلنا إن سياسة الناس بالعدل والإحسان والرحمة جزء من رسالة الإسلام، وإن إقامة شرائع الإسلام فريضة من فرائضه، وإن الحكام فى نظر الإسلام بشر من البشر ليست لهم على الناس سلطة دينية بمقتضى حق إلهى.

ثم عرضنا لقضية ثالثة هى قضية العمل السلمى ورفض العنف واستنكار الإرهاب.. وكررنا ما أكدناه مرارا من التزامنا بالوسائل الشرعية والأساليب السلمية وحدها، ثم تناولنا حقوق الإنسان وشرحنا أبعاد هذه القضية المهمة وأظهرنا أن الإسلام عصم الدماء والحرمات والأموال والأعراض وصان الحريات، جاعلا من الالتزام المطلق بهذه الحرمات فريضة دينية وشعيرة إسلامية مهمة لها أسمى اعتبار، وأكدنا أن العدوان على الحقوق والحريات تحت أى شعار -ولو كان شعار الإسلام نفسه- يمتهن إنسانية الإنسان، ويرده إلى مقام دون المقام الذى وضعه فيه الله تعالى، ويحول بين طاقاته ومواهبه والنضج والازدهار.

وإيمانا منا بهذه المثل العليا والمبادىء السامية والأسس الواضحة والمعلنة والمعروفة والمعلومة من الجميع شاركنا في حوار يجرى مع عدد من الاحزاب والقوى الفاعلة سعيا وراء تحقيق قدر مقبول من الوفاق العام على مبادىء وأسس يلتزم بها الجميع ويعلنون التمسك بها والحفاظ عليها والعمل على تحقيقها، املا في أن يستطيع ذلك الترابط دفع عجلة الإصلاح وصيانة الحقوق،

خاصة ونحن في عام انتخابات مجلس الشعب وأهم النقابات وقد طمع عدد من الاحزاب والقوى الفاعلة والكثير من الكتاب والمفكرين في أن يكون عام تغيير طبيعي وتطور صحيح سليم، لتشارك جموع الشعب ومختلف فئاته وطبقاته في صياغة مستقبل اكثر إشراقا تتسع فيه رقعة الحريات الخاصة والعامة وتستقر فيه أسس العدالة والإنصاف والأمن والأمان، ويتحقق فيه التكافل والتوازن الاجتماعي والاقتصادي وتسطع فيه أنوار المعرفة وشمس العلوم والآداب والفنون، وتسود فيه القيم الفاضلة والاخلاق الكريمة التي بدونها لا ترقى الامم ولا تحقق نهضة حقيقية.

وقبل أن ينتهى الحوار إلى اتفاق على صيغة مقبولة من جميع الفرقاء عمدت بعض الصحف والمجلات إلى نشر مقتطفات وتعليقات بعضها غير دقيق، خاصة بالنسبة إلى موقف ورأى الإخوان.

وواقع الامر اننا اعلنا من أول اجتماع اننا نفضل البدء بما يسهل إنجازه وهو الاتفاق على إطار يحكم العمل السياسى، يجعل التنافس بين الاحزاب والقوى السياسية للكلمة والإقناع، ويؤكد الحريات الخاصة والعامة وحق المشاركة السلمية في المنافسة السياسية، فإذا تم ذلك بنجاح فإنه سيمهد لإقرار شكل من أشكال المضامين والفلسفات المشتركة. ذلك أن أطراف الحوار ينتمون إلى عقائد ومبادىء مختلفة أشد الاختلاف، ومن جانبنا فإننا لا نقبل إلا ما كان في إطار مبادىء الإسلام وما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء، وبكل أسف أصر بعض الأطراف على البدء بإقرار المضامين العقائدية والفلسفات الفكرية التي تستند إليها وتنبع منها فقرات الميثاق مع رفضه أى إشارة إلى مبادىء الإسلام أو التقيد بأحكام الشريعة الغراء.

إننا من جانبنا نؤكد تمسكنا بنظام الدولة نظاما جمهوريا (سواء كان رئاسيا أم برلمانيا أم مختلطا) دستوريا برلمانيا ديمقراطيا في نطاق مبادىء الإسلام، ونلتزم ونطلب من الأخرين الالتزام بذلك وبالمبادىء والأسس الأتية:

اولا: الإقرار التام بأن الشعب هو مصدر جميع السلطات بحيث لا يجوز لأحد أو حزب أو جماعة أو هيئة أن تزعم حقا في تولى السلطة أو في الاستمرار في ممارستها إلا استمدادا من إرادة شعبية حرة صحيحة.

ثانيا: الالتزام واحترام مبدأ تداول السلطة عبر الاقتراع العام الحر النزيه.

ثالثا: تأكيد حرية الاعتقاد الخاص.

رابعا: تأكيد حرية إقامة الشعائر الدينية لجميع الأديان السماوية المعترف بها.

خامسا: تأكيد حرية الرأى والجهر به، والدعوة السلمية إليه في نطاق النظام العام والآداب العامة والمقومات الأساسية للمجتمع المنصوص عليها في الباب الأول من الدستور، وتعتبر ضرورية لتحقيق ذلك حرية تملك واستعمال وسائل الإعلام المختلفة (تليفزيون -إذاعة -شرائط وأجهزة الفيديو والفاكس -الصحف -المجلات -الكتب والنشرات).

سادسا: تأكيد حرية تشكيل الاحزاب السياسية وألا يكون لأى جهة إدارية حق التدخل بالمنع أو الحد من هذا الحق، وأن تكون السلطة القضائية المستقلة هى المرجع لتقرير ما هو مخالف للنظام العام والآداب العامة والمقومات الأساسية للمجتمع أو ما يعتبر إخلالا بالتزام العمل السلمى وعدم الاتجاه إلى العنف أو التهديد به.

سابعا: تأكيد حرية الاجتماعات الجماهيرية العامة والدعوة إليها والمشاركة فيها في نطاق سلامة المجتمع وعدم الإخلال بالأمن العام أو استعمال أو التهديد باستعمال العنف أو حمل أى سلاح.

ثامنا: تأكيد حق التظاهر السلمى.

تاسعا: تأكيد ضرورة تمثيل الشعب عبر مجلس نيابى منتخب انتخابا حرا ونزيها ولمدة محدودة يعاد بعدها الانتخاب مع ضرورة أن تشمل قوانين الانتخابات الضمانات التي تؤكد نزاهة الانتخابات وصحتها وحيدة القائمين على إجرائها.

عاشرا: حق كل مواطن ومواطنة في المشاركة في الانتخابات النيابية متى توافرت الشروط العامة التي تحدد قانونا.

حادى عشر: حق كل مواطن ومواطنة في تولى عضوية المجالس النيابية عن طريق الانتخاب أو التعيين متى توافرت الشروط العامة التي تحدد قانونا.

ثاني عشر: كفالة استقلال القضاء بجميع درجاته، وبكل اختصاصاته، مع اتخاذ كل الإجراءات ووضع كل الشروط لإبعاده عن أى مظنة خوف أو طمع، وأن لا يحاكم أحد إلا أمام قاضيه الطبيعى، وأن تلغى جميع أنواع المحاكم الاستثنائية، ويقتصر اختصاص المحاكم العسكرية على جرائم ومخالفات الانضباط العسكرى بالنسبة إلى العسكريين فحسب.

ثالث عشر: الفصل بين سلطتى الاتهام والتحقيق، وأن تكون النيابة العامة مستقلة وغير تابعة لوزير العدل، ويحق لكل من تحبسه احتياطيا أن يتظلم من قرارها أمام جهة قضائية.

رابع عشر: أن يكون الجيش بعيداً عن السياسة متخصصا في الدفاع عن أمن الدولة الخارجى، وألا تستعين به سلطة الحكم بطريق مباشر أو غير مباشر في فرض إرادتها وسيطرتها أو التهديد بمنع الحريات العامة الشعبية.

البقية ص ٨

خامس عشر: أن تكون الشرطة وجميع أجهزة الأمن الداخلى وظائف مدنية كنص الدستور، وأن تحدد مهامها الحفاظ على أمن الدولة والمجتمع ككل، ولا يجوز تسخيرها في الحفاظ على كيان الحكومة التي تكون في الحكم أو اتخاذها أداة لقمع المعارضة، وأن يوضع نظام يحكم عملها ويحكم قيادتها بما يحقق ذلك، وعلى وجه الخصوص أن يمنع تدخلها في الأنشطة السياسية والانتخابات العامة.

أما عن الدستور الحالى.. والاقتراحات بإسقاطه أو تعديله. فإننا نرى أن المعضلة الأساسية والقضية الأولى ليست في الدستور القائم بقدر ما هى في القوانين التي أفرغت الكثير من مواده -المتعلقة بالحريات والحقوق العامة والخاصة، وبالنظام الانتخابى- من مضمونها الحقيقى والتي أفسدت مبادىء الحرية والمساواة والتعددية السياسية والفكرية المنصوص عليها به، وأنه لا فائدة من إجراء أى تعديل دستورى شامل أو جزئى مع استمرار سريان تلك القوانين بالإضافة إلى حالة الطوارىء المعلنة، وأنه ينبغى أولا إلغاء تلك الغابة من القوانين لتتأكد وتتأصل الحريات العامة والخاصة وحقوق الإنسان ولضمان حرية الإعلام والاتصال بالجماهير، فإذا ما تحقق ذلك فلابد من أن تتغير صور الاحزاب القائمة وأن تظهر على الساحة الشعبية قوى أخرى ذات شأن، ومن ثم تكون الظروف مهيأة لدراسة هادئة جادة.

وبعد.. فهذا كتابنا نرفعه بقوة إيماننا ونؤكد التزامنا بمبادىء ديننا وأحكام شريعتنا، وأن «الإسلام هو الحل» لا نحيد عن ذلك أبدا بإذن الله «ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب».



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٩٥

د . عاطف صدقى فى تصريحات للصحفيين :

كل الضمانات لكفالة نزاهة الانتخابات

هدفنا زيادة الانتاج .. ولاتصفية لأى شركة خاسرة

لا خلاف بين الوزارات وملكية المجمعات أمام مجلس الوزراء

جولات ميدانية لحل مشاكل المواطنين بالمحافظات أول أكتوبر



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ اغسطس ١٩٩٥

كتب ممتاز القــط :

اكد الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء ان الحكومة قد وضعت كل الضمانات اللازمة لكفالة نزاهة الانتخابات القادمة لمجلس الشعب، وباشراف كامل للقضاء.. وقال انه لامصلحة لاحد فى نجاح مرشح معين ومايعنينا هو ثقة المواطنين فى اختيار العناصر القادرة على العطاء والبذل من اجل خير مصر..

واضاف انه لاتوجد اى مشاكل نهائيا بين وزارتى قطاع الاعمال والتموين بخصوص المجمعات الاستهلاكية وهناك تنسيق كامل بين الوزارتين لتحقيق مصلحة المواطنين والحفاظ على استقرار الاسعار وتوافر كل السلع بكميات تكفى احتياجاتنا وقال ان مشكلة نقل المجمعات معروضة على المجلس لدراستها ومايعنينا هو مصلحة المواطنين .

وقال ان هناك مسئولية تضامنية بين كل الوزارات فى كل الموضوعات لتحقيق المصلحة العامة..

وقال الدكتور عاطف صدقى ان مشروعى قانونى منع الاحتكار ومكافحة الاغراق والدعم يتم دراستهما بطريقة متكاملة تحقق الهدف المنشود فى الحفاظ على الاستقرار الاقتصادى ومنع اى اختناقات وسيتم تقديمهما خلال الدورة القادمة بمجلس الشعب..

وقال ان هناك عدة دراسات لتنمية وتشجيع الصادرات يتم دراستها بعناية فى اطار المقومات الاساسية للاقتصاد المصرى وبما يتفق مع مصلحة مصر..

واشار الدكتور صدقى الى ان الحكومة لم ولن تلجأ لتصفية الشركات الخاسرة بقطاع الاعمال كما فعلت دول عديدة ولكننا اخترنا طريق الاصلاح وقد بدأ يؤتى ثماره وفق الاسس الراسخة التى اكدها الرئيس مبارك بمراعاة كل الاعتبارات الاجتماعية وضمان حقوق العاملين ومكتسباتهم..

وقال ان مصر استطاعت تحقيق الاستقرار السياسى والامنى والاقتصادى واصبحت نموذجا يحتذى بين دول العالم.. وحول ما يتردد عن الانتهاكات الاسرائيلية تجاه الاسرى المصريين بحربى ٥٦ و ٦٧ قال رئيس مجلس الوزراء ان الحكومة طلبت ردا رسميا من اسرائيل واشار الى ان موقف مصر سوف يتحدد بعد ذلك..

واضاف ان هناك عدة جولات فى جميع محافظات مصر سوف تبدأ خلال شهر اكتوبر وسيتم عقد لقاءات مع المواطنين لشرح وتقييم ماحققناه من انجازات خلال الفترة الماضية وحل اى مشاكل على الطبيعة..



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فكرة!

اعلن حزب الوفد انه قرر ان يخوض معركة انتخابات مجلس الشعب واتمنى ان تفعل احزاب المعارضة نفس الشيء . فواجب كل حزب ان يخوض هذه المعركة حتى ولو لم يحصل على نائب واحد . فالمعركة الانتخابية خير ميدان ليعرض كل حزب المبادىء التى يدين بها والافكار التى ينادى بها . وعندما قرر حزب الوفد فى الماضى الإضراب عن دخوله الانتخابات عارضت هذا القرار لان مهمة حزب المعارك ان يدخل كل المعارك لا ان يجلس ويتفرج على المعركة . وقد سبق للوفد ان دخل فى سنة ١٩٣٨ الانتخابات التى ادارها محمد محمود باشا . وحصل الوفد على ١٢ مقعدا وحصل حزب السعديين وحزب الاحرار الدستوريين على الاغلبية الساحقة . ومع ذلك استطاع عبدالحميد عبدالحق وزملاؤه ان يرفعوا اصواتهم اعلى من اصوات الحكومة . وشهدت الحياة النيابية معركة ممتازة بين المعارضة والحكومة اثبتت فيها ان المعارضة الصغيرة تستطيع احيانا ان تصرع الاغلبية .

وكان لحزب الوفد عضو واحدا فى مجلس الشيوخ قادر على الكلام هو يوسف الجندى الذى استطاع بكفايته وسرعة خاطره وذكائه الوقاد ان يسيطر على مجلس الشيوخ فى بعض الاستجوابات

وحزب العمال البريطاني حصل على ثلاثة اصوات فى انتخابات مجلس العموم . وكانت الاغلبية الساحقة لحزب الاحرار والمحافظين ، ومع ذلك استطاع هؤلاء النواب الثلاثة ان يزلزلوا الارض تحت اقدام الحكومة . لقد قلت دائما ان نائبا واحدا شجاعا هو اغلبية ، فالنواب البكم والنواب الخائفون لايحسب لهم اى حساب .

وعلى احزاب المعارضة ان تختار المرشحين المناضلين الاقوياء القادرين على الدخول فى اى معركة والذين يخوضون المناقشات ولا يابهون ، المقاطعات من الاغلبية ، والذين يثيرون الموضوعات التى تهم الراى العام ، ويطالبون بما تطالب به الامة يصفقون للحكومة اذا احسنت و يواجهونها اذا اساءت وعندما يجلجل صوت المعارضة فى البرلمان يسمعه الشعب كله . الأصوات الخائفة لايسمعها احد ، والأصوات المرتعشة لايحترمها احد

ونحن نريد برلمانا قويا . فيه معارضة قوية وحكومة قوية . فيه استجوابات شجاعة وجريئة اكثر مما فيه من تصفيق وهتاف .

مصطفى أمين



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٩٥

صدقي: الحكومة ملتزمة بالحياد في الانتخابات القادمة

مجلس المحافظين يتابع حل مشاكل المحافظات خلال أيام

يبدأ الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء جولة بالمحافظات خلال شهر اكتوبر المقبل، لشرح انجازات حكومة الحزب الوطني، وحل مشاكل المواطنين على الطبيعة.

وأكد رئيس الوزراء أن الحكومة ملتزمة بالحياد بين جميع المرشحين في انتخابات مجلس الشعب القادمة، وأن الكلمة الأولى والأخيرة للشعب في اختيار ممثليه

وأضاف الدكتور صدقي - في تصريحات صحفية أمس - ان مجلس المحافظين سيناقش خلال أيام عددا من الموضوعات التي تهم المحافظات، خاصة متابعة خطة الحكومة في حل مشاكل مياه الشرب والصرف الصحي، كما يبحث المجلس الإعداد لبدء العام الدراسي الجديد. وأشار إلى ان الحكومة حريصة جدا على أن تتوصل اللجنة المشكلة لوضع قانون جديد للصحافة إلي افضل صيغة، وأكد أن الحكومة حريصة على حرية الصحافة و ليست في خصومة مع احد الصحفيين واكد رئيس الوزراء أن الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني الذي تشهده مصر يساعد على جذب مزيد من الاستثمارات، وتنشيط السياحة، مشيرا إلى أن الصيف الحالي يشهد حركة سياحية ناجحة، وأن الحكومة حريصة على نجاح الموسم السياحي الحالي، خاصة في المناطق التي شهدت إقبالا سياحيا كبيرا مثل الغردقة، وانه ستتم محاسبة الشركات التي يثبت عدم جديتها أو تقصرها في خدمة السائحين.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٥

والـــى يعلـــن:

الرئيس هو المسئول الأول عن ترشيح الأعضاء لانتخابات مجلس الشعب

كتب صلاح بديوى:

قال الدكتور يوسف والى: إن دخول أحزاب المعارضة الانتخابات يعد ظاهرة طبيعية تثرى الديمقراطية، وأوضح ان الامانة العامة للحزب الوطنى لاتملك صلاحية الترشيح للانتخابات، وأن رئيس الحزب هو الذى يختار الوزراء وامناء الحزب فى المحافظات للترشيح لانتخابات مجلس الشعب مؤكدًا انه لايجوز للمعينين بمجلس الشورى ترشيح انفسهم لمجلس الشعب، مشيرًا إلى ان عملية الترشيح تتم عبر الاجهزة المحلية التى ترفع تقارير إلى الامانة العامة للحزب الوطنى والتى تعرضها بدورها على رئيس الحزب.

وأشار والى فى تصريحات له فى المؤتمر الشبابى الذى عقد امس الاول بالشرقية إلى ان الامانة العامة للحزب الوطنى فى حالة انعقاد دائم لتقييم اداء النواب داخل مجلس الشعب خلال المرحلة السابقة وسوف تنتهى من ذلك فى منتصف سبتمبر القادم بحيث يتم وضع مقاييس اداء للاعضاء الجدد.

وزعم الدكتور يوسف والى أن حكومته ترعى حقوق الإنسان مستشهدًا بأن منتقدى الحكومة لايتعرضون للمساءلة او الضرر بينما تؤكد التقارير أن هناك تجاوزات تقع فى الدول المتقدمة!



تغيير

تتردد انباء قوية عن تغييرات واسعة في امانة الحزب الوطني بمحافظة بني سويف، يسعى الحزب إلى ترشيح بعض العناصر الشابة لمواجهة المرشحين الاخرين بعد أن فقدت معظم الوجوه الموجودة قبولها في الشارع، تقارير حذرت من إجراء هذه الخطوة قبل الانتخابات حتى لايتعرض الحزب لانشقاقات اخرى بعد الهزة التي حدثت إثر انتخابات الشورى الماضية وانشقاق ٩ من قياداته وترشيح انفسهم ضد مرشح الحزب، المحافظ يسعى من جانبه إلى لم الشمل وتهديد من يخرج على الالتزام الحزبي.



ترشيحات مباحث!!

مسئول كبير بمباحث أمن الدولة بالصعيد اتفق مع قيادات الحزب الوطنى على ترشيح شقيقه فى دائرة مركزى الفتح وابنوب باسيوط فى انتخابات مجلس الشعب القادمة، على ان تقوم مباحث امن الدولة بدعم قيادات الحزب الوطنى باسيوط والتى مازالت صراعاتها قائمة مع جبهة وزير الداخلية حسن الألفى فى أسيوط التى تتزعمها عدد من القيادات التنفيذية بالمحافظة.

وسارت بقية الترشيحات فى دوائر المحافظة بتنسيق تام مع مباحث امن الدولة حتى ان الحزب الوطنى باسيوط قدم مرشحين مستهلكين فقدوا جماهيريتهم بين الناخبين ووافقت قيادات الحزب بالقاهرة على عدد كبير من هذه الترشيحات.



المصدر : الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٣ أغسطس ١٩٩٥

تنسيق جديد بين الناصرى والتجمع

عبد العظيم درويش

صرح الدكتور رفعت السعيد الامين العام لحزب التجمع، اننا لن نقبل اى تنسيق مع قوى التاسلم السياسى سواء كانت جماعة الاخوان المسلمين ـ المحظور نشاطها رسميا ـ او من يحملونها على كاهلهم.

ودعا الأمين العام للتجمع، حزب العمل إلى نقض تحالفه مع الاخوان «فهذا التحالف ادى إلى تحويل حزب العمل من حزب وسط ليبرالى النزعة إلى حزب يمينى رجعى معاد للديمقراطية».

ولم يمنع رفض حزبه المبدئى للتنسيق مع جماعة الاخوان المسلمين من أن تجمعهما مائدة مفاوضات واحدة خلال اجتماعات لجنة الإعداد لميثاق الوفاق، وهو ما يمثل تناقضا واضحا فى موقفه، إلا أن الدكتور السعيد قال: «إن الوفاق الوطنى بيان فكرى وسياسى يضع برنامجا عاما لحركة الوطن فى المستقبل ويعبر عن طموح الموقعين عليه ولا علاقة له بالانتخابات».

ودعا حزبا التجمع والديمقراطى الناصرى إلى صياغة مشروع للتنسيق فيما بينهما خلال الانتخابات المقبلة، إلا ان الأمين العام للتجمع رفض الإفصاح عن مضمون هذا التنسيق فى الوقت الحالى: «من الصعب الآن تحديد شكل هذا التنسيق ومداه ومساحته إلا على ضوء اعداد كل حزب لقائمة مرشحيه الأولية على حدة، ثم يجرى بعد ذلك بحث امكانية التنسيق».

ولا يرى الدكتور السعيد ان التنسيق الثنائي بين حزبه والناصريين يعد إخلالا باتجاه المعارضة إلى التنسيق الشامل، إذ قال: «إننا نرحب بالتنسيق مع اى حزب ينهج نهجا ديمقراطيا، وان المستبعد الوحيد من هذا التنسيق هو جماعات التأسلم السياسى».

وينفى الأمين العام للتجمع ان يكون افتقار حزبه إلى كوادر تتمتع بالقبول الجماهيرى لدى الناخب، سببا فى محاولة التنسيق مع الناصريين أو بقية أطراف المعارضة. إذ قال: «إنه لا يوجد حزب يمتلك الامكانيات لترشيح اكثر من ٤٥٠ مرشحا، وإنه إذا نظرنا إلى الامر بطريقة مبسطة، ولو تصورنا ان كل مرشح سيحتاج تمويلا لحملته الانتخابية لا يتعدى فقط ١٠ آلاف جنيه تصبح التكلفة الإجمالية نحو ٥ ملايين جنيه، وهو ما يعتبر مستحيلا لأى حزب معارض.



الرئيس يؤكد عدم تدخل الحكومة فى الانتخابات

اكد الرئيس مبارك انه لاتدخل فى الانتخابات. وقال ان الحكومة حريصة على ان تكون الانتخابات نزيهة وانه ليس هناك مصلحة فى مساندة فرد على حساب اخر .

صرح صفوت الشريف وزير الاعلام بان الرئيس مبارك اكد خلال لقائه امس بهيئات تدريس الجامعات بالاسكندرية انه فى كل المجتمعات وفى كل الانتخابات هناك اموال تصرف من هنا او من هناك ولكننا فى مصر نعتمد على وعى المواطن فى اعطاء صوته للنائب ذى الفاعلية والقدرة على تمثيله والذى يتسم بالوطنية ونظافة اليد .

واوضح مبارك ان الحزب الوطنى فى اختياره لمرشحيه يسعى لاختيار انسب العناصر ولايفرق فى ذلك بين رجل وامراة او بين مسلم ومسيحى.



فكرة!

في الشهور القليلة القادمة تجرى الانتخابات في مصر والجزائر .. اما في مصر فقد قررت اغلب الاحزاب دخول الانتخابات . وفي الجزائر قررت نصف الاحزاب تقريبا الاضراب عن دخول الانتخابات .

وكانت احزاب المعارضة في الجزائر قد اشترطت شروطا لدخول الانتخابات ورفضت الدولة قبول هذه الشروط . اما في مصر فقد اعلنت المعارضة عن شروطها ولم تقبلها الحكومة . ومع ذلك قررت احزاب المعارضة دخول الانتخابات برغم رفض كل الشروط تقريبا . والشرط الوحيد الذى قبلته الحكومة هو الغاء الانتخاب بالقائمة واجراء الانتخابات الفردية .

وقرار احزاب المعارضة في الجزائر مقاطعة الانتخابات قرار ليس في مصلحة المعارضة . فلو جرت انتخابات حرة ستحصل المعارضة على نسبة كبيرة من الاصوات . والمعارضة تصر ان تحصل على الاغلبية وهو امر لايريده الجيش ولاتريده الحكومة . وقرار المعارضة سيحرمها من ان يدخل البرلمان بعض الشخصيات القوية وسيجعل نصف الامة خارج البرلمان . وسوف يضعف البرلمان الجديد ويجعل المعارضة خارج البرلمان بدل ان تكون داخل البرلمان .. وقد يقصر هذا عمر البرلمان الجديد وتستمر المعارضة تطالب باستمرار بانتخابات جديدة وتعلن في كل مناسبة أن البرلمان الجديد لايمثل الامة .

واشترط الاخوان المسلمون في مصر عدة شروط لدخول الانتخابات ولم تقبل الدولة هذه الشروط وقيل ان الحكومة سترفض قبول ترشيح اى منتسب للاخوان المسلمين . ولكن الحكومة نفت هذه الاشاعة واكدت انها لن تمنع احدا من دخول الانتخابات مادام يلتزم بالقانون .

والقانون الذى تعنيه الحكومة هو قانون حل الاخوان المسلمين الصادر في سنة ١٩٥٤ بمعنى انه من الممكن ان يرشح الاخواني نفسه بشرط الا يقول انه من الاخوان المسلمين .

اننا نريد ان تكون كل الاتجاهات السياسية داخل البرلمان . ونتمنى ان تكون الانتخابات حرة ونعتقد ان من الممكن ان يحدث هذا مع ان البعض يعتقد ان الانتخابات لا يمكن ان تكون حرة الا اذا أستقال الرئيس حسنى مبارك من رياسة الحزب الوطني واجرت الانتخابات حكومة محايدة . وتقول الحكومة ان رئيس حزب المحافظين في انجلترا هو الذى سيجرى انتخابات مجلس العموم وان احد زعماء حزب الديمقراطيين في امريكا هو الذى سيجرى انتخابات رياسة الجمهورية . ولم يطلب احد حتى الآن استقالة مستر ميجور أو استقالة الرئيس كلينتون !

مصطفى أمين



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٥

بعد قرار الوفد بدخول الانتخابات:

النضال على محورين متوازيين

سعيد عكاشة

أعلن الزعيم فؤاد سراج الدين عن دخول حزب الوفد الانتخابات البرلمانية المقبلة وقد قوبل القرار بترحيب واسع في كل الأوساط السياسية كتعبير صادق عن الثقل السياسي الكبير للوفد في الحياة الحزبية في مصر.. وليس بخاف على أحد أن الحزب الحاكم

يتملكه شعوران متناقضان الأول هو الترحيب بقرار الوفد لما يعنيه ذلك من اضفاء أهمية حقيقية على الانتخابات البرلمانية حيث برهنت الانتخابات السابقة على الأثر الهائل لإحجام الوفد عن دخول الانتخابات وما مثله ذلك عام ١٩٩٠ من فتور كبير سواء في الشارع المصري أو في المتابعات الخارجية للانتخابات.

اما الشعور الثاني فهو شعور القلق من جراء ما تمثله

الشخصيات الوفدية من خطر حقيقي، على مرشحي الحزب الوطني في اغلب الدوائر واذا كان حزب الوفد قد قبل التحدي ايمانا منه بحق الشعب المصري عليه بوصفه الحزب الذي تحمل عبء الدفاع عن مصالحه منذ عشرينات هذا القرن.. فإن استمرار غياب ضمانات حقيقية لإجراء انتخابات نزيهة يشكل تحديا هائلا امام الحزب الوطني الحاكم الذي يردد كثير من رجاله وعودا ثبت عدم صدقها حول نزاهة الانتخابات

وحياد السلطة في مواجهة المرشحين على اختلاف انتماءاتهم. لقد قال حزب الوفد كلمته إذن ولكن ذلك لا يعني ابدا تخليه عن مطالبة الخاصة بالإصلاحات السياسية وكذلك ضرورة قبول الحزب الوطني بمبدأ اجراء انتخابات تكون نتائجها تعبيرا حقيقيا عن رغبات وأماني الشعب. فقضية الإصلاحات لم تكن شرطا يضعه حزب الوفد في مواجهة تجاوزات الحكومة في الانتخابات بل هي

على الأصح شروط يضعها الحزب لانتقال المجتمع المصري من حالة الجمود والركود التي يعيشها الى حالة أكثر ديناميه وأصدق تعبيرا عما يموج به المجتمع من مطالب وامنيات.. لأجل ذلك قرر الحزب الاستمرار في نضاله على محورين متوازيين محور الإصلاحات الشاملة للنظام السياسي ومحور إثراء الحياة السياسية والحزبية عبر المشاركة في الانتخابات بكل ثقله وتاريخه وشعبيته في الشارع المصري.



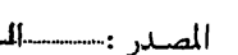
طوارىء فى الحزب الوطنى بعد قرار الوفد بخوض الانتخابات

إعادة النظر في مرشحي الحزب الحاكم.. ووضع خطة جديدة

كتب ـ محمد عبدالعليم:

اصيب الحزب الوطنى بارتباك شديد عقب قرار حزب الوفد بخوض معركة انتخابات مجلس الشعب القادمة. دعا الدكتور يوسف والى الامين العام للحزب الوطنى إلى عقد اجتماعات مكثفة لامانة الحزب. طلب «والى» إعادة النظر فى ترشيحات امانات الحزب بالمحافظات ووضع خطة جديدة تتمشى مع التطورات الاخيرة بعد قرار الوفد. كما اجرى كمال الشاذلى الامين العام المساعد للحزب اتصالات مكثفة بالمحافظين وامناء الحزب، والدعوة إلى عقد اجتماعات ثنائية بين المحافظين وامناء الحزب، لتغيير خطط الانتخابات. قررت الامانة العامة للحزب الوطنى تأجيل الاعلان عن أسماء مرشحيها حتى اعلان اسماء مرشحى الوفد وبقية احزاب المعارضة.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢ اغسطس ١٩٩٥

الانتخابات والديمقراطية في مصر

خطوة للامام.. خطوات للخلف

مصطفى شفيق

منذ بداية الممارسة الحزبية فى مصر فى اواسط السبعينات ونحن نعيش فيما اطلق عليه النظام - ديمقراطية الجرعات - ورغم ان المصطلح يؤكد بالضرورة على زيادة الجرعات الديمقراطية كلما تقدمت التجربة والممارسة فى العمر، إلا ان الواقع السياسى يؤكد عكس ذلك.

فكلما حاولت الأحزاب والقوى السياسية والمؤسسات المدنية أن تتخذ خطوة ديمقراطية للأمام، سارعت الحكومة باتخاذ عدد من الاجراءات الاجهاضية التى تعود بالعمل السياسى الديمقراطى خطوات للخلف. ولم تكتف الحكومة بانها ليست فاعلا فى اتخاذ اى خطوات لتطوير الممارسة الديمقراطية وتفعيل مؤسسات الدولة واصبحت جميع الممارسات السياسية للقوى الحالية سواء الموجودة بشكل شرعى فى صورة احزاب او بصورة غير رسمية - مرهونة بموافقة الحكومة على قيام هذه الأحزاب بنشاطات تدعم وجودها..

والاجراءات التى اتخذتها الحكومة خلال السنوات القليلة الماضية خاصة فى مجال التشريع وضعت قيودا جديدة على انشطة الاحزاب والمؤسسات المدنية.

فالحكومة الغت انتخاب عمداء الكليات.. والغت انتخاب عمد القرى والنجوع وفرضت الحراسة على النقابات المهنية القوية.. وكبلت الصحافة بقانون يجرم كل من كتب ضد النظام الذى هو الحكومة.

ضياء الدين داود رئيس الحزب الناصرى، يؤكد أن تحجج الحكومة بالأوضاع الأمنية هو الذريعة الرئيسية للاتخاذ جميع الاجراءات التى تؤخر المسيرة الديمقراطية، والحقيقة ان الارهاب لا يمكن ان يقاوم إلا بالديمقراطية ومن خلال الحرية السياسية للتنظيمات والقوى الحالية او على الأقل فإنها تساعد العوامل الامنية، والذى يجب ان يعيه النظام ان التناقضات بين القوى الديمقراطية - بمعنى الأحزاب الحالية والحكومة - ليست فى صالح الاستقرار ولا فى صالح الحكم نفسه. وليعلم القائمون على الحكم ان قصور النظرة التى يستخدمونها لتقييم الممارسة الديمقراطية للقوى السياسية هو السبب الذى يدفعهم دفعا الى اتخاذ اجراءات وإصدار تشريعات تحد من الهامش الديمقراطى الضيق بدعوى العمل على حل الأزمات. والحقيقة ايضا ان الممارسة الديمقراطية غير مرهونة - فقط - بإرادة القائمين على الحكم، وانما هى مرهونة بإرادة الأحزاب والقوى السياسية التى عليها ان تعمل من اجل تثبيت الممارسة السياسية.

عبدالغفار شكر يرى ان أصل المشكلة هو ان النظام ليس جادا فى تحقيق تطور ديمقراطى حقيقى فى مصر. والسادات عندما اضطر للأخذ بالتعددية - الشكلية - كان لارضاء العالم الغربى ولاستيعاب القوى السياسية التى تبلورت.. ومن هنا بدانا بالتعددية المقيدة التى لا تحقق الهدف الأساسى منها وهو تداول السلطة من خلال الانتخابات العامة.. فالديمقراطية فى مصر تقوم على احتكار الحزب الحاكم للسلطة. وكلما نشات فى الواقع ظروف تدعو الى غير ذلك جاءت الاجراءات والقوانين التى تضيق هذا الهامش. ويبادر الحكم الى اجهاضها وهذا هو سر التعديلات المستمرة فى التشريعات الخاصة بالممارسات السياسية خلال الفترة الأخيرة.

ويقول ابراهيم البدراوى ممثل الشيوعيين المصريين. الهامش الضيق جدا من الحريات السياسية الآن ليس منحة من أحد وانما هو مسألة - على ضعفها - جاءت نتيجة كفاح كبير تضمن تضحيات كبرى قدمتها القوى السياسية للحصول عليه. ويجب أن نعلم ان هذا الهامش اقل كثيرا من التضحيات التى بذلت فى هذا المجال. والقضية الأساسية أن النهج السياسى للسلطة الحاكمة فى مصر يضع امامها هدفا واحدا هو حماية نفسها ومصالحها وهى تتخذ فى سبيل ذلك من الاجراءات ما يدعم احتفاظها بالسلطة والمصالح. فى ضوء ذلك يمكننا فهم تقلص الهامش الديمقراطى.. وفى ضوء حريات متناقصة وتوسيع دائرة الاشتباه السياسى وإلغاء كل اشكال الاختيار الحر للعمد والعمداء والنقابات المهنية وقوانين النشر فإننا نرى انه ما لم يتم التصدى من جانب القوى السياسية لهذه الممارسات فإننا سنخسر هذا الهامش الديمقراطى الضيق جدا.

ويقول الدكتور عادل الركيب: الممارسة الديمقراطية تعنى ان نفتح الطريق امام القوى السياسية للتواجد على ساحة العمل الفعلى لخدمة المجتمع.. وجميع المشكلات التى تتزاحم على المواطن المصرى وعلى الدولة يمكن حلها ببساطة عن طريق توسيع دائرة الممارسة الديمقراطية والتخلى عن سياسة اتخاذ اجراءات تحد من مساهمة الأحزاب والقوى السياسية فى تطبيق سياساتها المتفقة مع برامجها لخدمة وتطوير البلاد.. وعلى الحكومة أن تعى أن توسيع دائرة العمل الديمقراطى العلنى هو السبيل الأمثل والوحيد للقضاء على جميع اشكال العمل تحت الأرض وهو اهم ما تضعه الحكومة سببا لاتخاذ كل هذه الاجراءات لتعطيل تقدم الممارسة الديمقراطية.. وفى اعتقادى ان الرئيس المصرى لا يمنع تطوير الديمقراطية ولكن هناك من يمنع هذا التطور فى الخفاء بهدف الاستمرار فى مناصبهم وهى ليست من حقهم وهناك فى أحزاب أخرى كفاءات تستطيع أن تدير مواقع العمل بكفاءة ولكن لكى تحصل على منصب لابد ان تكون عضوا بالحزب الوطنى وهو مخالف لمفهوم الديمقراطية الذى نعرفه.



طريق النجاة

بدأت تهل بشائر انتخابات مجلس الشعب المقبلة وتتنوع هذه البشائر وتتعدد وفقاً لاهتمام كل قطاع أو شريحة أو طبقة أو فرد في المجتمع المصرى ، وما يعنينا من بشائر انتخابية هو هذا القلق العام وفقدان الثقة فى أن العملية الانتخابية ستتم بنزاهة وحيدة.

وأن أجهزة الحكم المعنية ستسمح لنا بالإدلاء بأصواتنا واختيار نوابنا بحرية . وجاءت إلينا رسالة الكيميائى محمد حامد عبد المنعم من محرم بك بالإسكندرية تعبيراً عن هذا القلق وفقدان الثقة ويستعيد دروس التاريخ ، المضيىء منها والمظلم ، فيتذكر أن انتخابات عام ١٩٢٣ أجريت فى نزاهة كاملة لدرجة أن رئيس الوزراء انذاك سقط فى دائرته ، وتستفيد قوى الظلام والاستبداد من الدرس فيبدأ إسماعيل صدقى بوضع أسس التزوير فى الانتخابات وهى دروس مازالت سارية التأثير حتى الآن حيث التلاعب فى كشوف الناخبين وتغيير الدوائر واستخدام رجال البوليس والإدارة فى الضغط على إرادة الناخبين بالترغيب والترهيب.

وتفرز مدرسة صدقى تلاميذ أوفياء ربما تفوقوا على أستاذهم ولنصل إلى ما نحن فيه الآن حيث تعانى التجربة الديمقراطية فى مصر من أزمة حادة بين الجماهير التى تحلم بأن تكون الديمقراطية أسلوباً لحياة وعلاقات وتطور المجتمع المصرى، وأجهزة السلطة والإدارة التى تعلمت وتفوقت وأصرت على تزوير إرادة الشعب مما أدى إلى إحجام الجماهير عن المشاركة السياسية عامة والإدلاء بأصواتها بشكل خاص.

ولابد من وضع ضوابط لضمان نزاهة العملية الانتخابية وأن تشارك أحزاب المعارضة فى وضع هذه الضوابط انطلاقاً من حقها الأصيل فى انتخابات نزيهة ومحايدة بمعنى الا تتدخل السلطات لا بالترغيب ولا الترهيب لصالح مرشحى الحزب الوطنى، وأن تتاح فرصة عادلة ومتكافئة أمام جميع الأحزاب في وسائل الإعلام المختلفة والمملوكة أصلاً لكل المصريين لعرض برامجهم الانتخابية.

لسنا يا سادة قصراً ولا فاقدين للأهلية حتى تنوبوا عنا بأساليب صدقى باشا فى اختيار نوابنا.

دعونا نختار بحرية ، فهذه أول خطوة على طريق النجاة.

بهيجة حسين



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٥

تحالف الحرافيش

هو تحالف يختلف فى شكله ومضمونه، تحالف من أجل البقاء على قيد الحياة والنجاة من الغرق والوجود على الساحة السياسية.. انها أحزاب صغيرة حقا وهى تعلم ذلك وتدركه جيدا لكنها تتطلع إلى أن تأخذ موقعها تحت القبة بأى صورة من الصور ولو كان هذا ممثلا فى عدد محدود جدا من المقاعد البرلمانية وشىء أفضل من لا شىء.

لم تجد هذه الأحزاب مكانا لها بين الكبار فاختارت طريقها ولم تجد عن التحالف، فيما بينها بديلا فكان تحالف الحرافيش الذى رفضت بموجبه ان يترك كل منها فى المعركة الانتخابية منفردا معزولا عن الآخرين فيصبح الحزب الواحد منها فريسة يسهل ابتلاعها.. ارادت هذه الاحزاب عن طريق تحالفها ان تعلن أنها لن تكون احزابا هامشية ولن تقبل ان ينظر إليها ممن حولها على انها مجرد ديكور او كمالة عدد، بل ان لها كيانا سياسيا يمكن بعد فترة محدودة ان يعمل لها حساب ويفرض على جيرانها تغيير نظرتهم التقليدية إليها والتى ترتكز على الاستهانة بها والتقليل من شانها.

قررت الاحزاب الاربعة ان تتلاحم واصبحت تتحرك ككيان واحد وبدا كل من الامة والاتحادى الديمقراطى والخضر والشعب ينسقون فيما بينهم لخوض المعركة القادمة وقيادات هذه الاحزاب على يقين ان خطواتهم سوف تكلل بالنجاح وتصبح اكثر تاثيرا على الناخبين.

هل يمكن ان يكون تحالف الحرافيش الذى يجمع هذه الاحزاب الصغيرة له شانه وتاثيره وهو بطبيعة الحال وليد ظروف واحدة جمعت بين كل منها ، هل استشعرت الاحزاب المتحالفة انها دائما تاخذ موقعها خارج اهتمام المعارضة الكبرى باعتبارها احزابا غير مرغوب فيها. هل اصابت هذه الاحزاب حينما لجات الى تحالف الحرافيش وارادت من خلاله ان تثبت وجودها بعيدا عن احتكار الكبار.

وإذا قلنا ان تلك الاحزاب الصغيرة لم تجد لها مكانا وسط الكبار فلماذا لم ينضم إليها احزاب اخرى مماثلة لها كحزبى العدالة والتكافل مثلا.

كان الاصل ان نجد احزاب المعارضة جميعها تاخذ مسارا موحدا لمواجهة حزب الاغلبية والحد من هيمنته فهل يكون هذا التحالف صورة تعكس انشقاقا داخل المعارضة وفرصة سانحة لحزب الاغلبية ليحتضن الضعيف بدلا من ان يبتلعه ويعتبره كارتا رابحا يستثمره فى مواجهة القوى.

التحالف والتنسيق

كان علينا ان نوجه السؤال لممثل حزب الوفد ياسين سراج الدين.

● قلت له لماذا لم يتحالف الوفد مع هذه الاحزاب التى قد يراها من وجهة نظره محدودة الانتشار لكن فى نفس الوقت قد تمثل مجتمعة إضافة خلال المعركة بصورة او باخرى طالما ان المبدأ فى ان تتحرك المعارضة جميعها ككيان واحد فى مواجهة الخصم.

يجيب اننا يجب ان نفرق بين التحالف والتنسيق فحزب الوفد اعلن عن خوضه المعركة الانتخابية لكنه فى نفس الوقت لا يفكر فى التحالف مع احد لكنه ينسق مع احزاب المعارضة الاخرى.. وإذا كنا من جانبنا لا نفكر فى التحالف مع احزاب المعارضة الكبيرة فمن باب اولى لا مجال لان نتحالف مع الصغير او ما يمكن ان نطلق عليه احزاب الحضانة.

● واساله لكن هذه الاحزاب التى تطلق عليها هذا الوصف تتحالف فيما بينها الآن فما المانع ان تثبت وجودها مجتمعة وتحقق ما عجزت عن تحقيقه من قبل ويصبح لها ولاول مرة وجود تحت القبة..

يجيب قائلا لابد ان نتفق : بداية ان التحالف كلمة هلامية ولا محل لها فى رايى فى ظل الانتخاب الفردى فالتحالف فى



ظل هذا النظام الانتخابي لا مضمون له بل انه مرفوض شكلا وموضوعا ولا جدوى منه فقد يكون هناك تنسيق وتشاور بيننا جميعا كمعارضة بشأن إخلاء الدوائر مثلا لكن اى تحالف هذا الذى يمكن ان يجمع بين هذه التيارات السياسية المختلفة والمتباينة اعتقد ان التحالف هنا لا مكان له وهو مجرد بدعة.

فالتحالف يكون مقبولا إذا كان هناك تيار سياسى معين ليس له الحق فى المشاركة، كما هو الحال بالنسبة للإخوان مثلا هنا يكون التحالف واردا، حيث يشاركون فى الانتخابات تحت عباءة أو أخرى وهذا يكون فى ظل انتخابات القوائم اما فى النظام الفردى فالكل متاح له ترشيح نفسه وكما اشرت لا مكان هنا للتحالف.

ويضيف سراج الدين ان التحالف الذى امامنا هو تحالف للصغار وفى رايى هو لن ياتى باى ثمرة ووجوده مثل عدمه فمع احترامى للجميع العبرة دائما بالحزب الذى لديه قاعدة شعبية اما الحزب المصنوع الذى لا قاعدة له فلا ننتظر منه ان يتقدم للأمام سواء كان بمفرده او منضما الى احزاب أخرى على شاكلته ومماثلة له.. فمثل هذه الأحزاب لا تراث لها او تاريخ.. وإذا قلنا ان الأحزاب المعارضة الكبيرة قد ارتضت واستجابت ان تتحالف مع الصغار فما الفائدة التى سوف تعود عليها من هذا التحالف اقول وبكل ثقة انه لا شىء على الاطلاق.

صيغة مقبولة

اما مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار فهو يؤيد تحالف هذه الأحزاب واسأله لماذا لم يشارك حزبك فى هذا التحالف طالما انك تؤيده وقد قيل فى البداية انكم مشاركون بالفعل فيه يجيب اننى أرى ان هذا التحالف يمثل صيغة مقبولة يمكن ان يكون لها جدواها فما سوف تحققه هذه الأحزاب الاربعة مجتمعة سوف يعجز بالقطع كل حزب منها منفردا عن تحقيقه لكننا لم نشارك فى التحالف لا لشىء سوى لاننا متحالفون بالفعل مع الإخوان وحزب العمل وكنا نتمنى ان يكون حزب الوفد متحمسا للتحالف وراغبا فيه لان ذلك كان افضل لنا كمعارضة وكاحزاب لها ثقلها ويمكنها مجتمعة ان تفعل الكثير والكثير. ويضيف مراد اننى فى نفس الوقت لا استطيع ان اقلل ابدا من شأن التحالف بين الأحزاب الأربعة وهو ايضا سوف يكون له جدواه، كما اشرت وان كان الأفضل فى رأيى ان يجمع التحالف بين احزاب المعارضة جميعها صغيرة كانت أو كبيرة.



للمواطن رأى

نماذج انتخابية

● بمناسبة قرب انتخابات مجلس الشعب هناك ظاهرة تدعو إلى الأسى، فالبعض يتقدم للترشيح وهو يعلم أن فشله مؤكد وعدم حصوله على أية أصوات أمر واقع لا محالة، رغم ذلك يصرون على أخذ هذه الخطوة غير المحسوبة، إنهم مدفوعون من الغير لتعكير المياه الانتخابية ومن أجل الحصول على منفعة محددة ومتفق عليها مسبقا من هنا أو هناك.. أمثال هؤلاء نفاجأ بهم يتنازلون بعد الترشيح وهم أناس لا كرامة لهم ولا أعلم متى تختفى هذه النماذج إلى غير رجعة.. كل أملنا ألا نراها إلا في أضيق الحدود خلال المعركة الانتخابية المقبلة.

نعيم الناغي
المطرية

عذاب التأمين الصحى

● هل من المعقول، فى الوقت الذى ترفع فيه الدولة شعار الارتقاء بالخدمات الصحية، وعلى الأخص تلك التى توجه إلى محدودى الدخل، أن يصدر قرار من التأمين الصحى يسلب الممارسين من الأطباء حقهم فى صرف أدوية معينة ونقلها إلى جداول الاخصائيين من الأطباء وقصر صرفها عليهم ثم سلب الاخصائيين أيضا صلاحياتهم ونقل حق صرف الأدوية إلى الاستشاريين من الأطباء.. إن هذا الأمر أوجد ارتباكا فى الخدمة الصحية وأصبح مكتوبا على مريض التأمين الصحى رحلة عذاب بين الممارس والاخصائى والاستشارى.

دكتور السيد على قاسم

أين العدالة؟

● ليس صحيحا أن المستأجرين للعقارات القديمة أناس كادحون من محدودى الدخل، فكثير منهم يملك الشقق الفاخرة بل الشاليهات والفيلات، ومع ذلك يحرصون على إغلاق ما لا يملكونه، ولم لا يفعلون طالما أن القانون الحالى أباح لهم كل شيء.

أليست العدالة تقتضى أن يوقع المستأجر إقرارا بأنه لا يمتلك شقة أخرى سواء هو أو زوجته أو أولادهما القصر ولو تبين مغالطته يطبق عليه الجزاء المنطقى وهو ترك الشقة المؤجرة على الفور لمالكها الأصلى لينتفع بها.

عبدالحميد على
الدقى

نصرة المالك

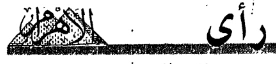
● ترك لنا زوجى عمارة تضم ١٨ شقة بموقع مميز ومساحات متسعة، إيرادها الشهرى بعد استقطاع العوائد ١٢٦ جنيها ونعيش أنا وأولادى على الكفاف، بينما أقل شقة لدينا يمتلك المستأجر لها سيارتين ولديه شغالة تتقاضى شهريا ما يجاوز ضعف إيراد العمارة من حقى أن أتساءل متى نفكر فى نصرة المالك وإعادة حقوقه المسلوبة؟

كريمة محمد مصطفى
تريومف - مصر الجديدة



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ أغسطس ١٩٩٥



الانتخابات القادمة

يظهر فى الأفق أن عددا كبيرا من الاحزاب سيخوض انتخابات مجلس الشعب القادمة .. وهذه بادرة طيبة باعتبار ان المشاركة السياسية الواسعة كفيلة بدفع خطا العملية الديمقراطية الى الأمام على نحو اسرع . كما ان التمثيل الحزبى المتنوع لمجلس الشعب كفيل باثراء الحوار الديمقرطى فى البرلمان وتجويد العملية التشريعية ككل.

ومع ذلك فان علينا ان ننبه من اليوم الى أن الانتخابات القادمة تجرى فى ظروف داخلية وخارجية تتسم بالحساسية،وأنه يتعين بالتالى وضع هذه الظروف فى الاعتبار فى كل الخطوات الخاصة بالدعاية الانتخابية واجراء الاقتراع واعلان النتائج . ومن الأفضل أن يكون هناك تنسيق واسع بين مختلف الأحزاب بماقيها الحزب الوطنى الديمقراطى حول العملية ككل بما يمنع سوء الفهم والتناحر البغيض الذى هو ليس من الديمقراطية فى شىء.

ولاشك ان التنسيق والتفاهم بين الأحزاب سينعكسان على سلوك جماهير الناخبين الذين سيشعرون بالاطمئنان والرضا ويقدرون جو الحرية السائد فى العملية.

ولاشك أن مثل هذا الجو سيفوت الفرصة على كل متطرف كاره للديمقراطية وعلى كل من لايضع ظروف بلاده فى اعتباره أو يسىء تقدير هذه الظروف ان يستجيبوا لرغبات خارجية هدفها ضرب الاستقرار فى مصر.

ان هذا نداء الى كل القوى السياسية المصرية كى ترتفع الى مستوى المسئولية الوطنية . وهو نداء يستند الى القاعدة الذهبية التى تقول ان العملية الديمقراطية متدرجة ومتطورة وليست عملا انقلابيا كما يتصور البعض.



حتى لا ينخدع الناخب بوعود المرشحين

ونحن على مشارف انتخابات جديدة لمجلس الشعب، حيث يأمل الجميع فى مجىء مجلس يكون تعبيرا عن إرادة الجماهير الواعية بمصالحها ومصالح الأجيال القادمة، فإن الأمر يقتضى توضيح جوانب من الصورة المشرقة بالعمل والإنجاز، والتى تحققت على أرض مصر خلال السنوات التى تولى فيها الرئيس محمد حسنى مبارك أمانة مسئولية الحكم، يقود فيها العمل الوطنى بحكمة واعية من خلال حكومات الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم الذى يتحمل تنفيذ برنامجه الطموح من أجل تحقيق الخير والرفاهية لجميع أبناء الوطن.

وهذه الصورة ليست من نسيج الخيال ولكنها تعبير عن واقع قائم عايشه نواب البرلمان بأنفسهم (سواء فى مجلس الشعب أو مجلس الشورى) أثناء زياراتهم المتعددة لمواقع العمل والإنتاج.

عبدالجواد على

والهدف من توضيح جوانب هذه الصورة هو مساعدة الناخب على اختيار المرشح الذى تكون لديه القدرة العملية والسياسية على ترجمة الأفكار والآمال إلى واقع ملموس، فى ظل منافسة حزبية حادة، وألا ينخدع بالشعارات والوعود البراقة التى لا تغنى ولا تسمن من جوع!

والحقيقة أن الزيارات الميدانية للجان البرلمانية قد كشفت بصدق وواقعية حجم الإنجازات الضخمة التى تحققت فى المرافق والخدمات والقطاعات الإنتاجية، وهى دليل عملى على مدى الجهد المبذول لتحقيق الأمل الذى يعمل من أجله الرئيس محمد حسنى مبارك، وهو تحقيق الحياة الكريمة للإنسان المصرى ويجوب من أجل ذلك البلاد طولا وعرضا لحث العاملين فى مواقعهم وتشجيعهم على العمل والإنتاج. كما انه يسعى خارجيا ليحصل على الدعم اللازم لتنفيذ المشروعات القومية المهمة تحقيقا للتنمية الشاملة على أرض مصر.

فكم من آلاف الكيلومترات من الطرق تم رصفها لتحقيق الربط الاقتصادى الجيد بين مختلف المواقع الإنتاجية، وكم تطورت شبكة المواصلات والاتصالات لخدمة المشروعات الاستثمارية الحديثة، وكم من مشروعات سياحية وزراعية ومصانع انتاجية أقيمت لتوفير مزيد من فرص العمل أمام الشباب.

وليس معنى هذا أن المراد كله قد تحقق، ولكن الأمل يحدو الجميع فى ذلك طبعا، وبلوغ هذا الأمل يكون بالعمل الدءوب والصبر الجميل، وبذلك يحقق الإنسان وتحقق الدول أيضا ما تصبو إليه من حياة كريمة، ويتطور المجتمع من خلال زيادة الإنتاج.

وعى الناخب

ولعل وقفة مع تقارير لجان مجلس الشعب للإسكان والمرافق العامة والتعمير، والنقل والمواصلات، والصناعة والطاقة، عن زياراتها الميدانية لمحافظة الإسكندرية، كنموذج لهذه الصورة التى نعرضها، تكشف حجم الإنجاز الكبير الذى تحقق فى ظل حكومة الحزب الوطنى الديمقراطى، وهو ما يعد رصيدا للحزب يدعم موقفه ويشد من عضد مرشحيه فى الانتخابات القادمة فى مواجهة أية دعاوى أو شعارات سياسية طنانة، وإن كانت الجماهير بحسها ووعيها لم تعد تنخدع بمثل هذا، ولن يستطيع أصحاب الملايين التأثير على الناخب الذى لديه من الوعى السياسى ما يستطيع به التفريق بين المغرض والمصلح!

لقد أبان الواقع أمام لجنة الإسكان والمرافق العامة والتعمير أن انجازا كبيرا تحقق بالإسكندرية فى مجال الصرف الصحى الذى عانت منه طويلا، وبذلك تم القضاء على التلوث، كما تم توفير مناخ سياحى عالمى وشواطئ استحمام نظيفة وآمنة، وكذلك مد شبكات الصرف الصحى إلى المناطق المحرومة، وتجلت هذه الأعمال فى إنشاء شبكات وأنفاق وخطوط طرد ومحطات رفع ومعالجة بتكلفة إجمالية بلغت نحو ٢.٥ مليار جنيه، وقد أدى هذا المشروع إلى زيادة المساحة المخدومة بالصرف الصحى من ٤٠٪ إلى ٩٥٪ من المساحة السكانية وزيادة أطوال الشبكات من ٢٢٠كم إلى ١٥٠٠كم، والقضاء على ظاهرة الطفح، ووقف أعمال الصرف فى البحر تماما، وكذلك تم القضاء على التلوث نتيجة لزيادة القدرة الاستيعابية للشبكة لنقل التصرفات الواردة إلى محطات المعالجة بالصحراء لتصبح مليون متر مكعب يوميا بدلا من ٣٥٠ ألف متر مكعب فى اليوم، كما تحسنت ظروف بحيرة «مريوط» بعد إيقاف صب المجارى الخام فيها، حيث أدى تشغيل محطتى التنقية الشرقية والغربية إلى توقف صب ٦٥٠ طنا من الحماة يوميا فى البحيرة!

كما قامت محافظة الإسكندرية ببناء ١٥١٧٠ وحدة سكنية بمنطقة «الهانوفيل» بتكلفة ١٥٠ مليون جنيه لتوفير المساكن لمتوسطى الدخل واستخدام حصيلة البيع فى بناء مساكن جديدة.

أما تقرير لجنة النقل والمواصلات فإنه يشيد بجهود الحكومة لتطوير قطاع الطرق والكبارى باعتباره أحد عناصر البنية الأساسية لدعم خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتجلى هذا واضحا فى طريق مصر - الإسكندرية الصحراوى، والإسكندرية - مطروح، وإقامة شبكة أنفاق وكبارى لخدمة المرور بالإسكندرية، ومنها نفق الشهيد عبدالمنعم رياض وكوبرى مرغم وطريق وادى القمر وكوبرى الدخيلة، مما ساعد كله فى تفادى الاختناقات المرورية، كما تم رفع كفاءة الخدمة بالسكة الحديد وإعادة تجميل محطة الإسكندرية الرئيسية كواجهة حضارية للمدينة، وجار إنشاء مشروع مترو الأنفاق الإقليمى لربط شرق المدينة (أبوقير) بغربها (العامرية) بطول ٥٥كم، كما تم دعم أسطول نقل الركاب البرى بحوالى ٥٠٠ سيارة فاخرة لنقل حوالى نصف مليون راكب يوميا فى خلال موسم الصيف. كما تطورت الخدمة التليفونية بإنشاء سنترالات جديدة وتطوير الخدمة وتحديثها بالسنترالات القديمة، حتى أصبحت الخطوط المتوافرة بالإسكندرية تزيد على نصف مليون خط تليفونى.



كما يشيد التقرير بجهود الحكومة لتطوير الموانئ المصرية وتحديث معدات الشحن والتفريغ والتموين والتوسع في إنشاء محطات الحاويات بالإسكندرية، مما كان له ابلغ الأثر على رفع معدلات الأداء وزيادة الدخل القومي بنحو مليار جنيه سنويا، كما تم تطوير مطار النزهة وتجهيز صالات السفر به لاستقبال رحلات الطيران الدولية من الطائرات الكبيرة بمعدل ٢٤ رحلة طيران يوميا.

تمويل وطنى

ومن لجنة الصناعة والطاقة جاء التركيز على أهمية التوسع فى إنشاء مصانع تكرير البترول بالإسكندرية اعتمادا على بترول الصحراء الغربية لزيادة طاقة التكرير ولتشغيل عمالة جديدة وتصدير الفائض من الطاقة البترولية إلى الخارج بعد سد احتياجات السوق المحلية ووقف الاستيراد لزيادة الدخل القومي وتوفير النقد الأجنبي وتحسين ميزان المدفوعات، كما تم خلال الخطة تعظيم دور شركات البترول الوطنية في أعمال التصميمات الهندسية والإنشاءات والتصنيع المحلي للمعدات ونقل التكنولوجيا العالمية الحديثة، كما تم توفير الاستثمارات المطلوبة لتنفيذ هذه المشروعات بتمويل من البنوك الوطنية بدلا من القروض الخارجية.

كما أشارت اللجنة إلى أن تطوير شركة ابوقير للأسمدة والكيماويات ادى إلى زيادة مساهمتها بنسبة ٦٠٪ من إنتاج الأسمدة النيتروجينية فى مصر. كما قامت الدولة بإنشاء خط بحرى لتصدير فائض «الأمونيا» تحقيقا لسياسة الترشيد الأمثل للطاقة والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وزيادة حجم الصادرات على المستوى القومي. وقد تم تنفيذ هذا المشروع بالسواعد والخبرة المصرية تحقيقا للهدف القومي لتعظيم المشاركة المحلية في تنفيذ المشروعات الاستثمارية، ويحقق هذا المشروع توفير نحو ٦ ملايين دولار سنويا لتحسين ميزان المدفوعات، وترشيد الطاقة واستغلالها استغلالا اقتصاديا وحماية البيئة من التلوث.

....

فهل هناك بعد هذا من حقائق واضحة تجعل الناخب يحسن اختيار من يمثله كنائب في مجلس الشعب، بحيث يكون من ذوى القدرة فى العمل والكفاءة فى الأداء لإنجاز وتحقيق مطالب الجماهير ورفع المعاناة عنهم فى حياتهم اليومية وتحسين مستوى معيشتهم، والابتعاد عن أصحاب الشعارات الجوفاء الذين يتخذون منها وسيلة لتحقيق أطماعهم المالية او طموحاتهم السياسية لخدمة أغراضهم الشخصية فقط؟!



من أسرار الدعاية

كتب ـ خالد الديب:

مع قرب انتخابات مجلس الشعب وبداية الدعاية الانتخابية يزداد تنافس المرشحين لكسب ود الناخبين أملا فى اصواتهم، وبالرغم من تعدد وسائل واساليب الدعاية فان السؤال الملح الذى يردده كل مرشح فى الوقت الحالى هو : ماذا عن الدعاية وافضل اساليبها وتاثير كل منها؟

يجيب اللواء دكتور محمد كمال القاضى مدير الادارة العامة للتخطيط بوزارة الداخلية انه اجرى بحثا حول تخطيط الحملات الانتخابية تضمن بيانات عن المرشح والدائرة ودراسة البيئة الانتخابية واحتياجات الدائرة وتحديد وسائل واساليب الاتصال وقد اجرى البحث على عدد من النواب والمواطنين من خلال ١٨٨٦ نموذج استبيان.

وتبين ان العصبية مؤثرة بنسبة ١٧,٥٪ والاعتبارات الشخصية ٢٥٪ والمساندة من الانصار ٤,٥٪ ووسائل الاتصال والندوات والمؤتمرات ٢٧,٥٪ والمنشورات ٤٪ واللافتات ٢,٣٪ وسيارات الدعاية ٢٪ ودور العبادة ٧٪ والمناظرات ٥٪ والصحافة القومية ١,٥٪ والحزبية ١,٥٪ والمحلية ٠,٨٪. ويوضح د. كمال القاضى ان البحث تناول موقف الصحف القومية من احدى المعارك الانتخابية وتبين انها لم تكن منحازة للحزب الحاكم فقد نشرت احدى الصحف ١١١ صورة للمرشحين منها ٥٧ لمرشحى الحزب الوطنى و٢٤ للمستقلين و٢٠ للمعارضة ونشرت صحيفة قومية أخرى ٨٧ صورة للمرشحين منها ٤٤ للمستقلين و٣٠ للحزب الوطنى و١٣ للمعارضة فى حين نشرت صحيفة قومية ١٧٦ صورة منها ٧٥ للمستقلين و٦٧ للحزب الوطنى و٢٤ للمعارضة.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ أغسطس ١٩٩٥

من يمول الانتخابات القادمة؟

أحمد البطريق

من يمول الانتخابات البرلمانية القادمة؟ وكيف يمكن الكشف عن مصادر هذه الأموال، ومن الذى يتلقاها؟ ومن يضبط انفاق المرشحين فى دعايتهم الانتخابية؟ وهل يمكن تطبيق النص الذى يحظر زيادة الانفاق عما هو محدد بشكل رسمى؟ العديد من الاسئلة تتردد بشدة هذه الايام فى الأوساط السياسية فى اعقاب ما اعلنت عنه بعض القيادات الحزبية حوله تسرب ملايين الدولارات من الخارج لتمويل اتجاهات سياسية بعينها، كذلك استعداد بعض الأشخاص لخوض تلك الانتخابات اعتمادا على الأموال مجهولة المصدر للتاثير على إرادة الناخب المصرى وايضا محاولة عدد من الأنظمة الخارجية احتواء اتجاهات سياسية واغراقها بالأموال ودعم إصدار صحفها التى تتكلف ملايين الجنيهات سنويا فى ظل خسائر تتعرض لها المؤسسات الصحفية التى لها شانها دون ان يكون لتلك الاتجاهات ما يمكن ان تعوض به خسائرها غير ما تحصل عليه بطرق مشبوهة ودائمة.

وان كان العديد من الاحزاب قد حذر من مخاطر مثل هذه الأمور، وطالب بضرورة التاكيد على نظافة الانتخابات القادمة من اية شائبة سواء كانت متعلقة بالأموال مجهولة المصدر او التى تتسرب من الخارج لدعم بعض الاتجاهات السياسية فى البلاد لتكون ابواقا دائمة لنظم خارجية وتعمل على تحقيق اهدافها بغض النظر عن مصالح الوطن فإن قيادات هذه الاحزاب قد اقترحت إنشاء صندوق دائم لدعم الانتخابات فى مصر، ووضع المزيد من الضوابط التى تكفل الكشف عن المشبوهين والمنحرفين والمتاجرين بمستقبل الوطن أيا كان موقعهم على الخريطة السياسية فى البلاد.

من حزب التجمع قال الدكتور رفعت السعيد الأمين العام ان المشكلة الحقيقية هذه الأيام تكمن فى الانفاق الانتخابى فى ظل عدم اعمال الضوابط الخاصة بتحديده بالنسبة للمرشحين، خاصة وان هناك شواهد تدل على تدفق أموال هائلة من خارج البلاد لانفاقها على الانتخابات البرلمانية القادمة وحذر الدكتور رفعت السعيد من ترك مثل هذه الأمور دون ملاحقة تفاديا للمخاطر التى قد تؤثر بالسلب على مجريات الأمور داخل البلاد وقدر الأمين العام للتجمع هذه الأموال بملايين الدولارات وقال ان التيار السياسى المتاسلم هو الذى حصل عليها، وان هذا الأمر سوف يظهر واضحا خلال الانتخابات واقترح ضرورة صدور قرار من وزير الداخلية بمنع تلقى التبرعات خلال فترة الانتخابات وطالب كذلك بان ينظر قاضى الأمور المستعجلة فى الشكاوى التى تقدم فى هذا الشان ضد المرشحين الذين يثبت تلقيهم اموالا من الخارج وشطبهم من كشوف المرشحين.

ومن حزب الخضر قال السيد كمال كيرة ان حزبه لم يتلق اموالا من الخارج مثل آخرين سواء كانت من إيران او السودان او حتى أمريكا، وان جريدة الحزب قد توقفت عن الصدور بسبب نقص الدعم الرسمى عن حجم الانفاق الفعلى للحزب.

واضاف كيرة ان هناك احزابا قد باع قادتها انفسهم لجهات اجنبية بغض النظر عن المبادىء والقيم وبغض النظر عن مصر ومستقبل شعبها، واقترح كيرة ضرورة مساندة الدولة للأحزاب الصغيرة لمواجهة أعباء العملية الانتخابية حتي لا تلجا أحزاب اخرى لمد يدها خارج حدود الوطن وذلك من خلال صندوق لتمويل الانتخابات البرلمانية واشار إلى وجود تيارات قد رتبت امورها تماما فى الاعتماد على التمويل الخارجى تحسبا للمعركة الانتخابية القادمة والتى سوف تشهد تنافسا محموما لم تشهده انتخابات برلمانية من قبل واختتم كيرة حديثه قائلا: ان هناك ايضا من حققوا ثروات بطرق غير مشروعة وبانتهازية ويريدون شراء الحصانة البرلمانية مهما كلفهم الأمر من أموال.. فمثل هؤلاء يجب ان يستبعدوا حتى تكون الانتخابات القادمة نظيفة وخالية من اية شوائب.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٢ [illegible] ١٩٩٥

□ الصباحى متظلما: الحزب الوطنى يرفض مبادرتنا!

مازالت أحزاب المعارضة تبحث عن صيغ توفيقية للتنسيق والتعاون فيما بينها، ففى حين يلتزم بعضها الصمت إزاء خطواته الاستراتيجية ويطلق الاعنة لحملاته التكتيكية فى صحفه ومؤتمراته، فإن البعض الآخر، وأقصد به الأحزاب الجديدة، يحاول أن يتعجل الأمر فى الوصول إلى صيغة تنسيقية، تهدف إلى الضغط على الحزب الوطنى وقياداته فى محاولة رسم مظهر من مظاهر القوة التى قد يخشى منها فى المعركة الانتخابية القادمة لمجلس الشعب.

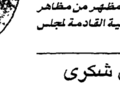
وفى إحدى هذه المحاولات المتعجلة - فى نظرنا - والمناسبة فى نظر أصحابها من رؤساء بعض الأحزاب، دعا السيد أحمد الصباحى رئيس حزب الأمة، الذى يبدو قائد ومايسترو الملحمة الجديدة فى فكرتها وفى صورتها، إلى اجتماع حضره فى الأسبوع الماضى - بمقر حزب الأمة - حزب الأحرار ويمثله رئيسه السيد مصطفى كامل مراد، وحزب الشعب ويمثله رئيسه أنور عفيفى، والحزب الاتحادى ويمثله رئيسه إبراهيم ترك، وحزب الخضر ومثله نائبا عن رئيسه كمال كيرة أحد أعضائه.

وهناك الكثير من عظائم الأمور التى تدور فى الكواليس وتحرص على أن تلوح من بعيد بما هو قادم. وقد تمكننا من إجراء حوار مع السيد أحمد الصباحى لنتعرف على هذا الفكر تفصيلا. والحق يقال انه كان شديد الحماس فى عرض فكره والأسباب التى أدت إلى هذا الفكر، حيث بادر قائلا:

لقد أعددت فى فترة سابقة قريبة

نهال شكرى

مشروعا للانتخاب يسمى مشروع «القائمة السهلة»، ويتضمن قائمة حزبية وقائمة فردية، وفى القائمة الحزبية يحصل الحزب الوطنى على ٧٥٪ من المقاعد فى الدائرة، وتشترك باقى الأحزاب فى الحصول على ٢٥٪ من مقاعد الدائرة ذاتها، مع تكرار ذلك على مستوى الجمهورية، وفى هذا يقوم الحزب الوطنى بعملية تسامح سياسى مع المعارضة حتى تتحقق رغبة الرئيس مبارك فى اتساع المشاركة البرلمانية والسياسية، والمشاركة السياسية تعنى المشاركة الشعبية، بمعنى أن كل مواطن يشترك فى الانتخاب، وتعنى المشاركة الحزبية أن الأحزاب كلها تشترك فى الانتخابات، والمشاركة البرلمانية تعنى أن كل حزب يكون له تمثيل نسبى فى حدود النسبة المقررة للمعارضة كلها



أحمد الصباحى

وهى ٢٥٪ فى كل دائرة.

وقد أرسلت هذه القائمة إلى الرئيس مبارك وطلبها منى أيضا السفير الأمريكى وأرسلتها له.

ولكن ظل الحزب الوطنى على رفضه التنازل عن نسبة ٢٥٪ من المقاعد فى الانتخابات للمعارضة، وإننا نتساءل: ولماذا إذن نظام التعددية السياسية، إننا دخلنا الانتخابات من قبل ولم نتمكن من النجاح أكثر من ٦ جولات، وبعد إعلان الحزب الوطنى عن أن النظام فى الانتخابات القادمة سيكون نظاما فرديا، وجدنا أنه من العيب علينا أن نهرب من الانتخابات رغم صعوبتها أمام المعارضة فى ظل هذا النظام الفردى، وفكرنا أن نتجمع كمعارضة وندخل معا ونرشح مرشحينا فى جميع الدوائر على مستوى الجمهورية أمام الحزب الوطنى.

● ما هو النظام البديل الذى تم الاتفاق عليه بين الأحزاب الخمسة؟

○○ لقد اتفقنا أن تكون فى كل دائرة لافتتان، إحداهما لمرشح الحزب الوطنى والأخرى للمرشح الذى يتم الاتفاق عليه بين أحزاب المعارضة، وهى لافتة مرشح المعارضة والقوى الوطنية، وذلك على مستوى الجمهورية.

● وماذا تعنى بكلمة القوى الوطنية؟

○○ لن نقول حاليا بالتحديد ولكننا سنقبل كل وطنى حتى لو كان من جماعات الاخوان المسلمين.

● وهل تشترك باقى الأحزاب معكم وتتفق فى هذا الفكر؟

○○ هناك لجان متصلة مع حزبى الوفد والعمل للتنسيق، وحتى الآن لم نفقد الأمل، أما باقى الأحزاب فهناك موافقة تامة منهم على الترشيح تحت لافتة واحدة تسمى بالمعارضة والقوى الوطنية.

وقد شكلنا لجنة عليا بين الأحزاب ونريد أن تكون هناك ديمقراطية وكل ما نهدف إليه تمثيل الأحزاب.

ولكن إذا تسامح معنا الحزب الوطنى سياسيا فيمكننا أن نحقق جميعا ما نريد، وهذا على الرغم من أن هناك بعض أحزاب المعارضة التى تؤكد أنها يمكنها الحصول على أكثر من ٢٥٪ من مقاعد الدائرة - ورفض ذكر أسمائهم - ولكننى بالفعل أرغب فى التعاون مع الحزب الوطنى وإننا نعترف له بشخصيته العظيمة، ونفخر به ونريد أن نتسامح معه سياسيا، وهو قدوة لنا ولكنه يجب أن يفتح لنا الباب قليلا.



في الممنوع

تعلن الحكومة كل يوم على لسان أحد وزرائها أن انتخابات مجلس الشعب القادمة ستكون نزيهة.. وأنها ستنافس مساحيق الغسيل بكافة أنواعها في نظافتها.. وأنها حريصة كل الحرص على استمرار ودعم المسيرة الديمقراطية المباركة. وأن القيادة السياسية حريصة هي الأخرى علي إزالة أى لبس أو غموض أو شكوك من جانب أحزاب المعارضة حول تزوير الانتخابات وعدم حيدتها. وبالطبع ليس الهدف من هذه التصريحات طمأنة أحزاب المعارضة أو دفعها للاشتراك في الانتخابات القادمة.. وليس هدفها أيضا طمأنة الناخبين وحثهم على الإدلاء بأصواتهم. فهذا أخر ما تفكر فيه الحكومة.. فالرأى العام في الداخل لا يشغلها ولا تفكر فيه ولا تعمل له حسابا. وكل ما يشغلها وتفكر فيه وتعمل له ألف حساب هو الرأى العام في الخارج. وهذه التصريحات صدرت خصيصا له. فهي تريد أن تقول للعالم الخارجي بأنها حكومة ديمقراطية وأن نظام الحكم في مصر لا يكف عن التفكير في دعم الديمقراطية. وهي طبقه المفضل في جميع الوجبات.. على الإفطار.. وعلى الغذاء.. وعلى العشاء!

وأحزاب المعارضة من جانبها تعرف أن حديث الحكومة عن الديمقراطية أصبح كالطبيخ «البايت» الذي طالما أكلت وشبعت منه.. ومثل الإسطوانة المشروخة التي «ملت» من تكرار سماعها. فأي انتخابات لمجلس الشعب لابد وأن تكون مزورة.. ونواب الأمة لا يأتون برغبة وإرادة الشعب. وإنما يأتون برغبة الحاكم.. فهو يجلسهم على مقاعد المجلس الموقر.. وهم يجددون له الثقة والبيعة في كل انتخابات رئاسية وفي كل استفتاء.. ومدى الحياة.. وأيضا كلما دعت الحاجة أو الضرورة إلى ذلك.. أي أنها عملية تبادل منافع ومصالح، ليس للشعب دخل بها وليس مسموحا له المشاركة بالرأى فيها.. ودوره هو أن يكون متفرجا ليس أكثر.. وليس مطلوبا منه أن ينفعل حفاظا على صمته أو أن يبدى رأيا.. وكل المطلوب منه هو «الصمت» و«الصمت الرهيب» على رأى شاعرنا الكبير كامل الشناوى. ومشاهدة هذه المسرحية «البايخة» التي ظل عرضها مستمرا بنجاح منقطع النظير طوال ٤٠ عاما.. ولا ينتظر أن ينتهي العرض قريبا.. وهذا النجاح لا يرجع إلى إقبال الجماهير عليه.. ولا حرصا منها على مشاهدة المسرحية. فالدعوة إجبارية، والحضور مجاني.. والثمن الذي يدفعه الشعب المصرى منذ ٤٠ عاما هو أن يفقد حريته وإرادته وكرامته.. فهو لا يختار حاكميه. كما أنه ليس مدعوا للمشاركة إلا بالقدر الذي تسمح به قواعد الممارسة الديمقراطية التي تريدها الحكومة. وهذه هي الديمقراطية التي يريدها نظام الحكم والتي ترغب فيها الحكومة ويتحدث عنها وزراؤها بكثير من الشجاعة والجرأة وبقليل من الصدق والأمانة.

والشعب المصرى لا يملك سوى سلاحي الصبر والسلوان.

مجدي مهنا



الــــوفــــد يقبــل التحـــدى تحت أسوأ الظروف

● مهما بلغ الغش داخل لجنة الامتحان.. ومهما كان تعسف المراقبين فليس من حق الطالب أن يمتنع عن أداء الامتحان.

● هذا هو المبدأ الذى أقره المستقلون وصفوة المجتمع المصرى فى آرائهم التى أبدوها حول قرار الوفد بخوص المعركة الانتخابية القادمة، رغم عدم وجود أى ضمانات لنزاهتها وحيدتها.

● و«الوفد» كانت حريصة على أن تستطلع آراء صفوة المجتمع البعيدين عن الانتماءات الحزبية فى قرار الوفد بدخول الانتخابات القادمة، وكانوا مؤيدين للقرار لأسباب مختلفة.

● بعضهم يرى أن مجرد دخول حزب كبير كالوفد للمعركة الانتخابية يشكل تنافسا مع الحزب الحاكم ويمنع حصوله على ما يريده من مقاعد بمنتهى السهولة بطرق مشروعة أو غير مشروعة، وبعضهم يرى أن مجرد الاحتكاك الجماهيرى أثناء المعركة الانتخابية يعد تصويتا لا يمكن تزويره وقياسا حقيقيا لشعبية الحزب.. وبعضهم يرى أن الحصول على مقاعد البرلمان ليس هو الهدف وانما الهدف هو التواصل مع الجماهير.

● إذن.. فالوفد بقراره الجرئ بخوض الانتخابات القادمة دون أدنى ضمانات لنزاهتها يمكن وصفه بأنه تحدى تحت أسوأ الظروف.

تحقيـــق :

أســـامة هيكـل



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ [illegible] ١٩٩٥

صفوة المجتمع المصرى ترحب بقرار الوفد خوض انتخابات مجلس الشعب القادمة

د. ابراهيم حسين زكى :

القرار صائب وظاهرة صحية

● الدكتور إبراهيم حسين زكى أستاذ الأمراض الجلدية بطب الأزهر

فى رأيى أن قرار الوفد بخوض المعركة الانتخابية القادمة رغم عدم تنفيذ الحكومة للضمانات التى طالبت بها المعارضة لضمان نزاهتها قرار صائب. وأرحب بهذا القرار جدا وأعتبره ظاهرة صحية: فحينما يبتعد الحزب - أى حزب - عن تمثيل شعبا فى مجلس الشعب فإنه يكون غير قادر على تحمل المسئولية ويفقد أصواتا كثيرة فى المعركة التالية لابتعاده عن الجماهير، والمقاطعة للانتخابات تفسح الطريق لحزب الحكومة كى يفوز بسهولة ودون مقاومة.. ومهما كانت أساليب الحزب الحاكم فى الفوز فى هذه المعركة فإن دخول حزب كبير كالوفد للمعركة أمر يحسب له حساب كبير.



د. ابراهيم حسين زكى



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ اغسطس ١٩٩٥

منصور حسن :

الأفضل خوض الانتخابات رغم عدم تنفيذ ضمانات تصحيح مسار العمل السياسي

● منصور حسن وزير الثقافة والإعلام الأسبق:

اعتقد انه من الطبيعي خوض الانتخابات رغم ان الضمانات التى طالب بها المعارضون لتصحيح المسار السياسى لم



منصور حسن

تنفذ والحقيقة أن هذه الضمانات تجعل الانتخابات معبرة عن الراى العام ورغم عدم حدوث استجابة إلا انه من الأفضل خوض الانتخابات بدلا من الانعزال عن الحياة السياسية وربما يكون ذلك بداية الإصلاح.. وفى رايى ان قرار الوفد بخوض الانتخابات قرار صحيح ومفيد واتمنى ان يحققوا تقدما بنتيجة هذا القرار الايجابى.. وقد جرب الوفد الامتناع عن الانتخابات كنوع من الاحتجاج على عدم تنفيذ مطالبه.. وقرار خوض المعركة الانتخابية مواصلة للكفاح.



المصدر : الــوفــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ أغسطس ١٩٩٥

د. يسرى عبد المحسن :

القــــرار نــوع من أنــواع تحمل المسئولية القومية

● الدكتور يسرى عبدالمحسن أستاذ الطب النفسى بجامعة القاهرة

أنا أعتبر قرار الوفد بخوض المعركة الانتخابية القادمة نوعا من أنواع تحمل المسئولية القومية كما أعتبره تحديا وإصرارا على أن يساهم الوفد بدور مؤثر وفعال فى قيادة الدولة.. وهذا فى حد ذاته يحتوى على إحساس بانتماء الوفد كحزب لجماهير الشعب المصرى.. ويضاف إلى ذلك أن دخول المعركة الانتخابية مع عدم وجود ضمانات نقطة مضيئة فى تاريخ الوفد وسيسجلها له التاريخ رغم عدم وجود ضمانات وأرى أن المشاركة الحزبية لا تتجزأ إما أن تكون فى كل القطاعات أو تكون لا لزوم لها.. وهذا ما ننشده فى الأحزاب الكبيرة وبخاصة الوفد.. ولكن يفتقر نشاط الحزب على إصدار صحيفة أو رفع شعارات فى أوقات معينة أو متابعة المواقف من البعد كما تفعل بعض الأحزاب.. فهذا لا يمت لأصول العمل الحزبى بأى شكل من الأشكال فالحزب إما أن يتواجد على الساحة فى كافة المجالات أو ينحل وينصرف.. مهما كانت العقبات ومهما كانت التحديات.


د. يسرى عبد المحسن

وللوفد أثر كبير فى الشارع المصرى بلاشك وقرار دخوله الانتخابات سيؤثر إيجابيا على الشارع المصرى ويشعر المواطن بالارتياح والطمأنينة للعملية الانتخابية لأن فيها شيئا من المنافسة.. كما يعطى للمواطن شعورا بأن فى الساحة أحزابا سياسية غير الحزب الوطنى..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٤ أغسطس ١٩٩٥

أسامة أنور عكاشة :

لا يصح ترك الساحة خالية أمام الحزب الحاكم وحده

● اسامة انور عكاشة.. الأديب والسيناريست المعروف:

قرار الوفد بخوض الانتخابات قرار سليم سليم.. صحيح أن هناك سلبيات تنال من جدية الديمقراطية ولكن اصول لعبة الديمقراطية بالبلدي.. ان «الغاوي ينقط بطاقيته».. ولا يصح اطلاقا البعد عن ميدان المعركة الانتخابية بحجة انها غير نزيهة ومليئة بالأخطاء الآن وذلك يفسح المجال خاليا لحزب الحكومة كي يفوز بكل شيء بسهولة.. وبغض النظر عن نتيجة الانتخابات وبغض النظر عما يجنيه الحزب من مقاعد في مجلس الشعب فإن الحملة الانتخابية في حد ذاتها تعتبر برلمانا مفتوح امام الناس.. وهي نجاح لا يمكن تزويره والحقيقة أن الحزب الذي يبتعد عن الحياة السياسية قد تنازل عن حق من حقوق شعبه ودور مهم يجب أن يؤديه.. وليس شرطا أن اكون عضوا في البرلمان كي اقول رأيي.. والوفد بالذات له تراث طويل في مسألة الانتخابات وقد تعرض لمقالب كثيرة من حكومات كثيرة حتى قبل الثورة وهو متمرس على الانتخابات ولم يقاطعها اطلاقا.. وأي حزب لا يستطيع ان ينجح جماهيريا دون أن يتصل مباشرة بالمواطنين وعلى الوفد ان يواصل المسيرة مهما كانت النتائج.



أسامة أنور عكاشة



المصدر : الـوفـد
التاريخ : ٢٤ أغسطس ١٩٩٥

د. مصطفى الفقى :

القرار خطوة إيجابية للغاية والحياة السياسية مجموعة تحديات

● الدكتور مصطفى الفقى مدير مكتب رئيس الجمهورية للمعلومات سابقا وسفير مصر فى النمسا ومدير المعهد الدبلوماسى.

خوض الوفد للانتخابات القادمة خطوة ايجابية للغاية لأن الأصل فى العمل السياسى هو خوض الانتخابات.. وليس ابدا الوقفة السلبية التى تعكس ـ أحيانا ـ درجة من درجات التجمد.. والحياة السياسية مجموعة من التحديات.. والصراع بين القوى السياسية فى كل دول العالم لايبدو مثاليا ولكنه يعبر عن واقع تحياه الجماهير فى سعيها بدرجات متفاوتة.. ولذلك فإن قرار الوفد بدخول الانتخابات هو القرار الطبيعى الحكيم لأن العمل السياسى لا يتحقق إلا بالممارسة.. والأحزاب السياسية بغير انتخابات تتحول الى جمعيات محدودة التأثير ومعدومة الفاعلية وأنا ممن يؤمنون بأن الديمقراطية فى كل دول العالم الثالث وبحكم الظروف الاقتصادية والميراث الثقافى والبيئة



د.مصطفى الفقى

الاجتماعية ليست كاملة ١٠٠٪ وليس ذلك عيبا فيها إذ ان الديمقراطية مناخ وسلوك وثقافة.. وهى لا تتحقق بين يوم وليلة.. والحزب السياسى الذكى هو الذى يدرك سلامة المقولة الفقهية الشهيرة «ما لا يدرك كله.. لا يترك كله».. فمرحبا بكافة القوى السياسية الشرعية على ساحة العمل الوطنى فى الانتخابات القادمة.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ نوفمبر ١٩٩٥

المستشار محمد حامد الجمل : القرار ديمقراطى ومكسب للشعب المصرى

● المستشار محمد حامد الجمل رئيس مجلس الدولة السابق:

قرار خوض الانتخابات من الوفد قرار ديمقراطى سوف يكسب منه الشعب.. لأنه سوف يمكن الناخبين والمرشحين من ضمانات حرية اختيار ممثلى الشعب وذلك من خلال الدفاع عن هذه الحرية والمقاومة لكل طرق الانحراف ومحاولات الخروج على الدستور والقانون ضد ارادة الشعب.. وذلك بالوسائل الإعلامية من خلال فضح هذه التصرفات وبالوسائل القضائية من خلال اقامة دعاوى لتصحيح ما سيواجهه المرشحون والناخبون من عدوان على الدستور والقانون. ولم يكن ذلك ليتسنى من خلال الموقف السلبى بالامتناع عن خوض الانتخابات لأنه يفقد الحزب والشعب الخبرة العملية والدافع السليم لمقاومة الخلل فى العملية الانتخابية وفى تحقيق مبدأ سيادة الشعب.. كما أن قرار الوفد بخوض الانتخابات يمثل ثقة من حزب الوفد وزعيمه بنفسه وأيضا بما أعلنه الرئيس حسنى مبارك من التزام النظام والحكومة باحترام الدستور والقانون وكفالة حرية الانتخابات وعدم التدخل فيها واعمالا لما يقوم عليه النظام الدستورى المصرى من مبادئ سيادة الشعب وتعدد الأحزاب وحرية الرأى والفكر والصحافة ووسائل الإعلام وحرية الاجتماعات والمظاهرات السياسية السلمية وغاية كل ذلك هو كفالة أن يحكم الشعب نفسه بواسطة من يختارهم لمصلحة الأغلبية الساحقة من المواطنين.

وسوف يبدو فى الأيام القادمة مدى تحقيق حرية الناخب فى اختيار نوابه وتكفل حرية الترشيح والعملية الانتخابية ذاتها من خلال توفير الأمن الكامل للمواطنين والناخبين والمرشحين وأوراق الانتخاب والاشراف التام والكامل والجدى رجال القضاء على جميع مراحل العملية الانتخابية والزام الأداة التنفيذية فى الدوائر المختلفة أثناء الانتخاب بما يقرره القضاة المشرفون على الانتخابات وأيضا وبصفة جوهرية ما سوف تتخذه الحكومة بشأن وقف العمل بالقوانين واللوائح التى تمس حريات المواطنين والمرشحين والناخبين فى مباشرة حقوقهم الدستورية فى التعبير السياسى والترشيح والانتخاب وبصفة خاصة قانون الطوارئ قبل وأثناء العملية الانتخابية بفترة مقبولة والقرار بالقانون القاتل لحرية الصحافة رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ وتخصيص أوقات كافية ومتساوية للأحزاب والمرشحين المستقلين فى قنوات التليفزيون والاذاعة وحماية التظاهرات والمسيرات السلمية الانتخابية من أى عنف أو اعتداء. واتجاه الحكومة لتنفيذ السياسة التى أعلن عنها رئيس الدولة ورئيس كل المصريين فى الفترة القادمة والسابقة للانتخابات فى هذه الأمور سوف يبين مدى صعوبة النضال الشعبى الذى سوف يخوضه حزب الوفد وغيره من الأحزاب لمعارضة.. وإن غدا لناظره قريب..





د. حسن نافعة :

كنت أتمنى موقفا موحدا لأحزاب المعارضة

د. حسن نافعة

● د. حسن نافعة.. الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية:

أنا لست منتميا لحزب سياسى على الاطلاق ولكن دخول الوفد الانتخابات أمر محتوم طالما أن الاتفاق بين الأحزاب المعارضة أمر صعب.. وفى رأيى أن الأحزاب المعارضة عليها أن تتحد على موقف واحد سواء بمقاطعة الانتخابات أو الدخول فيها متضامنين سواء توافرت ضمانات نزاهة العملية الانتخابية أولا. لأنه بدون تضامن احزاب المعارضة يكون الخاسر هو الأحزاب ويكون ذلك على حساب المسألة الديمقراطية. وفى مصر توجد أحزاب رئيسية معارضة: الوفد والتجمع والعمل والناصرى.. وكان يجب أن تتضامن هذه الأحزاب مع بعضها ولكن لأنها لم تتحد على موقف فى الانتخابات السابقة فمن الطبيعى أن يخوض كل حزب بنفسه معركته وإلا سيظل كل حزب منعزلا على حدة عن الحياة السياسية فى مصر ويبتعد عن مشاكل جماهيره والاحتكاك معهم. وبعيدا عن الموقف الموحد يجب أن يتوقع كل حزب أنه ستكون هناك خسائر خاصة مع عدم وجود ضمانات حكومية لنزاهة العملية الانتخابية.. ولكن لتعلم الأحزاب التى تقرر الخوض فى المعركة الانتخابية أنه سيكون صعبا عليها الصراخ من عمليات التزوير التى ستتم لأنها قبلت الدخول رغم عدم وجود ضمانات!!

علي فهمي: الاحتكاك الجماهيرى .. اختبار لشعبية الحزب

● علي فهمي.. الخبير بمركز البحوث الاجتماعية والجنائية

في مجتمعاتنا ربما يأتي الاختيار الحزبي بمعناه الضيق كمعيار أخير عند اختيار المرشح ولكن يسبق ذلك معايير بدائية مثل الانتماء القبلي أو العائلي أو الجغرافي أحيانا وكذلك بعض العلاقات الشخصية وبعض التوصيات أحيانا وتبقى أهمية كبرى معلقة على أمر آخر وهو انه قد تدخل البرلمان عناصر غير موافقة لحزب الحكومة سواء مستقلين او منتمين لأحزاب.. وهذا شئ هام لكل فئات المجتمع وهذه العناصر لن يتسنى لها دخول البرلمان إلا اذا نجحت، وازعم أن النجاح وارد في حالة ان تكون المعايير شخصية.



علي فهمي

وفي رأيي أن فترة الانتخابات احتكاك جماهيري حقيقي بالناس لأن الاجتماعات الحزبية لا تستقطب عشرات الألوف بينما تفتح المعركة الانتخابية العيون على أمور غير معروفة بغير هذا الفريق.. وقد يرتبط المرشحون - أثناء المعركة الانتخابية - بمرشح ما وبسببه يرتبطون بفكر الحزب الذي ينتمي اليه.. ولذلك فإنني أعتقد أنه من المفيد وطنيا وحزبيا وكنوع من التسييس والتدريب السياسي والتعرف المباشر على مشكلات الجماهير أن ينزل كل من يستطيع الدخول الى المعركة الانتخابية مهما كانت التضحيات.. ومهما كانت الاعتراضات على السلبيات.. ولذلك فإني مؤيد تماما لقرار الوفد بدخول الانتخابات رغم انني لست منتميا لحزب الوفد او لأي حزب آخر.



و.. ما رأى الأستاذ مرسى فى الممارسات الانتخابية السابقة؟!

بقلم: **سعيد عبدالخالق**

فوجئت بعبارات وكلمات عتاب من أصدقاء وزملاء علي اهتمامي بمقال الزميل الأستاذ مرسي عطا الله «اغتيال الحقيقة. أم اغتيال الديمقراطية»، والذي نشرته صحيفة «الأهرام» بالعدد الصادر يوم ١٠ «أغسطس» الحالي. وحقيقة.. فشلت في إقناعهم بضرورة الرد علي ما أثاره الأستاذ مرسي في مقاله، والذي وجه فيه إلي فصائل المعارضة جميع التهم الواردة في القاموس السياسي، ومنها: التصعيد، والتهييج، والإثارة، والتحريض، وإحراج النظام ووضعه في قفص الاتهام بتزوير الأقوال وتلفيق الوقائع وخلط الأوراق، وتجاوز حدود اللياقة واللباقة. كما شملت قائمة الاتهامات التي وجهها الأستاذ مرسي إلي المعارضة، قيامها برفع درجة الحرارة في الشارع المصري بأكثر مما هي مرتفعة تلقائيا بسبب شهور الصيف!!. ولم يسأل الأستاذ مرسي نفسه عن سبب ما أسماه بالتصعيد والتهييج والاثارة إلي آخره!.. ولم يسأل أيضا نفسه عن من هم الذين يقومون بزرع بذور الاستفزاز والتجاوز والتحريض الي آخره!!. وقلنا في مقالنا يوم «الخميس» الماضي للأستاذ مرسي.. قلنا له صراحة، أن قانون اغتيال حرية الصحافة، هو السبب الرئيسي في رفع درجة الحرارة بالشارع المصري.. لقد هبت عاصفة الغضب مع تسلل هذا القانون تحت جنح الظلام!. ولماذا انتفضنا جميعا من فوق مكاتبنا مذعورين؟!. لأن هذا القانون يقضي علي الهامش المحدود من الديمقراطية.. المسموح به!!. واستأذنت الأستاذ مرسي في نهاية مقالي يوم «الخميس» الماضي، بالرد علي ما أثاره حول انتخابات مجلس الشعب.

●●●●●

يتساءل الأستاذ مرسي قائلاً: «ما الذي جري الآن؟ هل هي ضرورات الابتزاز الحزبي في عام الانتخابات؟!». ويضيف بعد هذا التساؤل: «أن شيئا لم يجد علي الساحة لكي يدعو إلي هذا الهلع الذي يراد نشره وترسيخه علي أوسع نطاق». ويستشهد الأستاذ مرسي ببعض تصريحات الرئيس حسني مبارك للتدليل والتأكيد علي: «أن الانتخابات سوف تجري في جو ديمقراطي سليم، وانها سوف تكون انتخابات حرة ونزيهة بعيدا عن أي تدخل أو تلاعب من جانب واحد». ويستشهد أيضا بتصريح للرئيس: «أن التزامي واضح وقاطع في ضرورة توفير الضمانات الكاملة التى تمكن كل مواطن من أن يختار بكل الحرية من ينوبون عنه ويتحدثون باسمه».. إلي آخر التصريحات التي أدلي بها الرئيس عن حرية الانتخابات، واستشهد بها الأستاذ مرسي!!

●●●●●

وللأسف.. وقع الأستاذ مرسي فيما طالب به الآخرون بالابتعاد عنه.. لقد طالب فصائل المعارضة بالحرص «أشد الحرص علي إبقاء رمز النظام بعيدا عن أي خصام أو خلاف أو صراع». وكنا نأمل أن يلتزم الأستاذ مرسي بما طالب به الآخرون، ولايزج باسم الرئيس مبارك في قضية الانتخابات بالذات، ولكن.. قد يهدف الأستاذ مرسي من الاستشهاد بتصريحات الرئيس إلي أن يلفت نظرنا بين سطور مقاله إلي أن بعض رجال النظام يرفضون التعايش مع الديمقراطية. ويؤكد الأستاذ مرسي بنفسه هذا المفهوم والذي نستشعره بين السطور عندما يصف كلام أحد الكتاب المعارضين بأنه «رخيص»، ويضيف قائلاً: «ان مثل هذا الكلام الرخيص لايمثل افتئاتا علي الحقيقة فقط.. وإنما يمثل عدوانا صارخا علي الممارسة الديمقراطية السليمة التى يتربص بمسيرتها أعداء كثيرون يريدون الإنقضاض عليها عندما تحين الفرصة من خلال تصعيد غير مسئول يؤدي تلقائيا - ومهما كانت الضوابط وقدرة ضبط الأعصاب - إلى أفعال



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ [illegible] ١٩٩٥

وردود أفعال هي في النهاية ليست في صالح الديمقراطية». ويعود الأستاذ مرسي إلي تكرار نفس المعني، قائلاً: «كان ينبغي علي أحزاب المعارضة أن تبقي علي شعرة معاوية مع عناصر النظام التي تدافع عن الديمقراطية وتعمل علي ترسيخ جذورها، لكيلا تترك الساحة خالية أمام أية احتمالات للاختراق والنفاذ تستثمرها العناصر التي لم تستطع بعد أن تتعايش مع الديمقراطية، ولن تقبل راضية ببعض تجاوزاتها».

●●●●●●●●●

ونعود إلي الاتهام الذي وجهه الأستاذ مرسي إلي فصائل المعارضة. لقد اتهمها «بالابتزاز الحزبي في عام الانتخابات، كما اتهم فصائل المعارضة «بالتصعيد الذي يستهدف تهييج المشاعر في عام الانتخابات»!!.

بالله عليك يا أستاذ مرسي.. من الذي يمارس الابتزاز الحزبي في عام الانتخابات؟! ومن الذي يقوم بالتصعيد الذي يستهدف تهييج المشاعر في عام الانتخابات؟! هل المعارضة التي لاتملك سوي بضع صحف يومية وأسبوعية أم الحزب الحاكم الذي يسيطر علي مقاليد الأمور والقرار ولقمة العيش، ويسيطر أيضاً علي وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية؟!. اننا لن نسأل الأستاذ مرسي عن رأيه في بطلان مجلسين نيابيين متتاليين، وحلهما بعد حكمين للمحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية مجلس الشعب المنتخب عام ١٩٨٤، ومجلس الشعب المنتخب عام ١٩٨٧!!. ولن نسأل الأستاذ مرسي عن رأيه في صدور قرارات من محكمة النقض ـ أعلي سلطة قضائية في البلاد ـ ببطلان عضوية حوالي مائة عضو بمجلس الشعب الحالي!!. ولن نسأله أيضاً عن قيام هذا المجلس المطعون في دستوريته، بضرب هذه القرارات عرض الحائط وعدم تنفيذها!! وأهمس في أذن الأستاذ مرسي قائلاً بأن هذه القرارات القضائية كشفت عن حدوث عمليات تزوير وتزييف وبلطجة في الانتخابات، وإدلاء الموتي بأصواتهم. وأهمس في أذنه أيضاً بأن هذه القرارات صدرت بعد تحقيقات تولاها مستشارون أفاضل. وأهمس في أذنه أيضاً، بضرورة الاطلاع علي توصيات مؤتمر العدالة الأول الذي عقده نادي قضاة مصر في «أبريل» ١٩٨٦، وتوصيات الندوة الأولي لقضاة مصر لضمان نزاهة الانتخابات، والتي عقدت بنادي القضاة في نهاية «يونيو» ١٩٩٠. لن نسأل الأستاذ مرسي عن هذا وذاك، ونسأله عن رأيه في الأحداث التي شهدتها الانتخابات التكميلية التي جرت مؤخراً ببعض دوائر مجلس الشعب لوفاة نوابها.. نسأله عن رأيه في اللواء فخر الدين خالد محافظ بورسعيد، الذي وقف يعلن علي الملأ إنه محافظ الحزب الوطني ومسئول عن نجاح مرشح الحزب الوطني في انتخابات دائرة العرب، وهدد الناخبين مستخدماً اسم الرئيس حسني مبارك بأنه رئيس الحزب، والمرشح مرشح الرئيس ، والمقعد مقعد حزب الرئيس. وقام هذا المحافظ بتنظيم ندوات ومؤتمرات مرشح الحزب الوطني، وقاد بنفسه الحملة الانتخابية، واستخدم فيها امكانيات محافظة بورسعيد ومنها الأتوبيسات لتوصيل الناخبين إلي مقار اللجان. ما رأيك يا أستاذ مرسي في تصرفات هذا المحافظ.. وفي انتخابات تكميلية لاتهش ولاتنش. ولن تؤثر علي أغلبية الحزب الحاكم؟!. وما قولك يا أستاذ مرسي في أن الحزب الوطني ألقي بمسئولية اختيار نوابه في مجلس الشعب القادم.. ألقاها علي عاتق المحافظين بالاشتراك مع بعض الأجهزة الأمنية؟! المحافظ يختار مرشحي الحزب الوطني، ويتحمل مسئولية الاختيار.. وبالتالي مسئول عن نجاح المرشحين الذين اختارهم. وليس سراً أن بعض المحافظين كشفوا عن ذلك!!، كما يعقد الحزب الوطني، اجتماعاته ـ جهاراً نهاراً ـ داخل دواوين المحافظات!!.

إذن من أين الثقة في نزاهة وحرية انتخابات مجلس الشعب القادمة؟!. إن «الثقة» لاتباع ولاتشتري ولكنها ممارسة.. والممارسات الانتخابية السابقة خلقت أزمة عدم ثقة!!.

الدستور القائم يؤكد حكم الفرد المطلق..!!

عصمت الهوارى

اقتربت الانتخابات لانتخاب مجلس نيابي جديد.. والحديث عن الانتخابات يفرض الحديث عن الدستور.. وان المتأمل للدستور القائم ـ الذى يحرص النظام الحاكم على اجراء الانتخابات فى ظله ـ هو دستور غير طاهر.. وكيف يكون طاهرا وقد اعتراه الفساد واركه العوار.. فقد نسى الحاكم الراحل ان لكل ارض نبتها.. فذلك بحر يطرح المرجان وكل غال.. وتلك بالوعة لاتطرح سوى الاقذار والحشرات والسحالى.. وابى ذلك الحاكم ان يكون الدستور نابعا من ضمير الشعب ووجدانه.. فيصوغ الشعب ارادته مما يتضمنه الدستور من قواعد ومبادىء وقيم واحكام..!!

ولو يدرك كل محكوم ان الدستور هو الحصن الذى يأوى اليه اذا عبث الحاكم بارادة الشعب.. وانه لاخير فى امة لايصان فيها دستورها الذى يصدر عن ارادة الشعب ومشيئته.. اقول لو يدرك كل محكوم تلك الحقيقة الدستورية لاستمسك بالدستور استمساكه بالحياة.. فلا يفرط فى حق كفله له الدستور.. ولا يتنازل عن حريته التى يصونها الدستور.. وان يعلم انه لو قتل من اجل الدستور فهو شهيد..!!

ولا أجانب صوابا، ولاأتجاوز حدود الواقع، اذا ما أكدت ان قضية القضايا فى كل وطن وزمن هى الدستور، فالذى يردده التاريخ دائما ان قهر الشعوب واذلالها، وان استبدادها واستغلالها، وان كل بطش وطغيان، وان كل تفريط فى حقوق الانسان، وان كل هزيمة وضياع، وان كل ما يئن منه الوطن من اوجاع.. كل ذلك كان عنه الدستور الصورى العاجز مسئولا..!!

وليعلم كل حاكم ان الدستور ليس ديكورا يزين نظاما.. وليس زخرفا يتباهى به الحاكم.. وليس نصوصا مرصوصة ترفع شعارات معسولة تنزف سموما.. وليس منحة من الحاكم ليصبح الحكم تحكما، فيصير التحكم ظلما، ويكون الامر يومئذ للقهر والطغيان.. وانما العبرة كل العبرة بدستور يحظى بطهارة تتمثل فى تجسيد ارادة الشعب، فالدستور الطاهر هو الذى يضىء طريق الشعب الى النمو والتقدم والخير والنصر والازدهار.. تلك الطهارة التى تؤكد استقلال السلطات الثلاث، فلا طغيان لسلطة على اخرى، ولا ان توضع تلك السلطات فى يد فرد واحد، لأن تجمعها فى يد شخص واحد ـ أيا كانت طهارته واستقامته وحسن نواياه ـ فان ذلك هو حكم الفرد المطلق..!!

حق للناس ان تتساءل: هل فى مصر دستور بالمنطق الذى يتعين ان تصدر الدساتير فى اطاره؟.. واقول بكل الحق والامانة ان الدستور القائم هو من اعداد الحاكم الراحل وحده، فهو الذى وضع نصوصه لتتفق وهواه فى ان تكون السلطات جميعها بين يديه.. وان تكون كلمته هى العليا، وعلى الشعب بعد ذلك ان يخضع وينصاع.. فقد اعده بحسبان انه سوف يظل خالدا فى حكم مصر.. ولم يدرك انه عندما جاء اجله لم يستقدم ساعة، ولم يستأخر.. فكل حاكم الى زوال ويظل الشعب المحكوم، هو الباقى ما بقيت الدنيا..!!

اننا لن ننسى كيف اتخذ الحاكم الراحل من المادة (٧٤) المشئومة من الدستور الحالى سندا لإلقاء خصومه السياسيين فى المعتقلات.. فباسم الدستور القائم كان الحاكم الراحل طاغية مستبدا.. اذا ضاق صدره بصحيفة عطلها باسم الدستور.. واذا غضب على شخص سجنه باسم الدستور.. حتى صار الشعب كله معتقلا فى جلده باسم الدستور..!!

على الشعب ان يدرك انه باسم الدستور القائم يجمع رئيس الجمهورية السلطات الثلاث جميعها فى قبضة يده، فهو يتولى السلطة التنفيذية ويمارسها وفقا لحكم المادة (١٣٧) من ذلك الدستور.. وهو يرأس المجلس الاعلى للهيئات القضائية طبقا لنص المادة (١٧٣) من ذات الدستور.. وهو الرئيس الاعلى لجهاز الشرطة وفقا لحكم المادة (١٨٤) من الدستور.. وهو يملك وحده سلطة تعيين عشرة اعضاء فى مجلس الشعب وفقا لحكم المادة (٨٧).. ومفاد ذلك جميعا ان رئيس الجمهورية فى الدستور القائم هو مصدر السلطات جميعها، مما يتعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات..!!

كما ان الدستور القائم قد شابه عوار فى اختيار رئيس الجمهورية.. فقد نصت المادة (٧٦) على اختيار رئيس الجمهورية بالاستفتاء وليس بالانتخاب.. كل ذلك من خلال ترشيح من اعضاء مجلس الشعب الذين يحرصون على ترشيحه، املا فى ان يعاد انتخابهم فى المجلس الجديد..!!

ان القول السديد من اجل مصر، هو انه ليس لدينا من الدستور سوى اسمه.. وتعين ان يلتقى الشعب كله على كلمة سواء تصوغ دستورا جديدا ينير الطريق لكل ضال.. ويصون حقوق الشعب فى مواجهة الحاكمين.. ويدعم الحرية ويزرع فى ارضنا الطيبة اشجار الديمقراطية.. وان يجعل كل الحاكمين فى خدمة الشعب، لا ان يكون الشعب فى خدمتهم.. ولتكن الخطوة الاولى لتحقيق ذلك تشكيل جمعية تأسيسية وصولا الى اعداد مشروع دستور جديد يحقق الطهارة الدستورية التى يفتقدها الدستور القائم.. وان يتم ذلك قبيل اجراء الانتخابات القادمة.. فاذا استجاب المسئولون لتلك الرغبة فقد انصفوا لمصر ولأنفسهم.. وان لم يفعلوا فليعلموا ان حساب التاريخ عسير..!!

فى الصميم:

** ان كل نصير للحرية دولة.. انه دولة باقية خالدة حتى تنتهى كل الدول..!!

** حقيقة يؤكدها التاريخ لكل مواطن.. ليس بوطن هذا الذى تكون فيه غير كائن.. وليس بوطن يتصدره النفاق، وتتسيده الضغائن..!!



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٤ مارس ١٩٩٥

سرور يؤكد:

مشاركة الاحزاب فى الانتخابات تدعيم للممارسة الديمقراطية

اكد الدكتور احمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب ان مشاركة الاحزاب السياسية فى الانتخابات البرلمانية القادمة تعد علامة صحية وايجابية فى مسيرة مصر الديمقراطية.. وقال ان المنافسة بين هذه الاحزاب من شأنها ان تقوى من الصرح الديمقراطى فى البلاد الذى يعد نموذجا حضاريا فى المنطقة من واقع ريادة مصر فى شتى المجالات.

جاء ذلك خلال اللقاء الجماهيرى الذى عقد بحى السيدة زينب بمناسبة افتتاح عدد من المشروعات الخدمية بالمنطقة واستعراض الانجازات التى تمت لخدمة ابناء الحى ورفع مستوى حياتهم.



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٤ اغسطس ١٩٩٥

فكرة!

قالت جريدة الاخبار :إن الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء اكد « ان الحكومة قد وضعت كل الضمانات اللازمة لكفالة نزاهة الانتخابات القادمة لمجلس الشعب ، وباشراف كامل للقضاء وقال : ان لا مصلحة لاحد في نجاح مرشح معين وما يعنينا هو ثقة المواطنين في اختيار العناصر القادرة على العطاء والبذل من اجل خير مصر » .

وقالت جريدة الأحرار لسان حال حزب الاحرار ان « الدكتور عاطف صدقي تعهد امس بحيدة ونزاهة الانتخابات القادمة ، وأن الحكومة تضمن نزاهة الانتخابات وعدم التدخل فيها على وجه الاطلاق » .

وقالت جريدة الجمهورية « اكد الدكتور عاطف صدقي ان الانتخابات القادمة لمجلس الشعب ستجرى في جو من الحيدة والنزاهة الكاملتين ، وان الحكومة لن تتدخل فيها على الاطلاق ، وان الحكومة تضمن نزاهة هذه الانتخابات » .

ونحن نصدق الدكتور عاطف صدقي . ونتمنى ان يصدق المحافظون ورجال الادارة هذه التصريحات خاصة ان الكثيرين منهم اداروا الانتخابات السابقة واشرفوا بانفسهم على كل تدخل وتزوير وضغط وتزييف . فهل من المعقول ان يفعلوا في الانتخابات القادمة غير ما فعلوه في الانتخابات السابقة وان تسمح ضمائرهم بالعدل والحيدة والنزاهة بما لم تسمح به في الانتخابات السابقة .

وهل يضمن رئيس الوزراء ان أحدا لن يتخطاه ويصدر اوامر وتعليمات تخالف اوامر وتعليمات رئيس الوزراء .. وماذا سيحدث لو ان محافظا خرج على تعليمات رئيس الوزراء واطاع تعليمات اخرى . هل سيرفته رئيس الوزراء ام سيصر آخرون على ترقيته الى محافظة أكبر تقديرا لشجاعته وجراته واخلاصه للحزب الوطني !

إننا من كل قلوبنا نتمني ان يستطيع رئيس الوزراء تنفيذ اوامره وتعليماته وان يخضع جميع المحافظين لهذه التعليمات ولا يتمردون عليها . ونتمنى ان يجيء اليوم لأول مرة منذ قيام الثورة الذى يجرى فيه انتخابات نزيهة فعلا . وقد اجربنا مرة واحدة هذه الانتخابات الحرة في عهد ممدوح سالم في جميع الدوائر ما عدا في دائرتين اثنتين تدخلت فيهما الدولة من وراء ظهر ممدوح سالم . ونتمنى ان يتفوق الدكتور عاطف صدقي على ممدوح سالم ويجرى انتخابات حرة في جميع الدوائر الانتخابية بحيث نسمع صوت الامة ، ولا نسمع صوت رجال الادارة ، وبحيث لا نسمع احدا يطعن في الانتخابات كما كان يحدث في كل الانتخابات التى جرت بعد ٢٣ يوليو .

من حق المصريين ان يشهدوا انتخابات حرة نزيهة تشترك فيها كل الأحزاب ويشرف عليها القضاء .

مصطفى أمين

مشكلات المشاركة والمنافسة في الانتخابات المصرية

لماذا تشيع السلبية؟

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الأهرام

تعرف المشاركة السياسية بانها عملية يقوم من خلالها الفرد او الجماعة بالاسهام الحر والواعي في صياغة نمط الحياة السياسية للمجتمع. وللمشاركة وسائل عديدة، منها المشاركة في العمل الحزبي، ومؤسسات المجتمع ذات الاهداف السياسية بالمعنى الواسع. ومن وسائل المشاركة حق المواطن في الادلاء بصوته في الانتخابات والاستفتاءات العامة.

وعادة ماتقاس درجة المشاركة السياسية في الانتخابات العامة وفق العديد من الاحصاءات، التي ترصد عدد الناخبين المقيدين بالجداول الانتخابية، واجمالي الاصوات، ونسبة الادلاء بالاصوات. على ان بعض هذه الاحصاءات التي تعلن عنها الجهات الرسمية المختصة، تكون مغلوطة. ولعل أهم مايؤخذ على البيانات المعلنة في هذا الشأن هو الجداول الانتخابية، إذ ان هذه الجداول عادة لاتضم كل من لهم حق الانتخاب. ففي انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٧١ كانت الاسماء المدونة بالجداول تشكل ٤٥٪ من المؤهلين فعليا للانتخاب، وفي انتخابات ١٩٧٦ كانت نحو ٤٧٪، وفي عام ١٩٨٤ كانت نحو ٥٥٪... كل هذه الامور تدل على عزوف المواطنين والادارة عن تسجيل اسماء المؤهلين في جداول الانتخاب. من ناحية اخرى فإن جداول الانتخاب تتضمن مبالغة في اعداد بعض فئات الناخبين، إذ أنها تتضمن المهاجرين والعاملين خارج مصر، كما تتضمن بعض العاملين بالجيش والشرطة وهم معفون من المشاركة في الانتخابات خلال خدمتهم.

وبطبيعة الحال، فان هناك العديد من العوامل المؤثرة في عملية المشاركة السياسية في الانتخابات في مصر. فالدستور دعم من عملية المشاركة بالنص منذ عام ١٩٥٦ على مشاركة المرأة في الانتخاب ترشيحا وانتخابا، على انه بالمقابل نص منذ عام ١٩٦٤ على ضرورة الا يقل نصف عدد اعضاء البرلمان عن العمال والفلاحين، وهو اجراء لايدعم المساواة بين المواطنين. اضافة الى ذلك، فإن إغفال مانص عليه الدستور من ضرورة الاشراف القضائي الكامل على العملية الانتخابية يشجع المواطنين على الترشيح والانتخاب، لانه يعزز من وجود ضمانات نزاهة الانتخابات، والمعروف ان هذا الامر كان محل خلاف بين السلطة والمعارضة.

ومن الناحية القانونية، فقد أضعف القانون المشاركة في الانتخابات بالحد من عدد الاحزاب السياسية، بالنص على العديد من الاجراءات منها إيكال مهمة تأسيس الحزب الى لجنة يتألف معظم اعضائها من الوزراء واعضاء الحزب الحاكم او من تعينهم السلطة التنفيذية. اضافة الى ذلك، فإن طبيعة النظام الانتخابي المتبع يعد ايضا امرا مؤثرا على المشاركة في الانتخابات. فالنظام الفردي يتيح لكافة المواطنين المشاركة في الترشيح، ومن ثم التشجيع على ممارسة حق الانتخاب، على عكس نظام القوائم الذي يقصر حق الترشيح على من ترشحهم الاحزاب السياسية. اما بالنسبة الى الدوائر الانتخابية، فإن النطاق الجغرافي والعددي للدائرة يعد امرا مؤثرا على المشاركة، فتضييق النطاق الجغرافي لدائرة أو توسيعه على حساب نواحي اخرى قد يؤدي الى عزوف او اقبال المواطنين على الترشيح في الانتخابات، كما ان عدم التوافق بين اعداد الناخبين في كافة الدوائر يعطي الدوائر ميزة على حساب دائرة اخرى، لانه يصبح هناك مقعد بالبرلمان ناتج عن الف صوت، وآخر ناتج عن عشرة الاف، ومن ثم تشجيع بعض المرشحين واحباط بعضهم عن المشاركة.

ومن الناحية السياسية، تؤثر ثقة المواطنين في النظام السياسي على المشاركة. إذ انه في ظل استخدام اداة القهر في مواجهة المواطنين، وتزييف ارادتهم، ومن ثم سيادة الاعتقاد بان ارادة السلطة في اختيار مرشحيها نافذة إن ذهب المواطنون الى صناديق الانتخاب وإن قبعوا في منازلهم، تزيد من

عمرو هاشم ربيع



المصدر : الأهرام


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥-٢ أغسطس ١٩٩٥

درجة السلبية. اضافة الى ذلك، ترتبط طبيعة المؤسسة التشريعية بالمشاركة فى الانتخابات. إذ أن هناك قطاعا كبيراً من المواطنين فى مصر يرون أن هذه المؤسسة ليست وسيلة للتغير السلمي، كما انها مؤسسة تتسم بالخلل فى التوازن بينها وبين السلطة التنفيذية. من ناحية اخرى، يلعب النظام الحزبى القائم دورا محوريا فى درجة مشاركة المواطنين فى الانتخابات، فكلما كان النظام القائم احاديا كانت المشاركة فى الترشيح تتم من خلال ابنية الحزب القائم وحده. وكلما كان النظام تعدديا، أدى ذلك الى دعم المشاركة. وفى هذا الشأن تقوم الاحزاب والقوى السياسية بدور بارز فى مواجهة سلبية المواطنين فى الانتخابات، ليس فقط من خلال دعواها المستمرة للمواطنين للادلاء بالاصوات إبان الانتخابات وتقييد أسماء الناخبين فى الجداول الانتخابية والتفاوض مع الحكومة لضمان نزاهة الانتخابات، بل وايضا من خلال هيكل اتخاذ القرار داخل الحزب نفسه. فكلما كانت القرارات لاتتخذ باسلوب فوقى وتسلطى بعكس ما هو متبع الان فى معظم الاحزاب المصرية، أدى ذلك الى ثقة المواطنين فى الاحزاب ومن ثم الادراك بأهمية كل صوت فى الانتخابات، وتؤثر التحالفات الانتخابية التى تسبق العملية الانتخابية مباشرة واشكالها على المشاركة فى الانتخابات لأن هذه التحالفات عادة ماتكون ذات اثر كبير فى التعبئة الجماهيرية خلال الانتخابات. فانتخابات ١٩٨٤ كانت نسبة الادلاء بالاصوات فيها ١٤ ٤٣٪ اما انتخابات ١٩٨٧ الاكثر زخما فى ظل تحالف ثلاث قوى سياسية فكانت نسبة الادلاء بالاصوات فيها ٤٢ .٥٠/ وعلى العكس تراجعت هذه النسبة فى انتخابات ١٩٩٠ التى لم تشهد اية تحالفات انتخابية، بل شهدت مقاطعة بعض قوى المعارضة للأنتخابات حيث تراجعت نسبة الادلاء بالاصوات الى ٤٥.٩٥٪.

اضافة الى ذلك فان تحول المرشح عقب فوزه الى حزب يختلف عن الصفة التى انتخبه المواطنون على اساسها، يحد من اقبال الناخبين على انتخابه، وقد سبق ان لوحظ انه فى انتخابات ١٩٩٠ التى فاز فيها نحو ٧٩ مستقلا، تحول اكثر من ٤٠ عضوا منهم للحزب الوطنى ويؤدى ذلك الى شعور الناخبين بالخداع ومن ثم الشك فى جدوى المشاركة فى الانتخابات.

اما بالنسبة الى الاسباب الاقتصادية المؤثرة على المشاركة فى الانتخابات فتتمحور فى حقيقة انه كلما كانت هناك ضغوط اقتصادية كان تفكير المواطنين فى التغلب على هذه الضغوط اكبر بكثير من تفكيرهم فى اللجوء الى صناديق الانتخاب، على هذا الاساس يبرز احد اسباب السلبية السياسية فى مصر، فانخفاض مستوى المعيشة الذى يعبر عنه قلة متوسط دخل الفرد وزيادة معدلات البطالة نتيجة لظروف اقتصادية عديدة صرفت قطاعات كبيرة من المواطنين عن اداء واجبهم الانتخابى، بل دفعت ببعضهم الى تيارات سياسية مسلحة نتيجة الشعور بالاغتراب والانعزال.

ومن الناحية الاجتماعية فقد اثر الخلاف بين المواطنين حسب جنسهم وحسب معتقداتهم الدينية على عملية المشاركة فى الانتخابات، فعندما منحت المرأة حق الانتخاب والترشيح مارست هذين الحقين، وان كان ذلك بشكل محدود حيث عزفت معظم التنظيمات السياسية المتوالية منذئذ على ترشيح المرأة لعضوية البرلمان. وحتى عندما تبين للنظام السياسى هذا الامر قام بتشريع قانون يجبر التنظيمات الحزبية على ترشيح المرأة بل والفوز بمقعد فى البرلمان، على انه سرعان ما ألغى هذا التشريع خشية الحكم بعدم دستوريته، ويعد ذلك امرا منطقيا لان معالجة هذه الثغرة لايمكن ان يكون عبر تشريعات، ناهيك عن انها تشريعات تفرق بين المواطنين، اما بالنسبة للمساواة بين المواطنين بغض النظر عن معتقداتهم الدينية، فان التنفيذ العملى له يشير الى قصور مشاركة الاقباط فى عملية الترشيح لعضوية البرلمان، وقلة نسبة تمثيلهم عقب كل انتخابات.

وهكذا يتبين ان هناك العديد من المؤشرات التى تتحكم فى المشاركة الانتخابية فى مصر، ومما لاشك فيه ان كافة مظاهر السلبية يمكن القضاء عليها من خلال تجنب العوامل المسببة للسلبية السياسية، وبطبيعة الحال فان وسائل التنشئة السياسية تلعب دورا محوريا فى هذا الشأن، وفى هذا الصدد يبرز دور الأسرة والمدرسة والمؤسسات الدينية والاعلام فى الخروج من هذه الظاهرة لسلبية.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥-١ اغسطس ١٩٩٥

كيف يؤثر نظام الانتخـــاب؟

تمثل العودة الى نظام الانتخابات الفردى ـ فى المرحلة الراهنة ـ تعزيز المسيرة الديمقراطية. ففضلا عن ملاءمته للواقع المصرى، يعد النظام الفردى اكثر تحقيقا لعدالة المنافسة الانتخابية قياسا الى نظام القائمة ـ وعدالة المنافسة ـ فى هذا المقام ـ ليست مسالة قيمية او معيارية، وانما هى مفهوم اجرائى يمكن قياسه ويخضع لضوابط المنهجية العلمية.

د. صلاح سالم زرنوقة

وعدالة المنافسة فى ميدان الانتخابات تعنى تكافؤ الفرص بين الاحزاب (والقوى السياسية) التى تخوض غمار المنافسة فيما يتعلق بترجمة التأييد الحقيقى او الوزن الفعلى الذى يحظى به كل منهما فى الشارع السياسى الى قوة تمثيله. وبعبارة اخرى تحويل هذا التأييد الى مقاعد برلمانية، فكثيرا ماتحصل القوى المتنافسة على نسبة من الاصوات اقل (او اكثر) من حجم التأييد الذى تحظى به فى الواقع، وكذلك قد تحصل على نسبة من المقاعد اقل (او اكثر) من نسبة الاصوات التى حصلت عليها، ويرجع هذا التحريف فى هاتين العلاقتين الى طبيعة النظام الانتخابى من حيث اسلوب تقسيم الدوائر من ناحية، واسلوب تخصيص المقاعد من ناحية اخرى. ومن هنا يمكن القول بان النظام الانتخابى يصبح اكثر تحقيقا لعدالة المنافسة الانتخابية كلما كان هناك تقارب او تطابق بين المقاعد والاصوات

والحقيقة ان نظام الانتخاب الفردى اقل تحريفا للعلاقة بين الاصوات والمقاعد (ومن ثم فهو اكثر عدالة) قياسا الى نظام الانتخاب بالقائمة كما عرفته الخبرة المصرية، رغم ان الوضع يبدو لاول وهلة على العكس من ذلك. فقد بلغت نسبة التحريف فى العلاقة بين الاصوات والمقاعد فى ظل نظام الانتخاب الفردى ٢٧.٤٪ فى انتخابات ١٩٧٩ و٢٠.٠٦٪ فى انتخابات ١٩٩٠، بينما كانت فى ظل نظام الانتخاب بالقائمة ١٤.٠١٪ فى انتخابات ١٩٨٤ و٨.٠٦٪ فى انتخابات ١٩٨٧ (وكانت فى الانتخابات الاربعة لصالح الحزب الاكبر وضد الاحزاب الاصغر). لكن ارتفاع درجة التحريف فى ظل الانتخابات التى جرت بالنظام الفردى لايعدو ان يكون ارتفاعا ظاهريا، وذلك لان معظم احزاب المعارضة لم تدخل هذه الانتخابات مما ادى الى تضخيم هذه النسبة. كما ان النظرة المتعمقة سوف تكشف عن ان النظام الفردى اكثر عدالة من نظام القائمة. وذلك لاكثر من سبب:

اولا: لان نظام الانتخاب بالقائمة ـ ونظرا لشرط حصول الحزب على ٨٪ من الاصوات على مستوى الجمهورية ـ قد يحرم الحزب من دخول المجلس رغم حصوله على نسبة معقولة من الاصوات (ولتكن ٨.٩٪ مثلا)، ولاريب ان هذه النسبة تمكنه من التمثيل بالمجلس فى ظل الانتخاب الفردى.

ثانيا: ان حساب الاصوات وتخصيص المقاعد فى ظل نظام الانتخاب بالقائمة يتم على المستوى القومى، ومن ثم تضيع فرصة الحزب الذى يحرز تفوقا فى بعض الدوائر فى الحصول على مقاعد، اما فى ظل الانتخاب الفردى فالتعامل يجرى فى كل دائرة على حدة مما يتيح للحزب فرصة التمثيل فى الدوائر التى يتفوق فيها، ويمكنه من التركيز على دوائر معينة يشعر بانه يستطيع فيها احراز الاغلبية بدلا من تشتيت جهوده فى كل الدوائر.

ثالثا: ان درجة التحريف فى نظام الانتخاب الفردى ـ والتى يترتب عليها اهدار اصوات الاحزاب التى لاتحرز الاغلبية ـ مرهونة بعدد من الشروط مثل وجود حزبين اثنين فقط، وزيادة عدد المقاعد فى الدائرة، وهذه الشروط غير متوافرة فى الواقع المصرى، فهناك اكثر من حزبين، كما ان لكل دائرة مقعدين (واذا تذكرنا ان لكل مقعد صوتا مستقلا او لكل ناخب صوتين فان ذلك يجعلهما ـ من حيث حساب الاصوات ـ فى حكم المقعد الواحد)، ومعنى ذلك ان التحريف فى هذه الحالة سوف يكون فى حده الادنى بسبب تشتت الاصوات بين هذا العدد من الاحزاب، وانه سوف يكون متوازيا بمعنى ان مايخسره حزب مافى دائرة ما، يمكن تعويضه فى دائرة اخرى.

رابعا: ان درجة التحريف فى ظل نظام الانتخاب الفردى تزداد مع التقارب بين الاحزاب فى نسب الاصوات، كان يحصل حزبان معا على ٩٠٪ من الاصوات. والواقع ان هناك قدرا كبيرا من التفاوت فى نسب الاصوات بين الحزب الاكبر والاحزاب الاصغر فى مصر ومع صغر حجم الدوائر وتعددها فى النظام الفردى فان التقارب فى الاصوات فى بعض الدوائر لن يكون دائما



لصالح الحزب الاكبر. اما في ظل نظام القائمة - وحيث يجرى حساب الاصوات على المستوى القومي - فان التحريف يتعاظم مع وجود هذا التفاوت في نسب الاصوات ولصالح الحزب الاكبر في كل الدوائر مجتمعة.

خامسا: في ظل نظام القائمة يمكن رفع القسم الانتخابي (حاصل قسمة عدد الاصوات الصحيحة على عدد مقاعد الدائرة) بغرض عرقلة الاحزاب التي تستطيع احراز نسبة الـ ٨٪) لو افترضنا ان عدد الاصوات الصحيحة بالدائرة ١٠٠ الف صوت، وبها ١٠ مقاعد فان القاسم الانتخابي في هذه الحالة يكون ١٠ الاف صوت، ومن ثم فقد يحقق الحزب شرط ٨٪ بحصوله على ٨ الاف صوت لكنه لايحصل على مقاعد لانه لم يحرز القاسم الانتخابي). ويرجع ذلك الى التفاوت في عدد المقاعد من دائرة الى اخرى في ظل نظام القائمة، وهو مالايمكن تصور حدوثه في ظل نظام الانتخاب الفردي حيث ان لكل دائرة مقعدين، واحجام الدوائر متساوية تقريبا من حيث القوة الانتخابية.

ويجرنا ذلك الى الجزئية الثانية في عدالة المنافسة والتي تتعلق بضرورة التناسب بين عدد الاصوات التي يحصل عليها الحزب ووزنه الحقيقي لدى الجماهير، حيث يؤدي اسلوب تقسيم الدوائر الى حصول الحزب على نسبة من الاصوات اقل (او اكثر) من مستوى التاييد الفعلي الذي يحظى به ويتم ذلك من خلال سوء التخصيص، او إعادة التوزيع الجغرافي للهيئة الناخبة.

وسوء التخصيص معناه عدم التناسب بين سكان الدائرة وعدد المقاعد المخصصة لها، مما يعطي لبعض القوى والشرائح تمثيلا أكبر او اقل من حجمها الطبيعي مقارنة بنظائرها . والتمثيل الاكبر لبعض القطاعات يعطي الحزب الذي يتمتع بتأييدها فرصة الحصول على عدد من المقاعد غير متناسب مع وزنه الحقيقي والعكس صحيح. اما اعادة توزيع الهيئة الناخبة فيشير الى اقتطاع اجزاء من دوائر والحاقها بدوائر اخرى بغرض تعظيم التأييد لحزب ما مقابل اضعافه للاحزاب الاخرى. فعندما يتم فصل قطاعات من الدوائر المؤيدة للمعارضة مثلا والحاقها بدوائر مؤيدة للحزب الحاكم، فإن معنى ذلك تمكين الحزب الحاكم من الحصول على عدد اصوات اكبر من حجم التأييد الذي يحظى به، والعكس بالنسبة للمعارضة بسبب تشتيت اصواتها.

وقد ارتبط كلا الاسلوبين بنظام تقسيم الدوائر في الانتخابات بالقائمة اكثر منه باسلوب التقسيم في ظل النظام الفردي. فبينما كان المتوسط العام لاسلوب تخصيص المقاعد هو مقعد لكل ١٠٠ الف نسمة، حظيت محافظات يزيد عدد سكان كل منها على ١٦٠ الف نسمة باربعة مقاعد لكل منها، والعكس صحيح، كما تم تمزيق القطاعات المؤيدة لبعض احزاب المعارضة بين اكثر من دائرة، وتجميع القطاعات التي تؤيد الحزب الحاكم في دوائر محددة.

باختصار سوف يوفر النظام الفردي قدرا اكبر من العدالة بما يعني اعطاء فرصة اكبر لكل القوى في ان تمثل في البرلمان بمقدار مايتاح لها من رصد جماهيري، وهذا بحد ذاته يعد خطوة في سبيل التطور الديمقراطي المامول.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ اغسطس ١٩٩٥

٤٥ يوما على معركة الانتخابات:

تنقية جداول الناخبين.. أبرز مطالب المعارضة

■ المأمون الهضيبى: استخدام البطاقة ذات الرقم القومى

وضع ضوابط لتغيير العناوين الانتخابية

توقيع رئيس اللجنة على بطاقات الناخبين

مطابقة الكشوف لدفاتر السجلات المدنية

تحقيق: عمرو سلمان



سبق أن تقدمت أحزاب المعارضة والقوى السياسية المختلفة بعدة ضمانات لنزاهة العملية الانتخابية.. إلا ان الحكومة -كعادتها- أصرت عل تجاهل هذه الضمانات.

ونحن بدورنا نطرح في هذا التحقيق الآراء والمقترحات الخاصة بضمانة واحدة من ضمانات نزاهة الانتخابات التى طرحتها المعارضة.. وهى ضمانة تنقية جداول الناخبين.

يرى عبد الحميد بركات -أمين تنظيم حزب العمل- ضرورة إلغاء الجداول الحالية... مع وضع جداول جديدة من خلال واقع دفاتر السجل المدنى.. بالإضافة إلى سرعة الانتهاء من مشروع الرقم القومي.. والذى تسوف الحكومة فى إنهائه بزعم قلة الإمكانات وعدم توافر الدعم المادى اللازم للمشروع.

وطالب عبد الحميدبركات بكتابة كشوف الناخبين بالكمبيوتر لتلافى الاخطاء الموجودة بنسخ اليد.. والتى تفتح الباب واسعا لعمليات التزوير.. حيث يتم استبدال وإضافة وحذف النقاط الموجودة بالأسماء فى نسخ اليد... مثل «عبد الحميد وعبد المجيد» و «حسن وحسين» و «عبد الرازق وعبد الرزاق»... إلخ

واستطرد امين تنظيم حزب العمل قائلا: إذا كنا جادين حقا فى إجراء انتخابات نزيهة وحرة.. فلماذا لايتم توقيع الناخب امام اسمه فى كشوف الناخبين نفسها.. بالإضافة إلى توقيع رئيس اللجنة على بطاقة الناخب منعا للتزوير..؟!بل لماذا لا توضع خانة فى البطاقات الشخصية والعائلية خاصة برقم ومكان القيد الانتخابى.. مع إلغاء بطاقات الانتخاب الحمراء؟!

واختتم عبد الحميد بركات بقوله: لاشك فى أن هذه الضمانات لو توافرت لعملية تنقية الجداول -بالإضافة إلى الضمانات الأخرى التي طرحتها المعارضة- لاغلقت بابا واسعا أمام المزورين.. ولشهدت مصر انتخابات ديمقراطية نزيهة وحرة.

المستشار المأمون الهضيبى -المتحدث الرسمى باسم الإخوان المسلمين- قال: يجب أن نعلم أن عمليات التزوير التى تتم.. سواء فى جداول الناخبين. أم فى أى مرحلة أخرى من مراحل العملية الانتخابية.. الهدف الأول والأخير منها هو إعطاء صوت الناخب رغما عنه لمن لا يستحقه.. ولذا فلو أمكننا ضمان إعطاء هذا الصوت لمن يستحقه بالفعل.. دون تزييف وتزوير إرادة الناخبين.. لقطعنا عليهم الطريق تماما... ولاصبح اى تزوير فى أى مرحلة من مراحل العملية الانتخابية عديم الجدوى وغير ذى شان.

ولكى نضمن بالفعل وصول الصوت الانتخابى إلى من يستحقه.. فإنه ينبغي ألا يقبل التعريف بشخص الناخب او الناخبة إلا بوساطة وثيقة رسمية عليها اسمه وصورته وموطنه الانتخابى.. مع استخدام نوع من أنواع الحبر الذى لايزول إلا بعد ٢٤ ساعة ليوقع ببصمته.. حتى نضمن أن يدلى الناخب بصوته مرة واحدة فقط... وبخاصة فى لجان السيدات.

أما ياسين سراج الدين -رئيس لجنة الوفد بالقاهرة- فقد فجر قضية علي جانب كبير من الخطورة، لأنها تسمح بالتزوير بالجملة.. إذ من المعروف أنه يسمح قانونا لأى ناخب بتغيير عنوانه الانتخابى.. ولذا فإن رؤساء مجالس إدارات الشركات والمؤسسات -مثلا- يستغلون هذه الثغرة.. ويقومون بتغيير عناوين العاملين والموظفين ونقلها على الدائرة التى سيرشحون أنفسهم فيها لضمان الحصول على أصواتهم.

وإذا كنا بالقطع مع حرية الناخب فى تغيير عنوانه الانتخابى... إلا أن ذلك ينبغى أن يتم فى إطار عدة ضوابط تضمن عدم استغلال هذه الثغرة من قبل البعض للتاثير على مرؤوسيهم... كأن تتم عملية التغيير هذه فى ظل تقديم أى مستند يثبت العنوان الانتخابى الجديد.. مثل إيصال الكهرباء أو المياه أو عقد الإيجار مثلا:

وأضاف ياسين سراج الدين متسائلا: ما



المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٥ اغسطس ١٩٩٥

الحكمة وراء اقتصار عملية القيد بالجداول على ثلاثة أشهر فقط كل عام؟ وطالب باستمرارها على مدار العام... وبأن يكون هناك ممثلون للأحزاب والقوى السياسية فى لجان جداول القيد.. للحيلولة دون تدوين أسماء المتوفين والمجندين بالجداول.

وأشار إلى ضرورة استخراج البطاقة الانتخابية مع البطاقة الشخصية عند بلوغ سن الثامنة عشرة، وأن تتم عملية القيد من واقع هذه السجلات الرسمية. ونفس الحال بالنسبة للمتوفين بينما يرى **لطفى واكد -الأمين العام لحزب التجمع-** أن عملية لجان القيد هى من أكثر وأكبر المراحل التى يتم فيها تزوير الانتخابات على يد البلطجية والأفاقين.. ولذلك فإن عملية القيد يجب ألا تتم عن طريق أفراد.. بل ينبغى أن تتم من واقع سجلات السجل المدنى ذاته.. فليس مقبولا ولا معقولا على الإطلاق أن نفاجأ بأن بلدة أو قرية لايتعدى عدد سكانها خمسة آلاف نسمة؛ يصبح بين عشية وضحاها بها ١٢ ألف صوت انتخابى؛ لأن ذلك يعنى باختصار اختلال خريطة التمثيل الشعبى الحقيقى عمليا.

وطالب لطفى واكد بضرورة تسليم المرشحين نسخة من جداول القيد مقابل مبلغ مالى معين.. شريطة أن يتم ذلك قبل إجراء الانتخابات بوقت كاف، حتى يتسنى لكل مرشح مطابقة الكشوف مع أنصاره على الواقع الفعلى لأصوات دائرته الانتخابية والطعن بالتزوير فى أسماء المتوفين والمجندين والمسافرين للخارج الذين تم قيدهم بالجداول.

أما رأى حزب الأحرار.. فقد جاء على لسان **رجب حميدة -أمين عام الحزب-** الذى طالب بضرورة إرسال كشوف الناخبين بعد تنقيتها إلى مقار الأحزاب والقوى السياسية.. مع إعطائها فرصة شهرين -مثلا- لدراستها وتقديم الطعون عليها إذا ماتبين لها وجود مايوجب الطعن.. وكذلك لإرسال هذه الكشوف إلى أمنائها فى المحافظات لدراستها وتقديم الطعون عليها إن وجدت.

واستطرد أمين عام الأحرار متسائلاً: لماذا لايتم تشكيل لجان ائتلافية من الأحزاب والقوى الوطنية وممثلى الشباب والعمال والفلاحين للقيام بتنقية الجداول والإشراف على عملية القيد؟ ولماذا لاتتم عملية التنقية داخل مقار المحاكم بدلا من أقسام الشرطة.. لتكون بعيدة عن الضغوط الأمنية التى تمارس على أعضاء اللجان داخل الأقسام؟ واقترح رجب حميدة قيام الدولة باعتماد ميزانية خاصة للانتخابات ضمن ميزانيتها.. تحت بند «مصروفات انتخابية».. لتمويل عملية تصوير الكشوف والمكاتبات والمراسلات وبدلات طبيعة العمل للموظفين الذين يشاركون فى عملية تنقية الجداول.. على أن تكون هذه اللجان لجانا متخصصة لإدارة العملية الانتخابية.. مثلما يحدث فى ألمانيا وفنلندا وسويسرا والسويد.. حيث تتولى هذه اللجان سنويا شطب أسماء من حل عليهم الدور للتجنيد... وتقييد من بلغوا سن الثامنة عشرة بدلا منهم.. وكذلك أسماء الموتى والمسافرين ومن غيروا محال إقامتهم... إذ تنتقل بطاقاتهم الانتخابية تلقائيا إلى محل سكنهم الجديد.. حتى لايصبح للناخب الواحد بطاقتان انتخابيتان... إحداهما فى مسقط رأسه والأخرى فى محل إقامته الجديد...



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٩ [illegible] ١٩٩٥



●● محمد فوزى طه ـ امانة العاصمة المقدسة ـ مكة : ونحن على اعتاب مجلس شعب جديد .. ما رايك ان نتخيل .. ونحلم قليلا ؟!.

تخيل .. لو ان الاغلبية الصامتة ، العازفة عن المشاركة فى التصويت بسبب التسعات المشهورة .. والنتائج المعروفة مسبقا .. خرجت هذه المرة عن صمتها وسلبيتها ، وشاركت فى الانتخابات .. واختارت افضل المرشحين .

وتخيل .. لو ان الحكومة افسحت لاحزاب المعارضة ، المساحة الاعلامية التى تفسحها لمرشحى الحزب الوطنى .. وسمحت بظهور مرشحى هذه الاحزاب على شاشات التليفزيون ، لشرح برامجهم ..

وتخيل .. لو ان المحافظ ومدير الامن .. والمامور .. والعمدة ..وقفوا مع جميع المرشحين موقف الحياد ، وتعاملوا معهم بوصفهم مصريين . لهم جميعا نفس الحقوق .

سيدى لو حدث ذلك ، وتحقق هذا الحلم .. لاصبح عندنا مجلس شعب قوى مسئول عن مصير امة تريد ان تبنى لها مستقبلا كما كان لها تاريخ وماضى .

ماذا يضير بعض المسئولين ، لو تحققت هذه الاحلام التى تجيش فى نفوس المصريين ؟ بالتاكيد تعرف الاجابة ! لن تجد هؤلاء المسئولين فى مواقعهم وتصبح على خير .!.

●● عبدالحافظ احمد عبدالحافظ ـ وكيل وزارة بالمعاش ـ مصر الجديدة : نحن اصحاب المعاشات الذين تركوا الخدمة خلال الفترة من اول ابريل ١٩٨٤ حتى آخر يونيو ١٩٨٧ .. صدر لنا حكم من المحكمة الدستورية العليا فى ٢٠ يونيو ١٩٩٤ يقضى بعدم دستورية قانون معاش الاجور المتغيرة الصادر عام ١٩٩١ .. ومعنى هذا ان من حق المحالين للمعاش قبل يوليو ١٩٨٧ الحصول على ٥٠٪ من الاجر المتغير .. وسبق ان وعدت الدكتورة آمال عثمان وزيرة التامينات على صفحات الجرائد بتنفيذ الحكم ولم يحدث ! نسال الوزيرة : متى نحصل على حقنا .. ونحن الوف فى سن السبعين .. سن الشيخوخة والمرض ؟!.

●● محمد رفعت المهندس ـ مدرس سابق ـ طهطا سوهاج : فى الوقت الذى تتزعم فيه وزارة المالية بان احكام المحكمة الدستورية التى قضت بعدم دستورية بعض الضرائب لا تنسحب على الماضى ـ رغم تاكيد جميع القانونيين بسريان هذه الاحكام على الماضى ـ نجد الحكومة تطبق قانون تصاريح العمل باثر رجعى ! وقد كنت واحدا من ضحايا هذا التطبيق اثناء عملى بالجزائر .. وشكوت .. ولا احد يريد ان يستمع لشكواى ..! حقا .. مصر بلد التناقضات والعجائب .

●● دكتور مجدى فهمى ـ فاقوس ، محافظة الشرقية : نسكن بجوار مطحن الى مملوك للقطاع العام .. يعمل ٢٤ ساعة .. ويسبب ازعاجا غير طبيعى للسكان القريبين منه شكونا ولم يستمع احد لشكوانا لانه مطحن قطاع عام ..! هل على راس القطاع العام ريشة ؟!.

● ● ●

واكتفى بسطور هذه الرسائل .. واستاذن فى اجازة قصيرة .. نعود بعدها ونلتقى مع صباح جديد .. صباح الخير .

سعيد سنبل



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ أغسطس ١٩٩٥

الانتخابات في عيون شباب الجامعات:

الحزب الوطنى يحتكرها ومرشحوه يضمنون الفوز بالتزوير

مر شهران على انتخابات مجلس الشورى وبقي قرابة الشهرين على انتخابات مجلس الشعب وقبل هذه الانتخابات وتلك جرت عدة انتخابات أخرى تكررت فيها نفس الوقائع والسيناريوهات التى صاحبت العملية الانتخابية.

كيف يرى شباب الجامعات المصرية هذه الانتخابات ونتائجها؟ وما تقييمهم لها؟

«الشعب» استطلعت آراء مجموعة من مختلف كليات جامعات القاهرة، وعين شمس، والأزهر والزقازيق، والمعهد التكنولوجى.. فى هذه القضية -وبدون حذف أو إضافة- كانت هذه هى حصيلة الآراء:

نتائج موحدة!!

محمد محمود مرسى -تربية بنها جامعة الزقازيق- يقول إننى لم ولن اشارك فى الانتخابات لاعتقادى عدم فائدة صوتى، فالنتائج واحدة دائماً، فهى تسفر عن عدم تمثيل رأى الشارع السياسى تمثيلاً حقيقياً من خلال صناديق الاقتراع التى يتم تزويرها أو تأتى جاهزة، وأنا لا أثق إلا بانتخابات حرة فى صناديق زجاجية خالية من بطاقات مسودة مسبقاً، وأن تسفر المعركة الانتخابية عن إفراز عناصر تعبر عن الشارع، لذلك اتمنى أن تكون الانتخابات القادمة حداً فاصلا لتجاوزات الحكومة.

أحمد قنديل -تربية نوعية جامعة القاهرة- يقول: أعداء الانتخابات النزيهة يصيبون الشباب بالإحباط والأسى لعدم احترام إرادتهم فى التغيير، فمثلا يقوم الحزب الوطنى بترشيح أفراد ليس لديهم قبول لدى الجماهير، إلا أنهم يضمنون النجاح فى أى انتخابات بالتزوير، وبالتالى تفقد أصواتنا الانتخابية أهميتها وهو ما يجعل الكثيرين من الشباب يتعاطفون مع العنف ضد الدولة.

أحمد فاروق -علوم الزقازيق- يتساءل: لماذا تصر الحكومة على تقليص دور الأحزاب فى التغيير، وإبراز هذه الأحزاب كديكور يجمل صورة الحكم (غير الديمقراطى) بالديمقراطية وتمنعها من التمثيل العادل تحت قبة مجلسى الشعب والشورى لتشارك فى بناء الوطن، ومقاومة رموز وتجار الفساد الذين دخلوا المجلس للإحتماء بالحصانة؟!

لا للأصلح

رشاد أحمد -تجارة بنها- يقول: لا أرى جدوى من الانتخابات، فالحزب الوطنى يحتكر اللعبة منذ بدايتها بالتزوير تحت شعار «لا للأصلح»، وأحزاب المعارضة لا حول لها ولا قوة كما أن الانتخابات لايمكن أن تثمر عناصر صالحة، والحزب الوطنى يصر على استخدام الطرق الملتوية سواء بتسويد صناديق الاقتراع أم بإغراء المرشحين المستقلين بالانضمام إلى صفوفه لسيطرته على كل إمكانات العملية الدعائية.

محمد عبد المؤمن -كلية الهندسة جامعة القاهرة-: فى القرى يسيطر المشايخ والعمد على البطاقات الانتخابية، وعلى الجو المحيط بالانتخابات فهم يتولون تسويد البطاقات لصالح مرشحين معينين وهو ما يؤدى إلى شيوع السلبية لدى قطاع كبير من الشعب بالقرى فى الإحجام عن الإدلاء باصواتهم، وهذا ينسحب على الشباب بدرجة أكبر، ولايسعنى إلا تحميل هؤلاء المشايخ والعمد مسئولية تسلل تجار المخدرات واللصوص إلى البرلمان!

طارق حسن -دار العلوم- يقول: نحن لانسمع عن مرشحى الحزب الوطنى إلا أيام الانتخابات فحسب، ومن يطلبهم لنجدته لايجدهم، ببساطة يعيشون بالمدينة بعد أن يكونوا قد أخذوا منا مايريدون.

لايوجد مرشحون

اشرف عبد الفتاح -تربية نوعية القاهرة-: لا أشارك فى الانتخابات لسببين: الأول أننى أرى أنه لايوجد من يستحق من بين المرشحين من أعطيه صوتى، والأخر: أننى جاهل بالمرشح، الذى يقدم نفسه بدون برنامج محدد أو أى معلومات أساسية عن شخصه وتاريخه.

حسن عبد الصبور -صيدلة القاهرة-: غير صحيح أن الانتخابات التشريعية فى بلادنا نزيهة كما يعلن المسئولون، فنحن نسمع ونرى الضغوط التى تمارس على الناخبين لاختيار مرشحين بعينهم، وأموالاً باهظة تدفع للحزب الوطنى وأصحاب النفوذ لضمان الفوز أو لشراء الاصوات بهدف التمتع بالحصانة البرلمانية فحسب.

مرشح أوربى

عماد سيد -كلية الشريعة والقانون- الأزهر-: هناك شيء غريب اكتشفته فى كل الانتخابات، وهو أن المنظم والمتحكم والفائز فى الانتخابات هو الحزب الوطنى، وهو أيضاً المشرف على إدارتها وفرز الأصوات وإعلان النتيجة، فى نفس الوقت الذى يحكم ببطلانها القضاة.



المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٥ أغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

طلقنا الانتخابات بعدما صادر الحزب الوطنى النتائج لصالح مرشحيه

أيضا مما يدل على مدى الاستهتار بإرادة الشعب تم ترشيح أحد أعضاء مجلس الشعب عن دائرتنا قادم لتوه من أوربا على قائمة الحزب الوطنى، وفاز بالتأكيد «باكتساح» على الرجل الذى كانت له شعبية والذى فشل فشلاً ذريعاً.

إبراهيم حسن شلبى -كلية الدعوة جامعة الأزهر-: أعتقد أن الحكومة تجرى الانتخابات تحت شعار «إنهم يتكلمون دعهم يتكلمون.. ونحن فى طريق التزوير سائرون»! فالمعارضة ترى التزوير ولى ذراعها وتصرخ بأعلى صوتها، والحكومة «ودن من طين وأخرى من عجين»!

أحمد عاشور -تجارة القاهرة- عندى قناعة بانه لاتوجد ديمقراطية، أو مشاركة حرة لحل مشاكل البلاد من خلال انتخابات نظيفة، لذلك أفضل الابتعاد لأن رأيى لايهم المسئولين، والمرشح الذى أختاره لا يفيده صوتى أو آلاف الأصوات الأخرى التى تؤيده، وأعتقد أنه تشاركنى فى هذا الرأى شريحة كبيرة من الشباب من مختلف الأعمار فقدوا الأمل فى مستقبل مشرق لمصر.

جمال صالح -آداب عين شمس-: الانتخابات أصبحت لاتمثل إرادة الشعب بعد أن تحولت بلادنا إلى ما يشبه الجزيرة التى تحتلها قلة رجعية ترفض الديمقراطية والتغيير أو حتى المشاركة فى صنع القرار حتى لاتفقد المقاعد التى تجلس عليها.

صابر طه -تربية نوعية القاهرة-: لابد من إعطاء الأحزاب جميع حقوقها المشروعة، والتى يحتكرها الحزب الحاكم وأهمها المساواة فى ساعات الإرسال الإذاعى والتليفزيونى فى الانتخابات، فمن غير المقبول أن يتمتع الحزب الوطنى فحسب بكل وسائل الدعاية الرئيسية أليست أحزاب المعارضة مصرية وأعضاؤها مصريين؟! أم أنهم من بلاد الواق الواق؟!

من المرشح؟!

موريس إسكندر -القوصية-: عدم إعلان المرشحين عن برامجهم الانتخابية سبب جهل الشباب بهم، لذا نرجو من المسئولين أن يقوموا بتعريف الشعب بالعضو المرشح عن طريق عمل لقاءات إذاعية معه أو نشر كل ما يتعلق به فى الجرائد الرسمية.

محمد الفناجيلى -منفلوط-: الأعضاء الذين يتم ترشيحهم فى الصعيد لا نراهم ولكن نقرأ أسماءهم فى الإعلانات قبل الانتخابات، ونسمع عنهم عندما يرفضون خدمة الأهالى بعد أن ينجحوا.

أنيس رزق- نجع رزيق أسيوط-: هناك تحيز من كل قرية إلى أبنائها المرشحين فى الانتخابات مما يؤدى إلى حدوث مشاحنات بين كل قرية وأخرى، وغالبا ما ينجح ذوو النفوذ الكبير والعائلة الأقوى فى القرية بعيدا عن أى دافع سياسى.

محمد محمود عبد الرجال: الوراثة فى العمل السياسى هى العبودية الحديثة ولو دققت النظر فى دوائر الصعيد فستلاحظ أن الأعضاء يتوارثون العضوية عن آبائهم وأجدادهم دون أن يتدخل عضو جديد فى الدائرة، ولذلك فنحن نعرف مسبقاً من سيرشح ومن سينجح!! لهذا لانتعب أنفسنا ونذهب للإدلاء بأصواتنا.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ أغسطس ١٩٩٥



●● بقلم : مصطفى كامل مراد

الانتخابات ونزاهتها!! وضماناتها!!

الانتخابات الحرة هى القاعدة الاساسية التى ينهض عليها اى حكم ديمقراطى سواء فى مصر او فى غيرها وبغير انتخابات نزيهة - لا تشوبها شائبة سواء من تدخل المرشحين أو من تدخل الحكومة لايمكن ان نقول نحن أو غيرنا: إن هناك نظاما ديمقراطيا ينهض على سلطة الشعب!!

فالديمقراطية كلمة يونانية قديمة «دى موس» بمعنى شعب «وكراتوس» بمعنى سلطة اى ان الترجمة العربية الحرفية لكلمة الديمقراطية تعنى سلطة الشعب!! تاسيسا على ان الشعب بكل طوائفه وبكل قوته العاملة من الرجال والنساء والشباب هو الذى يحقق الإنتاج والدخل القوميين

وذلك بما ينتجه فى مجالات الإنتاج المختلفة من صناعة وزراعة ونقل ومواصلات وتعليم وصحة واسكان.. الخ وتتكون موارد الدولة او الحكومة مما تفرضه من ضرائب على هذا الإنتاج وبما تحصله عليه من رسوم مختلفة وبما تبيعه للجمهور من السلع والخدمات التى تحتكر إنتاجها او توزيعها أو تجارتها.. فحكومة مصر مثلا تحقق من مورد اسمه الضرائب والرسوم وغيرهما مايناهز ٦٠ مليار جنيه اى حوالى ٤٠٪ من الدخل القومى وتقترض من اموال الشعب ايضا سواء من صناديق التامينات والمعاشات او من صندوق توفير البريد او غيرها مايقرب من ١٠ مليارات جنيه سنويا وتستخدم هذه الاموال نيابة عن الشعب فى تحقيق الخدمات المطلوبة له من تعليم وصحة واسكان وطرق ومواصلات وغيرها بما يؤدى إلى تحقيق الرفاهية للشعب وزيادة دخله وارتفاع مستوى معيشته!!

لذا كان يجب ان يراقب الشعب هذا الانفاق الحكومى الضخم ويتاكد انه انفق انفاقا سليما فى المجالات المخصصة له كما يحق للشعب ان يقترح القوانين وان يقر ما تتقدم به الحكومة من مشروعات قوانين وله فى ذلك ان يسال الحكومة وان يحيطها علما بشىء عاجل وان يستجوبها اى يساءلها سياسيا اى يتهمها بالخروج على الدستور او القانون وله ان يطرح الثقة بها وله ان يسحب هذه الثقة فيتحتم عند ذلك



استقالة الحكومة!!

ولما كانت الشعوب الآن قد زاد عددها وتجاوز مئات الملايين فان الشعب لايستطيع ان يقوم باعمال الرقابة والتشريع مباشرة ولكنه ينتخب نوابا ينوبون عنه فى الرقابة والتشريع وهؤلاء النواب هم اعضاء البرلمان الذى يسمى بمسميات مختلفة مثل مجلس الشعب وقبل ذلك مجلس الامة وفى انجلترا يسمى مجلس العموم وفى فرنسا يسمى بالجمعية العمومية وفى امريكا يطلق عليه الكونجرس وفى المانيا يسمى البوندستاك وهكذا!!

اردنا بهذه المقدمة ان نوضح اهمية انتخاب نواب الشعب واردنا ان نبرز دورهم المهم فى مجال الرقابة والتشريع ولذلك فان الشعوب التى تؤمن بالديمقراطية تولى انتخابات البرلمان اهمية كبرى وتضع الضوابط التى تحقق نزاهتها وحيدتها ومنع اى تدخل فيها حتى ينتخب الشعب فى حرية كاملة من يثق فيهم لتمثيله تحت قبة البرلمان!!

وإلى مقال قادم ان شاء الله!!



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢٦ اغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أسئلة حائرة..!

حتى الذين في عيونهم رمد رأوا وايقنوا أن الرئيس حسنى مبارك في حدقة عين مصر وفي السويداء من قلبها.. وانه رمزها الذى تعتز به وتزهو.. ومحاولة الاعتداء أسفرت عن استفتاء جديد على الثقة بالرجل، أهدته اليه وهى لاتدرى، هذه الطغمة الباغية المتعطشة للدم. وفي تصورى ان الفرح المصرى بنجاة قائد مصر قد تلاقى بالارتياح العالمى الذى أدرك أن الارهاب لايجوز أن يهادن أو يسمح له بالتسلل تحت ثياب اللجوء السياسى وغيره من الحيل الكاذبة الخفية والظاهرة.. وماذا تنتظر الدول الحريصة على امنها وسلامتها، التى كانت تتفرج على النار، بعد ان بدات النار تعلق بثيابها.



الصوت والصدى

يوسف جوهر

اما في الداخل فاحسب ان الجريمة المنكرة التى هزت أعصاب مصر قد احدثت عند الناس صحوة يرجى الا ينام الناس بعدها عن مكافحة الارهاب، والغفلة عن خطره، والاكتفاء بأن أجهزة الأمن كفيلة به..

ولكن الارهاب لايمتد أذاه الى الأفراد الذين يستهدفونهم.. بل يمتد الى الوطن كله، ومن هنا لايجوز للشعب أن يتراخى.. وعليه أن ينام بعين مغمضة وعين مفتوحة.. وأن يشارك الأمن في مطاردة الأفاعى والبحث عنها.

وقد يقال ان الشعب يقاوم الآن الارهاب مقاومة ايجابية وفعالة، وأرجو أن يبرأ هذا الظن من مجاملة النفس وايهامها بانه ليس في الامكان أبدع مما كان.. والنشوة بنجاة قائد مسيرتنا يجب الا تقتصر على مظاهر الابتهاج والاحتفال بها.. وينبغى أن تكون مقرونة بالعمل وبذل الجهد الجماعى لكيلاتقوم للارهاب قائمة بعد اليوم.

ويجب ان نقتصد في الثناء على جهودنا الشعبية في مقاومة الارهاب.. وأن نراجع مدى جديتنا في التصدى له في سنوات سابقة.

فلنحاول مثلا تقييم الجهد الذى بذله اعضاء مجلسى الشعب والشورى في دوائرهم، في التصدى للارهاب واثارة نقمة الجماهير التى يمثلونها.. اخشى ان الكثيرين من ممثلى الشعب قد قنعوا بدور المتفرج واكتفوا بمصمصة الشفاه.. ولعلهم ان كانوا موجودين في الدائرة قد قاموا بتقديم واجب العزاء في الضحايا.. والأرجح الا يكونوا قد قاموا بذلك بسبب وجودهم في القاهرة لحضور جلسات المجلس.. وهذا الحضور بدوره مسالة فيها نظر.. فان كثيرا من القضايا الخطيرة تتم مناقشتها والكثير من مقاعد النواب خالية.. والبعض يخرج من الجلسة بغير استئذان رئيس المجلس.

فهل نطمع في أن يتقدم المرشح المتقدم لانتخابات مجلس الشعب القادم ببرنامج وخطة لمكافحة الارهاب، وأن يقوم بتنوير عشيرته ويعاهد الناخبين الذين يصبو ان يمثلهم على أن تكون هذه المشكلة موضع اهتمامه الأول؟

نريد من المرشح أن يؤلب قومه على المعتدين على رجال الأمن وأن يبصرهم انه وان كانت وظيفتهم حماية الناس فان من حقهم علينا ان يكونوا ايضا في حماية الشعب.. وأن نكون على مستواهم في البذل والعطاء والتصدى.

نريد مجلس شعب يشعر اعضاؤه جميعا، وليس بعضهم فقط، بجسامة مسئولية أن تكون نائبا عن الشعب، وان يختفى ذلك المشهد الممقوت الذى يسعى فيه النائب الى حيث يجلس الوزراء، لتقديم الأوراق والطلبات لقضاء المصالح الخاصة او المتعلقة بأبناء الدائرة، وأن يستقر في وعيهم أن النائب لايمثل دائرته فقط، ولكنه يمثل جميع دوائر مصر والوطن كله.

ونريده واعيا قادرا على أن يبحث ويستقصى ويتعلم لكى يستحق لقب «النائب».. والا يكون طبالا للحكومة اذا كان من الحزب الوطنى.. أو نمرة «مثلا» في حزب العمل، يعرف أن تلك الجماعة المحظورة، تركب الحزب، الذى يقوم بدور المحلل الكاذب في زواج صورى.. يعرف ويهز كتفيه ولايضيره ان يختفى تحت عباءته جماعة قضى القانون بحظرها وأن ادعاء الاسلام هو مطيتها الى السلطة.

نريد نائبا يحاول مثلا، أن يتعلم ويعلمنا ان الخصخصة ضرورية، وان تطبيقها سليم وحيوى.. وليس ارتماء في أحضان المعسكر الليبرالى، الذى انتصر وابعد المعسكر الآخر.. أليس نائبا لانه افضل اهل دائرته واخبرهم بما يدور في دهاليز السياسة ودروبها؟ فكيف لانجد عنده الجواب المفيد.. وكيف هو مستطيع أن يصحح مفاهيمى اذا ظننت أن الثورة جاءت لانقاذ مصر من مجتمع النصف في المائة.. وان مجتمع هذا النصف تطور ولم ينقرض.. أصابته حركة ترقيات وتحسين ونمو.. النصف في المائة المحسن صار عشرة في المائة او اكثر يمشون في الأرض مرحا بملابس

الاستثمار التنكرية.. عندنا شقق ثمن الواحدة منها مليون ونصف المليون . وتملأ شوارعنا سيارات المرسيدس.. وعندنا مساكن عشوائية وعندنا سبعة أنفار يقطنون في حجرة واحدة.. وتجوب القاهرة عربات القمامة تجرها ثلاثة حمير. الاعلانات تملأ الصحف، وترسل الى الناس تنبيهات تقول لك: «الحق نفسك واحجز شاليها في الشاطىء الشمالي بمائة الف فقط!».. وعندنا متخرجون في الجامعات ينتظرون التعيين منذ عام ١٩٨٤.. ثم يلتحقون بأعمال لم تكن تحتاج للتعليم الجامعي.. والتعليم عندنا كالماء والهواء وبلا اجر.. ولو كان بأجر لتقاضته الدولة.. التي تفضل أن يدفع المواطنون الأتاوة للدروس الخصوصية.. الأسرة المتواضعة تدفع نصف دخلها لتعليم ابنائها.. والتعليم المجاني اذن اكذوبة، مادامت المدارس عاجزة عن اعداد طلبتها لاجتياز الامتحان.. عندنا موظفون محترمون اذا كانوا اباء لثلاثة او اربعة لايستطيعون أن يشتروا لأولادهم ماهو ضروري من ملابس واحذية . اباء لايستطيعون أن يضعوا في ايدي ابنائهم مايكفي لشراء قطعة جاتوه او مرطبات..

أنني ألح في النائب الذي يمثلني ان يفسر لي كيف تعيش قلة من الناس في مصر حياة مرفهة وكثرة تحت خط الفقر.. ويفهمني بالورقة والقلم والحساب ان الخصخصة ترث القطاع العام لتحل كل هذا وانني واهم وأنا اظن أن مصر الآن تعيش مجتمع العشرة في المائة.

عندنا وزراء من أعلى مستوى، وخبراء في تخصصهم.. أحلم ايضا ان يكون لدينا نواب من أعلى مستوى.. غالبيتهم وليس الذين نعرفهم ونعرف انهم اقلية.. نريدهم اكثرية حتى يحسنوا مراقبة الحكومة والوزراء ومحاسبتهم حتى لاتكون ديمقراطيتنا بذراع طويلة.. والأخرى قصيرة.. أريد نائبا يناقشني ويناقش في المجلس وافهم منه ان دولتنا ليس في الاتجاه الى أن تكون دولة رجال الأعمال.. الا يكون تائه الادراك عندما يكون الحديث عن اتفاقية الجات أو نظام المشاركة مع الولايات المتحدة.. أن يتصدى لأمراء الخفاء العقلي الذين يتسللون الى المساجد الصغيرة.. أن يسأل علماء الدين الذين ظهروا في التليفزيون ولم يفتحوا فمهم بكلمة ضد الارهاب في السنين الخالية.. لماذا لزموا الصمت.. أن يتعقب المدرسين الذين يغرسون في نفوس ابنائنا بلا حياء بذور التطرف.. لانريد نوابا يشترون المقاعد والحصانة بثرائهم.. أطفالنا يتعاملون الآن مع العصر بالكمبيوتر.. انتهى الزمن الذي يجتاز فيه النائب امتحان القراءة والكتابة بصعوبة.. نريد نوابا يفخر الناخبون بنشاطهم في المجلس ولايتندرون بهم ومعذرة عن التطاول.

عتاب لمجلس الشعب

هناك مشروعات قوانين تقدم الى مجلس الشعب تناقش ويجرى العمل بها بسرعة الصاروخ مثل القوانين التي تعالج بها البلد وضعا خاصا وهي في حالة حرب.. ومثل القانون الذي طاب له أن يؤدب الاقلام ويقص السنة الصحفيين أصحاب الألسنة الطويلة التي تلحق بالبلد من الأذى ، ماتلحقه الخيانة العظمى.

وهناك مشروعات قوانين تعامل في المجلس معاملة الأيتام في مأدبة اللئام.. وتجرى مناقشتها في لجان الاقتراحات بتمهل مريب وغريب، وتمضي الأعوام وهي قيد البحث.. لاهي ميتة فتنال تصريحا بالدفن ولاهي حية فترجى، مع خطورتها وأهميتها، مايرجى منها من نفع وخير.

ومن هذه القوانين المرجوة، على سبيل المثال، القانون الذي تقدم بمشروعه جراح كبير، فيما اذكر، وعضو في مجلس الشعب، في شأن تنظيم نقل اعضاء من حديثي الوفاة الى مرضى الفشل الكلوى «زراعة الكلية».

وقد نص مشروع القانون هذا على انه:

مادة ١ - نقل أعضاء من جثة متوف بشرط الحصول على موافقة أقرب الأقارب حتى الدرجة الثانية بالشروط الآتية:

١ - أن يوصي المتوفى قبل وفاته بذلك وهو كامل الأهلية قانونا وبموجب اقرار كتابي موقع منه.

٢ - التحقق من الوفاة بصورة قاطعة بواسطة لجنة تشكل من ثلاثة أطباء متخصصين بشرط الا يكون من بين أعضائها عضو في الفريق المنفذ للجراحة أو مستفيد أية استفادة من هذا العمل حتى لو كانت الاستفادة علمية أو ادبية.

وفي المادة الثانية يذكر المشروع انه يجوز في غير الحالات المنصوص عليها في القانون نقل عضو من جثة متوف لزرعها في جسد حي في حاجة ضرورية لهذا العضو لانقاذ حياته، وذلك بناء على قرار يصدر من لجنة فنية مشكلة من ثلاثة أطباء متخصصين بشرط الا يكون بينهم عضو في الفريق الذي سينفذ العملية او مستفيد بأية سبيل من هذا الاجراء.

وفي مادة المشروع الثالثة ينص على انه يتم اجراء عمليات زراعة الكلية ونقلها من حديثي الوفاة الى المرضى في مراكز طبية حكومية تحددها وزارة الصحة وفق اجراءات وشروط يصدر بها قرار من وزير الصحة.

ويتبين من هذه التفصيلات ان صاحب مشروع القانون دارس لموضوعه، وحريص على ان يكون نقل العضو من ميت غير مشكوك في وفاته لكي يسهم في وصل حياة انسان مهدد بالموت بدلا من أن يبقى مع صاحبه في الأكفان ويذوب في التراب.. ولعله بهذا الصنيع الذي يتطوع به قربى الى ربه، وسعيا الى الاستغفار من ذنوبه، وتسليما عاقلا بأن كل «أناء» الى زوال.. وان السميع الحميد هو الباقي.

ويشق على أن افهم أن الدين، اى دين، يمنع الانسان من أن يرتقي بانسانيته، ويكون في نجدة المكروبين المتطلعين الى الرحمة.

الحقيقة الحائرة

في مقال سابق بتاريخ ١٥ يوليو نشرت شكوى من سكان العقار رقم ٤٩ شارع السودان يذكرون فيها أن العمارة تصدعت عقب زلزال ١٩٩٢.. وان المحافظة سارعت، حفاظا على ارواح السكان باصدار قرار تنكيس شامل.. «أرفقوا صورته».. وان هذه العمارة تتكون من خمسة طوابق.. ويتكون كل طابق من اربع شقق.

ومع ذلك فقد فوجىء السكان بحصول الملاك على رخصة بتعلية العقار رغم الخطورة البالغة التي تذكر بما حاق بسكان عمارة كاملة بمصر الجديدة.. وقد تقدموا بشكوى الى السيد المحافظ والسيد رئيس الحي، وصدر قرار بايقاف المباني وتشميع موقع العمل.

غير أن ملاك العقار الذين اشاعوا انهم واصلون وقادرون على تغيير القرار.. وبالفعل حضرت لجنة أخرى من الحي واعقبها صدور قرار باستمرار تعلية الدور المنكس وبدأت أعمال بناء الدور السابع ليلا ونهارا..

ويتساءل السكان، واعصابهم في حالة انهيار.. كيف يمكن لعقار جرى به تنكيس شامل أن يتحمل تعلية ثلاثة ادوار جديدة بأحمالها الهائلة؟!.. الى هنا وهذه الاستغاثة تستحق النشر والتساؤل عن هذه القرارات المتضاربة.

غير أن ملاك العقار كتبوا لي أن هذه الشكوى صادرة من ساكن واحد بينه وبينهم خلاف.. وانه لايمثل بقية



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ أغسطس ١٩٩٥

السكان.. وأن الدليل على ان الاستغاثة كاذبة وكيدية انهم يقيمون بنفس العقار ومن غير المعقول أن يجازفوا بأرواحهم وأن يقوموا بالتعلية ليكونوا من بين الضحايا.. وان القصد من التعلية ليس الكسب والانتفاع ولكن لتدبير مساكن للشباب من ابنائهم الراغبين فى الزواج والذين لاتسمح مواردهم بدفع المبالغ الطائلة التى يطلبها اصحاب شقق التمليك.. او الايجارات العالية ومايصحبها من مبالغ جسيمة كخلو الرجل.

ويضيف ملاك العقار انهم لم يقوموا بالتعلية مغامرين ولكنهم لجأوا لاستشارة جهة حكومية هى كلية الهندسة أو مركز بحوث البناء لبيان مدى تحمل العقار للتعلية.. وقد أفاد تقرير كلية الهندسة بصلاحية التعلية لثلاثة ادوار اخرى، بعد تنفيذ قرار التنكيس والقيام بالاصلاحات التى تسمح بالتعلية باشراف الأستاذ الدكتور أحمد رجب الأستاذ بكلية الهندسة جامعة القاهرة.

وقد أرفق الملاك صورة من تقرير كلية الهندسة التى شكل عميدها لجنة من الأستاذ الدكتور محمد حلمى الحداد والأستاذ الدكتور محمد السعيد عيسى..

وقد وافقت هذه اللجنة على رأى مهندسين استشاريين هما اسماعيل والى عبدالعزيز والمهندس عبدالرؤوف أحمد زين اللذان قدما تقريرين منفصلين بأن حالة العقار تسمح بالتعلية.

وأوصت لجنة كلية الهندسة باستخدام قواطيع خفيفة بدلا من الطوب بالدورين السابع والثامن.. وباصلاح جميع العيوب التى ذكرها قرار التنكيس بواسطة متخصصين فى علاج الشروخ وبأن تتم أعمال التعلية تحت اشراف هندسى دقيق من قبل مكتب هندسى لكل الوقت مع اتخاذ اللازم نحو ظهور اى ظواهر جديدة قد تظهر أثناء التنفيذ ولاتوجد حاليا بالمبنى.

وقد قام الملاك بتنفيذ كل هذه التوصيات.. ويبدو أن سوء سمعة بعض الجهات التى تشرف على الترخيص بالبناء يشجع المغرضين على كيل الاتهامات.. بالحق وبالباطل!!



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢-٣ أغسطس ١٩٩٥

صبيح

بقلم: حسن حافظ
عضو مجلس الشعب السابق

وقد قربت الانتخابات.. وحين تقال «الانتخابات» دون أن يضاف إليها وصف أونعت فيعنى ذلك انها انتخابات مجلس الشعب ولعلها الانتخابات الوحيدة التى تتجه اليها انظار الشعب.. والخارج الذى ينظر اليها على أنها ترمومتر الديمقراطية.

وموسم الانتخابات يتسم بنشاط المرشحين.. وتضحى فيه دور الاحزاب كخلايا النحل سيما عندما تقترب من اشهرها القليلة الثلاثة القادمة ـ والشاهد فى النظرة إلى الانتخابات التى تمت خلال العقد الاخير ان كثيرا من الذين لهم دور بارز فى السياسة وفى الشئون الانتخابية ارتفعت عندهم نغمة: «أن الانتخاب يوم الانتخاب» وهذا عند كثير من هؤلاء الذين يستندون لا إلى الخبرة فحسب بل اغلبهم من الذين يركنون إلى السيطرة على اللجان.. رؤسائها واعضائها ومندوبيها بقوة السلاح.. أو بالمال.. او ان لزم الامر بالبلطجية غلاظ الرقاب.

الا ان الانتخابات فى اوضاعها العادية .. وفى الجو المشبع بالحرية.. الذى تهب عليه رياح العلم والبصيرة يختلف الامر ليفتح كتاب السياسة على مصراعيه.. ويتحدث التاريخ ويتلف بردائه هؤلاء الذين يريدون ان يثبتوا ان لهم مكانا ومكانه».. ويتحرك المال والذهب ويثبت كلاهما ان له بريقا.. وقوة وجاها!.

ثم أخيرا يقف او يتحرك بخيلاء او يتظاهر بالثقة هؤلاء الذين يريدون ان يفوزوا باختيار الحكومة لأن ذلك يعنيهم بان يكونوا ممثلين للحكومة فهذا يغنيهم إلى حد كبير من عناء المعركة.. ومن تعب الناس!.. وبهذا الاسلوب أصبحوا ممثلين للشعب من اقصر طريق .. واقرب طريق.. واسهل طريق! فلا داعى لبذل هذا المجهود المضنى الكبير.. والصرف الكثير.. والعناء الكثير.. فما أيسر الانحناء للكبار فهم الذين يختارون.. وما ايسر الخضوع والتذلل لمن بيدهم السلطة والامر. دون داع لصرف او بهدلة!!.

حقا! ان المرشحين لا يخلون من فئة من ثلاثة سواء فلاحين او فئات أو عمالا فالمسألة اضحت متداخلة ومتشابكة ومتقاربة. مرشحون يحملون مالا.. وآخرون يعلنون انهم يملكون نفوذا ثم الفئة الثالثة تحمل تاريخا ونضالا.

واتجهت انظار الناخبين تقيم المرشحين على هذا الاساس فى بعض القرى واضعة نصب عينيها مصلحة القرية.. فالقضاء على مشاكلها فى المقام الاول بل واتجهت فى قليل من القرى تضع معيار المرشحين على اساس قدرة المرشح على المشاركة فى الجهد والذاتية.

حتى جاء اللقاء فى صبيح!! وصبيح قرية من قرى مركز ههيا تبعد حوالى العشرة كيلو مترات عن الزقازيق.. عاصمة محافظة الشرقية ولكن ما رأيناه وما لمسناه فى صبيح وغيرها من القرى فى مركز ههيا فى نظرتهم الحضارية للانتخاب أسلوبا ودعاية يستطيع ان يقول اى منصف ان هذه القرى فى ريفنا سبقت عاصمة الاقليم الزقازيق ذاتها فى هذا المضمار.

فهذه القرية قبل ان تجرى اى دعاية انتخابية تلحظ انها ذات منعة امام الاسلوب التقليدى فى الانتخاب حيث وضعت بمعرفة قيادات للبلدة اتفقت عليه فيما بينها.. واتخذته كميثاق تلتزم به وتسير عليه وهو ان يقدم المرشح نفسه فى اجتماع فى مكان يتفق عليه فى البلد حتى اذا اعلن عن الدعاية الانتخابية رسميا انعقد المؤتمر هذا ما بدأ به احد قيادات هذه



القرية وقائد شبابها مدير الندوة فى حديثه المبهر الذى لقى الاعجاب والاحترام من سامعيه فى كلمات صريحة محددة: نحن نتمسك بالديمقراطية ونتعامل مع المعركة الانتخابية باسلوب حضارى. يستقبل كل مرشح فى بداية الامر فى مثل هذا الاجتماع مرحبين به ليقدم نفسه ويتكلم عن تاريخه إلى ان تقترب المعركة فيعد له المؤتمر الشعبى حيث تغلب المواجهة على الضيافة.. فيقدم ما عنده. ولكن ليس تبرعا فبلدنا مكتف ذاتيا بجهود ابنائه الذين يعملون فى صمت حتى اذا انتهت كلمته وحيث طرحت التساؤلات والاسئلة وكلها تدور. حول الاوضاع السياسية العامة.. ودور عضو مجلس الشعب.. واسلوب تعامله مع الحكومة وناخبيه وخلا الحوار من الحديث عن اى مشكلة محلية او فردية.

وانتهى اللقاء.. وشدنى انبهارى بهذا التقليد.. وبشباب البلدة.. والذين تلمح فى اعينهم ما يجرى بفكرك.. وبشيوخ البلدة الذين تجبر على احترامهم فلا تعصب لمرشح.. ولا انقياد لمصلحة سوى مصلحة الوطن.. كل فرد يحترم الآخر.. لا تسمع كلمة تقال فى غيبته او تنال من مواطن.

وفى الحق انى وجدت ان «صبيح» القرية إلى هذه الدرجة من القدرة الذاتية.. والسلوك الحضارى الراقى انها سلمت زمامها لرجال أفاضل وشباب واع على رأسهم رجال واساتذة علم وتربية ولله درك يا امير الشعراء عند خاطبت المعلم فى قصيدتك

قف للمعلم وفه التبجيلا.. كاد المعلم أن يكون رسولا

تقتير هنا .. واسراف هناك!

لا جدال ان الجهود الذاتية عامل من عوامل التعاون مع الدولة.. ولكن ليس معنى ذلك ان يجهد الشعب ويقتطع جانب من رزقه تأدية لبعض الخدمات التى فى نقصها تنغيص لحياته.. وتقف الحكومة متفرجة كأن الخدمات الاساسية لا تعنيها وعلى الشعب ان يقوم بالدور كاملا. فما اكثر القرى التى تفتقر إلى تجديد تعمير مرافقها من مدارس متداعية ووحدات صحية مهجورة وصرف صحى معدوم يهدد حياة المواطنين لا يحتاج فى عشر قرى إلى مليون جنيه فى هذا الوقت الذى نلمس فيه ذلك تنشر احدى كبرى المجلات الاسبوعية القومية خبراً مؤداه:

ان تجديدات تمت فى مكتبى وزيرى التعاون الاقتصادى ووزير الاقتصاد بـ ١١ مليون جنيه الاول ٨ ملايين والثانى ٣ ملايين. لقد قلبت الصفحة التى تحمل هذا الخبر اقلبها غير مصدق فهل هذا هو ترشيد الانفاق.. هل لو كانت هناك رقابة برلمانية فعالة كان يمكن ان يصل العبث إلى هذا الحد؟! وإلى هذا المدى من الاستخفاف والازدراء بالمال لعام مال الشعب؟!.

